

كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ .
[٢٩/ص/٣٨]

تفسير الفاسي المسمى

مخازن التاويل

تأليف علامة الشكيم

محمد جمال الدين الفاسي

١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ

١٨٦٦ - ١٩١٤ م

الجزء الأول

وهو المقدمة المشتملة على قواعد التفسير

وقف على طبعه وتصحيحه ، ورقمه وخرج آياته وأحاديثه ، وعلق عليه

(خادم الكتاب والسنة)

محمد زكي عبد الباقى

دار الحياة العلمية العربية

عيسى الباقى المحامى وشركاه

« الطبعة الأولى »
جميع الحقوق محفوظة
[١٩٥٧م - ١٣٧٦هـ]

كلمة

كاتب الشرق الأكبر ، عطوفة أمير البيان
الأمبر شكيب أرسلان

في مقدمته لكتاب « قواعد التحديث »
للمؤلف ، رضى الله عنه

كلمة

مصلح العصر الإمام
السيد محمد رشيد رضا

في مجلد المنار السابع عشر صفحة ٥٥٨

« هو علامة الشام، ونادرة الأيام،
والمجدد لعلوم الإسلام ، محي السنة
بالعلم والعمل والتعليم ، والتهذيب
والتأليف ، وأحد حلقات الاتصال بين
هدى السلف ، والارتقاء المدنى الذى
يقتضيه الزمن »

« وإنى لأوصى جميع الناشئة

الإسلامية التى تريد أن تفهم الشرع
فهماً ترتاح إليه ضمائرهما ، وتنعقد عاينه
خناصرها ، أن لا تقدم شيئاً على قراءة
تصانيف المرحوم الشيخ جمال التامسى »

جنيف ، رجب الفرد ١٣٥٣

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبارك الذي أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، ورقاه في مراتب البلاغة إلى مقام لو اجتمعت الجن والإنس على معارضته لم يقدرُوا ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً . فسبحان من أوضح لنا به معالم الدين ، وأبان بمشارك أواره مناهج الأدلة للجهتدين . أحمده سبحانه وتعالى وأشكره ، وأستعينه وأستغفره . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الملك الحق البين . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله البعوث رحمة للعالمين ، بلمة حنيفية ، وشرعة قويمه عليّة ، وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا مقاصد التنزيل فخصّاه ، وأسسوا قواعده وفصلوه ، وجات أفكارهم في آياته ، وأعملوا الجد في تحقيق مبادئه وغاياته ، وعلى من اقتفى أثرهم ، ممن لا يزالون ظاهرين على الحق لا يضرهم من خلفهم .

أما بعد ، فإن أكرم ما تمتد إليه أعناق الهمم ، وأعظم ما تتنافس فيه الأمم ، العلم الذي هو حياة القلب ، وصحة اللب ؛ وأجل أصنافه وأرفعها ، وأكمل معالمه وأنفعها ، هي العلوم الشرعية ، والمعارف النبوية . إذ فيها انتظام صلاح العباد ، واغتنام الفلاح في العباد . وعلم التفسير ، من أعلامها ، وأقربها برهاناً ، وأوثقها بنياناً ، وأوضحها تبياناً . فإنه مأخذها وأساسها ، وإليه يستند اقتناصها واقتباسها ، بل هو ، كما وصف به ، رئيسها ورأسها . كيف لا وموضوعه ، وهو الكتاب المجيد ، كلية الشريعة ، وعمدة الملة ، وينبوع الحكمة ، وآية الرسالة ، ونور الأبصار والبصائر . وإنه لا طريق إلى الله سواه ، ولا نجات بغيره ، ولا تمسك بشيء يخالفه . فلا جرم ، لزم من رام الاطلاع على كليات الشريعة الفراء ، وطعم في إدراك مقاصدها والالتحاق بأهلها النجباء ، أن يتخذهم سميره وأنيسه ، ويجعله على المدى ، نظراً وعملاً ، جليسه . فيوشك أن يفوز بالبنية ، ويظفر بالطلبة ، ويجد نفسه من السابقين ، وفي الرعيّل الأول المهتدين ، ويشرق في قلبه نور الإيقان ، وتطلع في بصيرته

شمس العرفان ، ويتبوأ في الدنيا والآخرة مكاناً علياً ، وتدرج النبوة بين جنبيه وإن لم يكن نبياً .

وإني كنت حركت الهمة إلى تحصيل ما فيه من الفنون ، والاكتحال بإئتمد مطالبه لتنوير العيون ، فأكبت على النظر فيه ، وشغفت بتدبر لآلي عقوده ودراربه . وتصفحت ما قدر لي من تفاسير السابقين ، وتعرفت ، حين درست ، ما تحللها من الغث والسمين . ورأيت كلاً ، بقدر وسعه ، حام حول مقاصده . وبمقدار طاقته ، جال في ميدان دلائله وشواهد . وبعد أن صرفت في الكشف عن حقائقه شطراً من عمري . ووقفت على الفحص عن دقائقه قدراً من دهري . أردت أن أنخرط في سلك مفسريه الأكارب . قبل أن تبلي السرائر وتفتي العناصر . وأكون بخدمته موسوماً ، وفي سلكه منظوماً . فشجذت كليل العزم ، وأيقظت نائم الهمة . واستخرت الله تعالى في تقرير قواعده ، وتفسير مقاصده . في كتاب اسمه بعون الله الجليل : « محاسن التأويل » ، أودعه ما صفا من التحقيقات ، وأوشحه بمباحث هي المهمات . وأوضح فيه خزائن الأسرار . وأتقد فيه نتائج الأفكار ، وأسوق إليه فوائد التقطتها من تفاسير السلف الغابر . وفرائد عثرت عليها في غضون الدفاتر . وزوائد استنبطتها بفكري القاصر . مما قادني الدليل إليه . وقوى اعتمادى عليه . وسيحمد الساج في لججه ، والساج في حججه ، ما أودعته من نفائسه الغريبة البرهان ، وأوردته من أحاديثه الصحاح والحسان ، وبدائمه الباهرة للأذهان ، فإنها لباب اللباب ، ومهتدى أولى الأبواب . ولم أطل ذبول الأبحاث بفرائب التدقيقات ، بل اخترت حسن الإيجاز في حل المشكلات . اللهم إلا إذا قابلتُ فرسانَ مضمار الحق جولةً الباطلات ، فهناك تصوبُ أسنة البراهين نحو محور الشهات .

ولا يخفى أن من القضايا المسلمة ، والمقدمات الضرورية ، أنه مهما تأنق الخبير في تحبير دقائقه السميّة ، فما هو إلا كالشرح لشذرة من معانيه الظاهرة ، وكالكشف لعمة يسيرة من أنواره الباهرة ، إذ لا قدرة لأحد على استيفاء جميع ما اشتمل عليه الكتاب ، وما تضمنه من لباب اللباب ، لأنه منظو على أسرار مصنونة ، وجواهر حكم مكنونة ؛ لا يكشفها

بالتحقيق إلا من اجتهاد مولاه ، ولا يتبين حقائقها إلا بالتلقى عن خيرته ومصطفاه .

هذا وقد حليت طليمته بتمهيد خطير ، في مصطلح التفسير . وهى قواعد فائقة ، وفوائد شائقة ، جعلتها مفتاحاً لمغلق بابها ، ومسالكاً لتسهيل خوض عبايه ، تمين المفسر على حقائقه ، وتطلعه على بعض أسراره ودقائقه .

فدونك أيها الباحث عن مطالب أعلى العلوم ، التائق لأسنى نتائج الفهوم ، المتمطش إلى أحلى موارده ، المنقب عن مصادر مقاصده ، ينبوعاً لمعانى الفرقان ، وعقداً ضمّ درر التبيان ، وقَفَ بك من الطريق السابلة على الظهر ، وخطب لك عرائس الحكم ثم وهبَ لك المهر ، فقدمَ قدّمَ عزمك فإذا أنت بحول الله قد وصلت ، وأقبل على ما قبلك منه فهأ أنت قد فزت بما حصلت . وفارق وَهَدَ التقليد راقياً إلى يفاع الاستبصار ، وتسّم أوج التحقيق في مطالع الأظار . والبس التقوى شعاراً ، والاتصاف بالإنصاف دناراً . واجمل طلب الحق لك نحلة ، والاعتراف به لأهله ملة . ولا ترد مشرع العصية ، ولا تأنف من الإذعان إذا لاح وجه القضية ، أنفة ذوى النفوس العصية . فذلك صرعى لسؤامها وبيل ، وصدود عن سواء السبيل .

وكان شروعى في هذه النية الحميدة ، بعد استخارته تعالى أياماً عديدة ؛ في العشر الأول من شوال في الحول السادس عشر بعد الثلاثمائة وألف . نعمنا الله بما يجرى منه على يدينا ، ولا جعله حجة علينا ، ونحن نستنفر الله مما تماطيناه من الأمر العظيم ، واقتحمناه من الخطر الجسيم ، ونستميذ به من الوقوع في حبال المدوّ الرحيم ، ونسأله توفيقاً يقف بنا على جادة الاستقامة ، ويصرفنا عن عمل ما يقبه ملام أو ندامة ، ونرجو من فضله تعالى حياة طيبة وعزماً تنحط من دونه المصاعب ، وعوناً على إكمال هذا المأرب تبيضّ به وجوه المطالب . وهداية قدسية إلى الطريقة المثلى ، وعناية لدنيّة تقوى بها على تأييد كلمة الحق الفضلى ، فهو وليّ الإنعام ، في البدء والختام .

تمهيد خطير في قواعد التفسير

١ - قاعدة في أمراء ما هنه :

للناظر في القرآن ، لطلب التفسير ، مأخذ كثيرة . أمهاتها أربعة :
الأول - النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم : وهذا هو الطراز المعلم . لكن يجب الحذر
من الضعيف منه والموضوع ، فإنه كثير . ولهذا قال أحمد : ثلاثة كتب لا أصل لها :
الغازي ، والملاحم ، والتفسير .

قال المحققون من أصحابه : مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة . وإلا فقد
صح من ذلك كثير ، كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام . والحساب اليسير بالمرض ،
والقوة بالرمي في قوله : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ » (١) .

الثاني - الأخذ بقول الصحابي : فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ، كما قاله الحاكم في مستدركه . وقال أبو الخطاب ، من الخبايلة : يحتمل أن لا يرجع
إليه إذا قلنا : إن قوله ليس بحجة . والصواب الأول ، لأنه من باب الرواية لا الرأي .

قلت : ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح وغيره من المتأخرين ، بأن ذلك مخصوص
بما فيه سبب النزول أو نحوه ، مما لا مدخل للرأي فيه . ثم رأيت الحاكم نفسه صرح به
في علوم الحديث فقال : ومن الموقوفات تفسير الصحابة . وأما من يقول إن تفسير الصحابة
مسند ، فإنما يقوله فيما فيه سبب النزول . فقد خصص هنا ، وعمم في المستدرک . فاعتمد
الأول ، والله أعلم . ثم قال الزركشي : وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد .

(١) [٨ / الأنفال / ٦٠] ونصها : وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ
الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لِاتَّعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُمْ ،
وَمَا يُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ .

واختار ابن عقيل المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . فقد حكوا في كتبهم أقوالهم لأن غالبها تلقوها من الصحابة . وربما يحكى عنهم عبارات مختلفة الألفاظ ، فيظن من لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقق فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من الآية لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل . وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده وثمرته ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً . فإن لم يمكن الجمع ، فالتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم ، إن استويا في الصحة عنه ، وإلا فالصحيح المقدم .

الثالث - الأخذ بمطلق الالفة : فإن القرآن نزل بلسان عربيّ ، وهذا قد ذكره جماعة ، ونص عليه أحمد في مواضع ، لكن نقل الفضل بن زياد عنه أنه سئل عن القرآن يمثل له الرجل بيت من الشعر؟ فقال : مايجبني . فقيل : ظاهره المنع . ولهذا قال بعضهم في جواز تفسير القرآن بمقتضى الالفة روايتان عن أحمد ، وقيل : الكراهة تحمل على من صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتلمة يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه ، ويكون المتبادر خلافها .

وروى البيهقيّ في « الشَّعْب » عن مالك قال : لا أوتىّ برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً .

الرابع - التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع : وهذا هو الذي دعا به النبيّ صلى الله عليه وسلم لابن عباس حيث قال : « اللهم فقِّهه في الدين وعلمه التأويل » (١)

(١) في صحيح البخارىّ في : ٣ - كتاب العلم ، ١٧ - باب قول النبيّ ﷺ : « اللهم علمه الكتاب » .

عن ابن عباس قال : ضمنى رسول الله ﷺ وقال « اللهم علمه الكتاب » . وكذا هو في : ٩٦ - كتاب الاعتصام ، في أول الكتاب . وفي : ٤ - كتاب الوضوء ، ١٠ - باب وضع الماء عند الخلاء . عن ابن عباس أن النبيّ ﷺ قال « اللهم فقِّهه في الدين » . =

والذى عنه على بقوله : إلا فهماً يؤتاه الرجل فى القرآن . ومن هنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره . ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأى والاجتهاد من غير أصل . قال تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » (١) . وقال : « وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » (٢) . وقال : « لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » (٣) . أضاف البيان إليه . وقال صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » أخرجه أبو داود (٤) والترمذى والنسائى . وقال : « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » (٥) أخرجه أبو داود (٥) .

وقال البيهقى فى الحديث الأول : إن صح . أراد - والله أعلم - الرأى الذى يغلب من غير

= وفى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ ، ٢٤ - باب ذكر ابن عباس رضى الله عنهما .

عن ابن عباس قال : ضمنى النبى ﷺ إلى صدره وقال : « اللهم علمه الحكمة » .

(١) [١٧ / الإسراء / ٣٦] وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا .

(٢) [٢ / البقرة / ١٦٩] إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ .

(٣) [١٦ / النحل / ٤٤] بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَمْ لَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

(٤) فى سنن أبى داود فى : ٢٤ - كتاب العالم ، ٥ - باب الكلام فى كتاب الله بغير علم ، حديث ٣٦٥٢ .

عن جندب قال : قال ﷺ « من قال بكتاب الله عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ » .

(٥) فى جامع الترمذى فى : ٤٤ - كتاب التفسير ، ١ - باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه .

عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » . وفى رواية : من قال فى القرآن برأيه .

دليل قام عليه ، وأما الذي يشده برهان ، فالقول به جائز .

وقال في المدخل : في هذا الحديث نظر ، وإن صح ، فإنما أراد به - والله أعلم - فقد أخطأ الطريق ، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة . وفي معرفة ناسخه ومنسوخه ، وسبب نزوله ، وما يحتاج فيه إلى بيانه ، إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيهه ، وأدوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى . قال تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ »^(١) . فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة مَنْ بعده ، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد . قال : وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فيكون موافقته للصواب ، إن وافقه ، من حيث لا يعرفه ، غير محمودة .

وقال الماوردي : قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده ، ولو صحها الشواهد ، ولم يمرض شواهدنا نص صريح . وهذا عدول عما تُعبدنا بمعرفته من النظر في القرآن ، واستنباط الأحكام ، كما قال تعالى : « لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ »^(٢) . ولو صح ما ذهب إليه ، لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأثر من كتاب الله شيئاً . وإن صح الحديث فتأويله أن من تكلم في القرآن بمجرد رأيه ، ولم يرجع على سوى لفظه ، وأصاب الحق ، فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق . إذ الفرض أنه مجرد رأى لا شاهد له . وفي الحديث : « القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه » أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس . فقوله « ذلول » يحتمل معنيين :

(١) [١٦ / النحل / ٤٤] بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

(٢) [٤ / النساء / ٨٣] وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا .

أحدهما : أنه مطيع لحامله تنطق به أسنتهم .
والثاني : أنه موضح لمعانيه حتى لا يقصر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين :

أحدهما : أن من ألفاظه ما يحتمل وجوها من التأويل .

والثاني : قد جمع وجوها من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحريم .

وقوله : « فاحملوه على أحسن وجوهه » يحتمل معنيين :

أحدها : الحمل على أحسن معانيه ،

والثاني : أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص ، والعفو دون الانتقام .

وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى - كذا أفاده

الزركشي في البرهان .

وقال أبو حيان : ذهب بمض من عاصرناه إلى أن علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم

معاني تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم . وأن فهم الآيات يتوقف على

ذلك ، قال : وليس كذلك . قال الزركشي - بعد حكاية ذلك - : الحق أن علم التفسير ،

منه ما يتوقف على النقل ، كسبب النزول ، والنسخ ، وتمييز المبهم ، وتبيين المجهول . ومنه

ما لا يتوقف . ويكفي في تحصيله الثقة على الوجه المعتبر . قال : وكان السبب في اصطلاح كثير

على التفرقة بين التفسير والتأويل ، والتمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحيل على الاعتماد في المنقول

وعلى النظر في المستنبط . قال : واعلم أن القرآن قسمان : قسم ورد تفسيره بالنقل ، وقسم لم

يرد . والأول إما أن يرد عن النبي ﷺ أو الصحابة أو رؤوس التابعين . فالأول يبحث فيه

عن صحة السند ، والثاني ينظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللمة ، فهم أهل

اللسان ، فلا شك في اعتماده ، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن ، فلا شك فيه .

وإن تمارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تمذر قدم

ابن عباس ، لأن النبي ﷺ بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » (١) .

وقد رجّح الشافعي قول زيد في الفرائض لحديث «أفرضكم زيد» (١).

وأما ما ورد عن التابعين، فحيث جاز الاعتماد فيما سبق، فكذلك، وإلا وجب الاجتهاد. وأما ما لم يرد فيه نقل، فهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق.

○ وقال الإمام ابن خلدون في مقدمة «العبر» في علوم القرآن :

✓ وأما التفسير : فاعلم أن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويملمون معانيه في مفرداته وتراكيبه، وكان ينزل جملاً جملاً، وآيات آيات، لبيان التوحيد والفروض الدينية، بحسب الوقائع، ومنها ما هو في العقائد الإيمانية، ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدم، ومنها ما يتأخر ويكون ناسخاً له. وكان النبي ﷺ يبين المجهول، ويميز الناسخ من المنسوخ، ويمرّقه أصحابه، فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولاً عنه، كما علم من قوله تعالى: «إذا جاء نصر الله والفتح» (٢) أنها نعى النبي ﷺ، وأمثال ذلك. ونقل ذلك عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين،

(١) سنن ابن ماجه، في المقدمة، ١١ - باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ،

حديث ١٥٤.

عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدّهم في دين الله عمر، وأشدّهم حياءً عثمان، وأقضاهم عليّ بن أبي طالب، وأقروهم لكتاب الله أبي ابن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت. ألا وإن لكل أمة أميناً، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح».

(٢) صحيح البخاري، ٦٥ - كتاب التفسير، ١١٠ - سورة إذا جاء نصر الله والفتح،

٣ - باب ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا.

عن ابن عباس أن عمر رضی الله عنه سأله عن قوله تعالى: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ؟ قَالُوا: فَنَحْنُ الْمُدَائِنُ وَالْقُصُورُ». قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أَجَلٌ أَوْ مِثْلٌ ضُرِبَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، نَعِيَتْ لَهُ نَفْسُهُ.

وتداول ذلك التابعون من بعدهم ، ونقل ذلك عنهم ، ولم يزل ذلك متناقلا بين الصدر الأول والسلف ، حتى صارت المارف علوما ، ودونت السكتب ، فسكتب الكثير من ذلك ، ونقلت الآثار الواردة فيه عن الصحابة والتابعين ، وانتهى ذلك إلى الطبري والواقدي والثعالبي ، وأمثال ذلك من المفسرين ، فسكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوه من الآثار ؛ ثم صارت علوم اللسان صناعية من الكلام في موضوعات اللغة ، وأحكام الإعراب ، والبلاغة في التراكيب فوضعت الدواوين في ذلك ، بمد أن كانت ملكات للعرب ، لا يرجع فيها إلى نقل ولا كتاب . فتنوسى ذلك ، وصارت تتأق من كتب أهل اللسان ، فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن ، لأنه بلسان العرب ، وعلى منهاج بلاغتهم . وصار التفسير على صنفين :

تفسير نقلى مسند إلى الآثار المنقولة عن السلف ، وهى معرفة الناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول ، ومقاصد الآمى . وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين . وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا ، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الفث والسمين ، والمقبول والمردود . والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم ، وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية . وإذا تشوقوا إلى معرفة شىء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات ، وبدء الخليقة ، وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدونه منهم ، وهم أهل التوراة من اليهود ، ومن تبع دينهم من النصارى . وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ يادية مثلهم ، ولا يعرفون من ذلك إلا ماتعرفه العامة من أهل السكتاب ، ومعظمهم من حمير ، الذين أخذوا بدين اليهودية . فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التى يحتاطون لها ، مثل أخبار بدء الخليقة ، وما يرجع إلى الحدثن والملاحم ، وأمثال ذلك . وهؤلاء مثل كتب الأخبار ، وهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام وأمثالهم . فامتلات التفسير من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض ، أخبار موقوفة عليهم ، وليست مما يرجع إلى الأحكام ، فيتحرى في الصحة التى يجب بها العمل . ويتساهل المفسرون في مثل ذلك ، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات . وأصلها ، كما قلنا ، عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك . إلا

أنهم بَمَدِّ صيبتهم، وعظمت أقدارهم، لما كانوا عليه من القامات في الدين والملة. فتلقيت بالقبول من يومئذ. فلما رجع الناس إلى التحقيق والتحصيل، وجاء أبو محمد بن عطية، من المتأخرين بالمغرب، فاخص تلك التفاسير كلها، وتجرى ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب، متداول بين أهل المغرب الأندلس، حسن المنحى. وتبعه القرطبي في تلك الطريقة، على منهاج واحد في كتاب آخر مشهور، بالشرق.

والصنف الآخر من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللمة والإعراب، والبلاغة، وتأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب؛ وهذا الصنف من التفسير قل أن يتفرد عن الأول؛ إذ الأول هو المقصود بالذات، وإنما جاء هذا بمد أن صار اللسان وعلومه صناعة. انتهى.

٢ - قاعدة في معرفة صحيح التفسير، وأصح التفاسير عند الاختلاف:

◊ قال الإمام محمد بن المرتضى اليماني رضى الله عنه في كتابه «إيثار الحق على الخلق»:

فصل: في الإرشاد إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير،

وأصح التفاسير عند الاختلاف بطريق واضح لا يشك أهل الإنصاف

في حسن التنبيه عليه والإرشاد إليه:

«اعلم أن كتاب الله تعالى، لما كان مفزع الطالب للحق بمد الإيمان، وكان محفوظا كما وعد به الرحمن، دخل الشيطان على كثير من طريق تفسيره، وعدم الفرق بين التفسير والتحريف والتأويل والتبديل، ولو كان لكل مبتدع أن يحمله على ما يوافق هواه، بطل كونه فرقا بين الحق والباطل. وقد ثبت أنه يقذف بالحق على الباطل فيدممه فإذا هو زاهق. وهذا لا يتم إلا بحراسته من دعاوى المبطلين في تصرفاتهم واحتياهم على التشويش فيه، ولبس صواعده وقواطمه بخوافيه، وهذه هذه فليتهم المظلم له بمعرفتها، ويتأملها حق التأمل، ويعرف أسبابها ممن قد مارسها».

وقد أوضحها رضى الله عنه في كتابه المذكور ، وجوّد الكلام عليها ثم قال : فإذا عرفت ذلك فلا غنى عن معرفة مراتب المفسرين ، حيث يكون التفسير راجعاً إلى الرواية ؛ ثم مراتب التفسير ، حيث يكون التفسير راجعاً إلى الدراية .

أما مراتب المفسرين : فخيرهم الصحابة رضى الله عنهم ، لما ثبت من الثناء عليهم في الكتاب والسنة ، ولأن القرآن أنزل على لغتهم ، فالغلط أبعد عنهم من غيرهم ، ولأنهم سألوا رسول الله ﷺ عما أشكل عليهم ، وأكثرهم تفسيراً خبرُ الأمة وبجرها عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، وقد جُمع عنه تفسير كامل ، ولم يتفق مثل ذلك لغيره من الصدر الأول الذين عليهم في مثل ذلك المعول ، ومتى صح الإسناد إليه كان تفسيره من أصح التفاسير ، مقدماً على كثير من الأئمة الجاهير ، وذلك لوجوه :

أولها : أن رسول الله ﷺ دعا له بالفقه في الدين ، وتعلّم التأويل أى التفسير ، وصح ذلك واشتهر عن رسول الله ﷺ ، وله طرق في جمع الزوائد . وقال الحافظ أبو مسعود في أطرافه : إنه مما أخرجه البخارى ومسلم بكامله . وفيهما من غير طريق أبى مسعود سائر الرواة « اللهم علمه الكتاب والحكمة »^(١) ، وفي رواية « اللهم فقهه في الدين » . وفي رواية الترمذى : أنه رأى جبريل عليه السلام مرتين ، ودعاه النبي ﷺ بالحكمة مرتين . وينبئ معرفة سائر مناقبه مع ذلك في مواضعها ، ولولا خوف الإطالة لذكرتها .

وثانيها : أن الصحابة اتفقوا على تمظيمه في العلم عموماً ، وفي التفسير خصوصاً ، وسموه البحر والخبر ؛ وشاع ذلك فيهم من غير تكبير ، وظهرت إجابة الدعوة النبوية فيه ، وقصة عمر معه ، رضى الله عنهما ، مشهورة ، في سبب تقديمه وتفضيله على من هو أكبر منه من الصحابة ، وامتحانه في ذلك^(٢) .

(١) انظر الحاشية رقم ١ ص ٨ .

(٢) صحيح البخارى في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ١١٠ - سورة إذا جاء نصرُ الله والفتْحُ ، ٤ - باب فَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا .

عن ابن عباس قال : كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد في نفسه =

وثالثها : كونه من أهل بيت النبوة ، ومعدن الرسالة .

ورابعها : أنه ثبت عنه أنه كان لا يستحل التأويل بالرأى . روى عنه أنه قال : من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار . وفي رواية « بغير علم » رواه أبو داود في العلم ، والنسائي في فضائل القرآن ، والترمذي في التفسير^(١) ، وقال : حديث حسن ، وشرطه فيما قال فيه « حسن » أن يأتي من غير طريق .

والخامس : أن الطرق إليه محفوظة غير منقطعة ، فصح منها تفسير نافع ، ممتع . ولذلك خصصته بالذكر ، وإن كان غيره أكبر منه ، وأقدم وأعلم وأفضل ، مثل علي بن أبي طالب عليه السلام ، من جنسه وأهله ، وغيره من أكابر الصحابة رضی الله عنهم . لكن ثبوت التفسير عنهم قليل ؛ بالنظر إليه ، رضی الله عنهم أجمعين .

ثم المرتبة الثانية من المفسرين «التابعون» ومن أشهر ثقاتهم المصنفين في التفسير : مجاهد وعطاء وقتادة والحسن البصري وأبو العالمة ربيع بن مهران ومحمد بن كعب القرظي وزيد ابن أسلم . ويلحق بهؤلاء عكرمة ، ثم مقاتل بن حيان ومحمد بن زيد ، ثم علي بن أبي طلحة ، ثم السدي الكبير . وتتمة هذا في الإيثار وفي الإيقان .

قال ابن تيمية : أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس ، كجاهد ، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وسميد بن جبير وطاوس وغيرهم . وكذلك

فقال : لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من حيث علمتم . فدعاه ذات يوم فأدخله معهم . فما رؤيت أنه دعاني يومئذ إلا ليربهم . قال : ما تقولون في قول الله تعالى : إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا . وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً . فقال لي : أ كذاك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا . قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له . قال : إذا جاء نصر الله والفتح ، وذلك علامة أجلك ، فسبح بحمدي ربك واستغفره إنه كان تواباً . فقال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول .

في الكوفة أصحاب ابن مسعود . وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبدالرحمن بن زيد، ومالك بن أنس . انتهى .

٣ - قاعدة في أنه غالب ما صحح عن السلف من الخلاف يرجع إلى اختلف تنوع ، لا اختلف تضاد :

قال ابن تيمية : يجب أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه معاني القرآن ، كما بين لهم ألفاظه . فقوله تعالى : « لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »^(١) يتناول هذا وهذا . وقد قال أبو عبد الرحمن السلمى : حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبدالله ابن مسعود وغيرهما ؛ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يملأوا ما فيها من العلم والعمل . قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً . ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة .

وقال أنس : كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَدَّ في أعيننا ، رواه أحمد في مسنده^(٢) . وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثمان سنين ، أخرجه في الموطأ^(٣) . وذلك أن الله قال « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ »^(٤) . وقال : « أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ »^(٥) وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن . وأيضاً فالمادة

- (١) انظر الحاشية رقم ٥ ص ١٠ .
- (٢) مسند الإمام أحمد ، جزء ثالث ، صفحة ١٢٠ (طبعة الحلبي) .
- (٣) الإمام مالك في الموطأ في : ١٥ - كتاب القرآن ، ١١ - وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمان سنين يتعلمها ، صفحة ٢٠٥ .
- (٤) [٣٨ / ص / ٢٩] كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ .
- (٥) [٤ / النساء / ٨٢] أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا .

تتمن أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم، كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاحهم وسعادتهم وقيام دينهم وديارهم؟ ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً. وهو، وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم. ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة. وربما تسكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال. والخلاف بين السلف في التفسير قليل. وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان: أحدهما: أن يعبّر واحد منهم عن المراد بمباراة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى فيسمى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمى، كتفسيرهم « الصراط المستقيم »: بمض بالقرآن، أي اتباعه. وبمض بالإسلام. فالقولان متفقان. لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ « صراط » يشعر بوصف ثالث. وكذلك قول من قال: « هو السنة والجماعة »، وقول من قال: « هو طريق العبودية »، وقول من قال: « هو طاعة الله ورسوله » وأمثال ذلك. فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصّفها كل منهم بصفة من صفاتها.

الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل. وتنبية المستمع على النوع، لاعلى سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه. مثاله: ما نقل في قوله تعالى: « مِمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا »^(١) الآية. فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيق للواجبات، والمنتهك للحرمات؛ والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق يدخل فيه من سبق، فتقرّب بالحسنات مع الواجبات. فالقصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقربون. ثم إن كلامهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات كقول القائل: السابق الذي يصل في أول الوقت، والمقتصد الذي يصل في أثنائه، والظالم

(١) [٣٥ / فاطر / ٣٢] مِمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ، ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ.

لنفسه الذى يؤخر العصر إلى الاصفرار . أو يقول : السابق المحسن بالصدقة مع الزكاة ، والمقتصد الذى يؤدي الزكاة المفروضة فقط ، والظالم مانع الزكاة .

قال : وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير، تارة لتنوع الأسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى ، هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذى يظن أنه مختلف . ومن التنازع الموجود منهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين ، إما لكونه مشتركاً في اللفظة ، كلفظ « القَسْوَرَة » الذى يراد به الرامى ، ويراد به الأسد ؛ ولفظ « عسمس » الذى يراد به إقبال الليل وإدباره . وإما لكونه متواطئاً في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد الشخصين ، كالضمائر في قوله : « مُنَّم دَنَا فَتَدَلَّى »^(١) الآية ، وكلفظ « وَالْفَجْرِ . وَكَيْمَالِ عَشِيرِ . وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ »^(٢) وأشباه ذلك . فمثل ذلك قد يجوز أن يراد به كل المعاني التى قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك . فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين ، فأريد بها هذا تارة ، وهذا تارة . وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه ؛ وإما لكون اللفظ متواطئاً ، فيكون عاماً إذا لم يكن لمخصه موجب . فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثانى .

ومن الأقوال الموجودة عنهم ، ويحملها بعض الناس اختلافاً ، أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة ، كما إذا فسر بعضهم « تبسل » بتحبس ، وبمضهم بترتهن ، لأن كلاً منهما قريب من الآخر .

فصل

ثم قال :

والاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك . والمنقول إما عن المصوم أو غيره ؛ ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره ، ومنه

(١) [٥٣ / النجم / ٨ و ٩] مُنَّم دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى .

(٢) [٨٩ / الفجر / ١ - ٣] وَالْفَجْرِ * وَكَيْمَالِ عَشِيرِ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ .

مالا يمكن ذلك . وهذا القسم الذى لا يمكن معرفة صحيحه من ضميمه ، عامته مما لا فائدة فيه ، ولا حاجة بنا إلى معرفته . وذلك كاختلافهم فى لون كلب أصحاب الكهف ، واسمه ، وفى البعض الذى ضرب به الفتيل من البقرة ، وفى قدر سفينة نوح وخشبها ، وفى اسم الغلام الذى قتله الحضرم ، ونحو ذلك . فهذه الأمور طريق العلم بها النقل ، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ قيل . وما لا ، بأن نقل عن أهل الكتاب ، ككعب ووهب ، وقف عن تصديقه وتكذيبه . لقوله ﷺ : « إذا حدثكم أهل الكتاب ، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » (١) ، وكذا ما نقل عن بعض التابعين ، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب . فمضى اختلف التابعون ، لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض ، وما نقل فى ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً ، فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى ، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين . ومع جزم الصحابي بما يقوله ، كيف يقال إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم ؟

وأما القسم الذى يمكن معرفة الصحيح منه ، فهذا موجود كثير والله الحمد ، وإن قال الإمام أحمد : ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والملاحم والمغازى ؛ وذلك لأن الغالب عليها المراسيل .

وأما ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدتتاً بمد تفسير الصحابة والتابعين وتابعهم بإحسان . فإن التفاسير التى يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً ، لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين ، مثل تفسير عبد الرزاق والفريابي ووكيعة وعبد إسحق وأمثالهم . أخذها قوم اعتقدوا معانى ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

(والثانى) قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريد من كان من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به . فلأولون راعوا المعنى الذى رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان . والآخرون راعوا

(١) مسند الإمام أحمد ، جزء رابع ، صفحة ١٣٦ (طبعة الحلبي) عن أبي نعلة الأنصارى .

مجرد اللفظ وما يجوز أن يراد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح المتكلم ، وسياق الكلام . ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة ، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم ، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن ، كما يغلط في ذلك الآخرون ، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق . والأولون صنفان : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به ، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به . وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً ، فيكون خطأهم في الدليل والمدلول . وقد يكون حقاً ، فيكون خطأهم في الدليل لا في المدلول . فالذين أخطأوا فيهما ، مثل طوائف من أهل البدع ، اعتقدوا مذاهب باطلة ، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم . وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم . مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم والجببائي وعبس الجبار والرماني والزخشرى وأمثالهم . وهؤلاء من يكون حسن العبارة يدس البدع في كلامه ، وأكثر الناس لا يملون ، كصاحب الكشاف ونحوه . حتى إنه يروج على خلق كثير من أهل السنة تفاسيرهم الباطلة . وتفسير ابن عطية وأمثاله أنبغ للسنة وأسلم من البدعة . ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه لكان أحسن ، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري ، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً ، ثم إنه يدع ما ينقله ابن جرير عن السلف ويدكر ما يزعم أنه قول المحققين ، وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم ، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة ، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه . فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير ، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه ، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين ، صار مشاركا للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا .

وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان خطأً في ذلك بل مبتدعاً ، لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به

رسوله . وأما الذين أخطأوا في الدليل لا في المدلول كمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء ، يفسرون القرآن بمان صحيحة في نفسها ، لكن القرآن لا يدل عليها ، مثل كثير مما ذكره السلمي في الحقائق ، فإن كان فيما ذكره ممان باطلة دخل في القسم الأول . انتهى .

٤ — قاعدة في معرفة سبب النزول :

قال ابن تيمية : معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب . وقد أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا »^(١) الآية ، وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً ، لنعذب أجمعون . حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه . أخرجه الشيخان^(٢) . —

وحكى عن عثمان بن مظعون وعمر بن مديكرب أنهما كانا يقولان : الخمر مباحة ،

(١) [٣ / آل عمران / ١٨٨] لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْتَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

(٢) صحيح البخاري في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٣ - سورة آل عمران ، ١٦ - باب لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا .

عن ابن أبي مليكة أن علقمة بن وقاص أخبره أن مروان قال لبوابه : اذهب ، يارافع ، إلى ابن عباس فقل له : لئن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً ، لنعذب أجمعون . فقال ابن عباس : وما لكم ولهذه ؟ إنما دعا النبي ﷺ يهود . فسألهم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم ، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم .

ثم قرأ ابن عباس : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . إلى آخر الآيتين .

ويحتج بان بقوله تعالى: « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا... » (١)
الآية ، ولو علما سبب نزولها لم يقولوا ذلك . وهو أن ناسأ قالوا ، لما حرمت الخمر : كيف بمن
قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي رجس؟ فنزات - أخرجه أحمد والنسائي (٢)
وغيرها .

ومن ذلك قوله تعالى : « وَاللَّائِي يَدُسُّنَ مِنَ الْمَجْبِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » (٣) فقد أشكل معنى هذا الشرط على بعض الأئمة حتى قال الظاهرية:
بأن الآيسة لا عدة عليها إذا لم ترتب . وقد بين ذلك سبب النزول : وهو أنه لما نزات الآية .

(١) [٥ / المائة / ٩٣] لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا
طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ،
وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ .

(٢) صحيح البخارى في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٥ - سورة المائة ، ١١ - باب لَيْسَ
عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا .

عن أنس رضى الله عنه: أن الخمر التي أهرقت الفضيخ . قال: كنت ساقى القوم في منزل
أبي طلحة . فنزل تحريم الخمر فأمر منادياً فنادى . فقال أبو طلحة : اخرج فانظر ما هذا
الصوت . قال : فخرجت فقلت : هذا منادٍ ينادى إلا إن الخمر قد حرمت . فقال لى : اذهب
فأهرقها .

قال : فخرجت في سكك المدينة .

قال : وكانت خمرهم يومئذ الفضيخ .

فقال بعض القوم : قتل قوم وهي في بطونهم . قال فأزل الله : لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا .

(٣) [٦٥ / الطلاق / ٤] وَاللَّائِي يَدُسُّنَ مِنَ الْمَجْبِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ،
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا .

التي في سورة البقرة في عدد من النساء قالوا : قد بقي عدد من عدد النساء لم يذكرن - الصغار والكبار - أخرجه الحاكم عن أبي - فلم بذلك أن الآية خطاب لمن لم يعلم ما حكمهن في العدة ، وارتاب هل عليهن عدة أو لا ، وهل عدتهن كاللاتي في سورة البقرة أو لا . فعنى « إن ارتبتم » إن أشكل عليكم حكمهن ، وجهلتم كيف يمتدنون ، فهذا حكمهن .

ومن ذلك قوله تعالى : « فَأَيْنَمَا تُوأُوا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ » (١) فإننا لو تركنا ومدلول اللفظ لاقتضى أن المصلى لا يجب عليه استقبال القبلة سفراً ولا حضراً ، وهو خلاف الإجماع . فلما عرف سبب نزولها علم أنها في نافلة السفر ، أو فيمن صلى بالاجتهاد وبأن له الخطأ ، على اختلاف الروايات في ذلك .

ومن ذلك قوله : « إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ . . . » (٢) الآية : فإن ظاهر

(١) [٢ / البقرة / ١١٥] وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ، فَأَيْنَمَا تُوأُوا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ .

(٢) [٢ / البقرة / ١٥٨] إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ، وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ .

وجاء في صحيح البخارى ، في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ٢١ - باب

إن الصفا والمروة من شعائر الله .

عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : قلت لعائشة ، زوج النبي ﷺ ، وأنا يومئذ حديث السن : رأيت قول الله تعالى : « إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » . فما أرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما ، فقالت عائشة : كلا . لو كان كما تقول كانت : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما .

إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ، كانوا يهلون لمناة . وكانت مناة حذو قديد . وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة . فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، فأنزل الله : « إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

لفظها لا يقتضى أن السعى فرض . وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسكاً بذلك . وقد ردت عائشة على عروة في فهمه ذلك بسبب نزولها، وهو أن الصحابة تأثموا من السعى بينهما، لأنه من عمل الجاهلية، فنزات .

ومنها رفع توهم الحصر . قال الشافعي مامعناه في قوله تعالى « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا... »^(١) الآية : إن الكفار لما حرموا ما أحل الله . وكانوا على المضادة والمحادثة، فجاءت الآية مناقضة لفرضهم، فكأنه قال: لاحتلال إلا ما حرمتموه ولا حرام إلا ما حللتموه، نازلاً منزلة من يقول : لاتأكل اليوم حلاوة ، فتقول : لا آكل اليوم إلا الحلاوة؛ والفرض المضادة ، لا النفي والإثبات على الحقيقة . فكأنه تعالى قال : لاحترام إلا ما حللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل .

قال إمام الحرمين : وهذا في غاية الحسن ، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر الحرمات فيما ذكرته الآية ، وتعيين المبهم فيها . ولقد قال مروان في عبد الرحمن بن أبي بكر : إنه الذي أنزل فيه، « وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمَا » حتى ردت عليه عائشة وبينت له سبب نزولها^(٢) .

(١) [٦ / الأنعام / ١٤٥] قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لِنَعِيرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٢) [٤٦ / الأحقاف / ١٧] وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمَا أْتَدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفْهِمَانِ اللَّهَ وَيَلُكَّ ءَامِنِينَ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ .

في صحيح البخاري في : ٦٥ - كتاب التفسير، ٤٦ - سورة الأحقاف، ١ - باب وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمَا .

عن يوسف بن ماهك قال: كان مروان على الحجاز . استعمله معاوية . فخطب فجعل =

وقال ابن تيمية أيضا : قد يجيء كثيرا من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لاسيما إن كان المذكور شخصا ، كقولهم : إن آية الظهار^(١) نزلت في امرأة ثابت بن قيس ، وإن آية الكلاله^(٢) نزلت في جابر بن عبد الله ، وإن قوله : « وَأَنْ أَحْسَكُمْ بَيْنَهُمْ »^(٣) نزلت في بني قريظة والنضير ، ونظائر ذلك مما يذكر أن نزل في قوم من المشركين بمكة

= يذكر يزيد بن معاوية لسكي يبايع له بعد أبيه . فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئا . فقال : خذوه . فدخل بيت عائشة فلم يقدموا . فقال مروان : إن هذا الذي أنزل الله فيه : وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا دَيْبُهُ أَفَى لَكُمْ . فقالت عائشة ، من وراء الحجاب : ما أنزل الله فينا شيئا من القرآن ، إلا أن الله أنزل عذري .

(١) [٥٨ / المجادلة / ٢ و ٣] الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ، إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، ذَلِكَمْ تَوْعَدُونَ بِهِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ .

(٢) [٤ / النساء / ١٢] . . . وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ .

و [٤ / النساء / ١٧٦] يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ لَيْسَ لَهُ وَالدُّ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَالدُّ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ .

(٣) [٥ / المائدة / ٤٩] وَأَنْ أَحْسَكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ .

أو في قوم من اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين . فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق . والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه ، فلم يقل أحد إن عموماً الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال إنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ . والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلة . وإن كانت خبراً بمدح أو ذم ، فإنها متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلة .

وقال ابن تيمية أيضاً : قولهم أنزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة سبب النزول ، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية ، وإن لم يكن السبب ، كما نقول عنى بهذه الآية كذا . وقد تنازع العلماء في قول الصحابي : نزلت هذه الآية في كذا ، هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله ، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند ؟ فالبخاري يدخله في المسند ، وغيره لا يدخله فيه . وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح ، كسند أحمد ، وغيره . بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه ، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند . اهـ .

وقال الزركشي في البرهان : قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال : نزلت هذه الآية في كذا ، فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم ، لأن هذا كان السبب في نزولها . فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية ، لامن جنس النقل لما وقع . انتهى .

وقال المحقق أبو إسحق الشاطبي في الموافقات : معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن . والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن ، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب ، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال حال الخطاب من جهة نفس الخطاب أو المخاطب أو المخاطب أو الجميع . إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين ،

وبحسب مخاطبين ، وبحسب غير ذلك . كلاستفهام لفظه واحد ، ويدخله معان آخر ، من تقرير وتوبيخ وغير ذلك . وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهاها . ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة . وعمدتها مقتضيات الأحوال . وليس كل حال ينقل ، ولا كل قرينة تقترب بنفس الكلام المنقول . وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة ، فات فهم الكلام جملة ، أو فهم شيء منه . ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط ، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد . ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال . وينشأ عن هذا الوجه .

الوجه الثاني : وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات ، مورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال ، حتى يقع الاختلاف ، وذلك مظنة وقوع النزاع . ويوضح هذا المعنى ماروى أبو عبيد عن إبراهيم التيمي ، قال : خلا عمر ذات يوم ، فجعل يحدث نفسه : كيف تختلف هذه الأمة ونبينا واحد ؟ ! فأرسل إلى ابن عباس فقال : كيف تختلف هذه الأمة ونبينا واحد ، وقبلتها واحدة ؟ ! فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين ! إننا أنزل القرآن علينا فقراءناه ، وعلمنا فيم نزل . وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل ، فيكون لهم فيه رأى ، فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا ، اقتتلوا . قال فزجره عمر وانتهر . فأنصرف ابن عباس . ونظر عمر فيما قال ، فمرفه ، فأرسل إليه فقال : أعد علي ما قلت . فأعاده عليه ، فمرف عمر قوله وأعجبه . وما قاله صحيح في الاعتبار ، ويتبين بما هو أقرب . فقد روى ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعا : كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية ؟ قال : يراهم شرار خلق الله ، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزات في الكفار ، فجعلوها على المؤمنين . فهذا معنى الرأى الذى نبه ابن عباس عليه ، وهو الناشئ عن الجهل بالمعنى الذى نزل فيه القرآن .

ثم ساق الشاطبي نحو ما تقدم عن ابن تيمية مطولا ، وقال في آخر البحث : وهذا شأن أسباب النزول في التعريف بمآنى النزل ، بحيث لو فقد ذكر السبب ، لم يعرف من المنزل معناه على الخصوص ، دون تطرق الاحتمالات ، وتوجه الإشكالات . وقد قال عليه السلام :

خذوا القرآن من أربعة، منهم عبد الله بن مسعود^(١). وقد قال في خطبة خطبها : والله! لقد علم أصحاب النبي ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله . وقال في حديث آخر : والذي لا إله غيره ! ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني ، تبلغه الإبل ، لركبت إليه^(٢) . وهذا يشير إلى أن علم الأسباب من المعلوم التي يكون العالم بها علما بالقرآن .

وعن الحسن أنه قال : ما أنزل الله آية إلا وهو يجب أن يعلم فيما أنزلت ، وما أراد بها . وهو نص في الموضوع مشير إلى التحريض على تعلم علم الأسباب .

وعن ابن سيرين قال : سألت عبيدة عن شيء من القرآن، فقال : اتق الله وعليك بالسداد، فقد ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن . وعلى الجملة فهو ظاهر بالمزاولة لعلم التفسير انتهى . وقال ولي الله الدهلوي في الفوز الكبير : ومن المواضع الصعبة معرفة أسباب النزول . ووجه الصعوبة فيها خلاف المتقدمين والمتأخرين . والذي يظهر من استقراء كلام الصحابة والتابعين ، أنهم لا يستعملون «نزلت في كذا» لمحض قصة كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ، وهي سبب نزول الآية . بل ربما يذكرون بمض ما صدقت عليه الآية مما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، أو بعده صلى الله عليه وسلم . ويقولون : «نزلت في كذا» ولا يلزم هناك

(١) صحيح البخاري في : ٦٦ - كتاب فضائل القرآن ، ٨ - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ .

عن مسروق : ذكر عبد الله بن عمرو ، عبد الله بن مسعود فقال : لا أزال أحبه . سمعت النبي ﷺ يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ ، وأبي بن كعب » .

(٢) صحيح البخاري في الباب السابق :

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : والله الذي لا إله غيره ! ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين أنزلت . ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم أنزلت . ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله ، تبلغه الإبل ، لركبت إليه .

انطباق جميع القهود ، بل يكفي انطباق أصل الحكم فقط . وقد يقررون حادثة تحققت في تلك الأيام المباركة ، واستنبط صلى الله عليه وسلم حكمها من آية ، وتلاها في ذلك الباب ، ويقولون : « نزلت في كذا » وربما يقولون : في هذه الصورة ، فأنزل الله قوله كذا ، فكأنه إشارة إلى أنه استنبطه صلى الله عليه وسلم . وإقاؤها في تلك الساعة بخاطره المبارك أيضا ، نوعٌ من الوحي والنفث في الروح . فلذلك يمكن أن يقال : فأنزلت ، ويمكن أن يعبر في هذه الصورة بتكرار النزول . ويذكر المحدثون في ذيل آيات القرآن كثيرا من الأشياء ليست من قسم سبب النزول في الحقيقة . مثل استشهاد الصحابة في مناظراتهم بآية ، أو تمثيلهم بآية ، أو تلاوته صلى الله عليه وسلم آية للاستشهاد في كلامه الشريف ، أو رواية حديث وافق الآية في أصل الفرض ، أو تعيين موضع النزول ، أو تعيين أسماء المذكورين بطريق الإبهام ، أو بطريق التلفظ بكلمة قرآنية ، أو فضل سور وآيات من القرآن ، أو صورة امتثاله صلى الله عليه وسلم بأمر من أوامر القرآن ونحو ذلك . وليس شيء من هذا في الحقيقة من أسباب النزول ، ولا يشترط إحاطة المفسر بهذه الأشياء ، إنما شرط المفسر أمران : الأول : ما تعرض له الآيات من القصص ، فلا يتيسر فهم الإيماء بتلك الآيات إلا بمعرفة تلك القصص .

والثاني : ما يخص العام من القصة ، أو مثل ذلك من وجوه صرف الكلام عن الظاهر . فلا يتيسر فهم المقصود من الآيات بدونها .

ومما ينبغي أن يعلم أن قصص الأنبياء السابقين لا تذكر في الحديث إلا على سبيل القلة ، فالقصص الطويلة العريضة التي تكلف المفسرون روايتها ، كلها منقولة عن علماء أهل الكتاب ، إلا ما شاء الله تعالى . وقد جاء في صحيح البخاري مرفوعا : لانصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم^(١) . ولتعلم أن الصحابة والتابعين ربما كانوا يذكرون قصصا

(١) أخرجه البخاري في : ٩٧ - كتاب التوحيد ٥١ - باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها .

عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية =

جزئية لمذاهب المشركين واليهود وعاداتهم من الجهالات لتتضح تلك العقائد والمعادات ، ويقولون : نزلت الآية في كذا . ويريدون بذلك أنها نزلت في هذا القبيل ، سواء كان هذا وما أشبهه ، أو ما قرأه . ويقصدون إظهار تلك الصورة ، لا بخصوصها ، بل لأجل أن التصوير صالح لتلك الأمور السلبية . ولهذا تختلف أقوالهم في كثير من المواضع ، وكلُّ يجرُّ الكلام إلى جانب . وفي الحقيقة ، المطالب متحدة . وإلى هذه النقطة أشار أبو الدرداء حيث قال : لا يكون أحد فقيها حتى يحمل الآية على محامل متعددة . انتهى .

وقال أيضا : من جملة الآثار المروية في كتب التفسير بيان سبب النزول . وسبب النزول على قسمين :

الأول : أن تقع حادثة يظهر فيها إيمان المؤمنين ، ونفاق المنافقين ، كما وقع في أُحُدِ والأحزاب ، أنزل الله تعالى مدح هؤلاء ، وذم أولئك ، ليكون فيصلاً بين الفريقين . وربما يقع في مثل هذا من التعريض بخصوصيات الحادثة ما يبلغ حدَّ الكثرة . فيجب أن يذكر شرح الحادثة مختصراً ليتضح سوق الكلام على القارى .

القسم الثاني : أن يتم معنى الآية بمومها من غير احتياج إلى العلم بالحادثة التي هي سبب النزول . والحكم العموم اللفظ لا لخصوص السبب . وقد ذكر قدماء المفسرين تلك الحادثة بقصد الإحاطة بالآثار المناسبة للآية ، أو بقصد بيان ما صدق عليه العموم . وليس ذكر هذا القسم من الضروريات .

وقد تحقق عند الفقير ؛ أن الصحابة والتابعين كثيراً ما كانوا يقولون : نزلت الآية في كذا وكذا ، وكان غرضهم تصوير ما صدقت عليه الآية ، وذكر بعض الحوادث التي تشملها الآية بمومها ، سواء تقدمت القصة أو تأخرت ، إسرائيلياً كان ذلك أو جاهلياً أو إسلامياً ، استوعبت جميع قيود الآية أو بعضها والله أعلم .

فعلم من هذا التحقيق أن الاجتهاد في هذا القسم مدخلاً ، وللقصص المتعددة هنالك سمة . فن استحضر هذه النقطة يتمكن من حل ما اختلف من سبب النزول بأدنى عناية . انتهى كلامه .

= لأهل الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا : ءامننا بالله وما أنزل . . . الآية » .

٥ - قاعدة في النسخ والمنسوخ

قد تقرر أن النسخ في الشرائع جائز ، موافق للحكمة وواقع ، فإن شرع موسى نسخ بعض الأحكام التي كان عليها إبراهيم . وشرع عيسى نسخ بعض أحكام التوراة . وشرعية الإسلام نسخت جميع الشرائع السابقة. لأن الأحكام العملية التي تقبل النسخ ، إنما تشرع لمصلحة البشر . والمصلحة تختلف باختلاف الزمان ، فالحكيم العليم يشرع لكل زمن ما يناسبه .

وكما تنسخ شريعة بأخرى ، يجوز أن تنسخ بعض أحكام شريعة بأحكام أخرى في تلك الشريعة . فالمسلمون كانوا يتوجهون إلى بيت المقدس في صلاتهم ، فنسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة . وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين . ولكن هناك خلافا في نسخ أحكام القرآن ○ ولو بالقرآن . فقد قال أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني المفسر الشهير : ليس في القرآن آية منسوخة ، وهو يخرج كل ما قالوا إنه منسوخ على وجه صحيح بضرب من التخصيص أو التأويل .

وظاهر أن مسألة القبلة ليس فيها نسخ للقرآن ، وإنما هي نسخ لحكم ، لاندرى هل فعله النبي ﷺ باجتهاده ، أم بأمر من الله تعالى غير القرآن ، فإن الوحي غير محصور في القرآن .

ولكن الجمهور على أن القرآن ينسخ بالقرآن ، بناء على أنه لا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب ، يُعبد الله تعالى بتلاوتها ، وتذكر نعمته ، بالانتقال من حكم كان موافقاً للمصلحة ولحال المسلمين في أول الإسلام ، إلى حكم يوافق المصلحة في كل زمان ومكان . فإنه لا ينسخ حكم إلا بأمثل منه . كالتخفيف في تكليف المؤمنين بقتال عشرة أمثالهم ، والاكتفاء بمقاتلة الضعف بأن تقابل المائة مائتين . وانفقوا على أنه لا يقال بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الآيتين من آيات الأحكام العملية ، وعلم تاريخهما ، فمنذ ذلك يقال : إن الثانية ناسخة للأولى . أما آيات العقائد والفضائل والأخبار فلا نسخ فيها .

○ وقال الإمام شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ

رفع الحكم بجملة تارة - وهو اصطلاح المتأخرين - ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة ، إما بتخصيص أو تقييد مطلق . وحمله على المقيّد وتفسيره وتبيّنه . حتى لمهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً ، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد . فالنسخ ، عندهم وفي لسانهم ، هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ ، بل بأمر خارج عنه . ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر . انتهى .

وقال وليّ الله الدهلويّ في الفوز الكبير : من المواضع الصعبة في فن التفسير التي ساحتها واسعة جداً ، والاختلاف فيها كثير ، معرفة النسخ والمنسوخ . وأقوى الوجوه الصعبة اختلاف اصطلاح المتقدمين والمتأخرين ؛ وما علم في هذا الباب ، من استقراء كلام الصحابة والتابعين ، أنهم كانوا يستعملون النسخ بإزاء المعنى اللغويّ الذي هو إزالة شيء بشيء ، لا بإزاء مصطلح الأصوليين . فمعنى النسخ عندهم إزالة بعض الأوصاف من الآية بآية أخرى ، إما بانتهاء مدة العمل ، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر ، أو بيان كون قيد من القيود اتفائياً ، أو تخصيص عام ، أو بيان الفارق بين المنصوص وما قيس عليه ظاهراً ، أو إزالة عادة الجاهلية ، أو الشريعة السابقة . فانتسح باب النسخ عندهم ، وكثير جولان العقل هنالك ، واتسعت دائرة الاختلاف . ولهذا بلغ عدد الآيات المنسوخة خمسمائة .

وإن تأملت ، متعمقاً ، فهي غير محصورة . والمنسوخ باصطلاح المتأخرين عدد قليل . لاسيما بحسب ما اخترناه من التوجيه . انتهى .

وقال الإمام الشاطبيّ في الموافقات : الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم ، في الإطلاق ، أعم منه في كلام الأصوليين . فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً ، وعلى تخصيص العموم ، بدليل متصل أو منفصل ، نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعيّ ، بدليل شرعيّ متأخر ، نسخاً . لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد . وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد

في التكليف ، وإنما المراد ما جرى به آخراً ، فالأول غير معمول به ، والثاني هو المعمول به . وهذا المعنى جاء في تقييد المطلق . فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته ، فلا إعمال له في إطلاقه ، بل العمل هو المقيد ، فكأن المطلق لم يفد مع مقيدته شيئاً ، فصار مثل الناسخ والنسوخ . وكذلك العام مع الخاص . إذ كان ظاهر العام شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ . فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبهه الناسخ والنسوخ . إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص ، وبقي السائر على الحكم الأول ، والمبين مع المبهم ، كالقيد مع المطلق . فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني ، لرجوعها إلى شيء واحد . ولا بد من أمثلة تبين المراد : فقد روى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ »^(١) أنه ناسخ لقوله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَا لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا »^(٢) وهذا ، على التحقيق ، تقييد لمطلق . إذ كان قوله « نُؤْتِهِ مِنْهَا » مطلقاً وممناه مقيد بالمشيئة ، وهو قوله في الأخرى « لِمَنْ نُرِيدُ » وإلا فهو إخبار ، والأخبار لا يدخلها النسخ .

وقال في قوله « وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ » إلى قوله « وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ »^(٣) هو منسوخ بقوله « إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا... »^(٤) الآية

(١) [١٧ / الإسراء / ١٨] ونصها : مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا .

(٢) [٤٢ / الشورى / ٢٠] ونصها : مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَا لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ .

(٣) [٢٦ / الشعراء / ٢٢٤ - ٢٢٦] ونصها : وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ .

(٤) [٢٦ / الشعراء / ٢٢٧] ونصها : إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا ، وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ .

قال مكّي - وقد ذكر عن ابن عباس، في أشياء كثيرة في القرآن فيها حرف الاستثناء، أنه قال: منسوخ - قال: وهو مجاز لاحتمية. لأن المستثنى مرتبط بالمستثنى منه، بيّنه حرف الاستثناء أنه في بعض الأعيان الذين عمهم اللفظ الأول، والناسخ منفصل من المنسوخ، رافع لحكمه، وهو بغير حرف. هذا ما قال. ومعنى ذلك: أنه تخصيص للمعوم قبله، ولكنه أطلق عليه لفظ النسخ، إذ لم يعتبر فيه الاصطلاح الخاص.

وقال في قوله تعالى: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا»^(١) أنه منسوخ بقوله: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ...»^(٢) الآية. وليس من الناسخ والمنسوخ في شيء. غير أن قوله: «ليس عليكم جناح» يثبت في الآية الأخرى أنما يراد بها المسكونة.

وقال في قوله تعالى: «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا»^(٣) أنه منسوخ بقوله: «مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً»^(٤) والآيتان في معنيين. ولكنه نبه على أن الحكم بعد غزوة تبوك أن لا يجب النفير على الجميع.

وقال في قوله تعالى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»^(٥) منسوخ بقوله: «وَاعْلَمُوا

(١) [٢٤ / النور / ٢٧] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لِمَلِكِكُمْ تَذَكَّرُونَ.

(٢) [٢٤ / النور / ٢٩] ونصها: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ.

(٣) [٩ / التوبة / ٤١] ونصها: انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ.

(٤) [٩ / التوبة / ١٢٢] ونصها: وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ.

(٥) [٨ / الأنفال / ١] ونصها: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ =

أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ . . . » (١) الآية ، وإنما ذلك بيان لمبهم في قوله :
« لله والرسول » .

وقال في قوله تعالى : « وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِيسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » أنه منسوخ
بقوله : « وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا . . . » الآية .
وآية الأنعام خبر من الأخبار ، والأخبار لا تنسخ ولا تُنسخ .

وقال في قوله : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ
مِنْهُ . . . » (٤) الآية : أنه منسوخ بآية الموارث . وقال مثله الضحاک والسدي وعكرمة . وقال
الحسن : منسوخ بالزكاة . وقال ابن المسيب : نسخته الميراث والوصية .

والجمع بين الآيتين ممكن ، لاحتمال حمل الآية على النذب ، والمراد بأولى القرابي من لا
يرث . بدليل قوله : « وَإِذَا حَضَرَ » كما ترى الرزق بالحضور ، فإن المراد غير الوارثين . وبين
الحسن أن المراد النذب أيضا بدليل آية الوصية والميراث ، فهو من بيان المجمل والمبهم .

= وَالرَّسُولِ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ .

(١) [٨ / الأنفال / ٤١] ونصها : وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ
وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .
(٢) [٦ / الأنعام / ٦٩] ونصها : وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِيسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ
وَلَكِنْ ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ .

(٣) [٤ / النساء / ١٤٠] ونصها : وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْمُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ،
إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا .
(٤) [٤ / النساء / ٨] ونصها : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا .

وقال هو وابن مسعود في قوله : « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » أنه منسوخ بقوله : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » (٢) بدليل أن ابن عباس فسر الآية بكتمان الشهادة ، إذ تقدم قوله « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ » ثم قال : « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » الآية . فحصل أن ذلك من باب تخصيص العموم أو بيان المجمل .

وقال في قوله : « وَلَا يُبَدِّينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » (٣) أنه منسوخ بقوله : « وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ » (٤) الآية ، وليس بنسخ وإنما هو تخصيص لما تقدم من العموم . وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت في قوله تعالى : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ » (٥) أنه ناسخ لقوله : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » (٦) فإن

(١) [٢ / البقرة / ٢٨٤] ونصها: اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(٢) [٢ / البقرة / ٢٨٦] ونصها: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ...

(٣) [٢٤ / النور / ٣١] ونصها: وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ...

(٤) [٢٤ / النور / ٦٠] ونصها: وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

(٥) [٥ / المائدة / ٥] ونصها: الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ...

(٦) [٦ / الأنعام / ١٢١] ونصها: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادُواكُمْ ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ .

كان المراد أن طعام أهل الكتاب حلال وإن لم يذكر اسم الله عليه فهو تخصيص للمعوم .
وإن كان المراد طعامهم حلال بشرط التسمية فهو أيضا من باب تخصيص . لكن آية الأنعام
هي آية المعوم المخصوص في الوجه الأول ، وفي الثاني بالعكس .

وقال عطاء في قوله تعالى : « وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ »^(١) أنه منسوخ بقوله :
« إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ »^(٢) إلى آخر الآيتين ، وإنما هو
تخصيص وبيان لقوله « وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ » فكأنه على معنى « وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ » وكانوا مثل
عدد المؤمنين . فلا تعارض ولا نسخ بالإطلاق الأخير ، والأمثلة كثيرة . انتهى .
وسياتي في تفسير قوله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ »^(٣) زيادة على ما هنا بعونه تعالى .

٦ — قاعدة في القراءة الشاذة والمرج :

قال أبو عبيد في فضائل القرآن : المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين
معانيها . كقراءة عائشة وحفصة « والصلاة الوسطى صلاة العصر » وقراءة ابن مسعود
« فاقطعوا أيمانها » وقراءة جابر « فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم » .
قال : فهذه الحروف وما شا كلها قد صارت مفسرة للقرآن . وقد كان يروى مثل هذا
عن التابعين في التفسير فيستحسن . فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ، ثم صار في نفس

(١) [٨ / الأنفال / ١٦] ونصها : وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ
أَوْ مُتَحَرِّفًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَذَبَّاهُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَيَسَّسَ الْمَصِيرُ .
(٢) [٨ / الأنفال / ٦٥] ونصها : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا
أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ .

(٣) [٢ / البقرة / ١٠٦] ونصها : مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا
أَوْ مِثْلِهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

القراءة ، فهو أكثر من التفسير وأقوى ؟ فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل . انتهى .

وقال القراب في الشافى : التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فالتشر ، وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك ، وذلك لم يقل به أحد . انتهى .

ومن القراءات ما يشبه من أنواع الحديث المدرج . وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير . كقراءة سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم» أخرجه سعيد بن منصور ، وقراءة ابن عباس « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » أخرجه البخارى . وقراءة ابن الزبير « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ويهتدون عن المنكر ويستمينون بالله على ما أصابهم » قال عمرو : فما أدري أكانت قراءته أم فسر - أخرجه سعيد بن منصور وأخرجه الأنبارى ، وجزم بأنه تفسير .

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ : « وإن منكم إلا واردها الورد الدخول » قال الأنبارى : قوله : « الورد الدخول » تفسير من الحسن لمعنى الورد ، وغلط فيه بعض الرواة فأدخله فى القرآن .

قال ابن الجزرى فى آخر كلامه : وربما كانوا يدخلون التفسير فى القراءات إيضاحاً وبياناً . لأنهم محققون لما تلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم قرآنا . فهم آمنون من الالتباس . وربما كان بعضهم يكتبه ممة . وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب وساء - كذا فى الإتيان .

(١) صحيح البخارى فى : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ٣٤ - باب ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم .

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً فى الجاهلية .. فتأتموا أن يتجروا فى المواسم . فنزلت : لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ . فى مواسم الحج .

٧ — قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالسرانيات

قال الإمام أبو العباس أحمد بن زروق في قواعد التصوف: التأثير بالأخبار عن الوقائع أتم لسماعها من التأثير بغيرها. فمن ثم قيل: الحكايات جند من جنود الله يثبت الله بها قلوب العارفين. قيل: فهل تجد لذلك شاهداً من كتاب الله؟ قال: «وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ» ووجه ذلك: أن شاهد الحقيقة بالفعل أظهر وأقوى في الانفعال من شاهدها اللغوي، إذ مادة الفاعل مستمرة في الفعل لغابر الدهر.

وقال ولي الله الدهلوي، قدس سره، في أصول التفسير، في فصل الكلام على معرفة

أسباب النزول:

شرط المفسر أمران:

الأول: ما تعرض له الآيات من القصص، فلا يتيسر فهم الإيماء بتلك الآيات إلا بمعرفة

تلك القصص.

والثاني: ما يخص العام من القصة، أو مثل ذلك من وجوه صرف الكلام عن الظاهر،

فلا يتيسر فهم المقصود من الآيات بدونها.

ومما ينبغي أن يعلم أن قصص الأنبياء السالفين لا تذكر في الحديث إلا على سبيل القلة،

فالقصاص الطويلة العريضة التي تكلف المفسرون روايتها، كلها منقولة عن علماء أهل الكتاب

إلا ما شاء الله تعالى. انتهى.

فاذن، لا يخفى أن من وجوه التفسير معرفة القصص الجملة في غضون الآيات الكريمة،

ثم ما كان منها غير إسرائيلي. كالذي جرى في عهده عليه السلام، أو أخبر عنه. فهذا تكفل ببيانه

المحدثون. وقد رووه بالأسانيد المتصلة. فلا منمزم فيه.

(١) [١١ / هود / ١٢٠] ونصها: وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ

بِهِ فُؤَادَكَ، وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ.

وأما ما كان إسرائيلياً، وهو الذى أخذ جانباً وافرأ من التعزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاد على الألسنة ودار من نبهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا. وهؤلاء كانوا ثلثة قوا أنبأها عن قادتهم. إذ الصحف كانت عزيزة لم تتبادلها الأيدي، كما هو فى العصور الأخيرة. واشتهر صنُّ رؤسائهم بنشرها لدى عمومهم، إبقاءً على زمام سيطرتهم. فيروون ماشأؤوا غير مؤاخذين ولا مناقشين. فذاع ما ذاع.

ومع ذلك فلا منعمز على مفسرينا الأقدمين فى ذلك، طابق أسفارهم أم لا، إذ لم يألوا جهداً فى نشر العلم وإيضاح ما بلغهم وسموه. إما تحسیناً للظن فى رواة تلك الأنباء وأنهم لا يروون إلا الصحيح، وإما تعويلاً على مارواه الإمام أحمد والبخارى والترمذى عن عمرو ابن العاص عن رسول الله ﷺ قال: «بلغوا عنى ولو آية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»^(١) ورواه أبو داود أيضاً بإسناد صحيح عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» فترخصوا فى روايتها كيفما كانت، ذهاباً إلى أن القصد منها الاعتبار بالوقائع التى أحدثها الله تعالى لمن ساف ليهجوا منهج من أطاع فأثنى عليه وفاز. ويتكبروا عن مبيع من عصى فحقت عليه كلمة العذاب وهلك. هذا ملحظهم رضى الله عنهم.

وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول: إذا روينا فى الأحكام شددنا، وإذا روينا فى الفضائل تساهلنا، فبالأحرى القصص. وبالجملة فلا ينكر أن فيها الواهيات بكرة، والموضوعات، مما استبان لمحققى المتأخرين. وقد رأيت، ممن يدعى الفضل، الخط من كرامة الإمام التلمبى، قدس الله سره العزيز، لروايته الإسرائيليات. وهذا، وإيم الحق، من جحد مزايا ذوى الفضل ومعامدة العلم. على أنه، قدس سره، ناقل عن غيره، وراو ما حكاه بالأسانيد إلى أئمة الأخبار. وما ذنب مسبوق بقول نقله باللفظ وعزاه لصاحبه؟ فمأذاً بك،

(١) صحيح البخارى فى: ٦٠ - كتاب الأنبياء، ٥٠ - باب ما ذكر عن بنى إسرائيل. عن عبد الله بن عمرو؛ أن النبى ﷺ قال «بلغوا عنى ولو آية. وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج. ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

الله! من هزيمة السلف . وقد رأيت له في تاريخ القاضي ابن خلّكان ترجمة عالية أحببت إثباتها هنا ، تعريفاً بمقامه لدى الجاهل به .

قال القاضي في حرف الهمزة : أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ المفسر المشهور : كان أوحد زمانه في علم التفسير ، وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير ، وله كتاب العرائس في قصص الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم ، وغير ذلك . ذكره السمعانيّ ، وقال : يقال له الثعلبيّ ، والثعالبيّ ، وهو لقب له ليس بنسب ، قاله بعض العلماء .

وذكره عبدالغافر بن إسماعيل الفارسيّ في كتاب سياق تاريخ نيسابور ، وأثنى عليه وقال : حدث عن أبي طاهر بن خزيمّة والإمام أبي بكر بن مهران المقرئ ، وكان كثير الحديث ، كثير الشيوخ ، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة .

وقال غيره : توفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة .

وقال غيره : توفي يوم الأربعاء لسبع بقين من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة . رحمه الله تعالى . انتهى .

والقصد أن الصالحين كانوا يتقبلون الروايات على علاتها للملاحظة المارة ، لصفاء سريرتهم . فلا ينبغي إلا تفنيد الموضوع منها ، لا الخط من مقامهم وقرض أعراضهم . كيف وقد تلقى الصحابة ومن بعدهم الإسرائيليات وحكوها ، بل بمضمهم اقتنى أسفارها وأدمن مطالعتها ، لما استبان له من البشائر النبوية ، وتحقق تحريفهم .

روى الحافظ الذهبيّ في تذكرة الحفاظ ، في ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ؛ أنه أصاب جملة من كتب أهل الكتاب وأدمن النظر فيها ورأى فيها عجائب .

وقال السيوطيّ في الإقتان في طبقات المفسرين : وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصاص وأخبار الفتن والآخرة . وما أشبهها بأن يكون مما تحمله عن أهل الكتاب .

وقال أيضا ، في آخر الإلتقان : حديث الفتون طويل جدا . يتضمن شرح قصة موسى وتفسير آيات كثيرة تتعلق به . وقد نبه الحفاظ منهم الزىّ وابن كثير على أنه موقوف من كلام ابن عباس . قال ابن كثير : وكان ابن عباس تلقاه من الإسرائيليات . انتهى .
وقد ثبت أن النبي ﷺ دخل كنيسة لليهود وسمع قراءة التوراة حتى أتوا على صفته .
روى الإمام أحمد عن ابن مسعود ، رضى الله تعالى عنه ، قال : إن الله عز وجل ابتعث نبيه لإدخال رجل الجنة ، فدخل الكنيسة فإذا يهود ، وإذا يهودى يقرأ عليهم التوراة . فلما أتوا على صفة النبي ﷺ أمسكوا ، وفي ناحيتها رجل مريض ، فقال النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم : ما لكم أمسكتم ؟ فقال المريض : إنهم أتوا على صفة نبيّ فأمسكوا . ثم جاء المريض بمجربو حتى أخذ التوراة فقرأ حتى أتى على صفة النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم وأمه . فقال : هذه صفتك وصفة أمتك . أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله ، فقال النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : «أوأخاكم» (١) .

وروى الإمام أحمد أيضا في مسنده عن أبي سخر العقيليّ قال : حدثني رجل من الأعراب قال : جلبت جلوبة إلى المدينة في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فلما فرغت من بيعتي قلت لألقين هذا الرجل فلائسمنّ منه ، قال : فتلقاني بين أبي بكر وعمر يمشون ، فتبتمهم في أفهامهم حتى أتوا على رجل من اليهود ناشرًا التوراة يقرأها يمزي بها نفسه على ابن له في الموت كأحسن الفتيان وأجمله ، فقال رسول الله ﷺ : أنشدك بالذي أنزل التوراة! هل تجد في كتابك هذا صفتي ومخرجي ؟ فقال برأسه : هكذا ، أى لا . فقال ابنه : إي والله الذى أنزل التوراة ! إنا لنجد في كتابنا صفتك ومخرجك ، أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله ! فقال : أقيموا اليهودىّ عن أخيكم ، ثم وليّ دفنه وحنطه وصلى عليه (٢) .

وروى الحفاظ الذهبيّ في تذكرة الحفاظ في ترجمة عبد الله بن سلام الخبر رضى الله عنه :

(١) مسند الإمام أحمد . جزء أول ص ٤١٦ (طبعة الحلبيّ) ورقم ٣٩٥١ (طبعة المعارف)

بتحقيق شيخنا أحمد محمد شاكر .

(٢) مسند الإمام أحمد . جزء خامس ص ٤١١ (طبعة الحلبيّ) .

عن إبراهيم بن أبي يحيى ، قال : حدثنا معاذ بن عبد الرحمن عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه : جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني قرأت القرآن والتوراة ، فقال : اقرأ هذا ليلة وهذا ليلة . قال الذهبي : فهذا - إن صح - ففيه الرخصة في تكرير التوراة وتدبرها . انتهى .
أى ليملم المحرف فيها من سياق القرآن الكريم ، وليتبصر فيما تقوم به الحجة على سحمة أسفارها ، وليزداد معرفة بمجادلتهم من معتقدهم ، ولغير ذلك .

قال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره : غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير ، في تفسيره ، عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس . ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال : « بلفوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »^(١) . رواه البخاريّ عن عبد الله بن عمرو .

ولهذا كان عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما ، قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك ، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد ، لا للاعتقاد . فإنها على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح .
والثاني : ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل ، فلا تؤمن به ولا تكذبه ، ويجوز حكايته لما تقدم . وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني . انتهى .
فحيث جازت حكايته ، على ما قاله ، فالأولى رواية ما كان من القسم الأول أو الثالث عن نص كتبهم ، كما هو مذهب عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما ، كما نقله ابن كثير هنا ، والذهبيّ والسيوطيّ كما تقدم .

وإنما كان الأولى ، في رواية الإسرائيليات ، ما ذكرنا دفماً لمناقشة بعضهم على الإسرائيليات المتداولة في التفاسير بأنها لم ترو في كتب الحديث المشهورة حتى تكون المرجع ،

ولم تؤخذ من أسفارهم حتى تتطابق معها ، فارتأى النقل عنها لذلك ، لا اعتقاداً بسلامتها من التحريف المحقق ، كلا . بل توسعاً في باب الأخبار للاستشهاد والاعتبار . قياماً بالحجة على الخصم من معتقده ، وناهيك بذلك .

قال ابن حزم في كتاب الملل والنحل ، بعد ما أوضح البراهين العديدة على تحريفهم وتبديلهم : إن الله تعالى كما أطلق أيديهم في تبديل ما شاء رفعه من ذينك الكتابين ، كف أيديهم عما شاء إبقاءه من ذينك الكتابين ، حجة عليهم .

وممن كان يرى جواز النقل عن كتبهم ، من قدماء الشافعية ، الإمام الماوردي . كما تراه في مواضع من كتابه « أعلام النبوة » .

وممن حقق هذا البحث الإمام برهان الدين البقاعي ، ثم الدمشقي ، في تفسيره « المناسبات » الذي قال عنه شيخ الإسلام القاضي زكريا : « ما ألف نظيره وجدير بأن يكتب بماء الذهب » كما حكاه عنه تلميذه الإمام الهيثمي في آخر فتاويه الحديثية . وهاك ما قاله البقاعي ، رحمه الله ، في تفسير قوله تعالى : « وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ^(١) » ، مانصه : فإن أنكر منكرك الاستشهاد بالتوراة أو بالإنجيل ، وعى عن أن الأحسن في باب النظر أن يرد على الإنسان بما يعتقده ، تلوت عليه قول الله تعالى استشهداً على كذب اليهود « قُلْ فَأَتُوا بِالتَّورَةِ فَأَتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ^(٢) » ، وقوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا ^(٣) » في آيات من أمثال ذلك كثيرة .

(١) [٢ / البقرة / ٣٤] ونصها : وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ .

(٢) [٣ / آل عمران / ٩٣] ونصها : كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّورَةُ ، قُلْ فَأَتُوا بِالتَّورَةِ فَأَتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .

(٣) [٥ / المائدة / ٤٨] ونصها : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ، فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ...

وذكرته باستشهاد النبي ﷺ بالتوراة في قصة الزاني^(١). وروى^(٢) الشيخان عن أبي سعيد رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : تكون الأرض يوم القيامة خبزة نزلًا لأهل الجنة . فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى . قال : تكون الأرض خبزة . كما قال النبي ﷺ ، فنظر النبي ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه .

وقريب من ذلك حديث الجساسة^(٣) في أشباهه .

(١) صحيح البخارى في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٣ - سورة آل عمران ، ٦ - باب قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَإِن كُنتُمْ صَادِقِينَ .

عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ؛ أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة قد زنيا . فقال لهم : كيف تفعلون بمن زنى منكم ؟ قالوا : نحممهما ونضربهما . فقال : لا تجدون في التوراة الرجم ؟ فقالوا : لا نجد فيها شيئاً . فقال لهم عبد الله بن سلام : كذبتم فأتوا بالتوراة فأتوها إن كنتم صادقين . فوضع مدراسها الذى يدرّسها منهم كفه على آية الرجم . فطفق يقرأ مادون يده وما وراءها . ولا يقرأ آية الرجم . فنزع يده عن آية الرجم ، فقال : ماهذه ؟ فلما رأوا ذلك قالوا : هى آية الرجم . فأمر بهما فرُجما قريباً من حيث موضع الجنائز عند المسجد . فرأيت صاحبها يجنأ عليها يقبها الحجرارة .

(٢) صحيح البخارى في : ٨١ - كتاب الرقاق ، ٤٤ - باب يقبض الله الأرض :

عن أبي سعيد الخدرى : قال النبي ﷺ : تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلًا لأهل الجنة . فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم . ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى . قال : تكون الأرض خبزة واحدة (كما قال النبي ﷺ) فنظر النبي ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قال : ألا أخبرك بإدامهم ؟ قال : إدامهم بالام ونون . قالوا : وما هذا ؟ قال : ثور ونون ، يأكل من زائدة كبدها سبعمون ألفاً .

(٣) قصة الجساسة أوردها الإمام مسلم في صحيحه في : ٥٢ - كتاب الفتن وأشرط =

هذا فيما يصدقه كتابنا ، وأما مالا يصدقه ولا يكذبه ، فقد روى البخارى عن عبد الله ابن عمرو ، رضى الله عنهما ، أن النبي ﷺ قال : حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ورواه مسلم والترمذى والنسائى عن أبي سعيد رضى الله عنه ، وهو معنى ما فى الصحيحين ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا : آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم . الآية (١) . فإن دلالة هذا على سنّة ذكر مثل ذلك أقرب من الدلالة على غيرها . ولذا أخذ كثير من الصحابة رضى الله عنهم عن أهل الكتاب . فإن فهم أحد من الشافعية منع أئمتهم من قراءة شيء من الكتب القديمة مستنداً إلى قول الإمام أبي القاسم الرافعى فى شرحه : وكتب التوراة والإنجيل مما لا يحل الانتفاع به لأنهم بدلوا وغيروا . وكذا قال غيره من الأصحاب . قيل له : هذا مخصوص بما علم تبديله . بدليل أن كل من قال ذلك علل بالتبديل . فدار الحكم معه .

ونص الشافعى ظاهر فى ذلك . قال المزنى عنه فى مختصره ، فى باب جامع السير : وما كان من كتبهم — أى الكفار — فيه طب وما لا مكروه فيه ، بيع . وما كان فيه شرك بطل وانتفع بأوعيته .

وقال فى الأم فى سير الواقدى فى باب ترجمة كتب الأعاجم ، قال الشافعى : وما وجد من كتبهم فهو منم كله ، وينبئ للإمام أن يدعومن يترجمه ، فإن كان علماً من طب أو غيره لا مكروه فيه ، باعه كما يبيع مسواه من المنام . وإن كان كتاب شرك شقوا الكتاب فانتفعوا بأوعيته وأداته فباعها ، ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو . انتهى .

فقوله فى الأم : « كتاب شرك » مفهم لأنه كله شرك ، ولهذا عبر المزنى عن ذلك بقوله : وما كان فيه شرك ، أى من أبواب الكتاب وفصوله .

= الساعة ، ٢٤ — قصة الجساسة ، حديث ١١٩ ص ٢٢٦١ (طبعة دار الإحياء) وهو حديث طويل روته فاطمة بنت قيس ، أخت الضحاك بن قيس ، عن رسول الله ﷺ .

وأدل من ذلك قولهم في باب الأحداث : أن حكمها في مس المحدث حكم ما نسخت تلاوته من القرآن في أصح الوجهين : والتعبير « بالأصح » على ما اصطحوا عليه ، يدل على أن الوجه القائل بحرمة مس المحدث وحمله لها قوى .

وأدل من ذلك ما ذكره محرر المذهب ، الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله في مسائل الحقها في آخر باب الأحداث من شرح المهذب وأقره ؛ أن المتولى قال : فإن ظن أن فيها شيئاً غير مبدل ، كره مسه . انتهى .

فـكراهة المس للاحترام فرع جواز الإبقاء والانتفاع بالقراءة .

وأصرح من ذلك كله قول الشافعي رحمه الله : أن ما لا مكروه فيه يباع . وكذا قول البهيمى في تهذيبه في آخر باب الوضوء : وكذلك لو تكلم - أي الجنب - بكلمة توافق نظم القرآن أو قرأ آية نسخت قراءتها أو قرأ التوراة والإنجيل أو ذكر الله سبحانه أو صلى على النبي ﷺ ، فجازئ .

قالت عائشة رضي الله عنها : كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه (١) .

فإنه لا يتخيل أنه يجوز للجنب ما لا يجوز للمحدث ، بل كل ما جاز للجنب قراءته من غير أمر ملجئ ، جاز للمحدث ، ولا عكس .

وتعليله لذلك بحديث عائشة رضي الله عنها دال على أن ذلك ذكر لله تعالى . ولا يجوز الحمل على العموم ، لا سيما إذا لوحظ قول القاضي الحسين : أنه يجوز الاستنجاء بها . لأنه مبني على الوجه القائل بأن الكل مبدل . وهو ضئيف أو محمول على المبدل منهما . لأنه لا يخفى على أحد أن مسلماً ، فضلاً عن عالم ، لا يقول أنه يستنجى بنحو قوله في العشر الكلمات التي صدرت بها الألواح : قال الله جميع هذه الآيات كلها . أنا الرب إلهك الذي أصعدتك من أرض مصر من العبودية والرق لا يكون لك آلهة غيري . لا تعملن شيئاً من الأصنام والتماثيل التي مما في السماء فوق ، وفي الأرض من تحت ، ومما في الماء أسفل الأرض . لا تسجدن لها ولا

(١) صحيح البخاري في : ١٠ - كتاب الأذان ، ١٩ - باب هل يتبع المؤذن فاه

ههنا وههنا؟ وقالت عائشة : كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه .

تعبدها . لأنى أنا الرب إلهك إله غيور . لانقسم بالرب إلهك كذباً . لأن الرب لا يزكى من حاف باسمه كذباً . أكرم أباك وأمك ليطول عمرك فى الأرض التى يعطيكها الرب إلهك . لا تقتل ، لا تزنى ، لا تسرق ، لا تشهد على صاحبك شهادة زور .

وقد أشبع الكلام فى المسألة شيخنا حافظ عصره أبو الفضل ابن حجر فى آخر شرحه للبخارى . وآخر ما حط عليه ، التفرقة بين من رسخ قدمه فى العلوم الشرعية ، فيجوز له النظر فى ذلك ، فإنه يستخرج منه ما ينفع به المهتدون . وبين غيره فلا يجوز له ذلك . وأيده بنظر الأئمة فيها قديماً وحديثاً ، والرد على أهل الكتابين بما يستخرجونه منها . فلولا جواز ذلك ما أفدهوا عليه . والله الموفق .

وقد حررت هذه المسألة فى فن المرفوع من حاشيتى على شرح ألفية الشيخ زين الدين العراقى . فراجمه إن شئت . والله الهادى .

ثم صفت فى ذلك تصنيفاً حسناً سميته ، الأقوال القويمية فى حكم النقل من الكتب القديمة ، اه كلام البقاعى الدمشقى رحمه الله تعالى .

وأما مسألة تحريف الكتابين ، أعنى التوراة والإنجيل ، فقد نقل البخارى فى أواخر صحيحه فى باب قول الله تعالى « بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ » عن ابن عباس : يحرفون يزيلون ، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله عز وجل ، ولكن يحرفونه يتأولونه عن غير تأويله اه .

قال أبو الفضل ابن حجر فى شرحه : قال شيخنا ابن الملقن فى شرحه : هذا الذى قاله أحد القولين فى تفسير هذه الآية ، وهو مختاره . أى البخارى .

ثم قال ابن حجر : اختلف فى هذه المسألة على أقوال :

أحدها : أنها بدلت كلها . وهو مقتضى القول المحكى بجواز الامتهان ، وهو إفراط .

ويبنى حمل إطلاق من أطلقه على الأكثر ، وإلا فهى مكابرة . والآيات والأخبار كثيرة فى أنه بقى منها أشياء كثيرة لم تبدل . من ذلك قوله تعالى : « الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّسِيَّ »

الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ» (١) الآية - ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم (٢). ويؤيده قوله تعالى: « قُلْ فَأَنُوتُوا بِالتَّوْرَةِ فَآتَلُوهَا إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » (٣).

ثانيها : أن التبديل وقع ولكن في معظمها . وأدلتها كثيرة . وينبغي حمل الأول عليه .

ثالثها : وقع في اليسير منها . ومعظمها باق على حاله . ونصره الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه « الرد الصحيح على من بدل دين المسيح » .

رابعها : إنما وقع التبديل والتميز في المعاني لا في الألفاظ وهو المذكور هنا هـ .

وبالجملة فكاتب الكتابيين ، كأقوالهم ، لا يعتمد عليها كلها . اظهر الكذب والتناقض فيها إلى اليوم . ولظهور تلفيقها . فهي ككتب القصص عندنا . فيها شيء من القرآن والسنة ، ولكنه مزوج بالأكاذيب والآراء المقتبسة من الأمم . ثم إن موافقة القرآن الكريم أو الحديث الصحيح لبعض ما في كتبهم دون بعض ، يدل على أن الله تعالى بين له حق كلامهم من باطله ، وصدقه من كذبه . وهذا معنى قوله تعالى : « وَمَهَيَّمْنَا عَلَيْهِ » (٤) . قال بعضهم : لا شيء يعول عليه في صحة بعض أقوال كتب اليهود دون بعض ، بعدما طرأ عليها من الضياع والتجريف والخلط . إلا الوحي . وقد ثبت نبوة محمد ﷺ بالدلائل الساطعة والآثار النافعة . انتهى . أي فعلى وحيه المودع فالحمد لله الذي وفقنا لاتباعه .

(١) [٧ / الأعراف / ١٥٧] ونصها : الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَجْلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ، فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

(٢) انظر الحاشية رقم ١ ص ٤٦ .

(٣) انظر الحاشية رقم ٢ ص ٤٥ .

(٤) انظر الحاشية رقم ٣ ص ٤٥ .

فصل في معنى ما نقل أن للقرآن ظاهراً وباطناً

قال الشاطبي في الموافقات : من الناس من زعم أن للقرآن ظاهراً وباطناً ، وربما نقلوا في ذلك بعض الأحاديث والآثار . فمن الحسن ، مما أرسله عن النبي ﷺ ، أنه قال : ما أنزل الله آية إلا لها ظهر وبطن ، بمعنى ظاهر وباطن ، وكل حرف حد وكل حد مطلع . وفسر بأن الظاهر والظاهر هو ظاهر التلاوة ، والباطن هو الفهم عن الله لمراده ؛ لأن الله تعالى قال : « فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » (١) . والمعنى لا يفهمون عن الله مراده من الخطاب ، ولم يرد أنهم لا يفهمون نفس الكلام . كيف وهو منزل بلسانهم؟ ولكن لم يحظوا بفهم مراد الله من الكلام ، وكان هذا هو معنى ما روى عن علي أنه سئل هل عندكم كتاب؟ فقال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو مافى هذه الصحيفة (٢) . الحديث .

(١) [٤ / النساء / ٧٨] ونصها : أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا .

(٢) صحيح البخاري في : ٩٦ - كتاب الاعتصام ، ٥ - باب ما يكره من التعمق والتنازع

في العلم والعلو في الدين والبدع .

عن إبراهيم التيمي قال : حدثني أبي قال : خطبنا علي رضي الله عنه على منبر من آجر ، وعليه سيف ، فيه صحيفة معلقة . فقال : والله ، ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله . ومافى هذه الصحيفة . فنشرها فإذا فيها : أسنان الإبل . وإذا فيها : المدينة حرم من غير إلى كذا (وكذا يعني ثورا . كما جاء في روايات أخرى - متعددة) فمن أحدث فيها حدثاً فمليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وإذا فيه (كذا) : ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أذانهم . فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وإذا فيها : من وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

وإليه يرجع تفسير الحسن للحديث إذ قال : الظهر هو الظاهر والباطن هو السر .
 وقال تعالى : « أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا »^(١) . فظاهر المعنى شيء ، وهم عارفون به لأنهم عرب . والمراد شيء آخر ،
 وهو الذي لاشك فيه أنه من عند الله . وإذا حصل التدبر لم يوجد في القرآن اختلاف البتة .
 فهذا الوجه الذي من جهته يفهم الاتفاق ، وينزاح الاختلاف هو الباطن المشار إليه . ولما قالوا
 في الحسنة : هذا من عند الله ، وفي السيئة : هذا من عند رسول الله ، بين لهم أن كلا من
 عند الله ، وأنهم لا يفقهون حديثاً ، لكن بين الوجه الذي ينزل عليه أن كلا من عند الله بقوله :
 « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ . . . »^(٢) الآية . وقال تعالى : « أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ
 الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »^(٣) فالتدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد . وذلك ظاهر أنهم
 أعرضوا عن مقاصد القرآن فلم يحصل منهم تدبر .

قال بعضهم : الكلام في القرآن على ضربين : أحدهما يكون برواية ، فليس يعتبر فيها
 إلا النقل . والآخر يقع بفهم فليس يكون إلا بلسان من الحق إظهار حكمة عن لسان العبد ،
 وهذا الكلام يشير إلى معنى كلام عليّ .

وحاصل هذا الكلام أن المراد بالظاهر هو المفهوم العربي ، والباطن هو مراد الله تعالى
 من كلامه وخطابه . فإن كان مراد من أطلق هذه العبارة ما فسر ، فصحيح . ولا نزاع فيه .
 وإن أرادوا غير ذلك فهو إثبات أمر زائد على ما كان معلوماً عند الصحابة ومن بعدهم ،
 فلا بد من دليل قطعي يثبت هذه الدعوى . لأنها أصل يحكم به على تفسير الكتاب ،

(١) [٤ / النساء / ٨٢] ونصها : أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ
 غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا .

(٢) [٤ / النساء / ٧٩] ونصها : مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ
 مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ، وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا .

(٣) [٤٧ / محمد عليه السلام / ٢٤] ونصها : أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ
 أَقْفَالُهَا .

فلا يكون ظنيا . وما استدل به إنما غايته ، إذا صح سنده ، أن ينتظم في سلك المراسيل . وإذا تقرر هذا فليرجع إلى بيانها على التفسير المذكور بحول الله . وله أمثلة تبين معناه بإطلاق . فمن ابن عباس^(١) : كان عمر يدخلني مع أصحاب النبي ﷺ . فقال له عبد الرحمن ابن عوف : أتدخله ولنا بنون مثله ؟ فقال له عمر : إنه من حيث تعلم . فسألني عن هذه الآية : « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » فقلت : إنما هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه إياه . وقرأ السورة إلى آخرها . فقال عمر : والله ما أعلم منها إلا ما تعلم .

فظاهر هذه السورة أن الله أمر نبيه ﷺ أن يسبح بحمد الله ويستغفره إذ نصره الله وفتح عليه . وباطنها أن الله نى إليه نفسه .

ولما نزل قوله تعالى : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ . . . »^(٢) فرح الصحابة ، وبكى عمر وقال : ما بعد الكمال إلا النقصان . مستشعراً نعيه عليه السلام . فما عاش بعدها إلا أحدا وثمانين يوماً . وقال تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ . . . »^(٣) الآية . قال الكفار : ما بال العنكبوت والذباب يذكر في القرآن .

(١) انظر الحاشية رقم ٢ ص ١٥ .

(٢) [٥ / المائة / ٣] ونصها : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّظِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ، ذَلِكَمْ فِسْقٌ ، الْيَوْمَ يَبُئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ . فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ، فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِيْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٣) [٢٩ / العنكبوت / ٤١] ونصها : مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ ، اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ، لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

ما هذا الكلام لإلّا فنزل « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمَوْضِعَةٍ فَمَا فَوْقَهَا »^(١) فأخذوا بمجرد الظاهر ، ولم ينظروا في المراد . فقال تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ . . . » الآية .

ويشبهه ما نحن فيه نظر الكفار للدنيا واعتدادهم منها بمجرد الظاهر الذي هو لهو ولعب ، وظل زائل . وترك ما هو المقصود منها ؛ وهو كونها مجازًا ومعبرًا لا محل سكنى . وهذا هو باطنها على ما تقدم من التفسير .

ولما قال تعالى : « عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ »^(٢) نظر الكفار إلى ظاهر العدد . فقال أبو جهل ، فيما روى : لا يمجز كل عشر منكم أن يبطشوا برجل منهم . فبين الله تعالى باطن الأمر بقوله : « وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً . . . »^(٣) ، إلى قوله : « وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا . »

(١) [٢ / البقرة / ٢٦] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمَوْضِعَةٍ فَمَا فَوْقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا . يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ .

(٢) [٧٤ / المدثر / ٢٧-٣٠] ونصها : وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ * لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ * لَوَاحٍ لِّلْبَشَرِ * عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ .

(٣) [٧٤ / المدثر / ٣١] ونصها : وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيزداد الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ، كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ، وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ، وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْبَشَرِ .

وقال: « يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ »^(١) فنظروا إلى ظاهر الحياة الدنيا . وقال تعالى : « وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ . . . » .

وقال تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ . . . »^(٢) الآية . لما نزل القرآن ، الذي هو الهدى للناس ورحمة للمحسنين ناظره الكافر النضر بن الحرث بأخبار فارس والجاهلية ، أو بالعناء ، فهذا هو عدم الاعتبار لباطن ما أنزل الله .

وقال تعالى في المنافقين : « لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ . . . »^(٣) وهذا عدم فقه منهم . لأن من علم أن الله هو الذي بيده ملكوت كل شيء ، وأنه هو مصرف الأمور ، فهو الفقيه . ولذلك قال تعالى : « ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » .

وكذلك قوله تعالى : « صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ »^(٤) لأنهم نظر بعضهم إلى بعض هل يراكم من أحد ثم انصرفوا .

فاعلم أن الله تعالى إذا نفي الفقه أو العلم عن قوم فذلك لوقوفهم مع ظاهر الأمر وعدم اعتبارهم للمراد منه . وإذا ثبت ذلك فهو لفهمهم مراد الله من خطابه ، وهو باطنه .

(١) [٦٣ / المنافقون / ٨] ونصها : يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ، وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلِلسَّكِينِ الْمُتَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ .

(٢) [٣١ / لقمان / ٦] ونصها : وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبِتَّخَذَهَا هُزُوًا ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ .

(٣) [٥٩ / الحشر / ١٣] ونصها : لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ .

(٤) [٩ / التوبة / ١٢٧] ونصها : وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا ، صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ .

٥٦ كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر

ثم قال الشاطبي :

فصل

فكل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر . فالسائل البيانية ، والنازع البلاغية لا معدل بها عن ظاهر القرآن ، فإذا فهم الفرق بين ضيق في قوله تعالى : « يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا . . . »^(١) وبين ضائق في قوله : « وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ . . . »^(٢) والفرق بين النداء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا » وبين النداء « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَوْ يَا بَنِي آدَمَ » والفرق بين ترك العطف في قوله : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ . . . »^(٣) والعطف في قوله : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ . . . »^(٤) وكلاهما قد تقدم عليه وصف المؤمنين . والفرق بين تركه أيضاً في قوله : « مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا . . . »^(٥) وبين الآية الأخرى :

(١) [٦ / الأنعام / ١٢٥] ونصها : فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ، كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ .

(٢) [١١ / هود / ١٢] ونصها : فَلَمَّا ك تَارِكٌ بَعْضَ مَا بُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ ، إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ .

(٣) [٢ / البقرة / ٦] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

(٤) [٣١ / لقمان / ٦] ونصها : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ، أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ .

(٥) [٢٦ / الشعراء / ١٥٤] ونصها : مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بآيَاتٍ إِنْ كُنْتَ

مِنَ الصَّادِقِينَ .

كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر ٥٧

« وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا »^(١) . والفرق بين الرفع في قوله : « قَالَ سَلَامٌ »^(٢) والنصب فيما قبله من قوله : « قَالُوا سَلَامًا »^(٣) . والفرق بين الإتيان بالفعل في التذكر من قوله : « إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا »^(٤) وبين الإتيان باسم الفاعل في الإبصار من قوله : « فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ... » أو فهم الفرق بين إِذَا وإن في قوله تعالى : « فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ... »^(٥) وبين جَاءَتْهُمْ وتُصِيبُهُمْ بالماضي مع إِذَا ، والمستقبل مع إِنْ وكذلك قوله : « وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(٥) مع إتيانه بقوله : « فرحوا » بعد « إذا » و « يقنطون » بعد « إن » وأشباه ذلك من الأمور المعتبرة عند متأخرى أهل البيان ، فإذا حصل فهم ذلك كله على ترتيبه في اللسان العربي ، فقد حصل فهم ظاهر القرآن .

ومن هنا حصل إعجاز القرآن عند القائلين بأن إعجازه بالفصاحة . فقال الله تعالى :

(١) [٢٦ / الشعراء / ١٨٦] ونصها : وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ

الْكَاذِبِينَ .

(٢) [١١ / هود / ٦٩] ونصها : وَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا ، قَالَ سَلَامٌ ، فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِمِجْلٍ حَنِيذٍ .

(٣) [٧ / الأعراف / ٢٠١] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ .

(٤) [٧ / الأعراف / ١٣١] ونصها : فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ، أَلَا إِنَّمَا طَآرَرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ .

(٥) [١٠ / يونس / ٢١] ونصها : وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكَرٌ فِي آيَاتِنَا ، قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ، إِنْ رُسُلُنَا يَكْتُمُونَ مَا تَمْكُرُونَ .

٥٨ كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر

« وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ . . . » (١) الآية .
وقال تعالى : « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنْ
اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٢) وهو لا يثق أن يكون الإعجاز بالفصاحة لا بغيرها . إذ لم يأتوا
على هذا التقدير إلا من باب ما يستطيعون . مثله في الجملة . ولأنهم دعوا وقلوبهم لاهية عن
معناه الباطن الذي هو مراد الله من إنزاله . فإذا عرفوا عجزهم عنه عرفوا صدق الآتي به
وحصل الإذعان ، وهو باب التوفيق والفهم لمراد الله تعالى . وكل ما كان من المعاني التي
تقتضى تحقيق المخاطب بوصف العبودية والإقرار لله بالربوبية ، فذلك هو الباطن المراد
والمقصود الذي أزل القرآن لأجله . ويتبين ذلك بالشواهد المذكورة آنفا .

ومن ذلك أنه لما نزل : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا
كَثِيرَةً . . . » (٣) . قال أبو الدحداح : إن الله كريم استقرض منا ما أعطانا . هذا معنى الحديث .
وقالت اليهود : إن الله فقير ونحن أغنياء . ففهم أبو الدحداح هو الفقه وهو الباطن المراد .
وفي رواية قال أبو الدحداح : يستقرضنا وهو غني . فقال عليه السلام : نعم ليدخلكم الجنة .
وفي الحديث قصة (٤) .

(١) [٢ / البقرة / ٢٣] ونصها : وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا
بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَاذْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .

(٢) [١١ / هود / ١٣] ونصها : أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ
مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .

(٣) [٥٧ / الحديد / ١١] ونصها : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ
وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ .

(٤) وهذه قصة أبي الدحداح ذكرها الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره . جزء رابع
ص ٣٠٧ ونصها :

قال ابن أبي حاتم : حدثنا الحسن بن عرفة . حدثنا خاف بن خليفة عن حميد الأعرج
عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : لما نزلت هذه الآية (من ذا الذي

كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر ٥٩

وفهم اليهود لم يزد على مجرد القول العربي الظاهر ، ثم حمل استقراض الرب الغنى على استقراض العبد الفقير ، عافانا الله من ذلك .

من ذلك أن العبادات المأمور بها ، بل المأمورات والمنهيات كلها ، إنما طلب بها العبد شكراً لما أنعم الله به عليه . ألا ترى قوله : « وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »^(١) وفي الأخرى : « قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ »^(٢) والشكر ضد الكفر ، فالإيمان وفروعه هو الشكر ، فإذا دخل المكلف تحت أعباء التكليف بهذا القصد ، فهو الذي فهم المراد من الخطاب ، وحصل باطنه على التمام ، وإن هو فهم من ذلك مقتضى عصمة ماله ودمه فقط . فهذا خارج عن المقصود وواقف مع ظاهر الخطاب . فإن الله قال : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَقِمْوهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ . »^(٣) ثم قال : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ... »^(٤) فللنافق

= يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له) قال أبو الدحداح الأنصاري : يا رسول الله ، وإن الله ليريد منا القرض ؟ قال : نعم ، يا أبا الدحداح . قال : أرني يدك يا رسول الله ، قال فناوله يده . قال : فإني قد أقرضت ربي حائطى . وله حائط فيه ستمائة نخلة ، وأم الدحداح فيه وعيالها . قال فجاء أبو الدحداح فنادها : يا أم الدحداح ! قالت : لبيك . قال : اخرجى فقد أقرضته ربي عز وجل . وفي رواية أنها قالت له : ربح بيمك يا أبا الدحداح . ونقلت منه متاعها وصبيانها . وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « كم من عنق رداح ، في الجنة لأبي الدحداح » وفي لفظ « رب نخلة مدلاة ، عروقها در وياقوت ، لأبي الدحداح في الجنة » .

(١) [١٦ / النحل / ٧٨] ونصها : وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ .

(٢) [٣٢ / السجدة / ٩] ونصها : ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ، قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ .

(٣) [٩ / التوبة / ٥] ونصها : فَإِذَا انْسَآخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَقِمْوهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

٦٠ كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر

إنما فهم مجرد ظاهر الأمر من أن الدخول فيما دخل فيه المسلمون موجب لتخليه سبيلهم. فعملوا على الإحراز من عوادي الدنيا، وتركوا المقصود من ذلك، وهو الذي بينه القرآن من التمسك لله والوقوف على قدم الخدمة. فإذا كانت الصلاة تشعر بالزام الشكر، بالخضوع لله والتمظيم لأمره فن دخلها عربيا من ذلك كيف يمد بمن فهم باطن القرآن؟ وكذلك إذا كان له مال حال عليه الحول فوجب عليه شكر النعمة ببذل اليسير من الكثير عوداً عليه بالمزيد، فوهبه عند رأس الحول فرارا من أداؤها لا قصد له إلا ذلك، كيف يكون شاكرا للنعمة؟ وكذلك من يضارّ الزوجة لتفك له من المهر على غير طيب النفس لا يمدّ عاملا بقوله تعالى: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ...»^(١) حتى يجرى على معنى قوله تعالى: «فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنِ مَنِيٍّ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا»^(٢).

ويجرى هنا مسائل الحيل أمثلة لهذا المعنى. لأن من فهم باطن ما خوطب به لم يحتل على أحكام الله حتى ينال منها بالتبديل والتغيير، ومن وقف مع مجرد الظاهر غير ملتفت إلى المعنى المقصود اقتحم هذه المآهات البعيدة. وكذلك تجرى مسائل المبتدعة أمثلة أيضا. وهم الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. كما قال الخوارج لعلي: إنه حكّم الخلق في دين الله والله يقول: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»^(٣). وقالوا: إنه محام نفسه من إمارة المؤمنين

(١) [٢ / البقرة / ٢٢٩] ونصها: الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ، وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتُدُّوهُمَا ، وَمَنْ يَتَمَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .

(٢) [٤ / النساء / ٤] ونصها: وَعَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنِ مَنِيٍّ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا .

(٣) [٦ / الأنعام / ٥٧] ونصها: قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ، مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ، إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، يَفْضُلُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ .
و [١٢ / يوسف / ٤٠] ونصها: مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا =

سكل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر ٦١

فهو إذاً أمير الكافرين. وقالوا لابن عباس: لا تناظروه فإنه ممن قال الله فيهم: « بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ »^(١). وكما زعم أهل التشبيه في صفة الباري ، حين أخذوا بظاهر قوله : « تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا »^(٢) « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا »^(٣) « وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ »^(٤) « وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٥). وحكموا مقتضاه بالقياس على المخلوقين فأسرفوا ماشاءوا. فلو نظر الخوارج أن الله تعالى قد حكم الخلق في دينه في قوله : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ »^(٦).

أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمْرًا أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ .

و [١٢ / يوسف / ٦٧] ونصها : وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ، وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ .

(١) [٤٣ / الزخرف / ٥٨] ونصها : وَقَالُوا آءِلهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ، مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ .

(٢) [٥٤ / القمر / ١٣ و ١٤] ونصهما : وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَابٍ وَدُسرٍ * تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرًا .

(٣) [٣٦ / يس / ٧١] ونصها : أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ .

(٤) [٤٢ / السورى / ١١] ونصها : فَأَطْرُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، جَمَلٌ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ، يَدْرُوكُمْ فِيهِ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ .

(٥) [٣٩ / الزمر / ٦٧] ونصها : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ .

(٦) [٥ / المائدة / ٩٥] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ =

٦٤ كل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبغي فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر

وقوله: « فَأَبْمَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا »^(١). لعلوا أن قوله: إن الحكم إلا لله ، غير مناف لما فعله عليّ ، وأنه من جملة حكم الله . فإن تحكيم الرجال يرجع به الحكم لله وحده ، فكذلك ما كان مثله مما فعله عليّ . ولو نظروا إلى أن محو الاسم من أمرٍ لا يقتضى إثباته لصدّه ، لما قالوا إنه أمير الكافرين . وهكذا المشبهة لو حققت معنى قوله : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » في الآيات المذكورة ، لفهموا بواطنها ، وإن الرب منزّه عن سمات المخلوقين . وعلى الجملة فكل من زاعغ ومال عن الصراط المستقيم ، فبمقدار ما فاته من باطن القرآن فهما وعلمًا . وكل من أصاب الحق وصادف الصواب فعلى مقدار ما حصل له من فهم باطنه .

مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَمِيَّةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامُ مَسَاكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ، عَقَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَمْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ .

(١) [٤ / النساء / ٣٥] ونصها: وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْمَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ بُرِيدَ إِصْلَاحًا يَوْفَقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا .

٨ — قاعرة في أنه كل معنى مستنبط من القرآن غير جارٍ على اللسان

العربي فليس من علوم القرآن في شيء

قال الشاطبي: كون الظاهر هو المفهوم العربي مجرداً، لا إشكال فيه. لأن المؤلف والمخالف اتفقوا على أنه منزل بلسان عربي مبين. وقال سبحانه: «وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ» ثم رد الحكاية عليهم بقوله: «لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ»^(١). وهذا الرد على شرط الجواب في الجدل. لأنه أجابهم بما يعرفون من القرآن الذي هو بلسانهم. والبشر، هنا، حبر. وكان نصرانياً. فأسلم. أو سلمان، وقد كان فارسياً فأسلم. أو غيرها ممن كان لسانه غير عربي باتفاق منهم. وقال تعالى: «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ»^(٢). وقد علم أنهم لم يقولوا شيئاً من ذلك. فدل على أنه عندهم عربي. وإذا ثبت هذا فقد كانوا فهموا معنى ألفاظه من حيث هو عربي فقط، وإن لم يتفقوا على فهم المراد منه. فلا يشترط في ظاهره زيادة على الجريان على اللسان العربي. فإذا كل معنى مستنبط من القرآن، غير جارٍ على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن في شيء. لا مما يستفاد منه ولا مما يستفاد به. ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل.

ومن أمثلة هذا الفصل ما ادعاه من لا خلاق له من أنه مسمي في القرآن. كبيان بن سمان حيث زعم أنه المراد بقوله تعالى: «هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ ..»^(٣) الآية وهو من الترهات بمكان

(١) [١٦ / النحل / ١٠٣] ونصها: وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ.

(٢) [٤١ / فصلت / ٤٤] وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى، أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ.

(٣) [٣ / آل عمران / ١٣٨] ونصها: هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ.

مكنين ، والسكوت على الجهل كان أولى به من هذا الافتراء البارد . ولو جرى له على اللسان العربي لعداه الحق من جملتهم ، ولكنه كشف عوار نفسه من كل وجه ، عافانا الله ، وحفظ علينا العقل والدين بمنه . وإذا كان (بيان^١) في الآية علمها له فأى معنى لقوله : «هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ» كما يقال هذا زيد للناس . ومثله في الفحش من تسمى بالكِسْفِ ثم زعم أنه المراد بقوله تعالى «وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا»^(١) . الآية . فأى معنى يكون للآية على زعمه الفاسد كما تقول : وإن يروا رجلا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم . تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا . وبيان بن سمان : هذا هو الذى تنسب إليه البيانية من الفرق . وهو ، فيما زعم ابن قتيبة ، أول من قال بخلق القرآن . والكسف هو أبو منصور الذى تنسب إليه المنصورية . وحكى بعض العلماء أن عبيد الله الشيعي^٢ السمي بالمهدى حين ملك أفرقية واستولى عليها ، كان له صاحبان من كتامة ينتصر بهما على أمره . وكان أحدهما يسمى بنصر الله ، والآخر بالمتح ، وكان يقول لهما : أنما اللذان ذكر كما الله في كتابه . فقال : «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ»^(٢) قالوا : وقد كان عمل ذلك في آيات من كتاب الله تعالى ، فبدل قوله : «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» . بقوله : كتامة خير أمة أخرجت للناس .

ومن كان في عقله لا يقول مثل هذا لأن المتسميين بنصر الله والفتح المذكورين إنما وجدوا بمدمائين من السنين من وفاة رسول الله ﷺ ، فيصير المعنى إذا مات يا محمد ، ثم خلق هذان ، «وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ . . .» الآية . فأى تناقض وراء هذا الإفك الذى افتراه الشيعي . قاتله الله .

ومن أرباب الكلام من ادعى جواز نكاح الرجل منا تسع نسوة حرائر . مستدلا على

(١) [٥٢ / الطور / ٤٤] ونصها : وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ .

(٢) [١١٠ / النصر / ١ - ٣] ونصها : إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَمْفِرْهُ ، إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا .

ذلك بقوله تعالى : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّيَ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ... » (١) ولا يقول مثل هذا من فهم وضع العرب في منى وثلاث ورباع .
ومنهم من يرى شحم الخنزير وجلده حلالا لأن الله قال : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ » (٢) فلم يحرم شيئا غير لحمه . ولفظ اللحم يتناول الشحم وغيره بخلاف العكس .

ومنهم من فسر الكرسيّ في قوله : « وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ » (٣) بالعلم مستدلين ببيت لا يعرف . وهو :

(ولا بكرسيّ علم الله مخلوق) كأنه عندهم ولا يعلم علمه . وبكرسيّ مهموز . والكرسيّ غير مهموز .
ومنهم من فسر غوى في قوله تعالى : « وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى » (٤) . إنه تخم من أكل الشجرة . من قول العرب غوى الفصيل يغوى غوى إذا بشم من شرب اللبن . وهو فاسد لأن غوى الفصيل فعل ، والذي في القرآن على وزن فعل .
ومنهم من قال في قوله : « وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ » (٥) أى ألقينا فيها . كأنه عندهم من

(١) [٤ / النساء / ٣] ونصها : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّيَ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ آذَنُ أَلَّا تَمُولُوا .

(٢) [٥ / المائدة / ٣] وهذا نصها : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِنَعِيرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ، ذَلِكَمْ فِسْقٌ ...
(٣) [٢ / البقرة / ٢٥٥] ونصها : ... وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ .

(٤) [٢٠ / طه / ١٢١] ونصها : فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى .

(٥) [٧ / الأعراف / ١٧٩] ونصها : وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ =

قول الناس : ذرته الریح . وذرّاً مهموز ، وذرّاً غير مهموز .

وفى قوله : « وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا »^(١) ، أى فقيراً إلى رحمته . من الخلة بفتح الحاء . محتجين على ذلك بقول زهير (وإن أناه خليل يوم مسألة) قال ابن قتيبة : أى فضيلة لإبراهيم فى هذا القول ؟ أما يملون أن الناس فقراء إلى الله ؟ وهل « إبراهيم » فى لفظ « خليل الله » إلا كما قيل « موسى كليم الله » و « عيسى روح الله » . ويشهد له الحديث^(٢) : « لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً ، إن صاحبكم خليل الله »^(٣) .

وهؤلاء من أهل الكلام هم النابذون للمنقولات اتباعاً للرأى . وقد أدام ذلك إلى تحريف كلام الله بما لا يشهد للفظه عربى ، ولا لمنناه برهان ، كما رأيت . وإنما أكرت من الأمثلة ، وإن كانت من الخروج عن مقصود العربية والمعنى على ما علمت ، لتكون تنبيهاً على ما وراءها مما هو مثلها ، أو قريب منها .

لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ، أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ، أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ .

(١) [٤ / النساء / ١٢٥] ونصها : وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا .

(٢) البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ٣ - باب قول النبي ﷺ

« سدوا الأبواب إلا باب أبى بكر » :

عن أبى سميد الخدرى رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال « إن من أمن الناس علىّ فى صحبته وماله أبو بكر . ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر . ولكن أخوة الإسلام ومودته . لا يبقين فى المسجد باب إلا سدّ ، إلا باب أبى بكر » .

(٣) جامع الترمذى فى : ٤٦ - كتاب الناقب ، ١٥ - باب حدثنا محمد بن عبد الملك

ابن أبى الشوارب :

عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافيناه . ما خلا

أبا بكر . فإن له عندنا يداً يكافئه الله به يوم القيامة . وما نفعنى مال أحد قط ما نفعنى مال

أبى بكر . ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً . ألا وإن صاحبكم خليل الله » .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وكون الباطن هو المراد من الخطاب قد ظهر أيضاً مما تقدم في المسألة قبلها ، ولكن يشترط فيه شرطان : أحدهما : أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب ويجرى على المقاصد العربية . والثاني : أن يكون له شاهد نصاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض .

فأما الأول : فظاهر من قاعدة كون القرآن عربياً . فإنه لو كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب لم يوصف بكونه عربياً بإطلاق . ولأنه مفهوم يلصق بالقرآن ، ليس في ألفاظه ولا في معانيه ما يدل عليه . وما كان كذلك فلا يصح أن ينسب إليه أصلاً إذ ليست نسبتة إليه على أنه مدلوله أولى من نسبة ضده إليه ، ولا مرجح يدل على أحدهما . فإثبات أحدهما تحكّم وتقول على القرآن ظاهر . وعند ذلك يدخل قائله تحت إثم من قال في كتاب الله بغير علم . والأدلة المذكورة ، في أن القرآن عربيّ ، جارية هنا .

وأما الثاني : فلا أنه إن لم يكن له شاهد في محل آخر ، أو كان له معارض ، صار من جملة الدعاوى التي تدعى على القرآن . والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء . وبهذين الشرطين يتبين صحة ما تقدم إنه الباطن ، لأنهما موفران فيه ؛ بخلاف ما فسر به الباطنية ، فإنه ليس من علم الباطن ، كما أنه ليس من علم الظاهر ، فقد قالوا في قوله تعالى : « وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ »^(١) أنه الإمام ورث النبيّ علمه . وقالوا في الجنابة : إن معناها مبادرة المستجيب بإفشاء السر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى النسل تجديد العهد على من فعل ذلك . ومعنى الطهور هو التبري والتنظف من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام . والتميم الأخذ من المأذون إلى أن يشاهد الداعي أو الإمام . والصيام الإمساك عن كشف السر .

(١) [٢٧ / النمل / ١٦] ونصها : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِّمْنَا مَنَظِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ .

والكعبة النبيّ . والباب على . والصفاء هو النبيّ . والمروة على . والتلبية إجابة الداعي . والطواف سبماً هو الطواف بمحمد عليه السلام إلى تمام الأئمة السبعة . والصلوات الخمس أدلة على الأصول الأربعة وعلى الإمام . ونار إبراهيم هو غضب نمرود لا النار الحقيقية . وذبح إسحق هو أخذ العهد عليه . وعصا موسى حجته التي تلقفت شبه السحرة . وانفلاق البحر افتراق علم موسى عليه السلام فيهم . والبحر هو العالم . وتظليل النعام نصب موسى الإمام لإرشادهم . والمنّ علم نزل من السماء . والسلوى داع من الدعاة . والجراد والقمل والضفادع سوالات موسى وإزاماته التي تسلطت عليهم . وتسييح الجبال رجال شداد في الدين ، والجن الذين ملكهم سليمان باطنية ذلك الزمان . والشياطين هم الظاهرية الذين كلفوا الأعمال الشاقة . إلى سائر ما نقل من خطابهم الذي هو عين الجبال ، وضحكة السامع . نعوذ بالله من الخذلان . قال القتيبي : وكان بعض أهل الأدب يقول : ما أشبهُ تفسير الروافض للقرآن إلا بتأويل رجل من أهل مكة للشعر . فإنه قال ذات يوم : ما سمعت بأ كذب من بني تميم . زعموا أن قول القائل :

بيتٌ ، زرارةٌ محتبٌ بفنائهِ
ومجاشعٌ وأبو الفوارس نَهْشَلُ

أنه في رجل منهم . قيل له : فما تقول أنت فيه ؟ قال : البيت بيت الله ، وزرارة الحج . قيل : فمجاشع ؟ قال : زمزم جشمت بالماء . قيل : فأبو الفوارس ؟ قال : أبو قبيس . قيل : فهشَل ؟ قال : أشده . وصمت ساعة ثم قال : نعم نهشل مصباح الكعبة لأنه طويل أسود فذلك نهشل . انتهى ما حكاه .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وقد وقعت في القرآن تفاسير مشكلة يمكن أن تكون من هذا القبيل أو من قبيل الباطن الصحيح. وهي منسوبة لأناس من أهل العلم ، وربما نسب منها إلى الساف الصالح . فمن ذلك فواتح السور نحو : ألم ، والمص ، وحم ، ونحوها . فسرت بأشياء . منها ما يظهر جريانه على مفهوم صحيح ومنها ما ليس كذلك . فينقلون عن ابن عباس أن « ألم » أن ألف الله . ولام جبريل . وميم محمد ﷺ . وهذا ، إن صح في النقل ، فمشكل . لأن هذا النمط من التصرف لم يثبت في كلام العرب هكذا مطلقا . وإنما أتى مثله إذا دل عليه الدليل اللفظي أو الحالى كما قال : (قلت لها قتي فقات قاف) وقال : (قالوا جميعا كلهم بلى فا) وقال : (لا أريد الشهر إلا أن تا) والقول في « ألم » ليس هكذا . وأيضاً فلادليل من خارج يدل عليه . إذ لو كان له دليل لاقتضت المادة نقله ، لأنه من المسائل التي تتوفر الدواعي على نقلها لو صح أنه مما يفسر ويقصد تفهيم معناه . ولما لم يثبت شيء من ذلك دل على أنه من قبيل التشابهات . فإن ثبت له دليل يدل عليه ، صير إليه . وقد ذهب فريق إلى أن المراد الإشارة إلى حروف الهجاء ، وأن القرآن منزل بجنس هذه الحروف وهي العربية . وهو أقرب من الأول . كما أنه نقل أن هذه الفواتح أسرار لا يعلم تأويلها إلا الله ؛ وهو أظهر الأقوال فهي من قبيل المشابهات . وأشار جماعة إلى أن المراد بها أعدادها . تنبيهاً على مدة هذه المسئلة . وفي السير ما يدل على هذا المعنى . وهو قول يفتقر إلى أن العرب كانت تعهد في استعمالها الحروف المقطعة أن تدل بها على أعدادها . وربما لا يوجد مثل هذا ، لها ، البتة . وإنما كان أصله في اليهود حسبما ذكره أصحاب السير . فأنت ترى هذه الأقوال مشكلة إذا سبرناها بالمسبار المتقدم . وكذلك سائر الأقوال المذكورة في الفواتح مثلها في الإشكال وأعظم . ومع إشكالها فقد أخذها جمع من المنتسبين إلى العلم ، بل إلى الاطلاع والكشف على حقائق الأمور ، حججها في دعاو ادعوها على القرآن . وربما نسبوا شيئاً من ذلك إلى علي بن أبي طالب ، وزعموا أنها

أصل العلوم ، ومنبع الكاشفات على أحوال الدنيا والآخرة . وينسبون ذلك إلى أنه مراد الله تعالى في خطابه العرب الأمية التي لا تعرف شيئاً من ذلك . وهو ، إذا سلم أنه مراد في تلك الفواتح في الجملة ، فما الدليل على أنه مراد على كل حال من تركيبها على وجوه ، وضرب بعضها ببعض ، ونسبتها إلى الطبائع الأربع ، وإلى أنها الفاعلة في الوجود ، وأنها مجمل كل مفصل ، وعنصر كل موجود . ويرتبون في ذلك ترتيباً جميعه دعاوٍ محالةً على الكشف والاطلاع . ودعوى الكشف ليس بدليل في الشريعة على حال ، كما أنه لا يعد دليلاً في غيرها ، كما سيأتي بحول الله .

ثم قال الشاطبي:

فصل

ومن ذلك أنه نقل عن سهل بن عبد الله في فهم القرآن أشياء مما يمد من باطنه . فقد ذكر عنه أنه قال في قوله تعالى « فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا »^(١) أى أضداداً . قال : وأكبر الأنداد النفس الأمارة بالسوء ، الطواعة إلى حظوظها ومنهيا بغير هدى من الله . وهذا يشير إلى أن النفس الأمارة داخلة تحت عموم الأنداد ، حتى لو فصل لكان المعنى : فلا تجعلوا لله أنداداً لا صنماً ولا شيطاناً ولا النفس ولا كذا . وهذا مشكل الظاهر جداً ، إذ كان مساق الآية ومحصول القرائن فيها يدل على أن الأنداد الأصنام أو غيرها مما كانوا يعبدون ، ولم يكونوا يعبدون أنفسهم ولا يتخذونها أرباباً . ولكن له وجه جار على الصحة ، وذلك أنه لم يقل إن هذا هو تفسير الآية ، ولكن أتى بما هو نداء في الاعتبار الشرعى الذى شهد له القرآن من جهتين :

إحداها: أن الناظر قديماًخذ من معنى الآية معنى من باب الاعتبار، فيجزيه له فيما تنزل فيه، لأنه يجامعه في القصد أو يقاربه ، لأن حقيقة النداء أنه المضاد لندته ، الجارى على مناقضته . والنفس الأمارة هذا شأنها ، لأنها تأمر صاحبها بمراعاة حظوظها ، لاهية أو صادة عن مراعاة حقوق خالقها . وهذا هو الذى يعنى به النداء في نده . لأن الأصنام نصبوها لهذا المعنى بعينه . وشاهد صحة هذا الاعتبار قوله تعالى: « اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ »^(٢) وهم لم

(١) [٢ / البقرة / ٢٢] ونصها : الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ، فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

(٢) [٩ / التوبة / ٣١] ونصها : اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ .

يمبدوهم من دون الله ولكنهم ائتمروا بأوامرهم ، وانتهوا عما نهوهم عنه كيف كان. فما حرموا عليهم حرموه ، وما أباحوا لهم حللوه ، فقال الله تعالى : « اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » وهذا شأن المتبع لهوى نفسه .

والثانية : أن الآية : ، وإن نزلت في أهل الأصنام ، فإن لأهل الإسلام فيها نظراً بالنسبة إليهم . ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال ليمض من توسع في الدنيا من أهل الإيمان : أين تذهب بكم هذه الآية « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا » ^(١) ؟ وكان هو يعتبر نفسه بها. وإنما أنزلت في الكفار لقوله: « وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ » الآية ولهذا المعنى تقرير في العموم والخصوص . فإذا كان كذلك ، صح التنزيل بالنسبة إلى النفس الأمارة في قوله : « فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا » والله أعلم .

(١) [٢٦ / الأحقاف / ٢٠] ونصها : وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِمِيرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ .

ثم قال الشاطبي :

فصل

ومن المنقول عن سهل أيضاً في قوله تعالى: « وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ »^(١) قال: لم يرد معنى الأكل في الحقيقة وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره ، أى لا تهتم بشيء هو غيرى . قال : فآدم لم يعصم من الهمة والتدبير فلحقه ما لحقه . قال : وكذلك كل من ادعى ما ليس له ، وساكن قلبه ، ناظراً إلى هوى نفسه ، لحقه الترك من الله ، مع ما جبلت عليه نفسه فيه ، إلا أن يرحمه الله فيعصمه من تدييره ، وينصره على عدوه وعليها .

قال : وآدم لم يعصم عن مساكنة قلبه إلى تديير نفسه للخلود لما أدخل الجنة ، لأن البلاء في الفرع دخل عليه من أجل سكون القلب إلى ما وسوست به نفسه ، فقلب الهوى والشهوة العلم والعقل بسابق القدر ، إلى آخر ما تكلم به .

وهذا الذى ادعاه في الآية خلاف ما ذكره الناس من أن المراد النهى عن نفس الأكل ، لا عن سكون الهمة لغير الله ، وإن كان ذلك منهيّاً عنه أيضاً ، ولكن له وجه يجرى عليه لمن تناول ، فإن النهى إنما وقع عن القرب لا غيره ، ولم يرد النهى عن الأول تصريحاً ، فلا منافاة بين اللفظ وبين ما فسر به .

وأيضاً فلا يصح حمل النهى على نفس القرب مجرداً . إذ لا مناسبة فيه تظهر ، ولأنه لم يقل به أحد ، وإنما النهى عن معنى في القرب . وهو إما التناول والأكل ، وإما غيره ، وهو شيء ينشأ الأكل عنه ، وذلك مساكنة الهمة ، فإنه الأصل في تحصيل الأكل . ولا شك في أن السكون لغير الله لطلب نفع أو دفع ، منهي عنه . فهذا التفسير له وجه ظاهر ،

(١) [٢ / البقرة / ٣٥] ونصها : وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ

وَكَلا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ .

و [٧ / الأعراف / ١٩] ونصها : وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكلا

مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ .

فكأنه يقول: لم يقع النهي عن مجرد الأكل من حيث هو أكل ، بل عما ينشأ عنه الأكل من السكون لغير الله ، إذ لو انتهى لكان ساكناً لله وحده . فلما لم يفعل ، وسكن إلى أمر في الشجرة غره به الشيطان ، وذلك الخلد المدعى ، أضاف الله إليه لفظ العصيان ، ثم تاب عليه إنه هو التواب الرحيم . ومن ذلك أنه قال في قوله تعالى : « **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ . . .** »^(١) الآية - باطن البيت قلب محمد ﷺ ، يؤمن به من أثبت الله في قلبه التوحيد ، واقتدى بهديته . وهذا التفسير يحتاج إلى بيان . فإن هذا المعنى لانعرفه العرب . ولا فيه من جهتها وضع مجازي مناسب ، ولا يلائمه مساق بحال ، فكيف هذا ؟ والعذر عنه أنه لم يقع فيه ما يدل على أنه تفسير للقرآن . فزال الإشكال إذا . وبقي النظر في هذه الدعوى . ولا بد ، إن شاء الله ، من بيانها .

ومنه قوله في تفسير قول الله تعالى: « **يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ** »^(٢) قال : رأس الطواغيت كلها النفس الأمارة بالسوء إذا خلا العبد معها للمعصية . وهو أيضاً من قبيل ما قبله . وإن فرض أنه تفسير فعلي ما مر في قوله تعالى: « **فَلَا تَجْمَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا** » . وقال في قوله تعالى : « **وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى . . .** »^(٣) الآية - أما باطنها فهو القلب ، والجار الجنب النفس الطبيعي ، والصاحب بالجنب العقل المقتدى بعمل الشرع ، وابن السبيل الجوارح المطيعة لله عز وجل ، وهو من المواضع المشككة في كلامه .

(١) [٣ / آل عمران / ٩٦] ونصها : **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْمَأْمِينِ .**

(٢) [٤ / النساء / ٥١] ونصها : **الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا .**

(٣) [٤ / النساء / ٣٦] ونصها : **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجُنُبِ وَإِبْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا .**

ولغيره مثل ذلك أيضاً . وذلك أن الجارى على مفهوم كلام العرب في هذا الخطاب ما هو الظاهر من أن المراد بالجار ذى القربى وما ذكر معه ما يفهم منه ابتداء . وغير ذلك لا يعرفه العرب . لا مَنْ آمن منهم ولا مَنْ كفر . والدليل على ذلك أنه لم ينقل عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسير للقرآن يماثله أو يقاربه ، ولو كان عندهم معروفاً لنقل ، لأنهم كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه بانفاق الأئمة ، ولا يأتى آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها ، ولا هم أعرف بالشريعة منهم . ولا ، أيضاً ، ثمّ دليل يدل على صحة التفسير . لا من مساق الآية ، فإنه ينافيه . ولا من خارج ، إذ لا دليل عليه كذلك . بل مثل هذا أقرب إلى ما ثبت رده ونفيه عن القرآن، من كلام الباطنية ومن أشبههم .

وقال في قوله : « صَرَحَ مُرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ »^(١) الصرح نفس الطبع ، والمرد الهوى .

إذا كان غالباً ستر أنوار الهدى بالترك من الله تعالى العصمة لعبده .

وفي قوله : « فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا »^(٢) أى قلوبهم عند إقامتهم على ما نهوا

عنه ، وقد علموا أنهم مأمورون منهيون ، والبيوت القلوب ، فمنها عاصرة بالذکر ، ومنها خراب بالغفلة عن الذکر .

وفي قوله تعالى : « فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا »^(٣)

قال : حياة القلوب بالذکر .

(١) [٢٧ / النمل / ٤٤] ونصها : قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ

لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِبَيْهَا ، قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ ، قَالَتْ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(٢) [٢٧ / النمل / ٥٢] ونصها : فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا ، إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ .

(٣) [٣٠ / الروم / ٥٠] ونصها : فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ

بَعْدَ مَوْتِهَا ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى ، وَهُوَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وقال في قوله تعالى: «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ»^(١) الآية - مثل الله القلب بالبحر، والجوارح بالبر . ومثله أيضاً بالأرض التي ترهى بالنبات . هذا باطنه .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ»^(٢) على أن المساجد القلوب ، تمنع بالماضي من ذكر الله .

ونقل في قوله تعالى: «فَاخْلَعْ نَمْلِيكَ»^(٣) أن باطن النملين هو الكونان الدنيا والآخرة، فذكر عن الشبلي أن معنى: «اخلع نمليك» اخلع الكل منك تصل إلينا بالكلية . وعن عطاء «اخلع نمليك» عن الكون ، فلا تنتظر إليه بعد هذا الخطاب .

وقال: النمل النفس ، والواد المقدس دين المرء ، أى حان وقت خلوك من نفسك ، والقيام معنا بدينك ، وقيل غير ذلك مما يرجع إلى معنى لا يوجد في النقل عن السلف . وهذا كله ، إن صح نقله ، خارج عما تفهمه العرب ، ودعوى مالا دليل عليه في مراد الله بكلامه .

ولقد قال الصديق^(٤): «أى سماء تظلني ، وأى أرض تقلني ، إذا قلت في كتاب الله مالا أعلم» .

(١) [٣٠ / الروم / ٤١] ونصها: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذَيَّبَهُمْ بِمَعْزَلِ الَّذِي عَمِلُوا لَمَلَّهُمْ يَرْتَجِعُونَ .

(٢) [٢ / البقرة / ١١٤] ونصها: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَمِيَ فِي خَرَابِهَا ، أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ، لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ .

(٣) [٢٠ / طه / ١٢] ونصها: إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَمْلِيكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى .

(٤) جاء في تفسير ابن كثير: وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: ثنا محمد بن يزيد عن العوام ابن حوشب عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله تعالى: وَفَاكِهَةً وَأَبًّا . فقال: أى سماء تظلني وأى أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله مالا أعلم . منقطع اه .

وفي الخبر^(١): من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . وما أشبه ذلك من التحذيرات . وإنما احتيج إلى هذا كله لجلالة من نقل عنهم ذلك من الفضلاء ، وربما ألمَّ الغزالي بشيء منه في الإحياء وغيره . وهو مزلة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم . فإن الناس ، في أمثال هذه الأشياء ، بين قائلين : منهم من يصدق به ويأخذه على ظاهره ويمتد أن ذلك هو مراد الله تعالى من كتابه ، وإذا عارضه ما ينقل في كتب التفسير على خلافه ، فربما كذب به أو أشكل عليه . ومنهم من يكذب به على الإطلاق ويرى أنه تقوّل وبهتان ، مثل ما تقدم من تفسير الباطنية ومن حدا حدوهم . وكلا الطريقتين فيه ميل عن الإنصاف . ولا بد قبل الخوض في رفع الإشكال من تقديم أصل مسلم يتبين به ما جاء من هذا القبيل ، وهي :

« المسألة العاشرة »

فنقول: إن الاعتبارات القرآنية الواردة على القلوب الظاهرة للبصائر ، إذا صحّت على كمال شروطها ، فهي على ضربين :

أحدها : ما يكون أصل انفجاره من القرآن ، ويتبعه سائر الموجودات ، فإن الاعتبار الصحيح في الجملة هو الذي يخرق نور البصيرة فيه حجب الأكوان من غير توقف ، فإن توقف فهو غير صحيح أو غير كامل حسبما بينه أهل التحقق بالسلوك .

والثاني : يكون أصل انفجاره من الموجودات جزئياً أو كلياً ، ويتبعه الاعتبار في القرآن .

فإن كان الأول ، فذلك الاعتبار صحيح ، وهو معتبر في فهم باطن القرآن من غير إشكال ، لأن فهم القرآن إنما يردُّ على القلوب على وفق ما نزل له القرآن ، وهو الهداية التامة ، على ما يليق بكل واحد من المكلفين ، وبحسب التكاليف وأحوالها ، لا بإطلاق . وإذا كانت كذلك فالشيء على طريقها مشى على الصراط المستقيم ، ولأن الاعتبار القرآنيّ قلما يجده إلا من كان

من أهله عملاً به على تقليد أو اجتهاد ، فلا يخرجون عند الاعتبار فيه عن حدوده ، كما لم يخرجوا في العمل به والتخلق بأخلاقه عن حدوده . بل تفتتح لهم أبواب الفهم فيه على توازي أحكامه . ويلزم من ذلك أن يكون معتداً به ، لجريانه على مجاربه .

والشاهد على ذلك ما نقل من فهم السلف الصالح فيه ، فإنه كله جار على ما تقضى به العربية ، وما تدل عليه الأدلة الشرعية حسبما تبين قبل .

وإن كان الثاني فالتوقف عن اعتباره في فهم باطن القرآن لازم ، وأخذه على إطلاقه فيه ممتنع ، لأنه بخلاف الأول ، فلا يصح إطلاق القول باعتباره في فهم القرآن ، فنقول : إن تلك الأنظار الباطنية في الآيات المذكورة إذا لم يظهر جريانها على مقتضى الشروط المتقدمة فهي راجعة إلى الاعتبار غير القرآني ، وهو الوجودي . ويصح تنزيله على معاني القرآن ، لأنه وجودي أيضاً ، فهو مشترك من تلك الجهة ، غير خاص فلا يطالب فيه المعتبر بشاهد موافق إلا ما يطالبه الربى ، وهو أمر خاص ، وعلم منفرد بنفسه ، لا يختص بهذا الوضع ، فلذلك يوقف على محله . فكون القلب جاراً ذا قرين ، والجار الجنب هو النفس الطبيعي ، إلى سائر ما ذكر ، يصح تنزيهه اعتبارياً مطلقاً . فإن مقابلة الوجود بعضه ببعض في هذا النمط ، صحيح وسهل جدا عند أربابه غير أنه مُعَرَّرٌ بمن ليس براسخ أو داخل تحت إيالة راسخ . وأيضاً ، فإن من ذكر عنه مثل ذلك من المعتبرين لم يصرح بأنه المعنى المقصود المخاطب به الخلق ، بل أجراه مجراه ، وسكت عن كونه هو المراد . وإن جاء شيء من ذلك وصرح صاحبه أنه هو المراد فهو من أبواب الأحوال الذين لا يفرقون بين الاعتبار القرآني والوجودي . وأكثر ما يطرأ هذا لمن هو ، بعد ، في السلوك سائر على الطريق ، لم يتحقق بمطلوبه . ولا اعتبار بقول من لم يثبت اعتبار قوله من الباطنية وغيرهم . وللغزالي في مشكاة الأنوار ، وفي كتاب الشكر من الإحياء ، وفي كتاب جواهر القرآن في الاعتبار القرآني وغيره ، ما يتبين به لهذا الموضع أمثلة . فتأملها هناك والله الموفق .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وللسنة في هذا النمط مدخل. فإن كل واحد منهما قابل لذلك الاعتبار المتقدم الصحيح الشواهد ، وقابل أيضا للاعتبار الوجودي ، فقد فرضوا نحوه في قوله عليه السلام « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة »^(١) إلى غير ذلك من الأحاديث . ولا فائدة في التكرار إذا وضع طريق الوصول إلى الحق والصواب .



(١) أخرجه البخاري في : ٥٩ - كتاب بدء الخلق ، ٧ - باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء ، عن أبي طلحة . ونصه : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة تماثيل » .

٩ - قاعدة في أنه الشريعة أمية، وأنه لا بد في فهمها من اتباع

معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن به بلسانهم

قال الشاطبي في الموافقات : هذه الشريعة المباركة أمية ، لأن أهلها كذلك ، فهو أجرى على اعتبار المصالح . ويدل على ذلك أمور .

أحدها : النصوص المتواترة اللفظ والمعنى كقوله تعالى : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ » (١) . وقوله : « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ . الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ » (٢) . وفي الحديث : « بعثت إلى أمة أمية (٣) » ، لأنهم لم يكن لهم علم بعلوم الأقدمين . والأحاديث منسوبة إلى الأم وهو الباقي على أصل ولادة الأم ، لم يتعلم كتاباً ولا غيره . فهو على أصل خلقته التي ولد عليها ، وفي الحديث : « نحن أمة أمية لا نحسب

(١) [٦٢ / الجمعة / ٢] ونصها : هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ . يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .

(٢) [٧ / الأعراف / ١٥٨] ونصها : قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ، فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ سَهْتَدُونَ .

(٣) جامع الترمذي في : ٤٣ - كتاب أبواب القراءات ، ٩ - باب ماجاء أنزل القرآن

على سبعة أحرف .

عن أبي بن كعب قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال : يا جبريل ! إني بعثت إلى أمة أميين ، منهم المعجوز والشيخ الكبير والفلام والحاربية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط . قال : يا محمد ! إن القرآن أنزل على سبعة أحرف .

ولا نكتب . الشهر هكذا وهكذا»^(١) . وقد فسر معنى الأمية في الحديث : أى ليس لنا علم بالحساب ، ولا الكتاب ، ونحوه قوله تعالى : « وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ »^(٢) . وما أشبه هذا من الأدلة الماثورة في الكتاب والسنة ، الدالة على أن الشريعة موضوعة على وصف الأمية . لأن أهلها كذلك .

والثاني : أن الشريعة التي بعث بها النبي الأُمِّي إلى العرب خصوصا ، وإلى من سواهم عموما ، إيمان تكون على نسبة ما هم عليه من وصف الأمية ، أو لا . فإن كانت كذلك ، فهو معنى كونها أمية أى منسوبة إلى الأميين . وإن لم تكن كذلك ، لزم أن تكون على غير ما عهدوا . فلم تكن لتتنزل من أنفسهم منزلة ما تمهد ، وذلك خلاف ما وضع عليه الأمر فيها . فلا بد أن تكون على ما يمهدون . والعرب لم تمهد إلا ما وصفها الله به من الأمية ، فالشريعة إذا أمية .

والثالث : أنه لو لم يكن على ما يمهدون لم يكن عندهم معجزا ، ولا كانوا يخرجون عن مقتضى التعجيز بقولهم : هذا على غير ما عهدنا . إذ ليس لنا عهد بمثل هذا الكلام ، من حيث إن كلامنا معروف مفهوم عندنا ، وهذا ليس بمفهوم ولا معروف . فلم تقم الحجة عليهم به . ولذلك قال سبحانه : « وَأَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ . . . »^(٣) فجعل لهم الحجة على فرض كون القرآن أعجميا ،

(١) صحيح البخارى فى : ٣٠ - كتاب الصوم ، ١٣ - باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب .

عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « إنا أمة أمية لانكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا » يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين .

(٢) [٢٩ / العنكبوت / ٤٨] ونصها : وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ، إِذَا لَارْتَابَ الْمُتَظَلُّونَ .

(٣) [٤١ / فصلت / ٤٤] ونصها : وَأَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا =

(٦ - تفسير القاسمى - أول)

ولما قالوا : إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ (١) . ردَّ اللهُ عليهم بقوله : « لِسَانُ الَّذِي يُبَلِّغُونَ إِلَيْهِ
 أُعْجَمِيٌّ ، وَهَذَا لِسَانُ عَرَبِيٍّ مُبِينٌ » (١) . لكنهم أذعنوا لظهور الحججة . فدل على أن
 ذلك لعلمهم به وعهدهم بمثله مع المعجز عن مماثلته . وأدلة هذا المعنى كثيرة .



= فَصَلَّتْ آيَاتُهُ ، أُعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً ، وَالَّذِينَ
 لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْءَانُهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ، أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَسْكَانٍ يَعْبُدُونَ .
 (١) [١٦ / النحل / ١٠٣] ونصها : وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ،
 لِسَانُ الَّذِي يُبَلِّغُونَ إِلَيْهِ أُعْجَمِيٌّ ، وَهَذَا لِسَانُ عَرَبِيٍّ مُبِينٌ .

فصل

واعلم أن العرب كان لها اعتناء بعلوم ذكرها الناس ، وكان لعقلائهم اعتناء بمكارم الأخلاق ، وانصاف بحاسن شيم . فصححت الشريعة منها ما هو صحيح ، وزادت عليه . وأبطلت ما هو باطل . وابتنت منافع ما ينفع من ذلك ، ومضار ما يضر منه . فمن علومها علم النجوم وما يختص بها من الاهتداء في البر والبحر واختلاف الأزمان باختلاف سيرها ، وتمتدح منازل سير النيرين وما يتعلق بهذا المعنى . وهو معنى مقرر في أثناء القرآن في مواضع كثيرة . كقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ »^(١) . وقوله : « وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ »^(٢) . وقوله : « وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ »^(٣) * لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ . . . »^(٤) الآية . وقوله : « هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ »^(٥) . وقوله : « وَجَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

(١) [٦ / الأنعام / ٩٧] ونصها : وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ، قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ .

(٢) [١٦ / النحل / ١٦] ونصها : وَعَلَامَاتٍ ، وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ .

(٣) [٣٦ / يس / ٤٠ و ٣٩] ونصهما : وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ * لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ .

(٤) [١٠ / يونس / ٥] ونصها : هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ ، مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ، يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ .

ءَايَتَيْنِ ، فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً . . . » (١) الآية . وقوله :
 « وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ » (٢) . وقوله :
 « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ . . . » (٣) وما أشبه ذلك .

ومنها علوم الأنواء ، وأوقات نزول الأمطار وإنشاء السحاب ، وهبوب الرياح الثيرة لها ،
 فبين الشرح حقها من باطلها ، فقال تعالى : « هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ
 السَّحَابَ الثَّمَلِ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ . . . » (٤) الآية . وقال : « أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي
 تَشْرَبُونَ ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ » (٥) . وقال : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ
 الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَّاجًا » (٦) . وقال : « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ » (٧) .

(١) [١٧ / الإسراء / ١٢] ونصها : وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ، فَمَحَوْنَا آيَةَ
 اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِيَتَّبِعُوا فُضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِيَتَعَلَّمُوا عَدَدَ السِّنِينَ
 وَالْحِسَابَ ، وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ نَفْصِيلًا .

(٢) [٦٧ / الملك / ٥] ونصها : وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا
 رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ، وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ .

(٣) [٢ / البقرة / ١٨٩] ونصها : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ
 وَالْحَجِّ ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ، وَأَنْتُمْ
 الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ .

(٤) [١٣ / الرعد / ١٢ و ١٣] ونصهما : هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا
 وَيُنزِلُ السَّحَابَ الثَّمَلِ * وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ
 فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ .

(٥) [٥٦ / الواقعة / ٦٨ و ٦٩] ونصهما : أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * ءَأَنْتُمْ
 أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ .

(٦) [٧٨ / النبأ / ١٤] ونصها : وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَّاجًا .

(٧) [٥٦ / الواقعة / ٨٢] ونصها : وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ .

خرَّج الترمذی^(١) : قال رسول الله ﷺ : وتجملون رزقكم أنكم تكذبون ، قال : شكركم . تقولون : مطرنا بنوء كذا وكذا وبنجم كذا وكذا . وفي الحديث^(٢) : أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر . . . الحديث . فى الأنواء .

وفى الموطأ مما انفرد به : إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة^(٣) . وقال عمر ابن الخطاب للعباس ، وهو على النبر ، والناس تحته : كم بقى من نوء الثريا ؟ فقال له العباس : بقى من نوءها كذا وكذا .

فمثل هذا مبيِّنٌ للحق من الباطل فى أمر الأنواء والأمطار . قال تعالى : « وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ . . . »^(٤) الآية . وقال : « اللهُ

(١) جامع الترمذى فى : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٥٦ - سورة الواقعة ، ٤ - حدثنا أحمد ابن منيع . عن على بن رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « وتجملون رزقكم أنكم تكذبون ، قال ، شكركم . تقولون : مطرنا بنوء كذا وكذا ونجم كذا وكذا » .

(٢) صحيح البخارى فى : ١٠ - كتاب الأذان ، ١٥٦ - باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم . عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت فى الليلة . فلما انصرف أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر . فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى وكافر بالكوكب . وأما من قال : بنوء كذا وكذا فذلك كافر بى ومؤمن بالكوكب .

(٣) الموطأ فى : ١٣ - كتاب الاستسقاء ، ٣ - باب الاستسقاء بالنجوم ، ٥ - عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يقول : إذا أنشأت بحرية ، ثم تشاءمت ، فتلك عين غديقة .

(٤) [١٥ / الحجر / ٢٢] ونصها : وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ .

الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا» (١) إلى كثير من هذا .

ومنها علم التاريخ وأخبار الأمم الماضية . وفي القرآن من ذلك ما هو كثير . وكذلك في السنة . ولكن القرآن احتفل في ذلك . وأكثره من الإخبار بالغيوب التي لم يكن للعرب بها علم ، لكنهما من جنس ما كانوا يتحلون . قال تعالى : « ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَفْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ . . . » (٢) الآية . وقال تعالى : « تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا . . . » (٣) وفي الحديث (٤) قصة أبيهم إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام في بناء البيت . وغير ذلك مما جرى .

(١) [٣٥ / فاطر / ٩] ونصها : وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، كَذَلِكَ النُّشُورُ .

(٢) [٣ / آل عمران / ٤٤] ونصها : ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ، وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَفْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ . (٣) [١١ / هود / ٤٩] ونصها : تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا ، فَاصْبِرْ ، إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ .

(٤) صحيح البخاري في : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٩ - باب يزفون ، النسلان في المشي . عن ابن عباس في حديث طويل جداً . . . قال ثم إنه بدأ لإبراهيم فقال لأهله : إني مطلع تركتي . فجاء فوافق إسماعيل وراء زمزم يصلح نبلا له . فقال : يا إسماعيل إن ربك أمرني أن أبني له بيتاً . قال : أطع ربك . قال : إنه أمرني أن تعينني عليه . قال : إذن أفل ، أو كما قال .

قال : فقاما فجعل إبراهيم يبني وإسماعيل يناوله الحجارة ويقولان : ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم . قال : حتى ارتفع البناء وضمف الشيخ على نقل الحجارة ، فقام على حجر المقام فجعل يناوله الحجارة ويقولان : ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

المعلوم التي كان العرب يعتمنون بها . ومنها علم العيافة والزجر . ومنها علم الطب والبلاغة ٨٧

ومنها ما كان أكثره باطلاً أو جيمه : علم العيافة والزجر والسكّهانة وخط الرمل والضرب بالحصى والطيرة ، فأبطلت الشريعة من ذلك الباطل ، ونهت عنه . كالكهانة والزجر وخط الرمل . وأقرت الفأل . لا من جهة تطلب الغيب . فإن الكهانة والزجر كذلك . وأكثر هذه الأمور تخرّص على علم الغيب من غير دليل . فجاء النبي ﷺ بجملة من تعرف علم الغيب مما هو حق محض وهو الوحي والإلهام . وأبقى للناس من ذلك ، بعد موته عليه السلام ، جزءاً من النبوءة وهو الرؤيا الصالحة ، وأنموذج من غيره لبعض الخاصة وهو الإلهام والفراسة .

ومنها علم الطب : فقد كان في العرب منه شيء ، لا على ما عند الأوائل ، بل مأخوذ من تجاريب الأميين ، غير مبني على علوم الطبيعة التي يقررها الأقدمون . وعلى ذلك المساق جاء في الشريعة ، ولكن على وجه جامع شاف قليل ، يطلع منه على كثير . فقال تعالى : « كَلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . . . »^(١) . وجاء في الحديث التعريف ببعض الأدوية لبعض الأدوية ، وأبطل من ذلك ما هو باطل : كالتداوي بالخر والرق التي اشتملت على ما لا يجوز شرعاً .

ومنها التفنن في علم فنون البلاغة، والخوض في وجوه الفصاحة، والتصرف في أساليب الكلام ، وهو أعظم منتحلانهم ، فجاءهم بما أعجزهم من القرآن الكريم . قال تعالى : « قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا »^(٢) .

(١) [٧ / الأعراف / ٣١] ونصها: يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ .

(٢) [١٧ / الإسراء / ٨٨] ونصها : قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا .

ومنها ضرب الأمثال : « وَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ » (١) إلا ضرباً واحداً ، وهو الشعر ، فإن الله نفاه وبرأ الشريعة منه . قال تعالى في حكايته عن الكفار : « وَقَالُوا أَأُتِينَا لِقَاءَ الْهَيْتِنَا لَشَاعِرٍ مَجْنُونٍ . بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ » (٢) ، أي لم يأت بشعر ، فإنه ليس بحق ، ولذلك قال : « وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ . . . » (٣) الآية . وبين معنى ذلك في قوله تعالى : « وَالشُّعْرَاءُ يُتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ » (٤) فظهر أن الشعر ليس مبنياً على أصل ، ولكنه هيان على غير تحصيل ، وقول لا يصدقه فعل ، وهذا مضاد لما جاءت به الشريعة إلا ما استثنى الله تعالى . فهذا أنموذج ينهك على ما نحن بسبيله بالنسبة إلى علوم العرب الأمية . وأما ما يرجع إلى الاتصاف بمكارم الأخلاق ، وما ينضاف إليها ، فهو أول ما خوطبوا به ، وأكثر ما تجدد ذلك في السور المكية من حيث كان آنس لهم ، وأجرى على ما يتمدح به عندهم ، كقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ . . . » (٥) إلى آخرها . وقوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ . . . » (٦) إلى آخرها . وقوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ . . . » (٧) إلى آخرها . وقوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ . . . » (٨) إلى آخرها . وقوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ . . . » (٩) إلى آخرها . وقوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ . . . » (١٠) إلى آخرها .

(١) [٣٠ / الروم / ٥٨] ونصها : وَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ .

(٢) [٣٧ / الصافات / ٣٦] ونصها : وَيَقُولُونَ أَأُتِينَا لِقَاءَ الْهَيْتِنَا لَشَاعِرٍ

مَجْنُونٍ .

(٣) [٣٦ / يس / ٦٩] ونصها : وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ، إِنَّ هُوَ إِلَّا

ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ .

(٤) [٢٦ / الشعراء / ٢٢٤-٢٢٦] ونصها : وَالشُّعْرَاءُ يُتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ

أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ .

(٥) [١٦ / النحل / ٩٠] ونصها : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ

ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ، يَعْظُمُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ .

مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا « (١) إلى انقضاء تلك الخصال . وقوله : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ » (٢) . وقوله : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ » (٣) إلى غير ذلك من الآيات التي في هذا المعنى ، لكن أدرج فيها ما هو أولى ، من النهي عن الإثراء والتكذيب بأمور الآخرة ، وشبه ذلك مما هو المقصود الأعظم ، وأبطل لهم ما كانوا يعدونه كرمًا وأخلاقًا حسنة ، وليس كذلك . أو فيه من الفاسد ما يربى على المصالح التي توهموها ، كما قال تعالى : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ » (٤) ثم بين ما فيها من الفاسد ، خصوصاً في الخمر والميسر من إيقاع العداوة والبغضاء ، والصدّة عن ذكر الله وعن الصلاة . وهذا في الفساد أعظم مما ظنوه فيها صلاحاً . لأن الخمر كانت عندهم تشجع الجبان ، وتبعث البخيل على البذل ، وتنشط السكالي . والميسر كذلك كان عندهم محموداً لما كانوا يقصدون به من

(١) [٦ / الأنعام / ١٥١] ونصها : قُلْ تَعَالَوْا أَنلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ، أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِبَائَهُمْ ، وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، ذَلِكَُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ .

(٢) [٧ / الأعراف / ٣٢] ونصها : قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَذَلِكَ نَفُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ .

(٣) [٧ / الأعراف / ٣٣] ونصها : قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ .

(٤) [٥ / المائدة / ٩٠] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ .

إطعام الفقراء والمساكين ، والمطعم على المحتاجين ، وقد قال تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ لَأَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » (٥) .

والشريعة إنما هي تخلق بمكارم الأخلاق ، ولهذا قال عليه السلام : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » (٦) . إلا أن مكارم الأخلاق على ضربين :

أحدهما : ما كان مألوفاً وقريباً من المعقول المقبول ، كانوا في ابتداء الإسلام إنما خوطبوا به ثم لما رسخوا فيه . تم لهم ما بقي ، وهو :

الضرب الثاني : وكان منه ما لا يقل معناه من أول وهلة فأخر حتى كان من آخره تحريم الربا وما أشبه ذلك ، وجميع ذلك راجع إلى مكارم الأخلاق . وهو الذي كان مأموراً عندهم على الجملة . ألا ترى أنه كان للعرب أحكام عندهم في الجاهلية أقرها الإسلام . كما قالوا في القراض ، وتقدير الدية وضربها على العاقلة ، وإلحاق الولد بالقافة ، والوقوف بالمشرع الحرام ، والحكم في الخنثى ، وتوريث الولد ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، والقسامة ، وغير ذلك مما ذكره العلماء ؟ ثم نقول : لم يكتف بذلك حتى خوطبوا بدلائل التوحيد فيما يعرفون من سماء وأرض وجبال وسحاب ونبات ، وبدلائل الآخرة والنبوة كذلك . ولما كان الباقي عندهم من شرائع الأنبياء شيء من شريعة إبراهيم عليه السلام ، أبيهم ، خوطبوا من تلك الجهة ودُعوا إليها ، وأن ما جاء به محمد ﷺ هي تلك بعينها كقوله تعالى : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا » (٣) وقوله : « مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ

(١) [٢ / البقرة / ٢١٩] ونصها : يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ لَأَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ، وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ .

(٢) الموطأ في : ٤٧ - كتاب حسن الخلق ، ١ - باب ما جاء في حسن الخلق ، ٨ - عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : بعثت لأتمم حسن الأخلاق .

(٣) [٢٢ / الحج / ٧٨] ونصها : وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ، هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ، مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ، هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ =

يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا ... » (١) الآية - غير أنهم غيروا جملة منها وزادوا واختلفوا . فجاء تقويمها من جهة محمد ﷺ . وأخبروا بما أنعم الله عليهم مما هو لديهم وبين أيديهم ، وأخبروا عن نعيم الجنة وأصنافه بما هو معهود في تمنعاتهم في الدنيا ، لكن مبرأً من الفوائل والآفات التي تلازم التعميم الدنيوي . كقوله : « وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ... » (٢) إلى آخر الآيات - وبين من مأكولات الجنة ومشروباتها ما هو معلوم عندهم . كالماء واللبن والخمر والعسل والتخيل والأعشاب وسائر ما هو عندهم مألوف ، دون الجوز واللوز والتفاح والسكرمى وغير ذلك من فواكه الأرياف وبلاد المعجم . بل أجمل ذلك في لفظ الفاكهة . وقال تعالى : « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » (٣) فالقرآن كله حكمة ، وقد كانوا عارفين بالحكمة ، وكان فيهم حكماء ، فأناهم من الحكمة بما عجزوا عن مثله . وكان فيهم أهل وعظ وتذكير ، كقس بن ساعدة وغيره . ولم يجادلهم إلا على طريقة ما يعرفون من الجدل . ومن تأمل القرآن وتأمل كلام العرب في هذه الأمور الثلاثة وجد الأمر سواء . إلا ما اختص به كلام الله من الخواص المعروفة . وسر في جميع ملابسات العرب هذا السير تجد الأمر كما تقرر . وإذا ثبت هذا وضح أن الشريعة أممية لم تخرج عما ألفته العرب .

= مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَمَنْ مَوْلَى النَّصِيرُ .
(١) [٣ / آل عمران / ٦٧] ونصها : مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا
وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

(٢) [٥٦ / الواقعة / ٢٧-٣٠] ونصها : وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ *
فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَنضُودٍ * وَظِلٍّ مَمْدُودٍ .

(٣) [١٦ / النحل / ١٢٥] ونصها : ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ
الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ، وَهُوَ
أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ .

ثم قال الشاطبي :

« المسألة الرابعة »

ما تقرر من أمية الشريعة وأنها جارية على مذاهب أهلها، وهم العرب، ينبنى عليه قواعد :
 منها - أن كثيرا من الناس تجاوزوا ، على الدعوى في القرآن ، الحد . فأضافوا إليه كل
 علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين من علوم الطبيعيات والتعاليم والمنطق وعلم الحروف وجميع
 ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهاها . وهذا ، إذا عرضناه على ما تقدم ، لم يصح .
 وإلى هذا ، فإن الساف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن
 وبعلمه ، وما أودع فيه . ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى ، سوى
 ما تقدم ، وما ثبت فيه من أحكام التكاليف وأحكام الآخرة وما يلي ذلك . ولو كان لهم في
 ذلك خوض ونظر لبغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة . إلا أن ذلك لم يكن . فدل على أنه
 غير موجود عندهم . وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقرير شيء مما زعموا . نعم !
 تضمن علومها من جنس علوم العرب ، أو ما ينبنى على معبودها مما يتعجب منه أولو
 الألباب ، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة ، دون الاهتداء بأعلامه ، والاستنارة بنوره .
 أمّا أن فيه ما ليس من ذلك فلا ، وربما استدلوا على دعواهم بقوله تعالى : « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ
 الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ »^(١) وقوله : « مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ »^(٢) ونحو ذلك ،
 وبفواتح السور ، وهي مما لم يعهد عند العرب ، وبما نقل عن الناس فيها . وربما حكى من ذلك
 عن عليّ بن أبي طالب رضی الله عنه وغيره أشياء .

(١) [١٦ / النحل / ٨٩] ونصها : وَيَوْمَ نَبِّئُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ
 أَنفُسِهِمْ ، وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ ، وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ
 وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ .

(٢) [٦ / الأنعام / ٣٨] ونصها : وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ
 بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ .

فأما الآيات فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف والتعبد. أو المراد بالكتاب في قوله: « مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » اللوح المحفوظ ، ولم يذكرها فيها ما يقتضى تضمنه لجميع العلوم النقلية والعقلية . وأما فواتح السور فقد تكلم الناس فيها بما يقتضى أن للعرب بها عهداً كمدد الجمل الذي تعرفوه من أهل الكتاب ، حسبما ذكره أصحاب السير . أو هي من التشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى ، وغير ذلك . وأما تفسيرها بما لا عهد به فلا يكون ، ولم يدعه أحد ممن تقدم ، فلا دليل فيها على ما ادعوه . وما ينقل عن عليّ أو غيره في هذا لا يثبت ، فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه ، كما أنه لا يصح أن ينكر منه ما يقتضيه ، ويجب الافتصار ، في الاستماناة على فهمه ، على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة . فبه يوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية ، فمن طلبه بغير ما هو أداة له ضل عن فهمه ، وتقول على الله ورسوله فيه ، والله أعلم وبه التوفيق .

ثم قال الشاطبي :

فصل

ومنها - أنه لابد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأئمة ، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم . فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر ، فلا يصح المدول عنه في فهم الشريعة . وإن لم يكن ثم عرف ، فلا يصح أن يجرى في فهمها ما لا تعرفه . وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب . مثال ذلك : أن معهود العرب أن لا ترى الألفاظ تمبداً عند محافظتها على المعاني ، وإن كانت تراعيها أيضاً ، فليس أحد الأئمة عندها بملتزم ، بل قد تبني على أحدها مرة ، وعلى الآخر أخرى ، ولا يكون ذلك قادحاً في صحة كلامها واستقامته . والدليل على ذلك أشياء :

أحدها : خروجها في كثير من كلامها على أحكام القوانين المطردة ، والضوابط المستمرة ، وجريانها في كثير من منشورها على طريق منظومها ، وإن لم يكن بها حاجة ، وتركها لما هو أولى في مراميها . ولا يمد ذلك قليلاً في كلامها ، ولا ضعيفاً ، بل هو كثير قوى ، وإن كان غيره أكثر منه .

والثاني : أن من شأنها الاستغناء ببعض الألفاظ عما يرادفها أو يقاربها ، ولا يمد ذلك اختلافاً ولا اضطراباً إذا كان المعنى المقصود على استقامة . والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف . وفي هذا المعنى من الأحاديث وكلام السلف العارفين بالقرآن كثير . وقد استمر أهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم ، مما وافق المصحف ، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن من غير شك ولا إشكال ، وإن كانت بين القراءتين ما يمدده الناظر بيادى الرأى اختلافاً في المعنى ، لأن معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة ، لا تفاوت فيه ، بحسب مقصود الخطاب : كمالك ومالك ، وما يخضعون إلا أنفسهم وما يخضعون إلا أنفسهم : لنبوئتهم من الجنة غرقاً لنبوئتهم من الجنة غرقاً .

إلى كثير من هذا ، لأن جميع ذلك لا تفاوت فيه بحسب فهم ما أريد من الخطاب ، وهذا كان عادة العرب . ألا ترى ما حكى ابن جني عن عيسى بن عمر ، وحكى عن غيره أيضاً ، قال : سمعت ذا الرمة يشهد :

وظاهر لها من يابس الشخت واستمن عليها الصبا واجمل يدك لها سترأ
فقلت : أنشدتني : من بئس ، فقال : يابس وبئس واحد . فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ
بالاختلاف بين البوس واليبس ، لَمَّا كان موضع البيت قائماً على الوجهين ، وصواباً على كلتا
الطريقتين . وقد قال في رواية أبي العباس الأحول : البوس واليبس واحد . بمعنى بحسب قصد
الكلام ، لا بحسب تفسير اللفظة . وعن أحمد بن يحيى ، قال : أنشدني ابن الأعرابي :

وموضع زير لا أريد مبيته كَأني به من شدة الروع آنس

فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا ، أنشدتنا « وموضع ضيق » فقال : سبحان الله!
تصحبنا منذ كذا وكذا ، ولا تعلم أن الزير والضيق واحد . وقد جاءت أشعارهم على
روايات مختلفة ، وبألفاظ متباينة ، يعلم من مجموعها أنهم ما كانوا يلتزمون لفظاً واحداً على
الخصوص ، بحيث يمد مرادفه أو مقاربه عيباً أو ضعفاً . إلا في مواضع مخصوصة لا يكون
ما سواها من المواضع محمولاً عليها ، وإنما معهودها الغالب ما تقدم .

والثالث : أنها قد تهمل بمض أحكام اللفظ ، وإن كانت تعتبره على الجملة ، كما
استقبحوا العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقاً ولم يفرقوا بين ما له لفظ ، وما ليس له
لفظ ، فقيح « قت وزيد » ، كما قبح « قام وزيد » وجمعا في الردف بين عمود و يعمود ،
من غير استكراه . وواو عمود أقوى في المد . وجمعا بين سميد و عمود مع اختلافهما ،
وأشبه ذلك من الأحكام اللطيفة التي تقتضيها الألفاظ في قياسها النظري ، لكنها تهملها
وتؤلِّبها جانب الإعراض ، وما ذلك إلا لعدم تعمقها في تنقيح لسانها .

والرابع : أن المدوح من كلام العرب ، عند أرباب العربية ، ما كان بعيداً عن تكلف
الاصطناع . ولذلك ، إذا اشتغل الشاعر العربي بالتمقيح اختف في الأخذ عنه . فقد كان

الأصمى يعيب الخطيئة . واعتذر عن ذلك بأن قال : وجدت شعره كله جيداً ، فدلتني على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع . إنما الشاعر المطبوع الذي يرمى بالكلام على عواهنه ، جيده ورديه . وما قاله هو الباب المنتهج ، والطريق المهيبة عند أهل اللسان . وعلى الجملة فالأدلة على هذا المعنى كثيرة ، ومن زاول كلام العرب وقف من هذا على علم . وإذا كان كذلك ، فلا يستقيم للمتكلم في كتاب الله أو سنة رسول الله أن يتكلف فيهما فوق ما يسمه لسان العرب ، وليكن شأنه الاعتناء بما شأنه أن تعنى العرب به ، والوقوف عند ما حدث .

ثم قال الشاطبي :

فصل

ومنها - أنه إنما يصح في مسلك الأفهام والفهم، ما يكون عاماً لجميع العرب ، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه ، بحسب الألفاظ والمعاني . فإن الناس في الفهم وتأتى التكليف فيه ، ليسوا على وزن واحد ولا متقارب . إلا أنهم يتقاربون في الأمور الجمهورية وما والاها . وعلى ذلك جرت مصالحهم في الدنيا . ولم يكونوا بحيث يتمتعون في كل مهم ، ولا في أعمالهم إلا بمقدار ما لا يخل بمقاصدهم . اللهم إلا أن يقصدوا أمراً خاصاً ، لأناس خاصة . فذاك كالكتايات الغامضة ، والرموز البعيدة التي تخفى عن الجمهور ، ولا تخفى عن قصد بها . وإلا كان خارجاً عن حكم معهودها . فكذلك يلزم أن ينزل فهم الكتاب والسنة بحيث تكون معانيه مشتركة لجميع العرب ، ولذلك أنزل القرآن على سبعة أحرف ، واشتركت فيه اللغات ، حتى كانت قبائل العرب تفهمه . وأيضاً فتمتصاه من التكليف لا يخرج عن هذا النمط . لأن الضميف ليس كالقوى ، ولا الصغير كالكبير ، ولا الأنثى كالذكر ، بل كل له حد ينتهي إليه في العبارة الجارية . فأخذوا بما يشترك الجمهور في القدرة عليه ، وألزموا ذلك من طريقهم بالحجة القائمة والموعظة الحسنة ، ونحو ذلك . ولو شاء الله لألزمهم ما لا يطيقون ، ولكلفهم بغير قيام حجة ، ولا إتيان برهان ، ولا وعظ ولا تذكير ، ولطوقهم فهم ما لا يفهم ، وعلم ما لا يعلم ، فلا حرج عليه في ذلك ، فإن حجة الملك قائمة « قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ » (١) لكن الله سبحانه خاطبهم من حيث عهدوا ، وكلفهم من حيث لهم القدرة على ما به كفوا ، وَعَدَّوْا في أثناء ذلك بما يستقيم به منآدهم ، ويقوى به ضعيفهم ، وتنهض به عزائمهم ، من الوعد تارة ، والوعيد أخرى ، والموعظة الحسنة أخرى ، وبيان مجارى العادات فيمن ساف

(١) [٦ / الأنعام / ١٤٩] ونصها : قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ

أَجْمَعِينَ .

من الأمم الماضية، والقرون الحالية، إلى غير ذلك مما في معناه. حتى يعلموا أنهم لم ينفردوا بهذا الأمر دون الخلق الماضين، بل هم مشتركون في مقتضاه، ولا يكونون مشتركين إلا فيما لهم مُنّة على تحمله. وزادهم تخفيفاً دون الأولين، وأجرى فوقهم فضلاً من الله ونعمة، والله عليهم حكيم. وقد خرّج الترمذى، وصححه عن أبي بن كعب، قال^(١): لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل! إني بعثت إلى أمة أميين، منهم المعجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد! إن القرآن أنزل على سبعة أحرف. فالحاصل أن الواجب في هذا المقام إجراء الفهم في الشريعة على وزن الاشتراك الجمهورى الذى يسمع الأميين، كما يسمع غيرهم.

(١) انظر الحاشية رقم ٣ ص ٨٠.

ثم قال الشاطبي :

فصل

ومنها - أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم ، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني ، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها . وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية . فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد ، والمعنى هو المقصود . ولا أيضاً كل المعاني . فإن المعنى الإفرادى قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه . كإلمام يمتأ ذو الرمة بيئاس ولا يابس ، إنكلاً منه على أن حاصل المعنى مفهوم . وأبين من هذا ما في جامع الإسماعيلي المخرج على صحيح البخاري عن أنس بن مالك ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ^(١) « فاكهة وأباً » قال : ما الأب ؟ ثم قال : ما كلفنا هذا . أو قال : ما أمرنا بهذا . وفيه أيضاً عن أنس أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله^(١) : « فاكهة وأباً » ما الأب ؟ فقال عمر : نهينا عن التعمق والتكلف . ومن المشهور^(٢) تأديبه لضبيح

(١) جاء في تفسير ابن كثير ما يأتي :

وقال أبو عبيد أيضاً : عن حميد عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر (وفاكهة وأباً) فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا هو التكلف يا عمر .

وقال محمد بن سعد : ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : كنا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وفي ظهر قميصه أربع رقاع . فقرأ (وفاكهة وأباً) فقال : فما الأب ؟ ثم قال : هو التكلف ، فما عليك أن لا تدريه ؟

(٢) جاء في مسند الدارمي ، بالباب الثاني عشر من المقدمة - باب كراهية الفتيا - ما يأتي :

أخبرنا أبو النعمان ، ثنا حماد بن زيد ، ثنا يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن . فأرسل إليه عمر ، وقد أعد له =

حين كان يكثر السؤال عن الرسائل والماصفات ونحوها . وظاهر من هذا كله إنما نهى عنه لأن المعنى التركيبي معلوم على الجملة ، ولا ينبغي على فهم هذه الأشياء حكم تكليفي ، فرأى أن الاشتغال به عن غيره ، مما هو أهم منه ، تكلف . ولهذا أصل في الشريعة صحيح ، نبه عليه قوله تعالى : « لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . . . » (١) إلى آخر الآية . فلو كان فهم اللفظ الإفرادي يتوقف عليه فهم التركيبي لم يكن تكلفاً ، بل هو

= عراجين النخل . فقال : من أنت ؟ قال : عبد الله صبيغ . فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين فضربه ، وقال : أنا عبد الله عمر . فجعل له ضرباً حتى دمي رأسه . فقال : يا أمير المؤمنين ! حسبك . قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي .

وفيه أيضاً : أخبرنا عبد الله بن صالح . حدثني الليث . أخبرني ابن عجلان عن نافع مولى عبد الله أن صبيغاً المراقى جعل يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين حتى قدم مصر . فبعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب . فلما أتاه الرسول بالكتاب فقراه فقال : أين الرجل ؟ فقال : في الرَّحْلِ . فقال عمر : أبصر أن يكون ذهب فتصيبك مني به العقوبة الموجهة . فأتاه فقال عمر : تسأل محدثة ؟ فأرسل إلى رطائب من جريد فضربه بها حتى ترك ظهره دبرة . ثم تركه حتى برأ . ثم عاد له . ثم تركه حتى برأ . فدعا به ليعود له قال فقال صبيغ : إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً ، وإن كنت تريد أن تداويني ، فقد ، والله ، برأت . فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يجالسه أحد من المسلمين . فاشتد ذلك على الرجل . فكتب أبو موسى إلى عمر أنه قد حسنت توبته . فكتب عمر أن يأذن للناس بمجالسته .

(١) [٢ / البقرة / ١٧٧] ونصها : لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ .

وأن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم ١٠١

مضطر إليه . كما روى عن عمر نفسه في قوله تعالى : « أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ » (١) فإنه سأل عنه على المنبر . فقال له رجل من هذيل : التخوف عندنا التنقص . ثم أنشده :

تَخَوُّفَ الرَّحْلِ مِنْهَا تَأْمِكًا قَرْدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُوْدَ النَّبَعَةِ السَّفْنُ (٢)

فقال عمر : أيها الناس ! تمسكوا بديوان شعركم في جاهلييتكم ، فإن فيه تفسير كتابكم . فليس بين الخبرين تعارض . لأن هذا توقف فهم معنى الآية عليه ، بخلاف الأول . فإذا كان الأمر هكذا فالإعتماد بفهم معنى الخطاب ، لأنه المقصود والمراد . وعليه ينبى الخطاب ابتداءً . وكثيراً ما يُغفل هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنة ، فتاتمس غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذى ينبى ، فتستبهم على الملتمس ، وتستهجم على من لم يفهم مقاصد العرب ، فيكون عمله في غير معمل ، ومشيه على غير طريق . والله الواقى برحمته .

(١) [١٦ / النحل / ٤٧] ونصها : أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنْ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ

رَحِيمٌ .

(٢) جاء في الأمل ، ج ٢ ص ١١٢ ما يأتى :

قال أبو على : التامك : المرتفع من السنام . والقرد : التلبد بعضه على بعض . والسفن :

المبرد .

وقال شارح شواهد الكشاف : يصف ناقة أتر الرحل في سنامها وتنقص منها كما ينقص

السفن من العود .

فصل

في أن بيان الصحابة حجة إذا أجمعوا

قال الشاطبي في الموافقات : بيان رسول الله ﷺ بيان صحيح لا إشكال في صحته . لأنه لذلك بعث . قال تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » (١) ولا خلاف فيه . وأما بيان الصحابة ، فإن أجمعوا على ما بينوه ، فلا إشكال في صحته أيضاً . كما أجمعوا على النسل من التقاء الختانين المبين لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » (٢) وإن لم يجمعوا عليه ، فهل يكون بيانهم حجة أم لا ؟ هذا فيه نظر وتفصيل ، ولكنهم يترجع الاعتماد عليهم في البيان من وجهين :

أحدها : معرفتهم باللسان العربي ، فإنهم عرب فصحاء ، لم تتغير ألسنتهم ، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم ، فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة من غيرهم ، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان ، صح اعتماده من هذه الجهة .

والثاني : مباشرتهم للوقائع والنوازل ، وتنزيل الوحي بالكتاب والسنة ، فهم أقعد في فهم القرائن الحالية ، وأعرف بأسباب التنزيل ، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك . والشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، فتي جاء عنهم تقييد بعض المطلقات ، أو تخصيص بعض العمومات ، فالعمل عليه صواب .

هذا ، إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف في المسألة . فإن خالف بعضهم ، فالمسألة اجتهادية .

(١) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها : بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

(٢) [٥ / المائدة / ٦] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا . . .

مثاله قوله عليه السلام : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر^(١) ، فهذا التمجيل يحتمل أن يقصد به إيقاعه قبل الصلاة ، ويحتمل أن لا . فكان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان يصليان المغرب قبل أن يفطرا . ثم يفطران بعد الصلاة ، بيانا أن هذا التمجيل لا يلزم أن يكون قبل الصلاة ، بل إذا كان بعد الصلاة فهو تمجيل أيضاً ، وأن التأخير الذي يفعله أهل المشرق شيء آخر ، داخل في التعمق المنهى عنه ، وكذلك ذكر عن اليهود أنهم يؤخرون الإفطار فتدب المسلمون إلى التمجيل . وكذلك قال عليه السلام : لاتصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه^(٢) ، احتمل أن تكون الرؤية مقيدة بالأكثر ، وهو أن يرى بعد غروب الشمس . فبين عثمان أن ذلك غير لازم ، فرأى الهلال في خلافته قبل الغروب ، فلم يفطر حتى أمسى وغابت الشمس .

وتأمل . فعادة مالك بن أنس في موطنه وغيره الإتيان بالآثار عن الصحابة . مبيناً بها السنن ، وما يعمل به منها ، وما لا يعمل به . وما يقيد به مطلقاتها : وهو دأبه ومذهبه لما تقدم ذكره .

ومما بين كلامهم اللغة أيضاً . كما نقل مالك في دولك الشمس وغسق الليل كلام ابن عمر وابن عباس ، وفي معنى السمعى عن عمر بن الخطاب أعنى قوله تعالى : « فأسعوا إلى ذكر الله

(١) سنن أبي داود في : ١٤ - كتاب الصوم ، ٢٠ - باب ما يستحب من تمجيل الفطر ح ٣٥٣ ، ونصه :

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الدين ظاهراً ما عجل الناس الفطر ، لأن اليهود والنصارى يؤخرونه » .

(٢) صحيح البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ١١ - باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال ... الخ ونصه :

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال « لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه . فإن غم عليكم فاقدروا له » .

وَذَرُّوا الْبَيْعَ»^(١) . وفي معنى الأخوة أن السنة قضت أن الأخوة اثنان فصاعدا . كما تبين بكلامهم معنى الكتاب والسنة .

لا يقال: إن هذا المذهب راجع إلى تقليد الصحابي، وقد عرفت ما فيه من النزاع والخلاف. لأننا نقول: نعم. هو تقليد، ولكنه راجع إلى ما لا يمكن الاجتهاد فيه على وجهه، إلاًهم، لما تقدم من أنهم عرب، و فرق بين من هو عربي الأصل والنحلة وبين من تعرب: (غلب التطبيع شيمة المطبوع) وأنهم شاهدوا من أسباب التكليف وقرائن أحوالها ما لم يشاهد من بعدهم . ونقل قرائن الأحوال على ما هو عليه كالتعذر ، فلا بد من القول بأن فهمهم في الشريعة أتم وأحرى بالتقديم . فإذا جاء في القرآن أو في السنة من بيانهم ما هو موضوع موضع التفسير ، بحيث لو فرضنا عدمه ، لم يمكن تنزيل النص عليه على وجهه ، انحتم الحكم بإعمال ذلك البيان ، لما ذكر ، ولما جاء في السنة من اتباعهم والجريان على سننهم . كما جاء في قوله عليه السلام : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ^(٢) ، وغير ذلك من الأحاديث فإنها عاضدة بهذا المعنى في الجملة . أما

(١) [٦٢ / الجمعة / ٩] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُّوا الْبَيْعَ ، ذَاكُمُ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

(٢) سنن أبي داود في : ٣٩ - كتاب السنة ، ٥ - باب في لزوم السنة ، ح ٤٦٠٧

ونصه :

عن العرياض : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم . ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها الميرون ووجلت منها القلوب . فقال قائل: يا رسول الله ! كأن هذه موعظة. وودع، فإذا تمهد إلينا؟ فقال « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدأ حبشياً . فإنه من يمش منكم بعمدى فسيرى اختلافاً كثيراً . فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين . تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

إذا علم أن الوضع موضع اجتهاد لا يفتقر إلى ذينك الأمرين فهُمْ وَمَنْ سواهم فيه شرع ، سواء . كسألة العَوَّل والوضوء من النوم ، وكثير من مسائل الربا التي قال فيها عمر بن الخطاب : مات رسول الله ﷺ ولم يبين لنا آية الربا . فدعوا الربا والريبة . أو كما قال .

فمثل هذه المسائل موضع اجتهاد للجميع ، لا يختص به الصحابة دون غيرهم من المجتهدين . وفيه خلاف بين العلماء أيضاً . فإن منهم من يجعل قول الصحابيِّ ورأيه حجة يرجع إليها ويعمل عليها من غير نظر ، كالأحاديث والاجتهادات النبوية . وهو مذکور في كتب الأصول . فلا يحتاج إلى ذكره ههنا .



فصل

في أن كل حكاية في القرآن لم يقع لها رد فهي صحيحة

قال الشاطبي: كل حكاية وقعت في القرآن، فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها، وهو الأكثر، رد لها أو لا، فإن وقع رد فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه. وإن لم يقع معها رد، فذلك دليل على صحة المحكي وصدقه.

أما الأول فظاهر ولا يحتاج إلى برهان. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ»^(١) فأعقب بقوله: «قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ...»^(١) الآية. وقال: «وَجَمَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا...»^(٢) الآية، فوقع التنكيت على افتراء مازعموا بقوله: «بِزَعْمِهِمْ» وبقوله: «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ»^(٣) وقالوا «هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ»^(٣) إلى تمامه. ورد بقوله: «سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَمْكُونُ»^(٣)

(١) [٦ / الأنعام / ٩١] ونصها: وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرٍ مِنْ شَيْءٍ، قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ، تَجْمَعُونَ قُرْطُبَيْسَ تُبَدُّونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا، وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، قُلِ اللَّهُ، ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ.

(٢) [٦ / الأنعام / ١٣٦] ونصها: وَجَمَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا، فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ، وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ.

(٣) [٦ / الأنعام / ١٣٨] ونصها: وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهُمْ إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ، سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْرَوْنَ.

ثم قال : « وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ . . . » (١) الآية ، فنبه على فساده بقوله : « سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ » (١) زيادة على ذلك . وقال تعالى : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتِرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ » (٢) فرد عليهم بقوله : « فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا » (٢) ثم قال : « وَقَالُوا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ . . . » (٣) الآية . فرد بقوله : « قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ . . . » (٣) الآية . ثم قال : « وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا » (٤) ثم قال تعالى : « انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا » (٥) وقال تعالى : « وَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ * أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِهًا وَاحِدًا » (٦)

(١) [٦ / الأنعام / ١٣٩] ونصها : وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لَذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِثْقَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ، سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ ، إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ .

(٢) [٢٥ / الفرقان / ٤] ونصها : وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتِرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ، فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا .

(٣) [٢٥ / الفرقان / ٦٥] ونصهما : وَقَالُوا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا * قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ، إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا .

(٤) [٢٥ / الفرقان / ٨] ونصها : أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكْوَنُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ، وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا .

(٥) [٢٥ / الفرقان / ٩] ونصها : انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا .

(٦) [٣٨ / ص / ٤ - ٨] ونصها : وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ، وَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ * أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِهًا وَاحِدًا ، إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ * وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا بِأَضْبَارِهَا وَعَلَىٰ ءَالِهَتِكُمْ ، إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ * =

إلى قوله : « أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا » ثم رد عليهم بقوله : « بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي » إلى آخر ما هنالك . وقال : « وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا » (١) ثم رد عليهم بأوجه كثيرة ثبتت في أثناء القرآن كقوله : « بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ » (٢) وقوله : « بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٣) وقوله : « سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ . . . » (٤) الآية ، وقوله : « تَسْكَدُ السَّمَوَاتُ بِتَفْطَرِنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ » (٥) إلى آخره وأشباه ذلك .

ومن قرأ القرآن وأحضره في ذهنه عرف هذا بيسر .

وأما الثاني - نفاهاً أيضاً . ولكن الدليل على صحته من نفس الحكاية وإقرارها ، فإن القرآن سمى فرقاناً وهدى وبرهاناً وبياناً وتبياناً لكل شيء ، وهو حجة الله على الخلق ، على الجلمة والتفصيل ، والإطلاق والمعموم . وهذا المعنى يأتي أن يحكى فيه ما ليس بحق ، ثم لا يبنه عليه .

= مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ * أَمْ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ، بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ، بَلْ لَمَّا يَدْعُونَ عَذَابٍ .

(١) [٢ / البقرة / ١١٦] ونصها : وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ، بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ .

(٢) [٢١ / الأنبياء / ٢٦] نصها : وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ .

(٣) [١٠ / يونس / ٦٨] ونصها : قَالَُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ، هُوَ الْغَنِيُّ ، لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ، أَنْتَ قَائِلُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ .

(٤) [١٩ / مريم / ٨٨ - ٩٥] ونصها : وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَسْكَدُ السَّمَوَاتُ بِتَفْطَرِنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا * إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا .

وأيضاً فإن جميع ما يحكى فيه من شرائع الأولين وأحكامهم ولم ينبه على إفسادهم واقتراضهم فيه ، فهو حق يجمل عمدة ، عند طائفة ، في شريعتنا . وعينه قوم ، لا من جهة قدح فيه ، ولسكن من جهة أمر خارج عن ذلك . فقد انفقوا على أنه حق وصدق كشريعتنا . ولا يفترق ما بينهما إلا بحكم النسخ فقط ، ولو نبه على أمر فيه لسكان في حكم التنبيه على الأول ، كقوله تعالى : « وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ... » (١) الآية ، وقوله : « يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ ... » (٢) الآية ، وكذلك قوله تعالى : « مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مَسْمُوعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالسِّنْتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ » (٣) فصار هذا من النمط الأول .

ومن أمثلة هذا القسم جميع ما حكى عن المتقدمين من الأمم السالفة مما كان حقاً . كحكايته عن الأنبياء والأولياء . ومنه قصة ذى القرنين ، وقصة الخضر مع موسى عليه السلام ، وقصة أصحاب السكف . وأشباه ذلك .

(١) [٢ / البقرة / ٧٥] ونصها : أفتظنمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون .

(٢) [٥ / المائدة / ٤١] ونصها : يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمناً بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا ، سماعون للكذب سماعون لقومٍ آخريين لم يأتوك ، يحرفون الكلم من بعد مواضعه ، يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا ، ومن برد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً ، أولئك الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم ، لهم في الدنيا خزئ ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم .

(٣) [٤ / النساء / ٤٦] ونصها : من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا لياً بالسنتهم وطعنا في الدين ، ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وَلَا طَرَادَ هَذَا الْأَصْلَ اعْتَمَدَهُ النَّظَارُ . فَقَدْ اسْتَدَلَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَانَ
مُخَاطَبُونَ بِالْفِرْعَوْنَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۖ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ ... » (١)
الآية ، إذ لو كان قولهم باطلاً لَرَدُّ عِنْدَ حِكَايَتِهِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ سَبْعَةٌ
وَنَامَتُهُمْ كَلْبُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَحْكِي مِنْ قَوْلِهِمْ إِثْمَهُمْ ثَلَاثَةَ رَابِعِهِمْ كَلْبُهُمْ وَإِنَّهُمْ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ
كَلْبُهُمْ ، أَعْقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « رَجَمًا بِالْغَيْبِ » (٢) ، أَيْ لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ وَلَا عِلْمٌ غَيْرُ اتِّبَاعِ
الظَّنِّ . وَرَجَمَ الظَّنُّونَ لَا يَعْْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ؛ وَلَمْ يَحْكِي قَوْلَهُمْ سَبْعَةَ وَثَامَتُهُمْ كَلْبُهُمْ لَمْ يَتَّبِعْهُ
بِإِطَالٍ ، بَلْ قَالَ : « قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ » (٣) دَلَّ الْمَسَاقُ عَلَى
صِحَّتِهِ دُونَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَنَا مِنْ ذَلِكَ الْقَلِيلِ الَّذِي
يَعْلَمُهُمْ . وَرَأَيْتُ مَنْقُولًا عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
« رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْوَتَنِي » (٤) فَقِيلَ لَهُ : أَمَا كَانَ شَاكِرًا حِينَ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَرِيهِ آيَةً ؟
فَقَالَ : لَا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَطْلُبُ زِيَادَةَ إِيمَانٍ إِلَى إِيمَانِهِ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ : « أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَتْ بَلَى » (٥)

(١) [٧٤ / المذخر / ٤٣ و ٤٤] ونصهما : قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۖ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ .

(٢) [١٨ / الكهف / ٢٢] ونصها : سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجَمًا بِالْغَيْبِ ، وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامَتُهُمْ كَلْبُهُمْ ، قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ، فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا .

(٣) [٢ / البقرة / ٢٦٠] ونصها : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْوَتَنِي ، قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، قَالَ فَاخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

خلو علم منه شكاً لأظهر ذلك . فصح أن الطمأنينة كانت على معنى الزيادة في الإيمان . بخلاف ما حكى الله عن قوم من الأعراب في قوله : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا »^(١) فإن الله تعالى رد عليهم بقوله : « قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ »^(١) .

ومن تتبع مجارى الحكايات في القرآن ، عرف مداخلمها وما هو منها حق مما هو باطل . فقد قال تعالى : « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ »^(٢) إلى آخرها ، فإن هذه الحكاية ممزوجة بالباطل ، فظاهرها حق وباطنها كذب ، من حيث كان إخباراً عن المعتقد ، وهو غير مطابق ، فقال تعالى : « وَاللَّهُ يَمْلِكُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ »^(٢) تصحيحاً لظاهر القول . وقال : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » إبطالاً لما قصدوا فيه . وقال تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣) الآية ، وسبب نزولها ما أخرجه الترمذى ، وصححه عن ابن عباس ، قال^(٤) : مريهودى

(١) [٤٩ / الحجرات / ١٤] ونصها : قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ، وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٢) [٦٣ / المنافقون / ١] ونصها : إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَمْلِكُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ .

(٣) [٣٩ / الزمر / ٦٧] ونصها : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ .

(٤) جامع الترمذى عن ابن عباس في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٣٩ - سورة الزمر ،

٤ - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن ...

والرواية الأخرى أخرجه البخارى في صحيحه في : ٩٧ - كتاب التوحيد ، ١٩ - باب

قول الله تعالى لما خلقت بيدي ، عن عبد الله بن مسعود .

بالنبي ﷺ ، فقال له النبي ﷺ : حدثنا يا يهودي ! فقال : كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه والأرضين على ذه والماء على ذه والجبال على ذه وسائر الخلق على ذه (وأشار الراوي بخصره أولاً ثم تابع حتى بلغ الإيهام) فأنزل الله « وما قدروا الله حق قدره » . وفي رواية أخرى : جاء يهودي إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد ! إن الله يمسك السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال على إصبع ، والخلائق على إصبع ، ثم يقول : أنا الملك ! فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه . قال : « وما قدروا الله حق قدره » . وفي رواية فضحك النبي ﷺ تعجباً وتصديقاً . والحديث الأول كأنه مفسر لهذا ، ويعمناه يتبين معنى قوله : « وما قدروا الله حق قدره » فإن الآية بينت أن كلام اليهودي حق في الجملة ، وذلك قوله : « والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » وأشارت إلى أنه لم يتأدب مع الربوبية وذلك - والله أعلم - لأنه أشار إلى معنى الأصابع بأصابع نفسه ، وذلك مخالف للتزيه للباري سبحانه ، فقال : « وما قدروا الله حق قدره » .

وقال تعالى : « وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّسِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ » ^(١) أي يسمع الحق والباطل، فرد الله عليهم فيما هو باطل وأحق الحق، فقال : « قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ » ^(١) الآية ، ولما قصدوا الأذية بذلك السلام قال تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » ^(١) . وقال تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ » ^(٢) فهذا منهم امتناع عن الإنفاق بحجة، قصدهم فيها الاستهزاء ، فرد عليهم بقوله : « إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » ^(٢)

(١) [٩ / التوبة / ٦١] ونصها : وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّسِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ، قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ، وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

(٢) [٣٦ / بس / ٤٧] ونصها : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .

لأن ذلك حَيّد عن امتثال الأمر . وجواب « أنفقوا » أن يقال: « نعم أو لا » وهو الامتثال أو العصيان . فلما رجعوا إلى الاحتجاج على الامتناع بالمشيئة المطلقة التي لا تمارض ، انقلب عليهم من حيث لم يعرفوا . إذ حاصلهم أنهم اعترضوا على المشيئة المطلقة بالمشيئة المطلقة ، لأن الله شاء أن يكلفهم الإنفاق ، فكأنهم قالوا : كيف يشاء الطلب منا ، ولو شاء أن يطعمهم لأطعمهم ، وهذا عين الضلال في نفس الحجة . وقال تعالى : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ »^(١) إلى قوله : « وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا » فقوله : « فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ »^(١) تقرير لإصابته عاياه السلام - في ذلك ، الحكم - ، وإيماء إلى خلاف ذلك في داود عليه السلام ، لكن لما كان المجتهد معذوراً مأجوراً بمدّ بنده الوسع ، قال : « وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا »^(١) وهذا من البيان الخفيّ فيما نحن فيه .

قال الحسن : والله ! لولا ما ذكر الله من أمر هذين الرجلين لرأيت أن القضاة قد هلكوا . فإنه أثنى على هذا بهامه ، وعذر هذا بجهاده . والنخط هنا يتسع ، ويكفي منه ما ذكر ، وبالله التوفيق .

(١) [٢١ / الأنبياء / ٧٨ و ٧٩] ونصهما: وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ، وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ، وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ، وَكُنَّا فَاعِلِينَ .

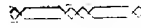
ثم اعلم أن قصص القرآن الكريم لا يراد بها سرد تاريخ الأمم أو الأشخاص ، وإنما هي عبرة للناس . كما قال تعالى في سورة هود ، بعدما ذكر موجزاً من سيرة الأنبياء عليهم السلام مع أقوامهم : « وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ .. » (١) الخ ، ولذلك لا تذكر الوقائع والحوادث بالترتيب ، ولا تستقصى فيذكر منها الطمّ والرم ، ويؤتى فيها بالجزة وأذن الجزة ، كما في بعض الكتب ، التي تسميها الملل الأخرى مقدسة . وللمبرة وجوه كثيرة . وفي تلك القصص فوائد عظيمة ، وأفضل الفوائد وأهم العبر فيها التنبيه على سنن الله تعالى في الاجتماع البشري ، وتأثير أعمال الخير والشر في الحياة الإنسانية . وقد نبه الله تعالى على ذلك في مواضع من كتابه كقوله : « وَقَدْ خَلَّتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ » (٢) . وقوله : « سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ » (٣) . يذكر أمثال هذا بعد بيان أحوال الأمم في غمط الحق والإعراض عنه ، والغرور بما أوتوا ، ونحو ذلك . فالآية الأولى جاءت في سياق الكلام عن المرضين عن الحق لا يلوون عليه ولا ينظرون في أدلته لانهما كهم في ترفهم وسرفهم ، وجودهم على عادتهم وتقاليدهم . والآية الثانية : جاءت في سياق محاجة الكافرين والتذكير بما كان من شأنهم مع الأنبياء ، وبمعد الأمر في السير في الأرض والنظر في عاقبة الأمم القوية ذات القوة والآثار في الأرض ، وكيف هلكوا بعدما دعوا إلى الحق والتهذيب فلم يستجيبوا ، لما صرفهم من الغرور بما كانوا فيه ، ولم ينفعهم إيمانهم عند ما نزل بهم بأس الله وحلّ بهم عذاب التفريط والاسترسال في الكفر وآثاره السوءى . وليس المراد ، بنفي كون قصص القرآن تاريخاً ، أن التاريخ شيء باطل ضارّ ينزه القرآن عنه . كلا . إن قصصه شذور من التاريخ تعلم الناس كيف ينتفمون بالتاريخ .

(١) [١١ / هود / ١٢٠] ونصها : وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ .

(٢) [١٥ / الحجر / ١٣] ونصها : لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَّتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ .

(٣) [٤٠ / غافر / ٨٥] ونصها : فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ، سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ ، وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ .

فمثل ما في القرآن من التاريخ البشري كمثل ما فيه من التاريخ الطبيعي من أحوال الحيوان والنبات والجماد ، ومثل ما فيه من الكلام في الفلك . يراد بذلك كله التوجيه إلى العبرة والاستدلال على قدرة الصانع وحكمته ؛ لا تفصيل مسائل العلوم الطبيعية والفلكية التي مكن الله البشر من الوقوف عليها بالبحث والنظر والتجربة ، وهدأهم إلى ذلك بالفطرة وبالوحي معاً .



١٠ - قاعدة الترغيب والترهيب في التنزيل الكريم :

قال الشاطبي : إذا ورد في القرآن الترغيب ، فإنه الترهب في لوحه أو سوابقه أو قرائنه . وبالعكس . وكذلك الترجية مع التخويف وما يرجع إلى هذا المعنى ، مثله . ومنه ذكر أهل الجنة يقارنه ذكر أهل النار وبالعكس . لأن في ذكر أهل الجنة بأعمالهم ترجية . وفي ذكر أهل النار بأعمالهم تخويفاً . فهو راجع إلى الترجية والتخويف . وبدل على هذه الجملة عرض الآيات على النظر . فأنت ترى أن الله جعل الحمد فاتحة كتابه وقد وقع فيه « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »^(١) إلى آخرها . فجاء بذكر الفريقين . ثم بدئت سورة البقرة بذكرها أيضاً . فقيل : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » . ثم قال : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ »^(٢) ثم ذكر بأثرهم المنافقون . وهم صنف من الكفار . فلما تم ذلك أعقب بالأمر بالتقوى ثم بالتخويف بالنار ، وبعده بالترجية . فقال : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ »^(٣) إلى قوله : « وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا » الآية ثم قال : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا »^(٤) الآية . ثم ذكر في قصة آدم مثل هذا . ولما ذكر بنو إسرائيل بنعم الله عليهم

(١) [١ / الفاتحة / ٦] ونصها : اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .

(٢) [٢ / البقرة / ٦] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

(٣) [٢ / البقرة / ٢٤] ونصها : فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ، أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ .

(٤) [٢ / البقرة / ٢٦] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا . يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ .

ثم اعتدائهم وكفرهم ، قيل : « إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا »^(١) إلى قوله « هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » . ثم ذكر تفاصيل ذلك الاعتداء إلى أن ختم بقوله : « وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ »^(٢) . وهذا تخويف . ثم قال : « وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ »^(٣) الآية وهو ترجية . ثم شرع في ذكر ما كان من شأن المخالفين في تحويل القبلة ثم قال : « بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ »^(٤) الآية . ثم ذكر من شأنهم « الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ »^(٥) . ثم ذكر قصة إبراهيم عليه السلام وبنيه . وذكر في أثناءها التخويف

(١) [٢ / البقرة / ٦٢] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّالِحِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، إلى آخر الآية رقم ٨١ .

(٢) [٢ / البقرة / ١٠٢] ونصها : وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ ، وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَمْرٌ وَعَمْرٌ ، وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ، فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ، وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ، وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ، وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ، لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

(٣) [٢ / البقرة / ١٠٣] ونصها : وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ، لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

(٤) [٢ / البقرة / ١١٢] ونصها : بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ .

(٥) [٢ / البقرة / ١٢١] ونصها : الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ .

والترجية . وختمها بمثل ذلك . ولا يطول عليك زمان إنجاز الوعد في هذا الافتتان ، فقد يكون بينهما أشياء معترضة في أثناء المقصود ، والرجوع بعدُ إلى ماقرر . وقال تعالى في سورة الأنعام ، وهي في المكيات نظير سورة البقرة في المذنيات : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » إلى قوله : « ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ » (١) . وذكر البراهين التامة ثم أعقبها بكفرهم وتخويفهم بسببه ، إلى أن قال : « كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْزِيَكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ » (٢) فأقسم بكتب الرحمة على إنفاذ الوعد على من خالف . وذلك يعطى التخويف تصریحاً ، والترجية ضمناً . ثم قال : « إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » (٣) فهذا تخويف ، وقال : « مَنْ يُصِرْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ » (٤) الآية . وهذا ترجية ، وكذا قوله : « وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ » (٥) الآية . ثم مضى في ذكر التخويف حتى قال : « وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ » (٦) . ثم قال : « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ

(١) [٦ / الأنعام / ١] ونصها : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَمَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ، ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ .

(٢) [٦ / الأنعام / ١٢] ونصها : قُلْ لِمَنْ مَآ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، قُلْ لِلَّهِ ، كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، لِيَجْزِيَكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

(٣) [٦ / الأنعام / ١٥] ونصها : قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ .

(٤) [٦ / الأنعام / ١٦] ونصها : مَنْ يُصِرْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ .

(٥) [٦ / الأنعام / ١٧] ونصها : وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(٦) [٦ / الأنعام / ٣٢] ونصها : وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُمْ ، وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ .

الَّذِينَ يَسْمَعُونَ» (١) ونظيره قوله: «وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ» (٢) الآية . ثم ذكر ما يليق بالوطن إلى أن قال: «وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ» (٣) الآية .

واجز في النظر على هذا الترتيب يكبح لك وجه الأصل المنبه عليه . ولولا الإطالة لبسط في ذلك كثير .

(١) [٦ / الأنعام / ٣٦] ونصها: إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ .

(٢) [٦ / الأنعام / ٣٩] ونصها: وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ، مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .

(٣) [٦ / الأنعام / ٤٨] ونصها: وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ، فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وقد يغلب أحد الطرفين بحسب المواطن ومقتضيات الأحوال . فَيَرِدُ التخويف ويتسع مجاله . لكنه لا يخلو من الترجية . كما في سورة الأنعام . فإنها جاءت مقررة للخلق ومنكرة على من كفر بالله واخترع من تلقاء نفسه ما لا سلطان له عليه ، وصدّ عن سبيله ، وأنكر ما لا ينكر ، ولدّ فيه وخاصم . وهذا المعنى يقتضى تأكيد التخويف من إطالة التأنيب والتعنيف . فكثرت مقدماته ولواحقه . ولم يخل ، مع ذلك ، من طرف الترجية . لأنهم بذلك مدعوون إلى الحق . وقد تقدم الدعاء . وإنما هو مزيد تكرار ، إغذاراً وإنداراً . ومواطن الاغترار يطلب فيها التخويف أكثر من طلب الترجية . لأن درء المفسد أكد . وترد الترجية أيضاً ويتسع مجالها . وذلك في مواطن القنوط ومظنته . كما في قوله تعالى :

« قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا »^(١) الآية . فإن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا وزنوا وأكثروا . فأتوا محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا : إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن ، لو تجربنا : أن لما عملنا كفارة . فنزلت . فهذا موطن خوف يخاف منه القنوط . فجاء فيه

(١) [٣٩ / الزمر / ٥٣] ونصها : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ

لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

جاء في صحيح البخارى في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٣٩ - سورة الزمر ، ١ - باب قوله :

يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم .

عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا وزنوا وأكثروا . فأتوا محمداً ﷺ فقالوا : إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن لو تجربنا أن لما عملنا كفارة . فنزل : وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ . ونزلت : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ .

بالترجية غالبية . ومثل ذلك الآية الأخرى : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » (١) . وانظر في سببها في الترمذى والنسائى وغيرها .
ولما كان جانب الإخلال من العباد أغلب ، كان جانب التخويف أغلب . وذلك في مظانه الخاصة ، لا على الإطلاق . فإنه إذا لم يكن هنالك مظنة هذا ولا هندا أتى الأمر معتدلا .
فإن قيل : هذا لا يطرد . فقد ينفرد أحد الأمرين فلا يؤتى معه بالأخر ، فيأتى التخويف من غير ترجية ، وبالعكس . الا ترى قوله تعالى : « وَيَبْلُوكُلُّ هُمَزَةً لَمَزَةً » (٢) إلى آخرها ، فإنها كلها تخويف . وقوله : « كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَىٰ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْفَىٰ » (٣) إلى آخر السورة . وقوله : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ » (٤) إلى آخر السورة .

(١) [١١ / هود / ١١٤] ونصها : وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ، ذَلِكَ ذِكْرِي لِلَّذِينَ كَرِهُوا .

(٢) [١٠٤ / الهمزة / ١-٩] ونصها : وَيَبْلُوكُلُّ هُمَزَةً لَمَزَةً * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ * يُحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْآفُقِذَةِ * إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُوَصَّدَةٌ * فِي عَمْدٍ مُّمَدَّدَةٍ .

(٣) [٩٦ / الملق / ٦-١٩] ونصها : كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَىٰ * أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْفَىٰ * إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ * أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ * أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَىٰ * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ بَرَىٰ * كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ * كَلَّا لَا تُطْعَمُهُ وَاَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ .

(٤) [١٠٥ / الفيل / ١-٥] ونصها : أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ * أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلُّيلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ * تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ * فَجَعَلَهُمْ كَصَفِّ مَاءٍ كَوَّلِ .

ومن الآيات قوله : « إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » إلى قوله : « قَدَّ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِيمَانًا مُبِينًا »^(١) . وفي الطرف الآخر قوله تعالى : « وَالضَّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ »^(٢) إلى آخرها . وقوله تعالى : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ »^(٣) إلى آخرها .
ومن الآيات قوله تعالى : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ »^(٤) الآية .

وروى أبو عبيد عن ابن عباس أنه التقى هو وعبد الله بن عمرو . فقال ابن عباس :
أى آية أرجى في كتاب الله ؟ فقال عبد الله : قوله : « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ
أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ »^(٥) الآية . فقال ابن عباس : لكن قول الله :

(١) [٣٣ / الأحزاب / ٥٧ و ٥٨] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا * وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ فَاتَّبَعُوا مَا كَتَبُوا قَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِيمَانًا مُبِينًا .

(٢) [٩٣ / الضحى / ١ - ١١] ونصها : وَالضَّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ
رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ * وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَىٰ * وَأَسْوَفُ لِيُعْطِيَكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ *
أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ * فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ .

(٣) [٩٤ / الشرح / ١ - ٨] ونصها : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ
وِزْرَكَ * الَّذِي أَهَضَّ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ * فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ
الْعُسْرِ يُسْرًا * فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ .

(٤) [٢٤ / النور / ٢٢] ونصها : وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا
أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا ، أَلَا تُحِبُّونَ
أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٥) [٣٩ / الزمر / ٥٣] ونصها : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ
لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

« وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْمَوْتَى ، قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي » (١).

قال ابن عباس : فرضي منه بقوله : بلى .

قال : فهذا لما يمترض في الصدور مما يوسوس به الشيطان .

وعن ابن مسعود قال : في القرآن آيتان ما قرأها عبد مسلم عند ذنب إلا غفر الله له .
وفسر ذلك أبي بن كعب بقوله تعالى : « وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ » (٢) إلى آخر الآية . وقوله : « وَمَنْ يَمَلَّ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا » (٣) .

وعن ابن مسعود : إن في النساء خمس آيات ما يسرني أن لي بها الدنيا وما فيها . ولقد علمت أن العلماء إذا مروا بها ما يعرفونها : قوله : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » (٤) الآية . وقوله : « إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » (٥) الآية . وقوله « إِنْ اللَّهُ

(١) [٢ / البقرة / ٢٦٠] ونصها: وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْمَوْتَى ، قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْنِكَ سَعِيًا ، وَأَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

(٢) [٣ / آل عمران / ١٣٥] ونصها: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رَاحِمًا .

(٣) [٤ / النساء / ١١٠] ونصها: وَمَنْ يَمَلَّ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا .

(٤) [٤ / النساء / ٣١] ونصها : إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا .

(٥) [٤ / النساء / ٤٠] ونصها : إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكَ =

لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» (١) الآية. وقوله: «وَأَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُكَ» (٢) الآية . وقوله: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا» (٣).

وأشياء من هذا القبيل كثيرة إذا تتبعت وجدت . فالقاعدة لا تطرد وإنما الذي يقال : إن كل موطن له ما يناسبه ، ولكل مقام مقال ، وهو الذي يطرد في علم البيان . أما هذا التخصيص فلا . فالجواب : أن ما اعترض به غير صادق عن سبيل ما تقدم . وعنه جوابان : إجمالي وتفصيلي . فالإجمالي : أن يقال : إن الأمر العام والقانون الشائع هو ما تقدم فلا تنقضه الأفراد الجزئية الأقلية . لأن الكلية إذا كانت أكثرية في الوضعيات انمقدت كلية ، واعتمدت في الحكم بها . وعليها شاعت الأمور الهادية الجارية في الوجود . ولاشك أن ما اعترض به من ذلك قليل . يدل عليه الاستقراء . فليس بقادح فيما تأصل . وأما التفصيلي ، فإن قوله «وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةً» قضية عين في رجل معين من الكفار ، بسبب أمر معين من همزه النبي عليه السلام وعييه إياه . فهو إخبار عن جزائه على ذلك العمل القبيح . لأنه أجرى مجرى التخويف . فليس مما نحن فيه . وهذا الوجه جار في قوله : «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ» .

= حَسَنَةٌ يُضَاعَفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .

(١) [٤ / النساء / ٤٨] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا .

(٢) [٤ / النساء / ٦٤] ونصها : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٣) [٤ / النساء / ١١٠] ونصها : وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا .

وقوله: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (١) الآيتين، جارٍ على ما ذكر . وكذلك سورة والضحي (٢) .

وقوله : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » (٣) ، غير ما نحن فيه . بل هو أمر من الله للنبي عليه السلام بالشكر لأجل ما أعطاه من المنح .

وقوله : « أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » (٤) ، قضية عين لأبي بكر الصديق ، نفس بها من كربه فيما أصابه بسبب الإفك المتقول على بنته عائشة . فجاء هذا الكلام كالتأنيس له والحض على إتمام مكارم الأخلاق وإدامتها ، بالإفناق على قريبه المتصف بالسكينة والهجرة . ولم يكن ذلك واجباً على أبي بكر . ولكن أحبَّ الله له معالي الأخلاق .

وقوله : « لَا تَقْنَطُوا » (٥) ، وما ذكر معها في المذاكرة المتقدمة ، ليس مقصودهم ، بذكر ذلك، النقص على ما نحن فيه ، بل النظر في معاني آيات على استقلالها . ألا ترى أن

(١) [٩ / التوبة / ٦١] ونصها : وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ، قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ، وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

(٢) [٩٣ / الضحى / ١١-١] ونصها : وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى * وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى * وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى * فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ .

(٣) [٩٤ / الشرح / ١] ونصها : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ .

(٤) [٢٤ / النور / ٢٢] ونصها : وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِيَعْفُوا وَلَا يُصَفَّحُوا ، وَلَا نُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٥) [٣٩ / الزمر / ٥٣] ونصها : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

قوله : « لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » ، أعقب بقوله : « وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ »^(١) الآية . وفي هذا تحويق عظيم مهيج للفرار من وقوعه . وما تقدم من السبب في نزول الآية يبين المراد ، وأن قوله : لا تقنطوا ، رافع لما تخوفوه من عدم الغفران لما سلف .

وقوله : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْوَاتِي »^(٢) نظر في معنى آية في الجملة ، وما يستنبط منها . وإلا فقوله : أَوْلَمْ تُؤْمِنْ ، تقرير فيه إشارة إلى التخويق أن لا يكون مؤمنا . فلما قال : بَلَىٰ . حصل المقصود .

وقوله : « وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً »^(٣) ، كقوله : « لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ »^(٤) .

وقوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ »^(٥) داخل تحت أصلنا . لأنه جاء بعد قوله : « وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا »^(٦) . « وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ »

(١) [٣٩ / الزمر / ٥٤] ونصها : وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ .

(٢) [٢ / البقرة / ٢٦٠] ونصها : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْوَاتِي ، قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، قَالَ فَنخِذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

(٣) [٣ / آل عمران / ١٣٥] ونصها : وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ .

(٤) [٣٩ / الزمر / ٥٣] ونصها : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَمَرُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

(٥) [٤ / النساء / ١١٠] ونصها : وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا .

(٦) [٤ / النساء / ١٠٥] ونصها : إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ =

إلى قوله : « فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا » (١) .
 وقوله « إِنْ تَجْتَنِدُوا » (٢) آتٍ بعد الوعيد على الكبار في أول السورة إلى هنالك .
 كأكل مال اليتيم والحيف في الوصية وغيرهما . فذلك مما يرحى به تقدم التخويف .
 وأما قوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » (٣) ، فقد أعقب بقوله : يَوْمَئِذٍ يُوَدِّدُ الَّذِينَ
 كَفَرُوا وَعَصُوا ، الآية . وتقدم قبلها قوله : الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ، إلى قوله : عَذَابًا مُهِينًا .
 بل قوله : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، جمع التخويف مع الترجية .
 وكذلك قوله : « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ . . . » (٤) الآية . تقدم قبلها وأتى
 بعدها تخويف عظيم . فهو مما نحن فيه .
 وقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ . . . » (٥) الآية ، جامع للتخويف والترجية

= بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ، وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا .

(١) [٤ / النساء / ١٠٧ - ١٠٩] ونصها : وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ
 أَنفُسَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ
 مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ، وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَمْعَلُونَ مُحِيطًا *
 هَآئِنْتُمْ هَآؤَآءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ
 يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا .

(٢) [٤ / النساء / ٣١] ونصها : إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ
 عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلِكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا .

(٣) [٤ / النساء / ٤٠] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً
 يُضَاعِفْهَا وَبُوتَ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .

(٤) [٤ / النساء / ٦٤] ونصها : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ،
 وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ
 تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٥) [٤ / النساء / ٤٨] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

من حيث قيد غفران ما سوى الشرك بالمشيئة . ولم يرد ابن مسمود بقوله : ما يسرني أن لي بها الدنيا وما فيها، أنها آيات ترجية خاصة . بل مراده ، والله أعلم ، أنها كليات في الشريعة محكمات . قد احتوت على علم كثير ، وأحاطت بقواعد عظيمة في الدين . ولذلك قال : ولقد علمت أن العلماء إذا مروا بها ما يعرفونها .

وإذا ثبت هذا ، فجميع ما تقدم جارٍ على أن لكل موطن ما يناسبه إنزال القرآن ، إجراؤه على البشارة والندارة ، وهو مقصوده الأصلي ، لأنه أنزل لأحد الطرفين دون الآخر . وهو المطلوب . وبالله التوفيق .



ثم قال الشاطبي :

فصل

ومن هنا يتصور للمباد أن يكونوا دائرين بين الخوف والرجاء . لأن حقيقة الإيمان دائرة بينهما . وقد دل على ذلك الكتاب العزيز على الخصوص . فقال : « إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ » إلى قوله : « وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ »^(١) . وقال : « إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ »^(٢) . وقال : « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ »^(٣) . وهذا على الجملة . فإن غلب عليه طرف الانحلال والمخالفة ، فجانب الخوف عليه أقرب . وإن غلب عليه طرف التشديد والاحتياط فجانب الرجاء إليه أقرب . وبهذا كان عليه السلام يؤدب أصحابه .

ولما غلب على قوم جانب الخوف قيل لهم : « يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ... »^(٤) الآية . وغلب على قوم جانب الإهمال في بعض الأمور

(١) [٢٣ / المؤمنون / ٥٧ - ٦٠] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ .

(٢) [٢ / البقرة / ٢١٨] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٣) [١٧ / الإسراء / ٥٧] ونصها : أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ، إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا .

(٤) [٣٩ / الزمر / ٥٣] ونصها : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ =

فَخُوفُوا وَعُوقِبُوا . كَقَوْلِهِ : « إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ ... » (١) الْآيَةُ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا مِنْ تَرْتِيبِ الْقُرْآنِ وَسَعَانِي آيَاتِهِ ، فَعَمَلِي الْمَكْلَفُ الْعَمَلُ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ
التَّأْدِيبِ .



= لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

(١) [٣٣ / الأحزاب / ٥٧] وَنَصَبَهَا : إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا .

في أن الأحكام في التنزيل أكثرها كلية والاحتياج في الاستنباط منه إلى السنة ١٣١

فصل

في أن الأحكام في التنزيل أكثرها كلية

ولذا احتيج في الاستنباط منه إلى السنة

قال الشاطبي: تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كَلَى لا جزئي. وحيث جاء جزئياً فماخذه على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل. مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم. ويدل على هذا المعنى، بعد الاستقراء المعتبر، أنه محتاج إلى كثير من البيان. فإن السنة، على كثرتها وكثرة مسألتها، إنما هي بيان للكتاب. كما سيأتي شرحه إن شاء الله تعالى. وقد قال الله تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»^(١). وفي الحديث^(٢): ما من الأنبياء نبي إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي. فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة.

وإنما الذي أعطى القرآن. وأما السنة فبيان له. وإذا كان كذلك فالقرآن على اختصاره جامع. ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كلييات. لأن الشريعة تمت بتمام نزوله لقوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»^(٣) الآية. وأنت تعلم أن الصلاة والزكاة والجهاد

(١) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها: بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَمَّا لَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن ، ١ - باب كيف

نزول الوحي ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

(٣) [٥ / المائدة / ٣] ونصها: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَامُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِنَفْسِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ، ذَاكُمُ فَسْقُ ، الْيَوْمَ يَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

١٣٢ في أن الأحكام في التزويل أكثرها كلية والاحتياج في الاستنباط منه إلى السنة

وأشبهه ذلك لم يتبين جميع أحكامها في القرآن. إنما بينتها السنة. وكذلك العادات من الأنكحة والمعقود والقصاص والحدود وغيرها. وأيضاً فإذا نظرنا إلى رجوع الشريعة إلى كلياتها المعنوية وجدناها قد تضمنها القرآن على الكمال، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينيات ومكمل كل واحد منها. وهذا كله ظاهر أيضاً. فالخارج من الأدلة عن الكتاب هو السنة والإجماع والقياس. وجميع ذلك إنما نشأ عن القرآن.

وقد عد الناس قوله تعالى: «لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» (١) متضمناً للقياس.

وقوله: «وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» (٢) متضمناً للسنة.

وقوله: «وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» (٣) متضمناً للإجماع.

وهذا أهم ما يكون. وفي الصحيح عن ابن مسعود قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات (٤) الخ. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن

= دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا، فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

(١) [٤ / النساء / ١٠٥] ونصها: إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ، وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا.

(٢) [٥٩ / الحشر / ٧] ونصها: مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ.

(٣) [٤ / النساء / ١١٥] ونصها: وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في: ٦٥ - كتاب التفسير، ٥٩ - سورة الحشر،

٤ - باب وما آتاكم الرسول فخذوه:

عن عبد الله قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتفلجات للحسن =

في أن الأحكام في التنزيل أكثرها كلية والاحتياج في الاستنباط منه إلى السنة ١٣٣

فأنته فقالت : ما حديث بلغني عنك ؛ أنك لعنت كذا وكذا ؟ فذكرته . فقال عبد الله : وما لي
لألمن من لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في كتاب الله ؟ فقالت المرأة : لقد قرأت
ما بين لوحى الصحف فما وجدته . فقال : لئن كنت قرأته لقد وجدته . قال الله عز وجل :
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ، الحديث . وعبد الله من المالين
بالقرآن .

= المعيرات خلق الله . فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد ، يقال لها أم يقوب . فجاءت فقالت :
إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت . فقال : وما لي لا ألمن من لمن رسول الله ﷺ ، ومن
هو في كتاب الله ؟ فقالت : لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول . قال : لئن
كنت قرأته لقد وجدته . أما قرأت : وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَأَنْتَهُوا ؟ قالت : بلى . قال : فإنه قد نهى عنه . قالت : فإني أرى أهلك يفعلونه . قال : فاذهبي
فانظري . فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً . فقال : لو كانت كذلك ما جاممتنا .

١٣٤ في أن الأحكام في التنزيل أكثرها كلية والاحتياج في الاستنباط منه إلى السنة

ثم قال الشاطبي :

فصل

فعلى هذا لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه ،
وهو السنة . لأنه إذا كان كليا وفيه أمور كلية ، كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم
ونحوها ، فلا يحصى عن النظر في بيانه . وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له ،
إن أعوزته السنة . فإنهم أعرف به من غيرهم . وإلا فطلق الفهم العربي لمن حصله يكفي
فيما أعوز من ذلك . والله أعلم .



ثم قال الشاطبي :

فصل

القرآن فيه بيان كل شيء على ذلك الترتيب المتقدم . فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة لا يميزه منها شيء . والدليل على ذلك أمور : منها النصوص القرآنية في قوله : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » (١) الآية . وقوله : « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ » (٢) وقوله : « مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » (٣) . وقوله : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ » (٤) بمعنى الطريقة المستقيمة . ولو لم يكمل فيه جميع معانيها لما صح إطلاق هذا المعنى عليه حقيقة . وأشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه هدى وشفاء لما في الصدور . ولا يكون شفاء لجميع ما في الصدور إلا وفيه تبيان كل شيء . ومنها ما جاء في الأحاديث والآثار المؤذنة بذلك كقوله عليه السلام (٥) : إن هذا القرآن حبل الله وهو النور المبين ، والشفاء النافع ،

(١) انظر ص ١٣١ هامش رقم ٣ .

(٢) [١٦ / النحل / ٨٩] ونصها : وَيَوْمَ نَبِّئُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ ، وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ .

(٣) [٦ / الأنعام / ٣٨] ونصها : وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ يُجْنِحُهُ إِلَّا أُمَّةٌ أُمَّتُكُمْ ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ .

(٤) [١٧ / الإبراء / ٩] ونصها : إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا .

(٥) أخرجه الدارمي في سننه في : ٢٣ - كتاب فضائل القرآن ، ١ - باب فضل من قرأ القرآن ، عن أبي الأحوص عن عبدالله قال : إن هذا القرآن مأدبة الله فعملوا من مأدبته ما استطعم . إن هذا القرآن حبل الله ، والنور المبين والشفاء النافع . عصمة لمن تمسك به ونجاة لمن اتبعه . لا يزيع فيستعقب ولا يموج فيقوم . ولا تنقض عجائبه ولا يخلق =

عصمة من تمسك به ، ونجاة لمن تبعه ، لا يهوج فيقوم ، ولا يزيغ فيستمتب ، ولا تنقضى عجائبه ، ولا يخلق على كثرة الرد الخ . فكونه حبل الله بإطلاق ، والشفاء النافع ، إلى تمامه ، دليل على كمال الأمر فيه . ونحو هذا في حديث عليّ عن النبيّ عليه السلام ^(١) .

وعن ابن مسعود؛ أن كل مؤدب يحب أن يؤتى أدبه . وأن أدب الله القرآن . وسئلت عائشة ^(٢) عن خلق رسول الله ﷺ فقالت : كان خلقه القرآن . وصدق ذلك قوله : وَإِنَّكَ لَمَعْلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ^(٣) . وعن قتادة : ما جالس القرآن أحد إلا فارقه بزيادة أو نقصان . ثم قرأ : وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ^(٤) .

= على كثرة الرد . فتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات . أما إنى لا أقول : ألم ، واكن ألف ولام وميم .

(١) أخرجه الدارمي ، أيضاً ، في سننه في الباب السابق . ونصه : عن الحارث قال : دخلت المسجد فإذا أناس يخوضون في أحاديث . فدخلت على عليّ فقلت : ألا ترى أن ناساً يخوضون في الأحاديث في المسجد ؟ فقال : قد فعلوها ؟ قلت : نعم . قال : أما أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول « ستكون فتن » . قلت : وما المخرج منها ؟ قال « كتاب الله ، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم . هو الفصل ليس بالهزل . هو الذي من تركه من جبار قصمه الله . ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله . فهو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم . وهو الذي لا يزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسنة ، ولا يشبع منه العلماء . ولا يخلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه . وهو الذي لم ينته الجن إذ سمعته أن قالوا : إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا . هو الذي من قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دُعي إليه هُدي إلى صراط مستقيم .

(٢) أخرجه مسلم في : ٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ١٣٩ عن أم المؤمنين

السيدة عائشة رضی الله عنها أنها قالت : فإن خلق نبيّ الله ﷺ كان القرآن .

(٣) [٦٨ / القلم / ٤] .

(٤) [١٧ / الإسراء / ٨٢] .

وعن محمد بن كعب القرظي في قول الله تعالى : **إِنَّا سَمِعْنَا مُتَدَايِبًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ** ^(١) . قال : هو القرآن . ليس كلهم رأى النبي ﷺ . وفي الحديث ^(٢) : **يَوْمَ النَّاسِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ** . وما ذلك إلا أنه أعلم بأحكام الله . فالعالم بالقرآن عالم بجملة الشريعة . وعن عائشة أن من قرأ القرآن فليس فوقه أحد . وعن عبد الله قال : **إِذَا أُرِدْتُمْ الْعِلْمَ فَأْتُوا الْقُرْآنَ** فإن فيه علم الأولين والآخرين . وعن عبد الله بن عمر قال : **مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ فَقَدْ حَمَلَ أَمْرًا عَظِيمًا** ، وقد أدرجت النبوة بين جنبيه ، إلا أنه لا يوحى إليه . وفي رواية عنه : **مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَقَدْ اضْطَرَبَتِ النَّبُوءَةُ بَيْنَ جَنْبَيْهِ** . وما ذلك إلا أنه جامع لمعاني النبوة . وأشبهه هذا مما يدل على هذا المعنى . ومنها التجربة وهو أنه لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن في مسألة إلا وجد لها فيه أصلا . وأقرب الطوائف من إعواز المسائل النازلة أهل الظواهر الذين يتكرون القياس .

ولم يثبت عنهم أنهم معجزوا عن الدليل في مسألة من المسائل . وقال ابن حزم الظاهري : **كُلُّ أَبْوَابِ الْفِقْهِ لَيْسَ مِنْهَا بَابٌ إِلَّا وَهُوَ أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ** ، نعلمه والحمد لله . حاشى القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة . إلى آخر ما قال .

وأنت تعلم أن القراض نوع من أنواع الإجارة . وأصل الإجارة في القرآن ثابت . وبين ذلك إقراره عليه السلام وعمل الصحابة به .

ولقائل أن يقول : إن هذا غير صحيح . لما ثبت في الشريعة من المسائل والقواعد غير الموجودة في القرآن ، وإنما وجدت في السنة . ويصدق ذلك ما في الصحيح من قوله عليه السلام ^(٣) : **لَا لَفِينٌ**

(١) [٣ / آل عمران / ١٩٣] ونصها : **رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُتَدَايِبًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا** ، **رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ** .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في : ١٠ - كتاب الأذان ، ٥٤ - باب إمامة العبد والمولى ، لقول النبي ﷺ : **يَوْمَهُمْ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ** .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في : ٣٩ - كتاب السنة ، ٥ - باب في لزوم السنة ،

أحدكم متكثراً على أريكته يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندرى.
ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه. وهذا ذم ومعناه اعتماد السنة أيضاً. ويصححه قول الله تعالى:
« فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »^(١) الآية. قال ميمون بن مهران:
الرد إلى الله، إلى كتابه. والرد إلى الرسول، إذا كان حياً. فلما قبضه الله، فالرد إلى سنته. ومثله
« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا »^(٢) الآية.

يقال إن السنة يؤخذ بها على أنها بيان لكتاب الله لقوله: « لِيُتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ »^(٣) وهو جمع بين الأدلة.

لأننا نقول: إن كانت السنة بيانا للكتاب، ففي أحد قسميها. فالتقسيم الآخر زيادة على
حكم الكتاب، كتحریم المرأة على عمها أو على خالتها. وتحریم الخمر الأهلية وكل ذى
ناب من السباع، وقيل لعلي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: لا. إلا كتاب الله أو فهم
أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكك
الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر. وهذا، وإن كان فيه دليل على أنه لا شيء عندهم إلا كتاب
الله، ففيه دليل على أن عندهم ما ليس في كتاب الله. وهو خلاف ما أصلت.
والجواب عن ذلك المذكور في الدليل الثاني وهو السنة بحول الله.

(١) [٤ / النساء / ٥٩] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا.

(٢) [٣٣ / الأحزاب / ٣٦] ونصها: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ
ضَلَالًا مُبِينًا.

(٣) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها: بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ
لِيُتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في: ٣ - كتاب العلم، ٣٩ - باب كتابة العلم.

ومن نوادر الاستدلال القرآني ما نقل عن علي أنه قال: الحبل ستة أشهر. انتزاعا من قوله تعالى: « وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا »^(١) مع قوله: « وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ »^(٢). واستنباط مالك بن أنس أن من سب الصحابة فلاحظه في الفيء من قوله: « وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا »^(٣) الآية. وقول من قال: الولد لا يملك. من قوله: « وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ »^(٤). وقول ابن العربي: إن الإنسان قبل أن يكون علقة لا يسمى إنسانا. من قوله « خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ »^(٥). واستدلال منذر ابن سعيد على أن العربي غير مطبوع على العربية بقوله: « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا »^(٦) وأغرب ذلك استدلال ابن الفخار القرطبي على أن الإيماء

(١) [٤٦ / الأحقاف / ١٥] ونصها: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا، وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي، إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ.
(٢) [٣١ / لقمان / ١٤] ونصها: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ فِي الْوَالِدَيْنِ إِلَى الْمَصِيرِ.

(٣) [٥٩ / الحنجر / ١٠] ونصها: وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رُءُوفٌ رَحِيمٌ.

(٤) [٢١ / الأنبياء / ٢٦] ونصها: وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ.

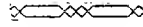
(٥) [٩٦ / العلق / ٢] .

(٦) [١٦ / النحل / ٧٨] ونصها: وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ.

بالرؤوس إلى جانب عند الإيابة، والإيماء بها سفلا عند الإجابة، أولى مما يفعله المشاركة من خلاف ذلك، بقوله تعالى: «لَوْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ» (١) الآية .

وكان أبو بكر الشبلي الصوفي إذا لبس شيئاً خرق فيه موضعاً. فقال له ابن مجاهد: أين في العلم إفساد ما ينتفع به؟ فقال: «فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ» (٢) .

ثم قال الشبلي: أين في القرآن أن الحبيب لا يعذب حبيبه؟ فسكت ابن مجاهد وقال له: قل . قال: قوله: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ» (٣) الآية . واستدل بعضهم على منع سماع المرأة بقوله تعالى: «وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ» (٤) الآية . وفي بعض هذه الاستدلالات نظر .



(١) [٦٣/المنافقون/٥] ونصها: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَمِعُوا لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ .

(٢) [٣٨/ص/٣٣] ونصها: رُدُّوهَا عَلَيَّ ، فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ .

(٣) [٥/المائدة/١٨] ونصها: وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ، يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ، وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ .

(٤) [٧/الأعراف/١٤٣] ونصها: وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ، قَالَ لَن تَرَاني وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَاني ، فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَمَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَمِعًا ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وعلى هذا لا بد في كل مسألة، يراد تحصيل علمها على أكمل الوجوه، أن يلتفت إلى أصلها في القرآن . فإن وجدت منصوفاً على عينها أو ذكر نوعها أو جنسها فذاك . وإلا فمرايب النظر فيها متمددة . وقد تقدم أن كل دليل شرعي فإما مقطوع به أو راجع إلى مقطوع به . وأعلى مراجع المقطوع به القرآن الكريم . فهو أول مرجوع إليه . أما إذا لم يرد في المسألة إلا العمل خاصة فيكفي الرجوع فيها إلى السنة المنقولة بالآحاد . كما يكفي الرجوع فيها إلى قول المجتهد . وهو أضعف . وإنما يرجع فيها إلى أصلها في الكتاب لافتقاره إلى ذلك في جملها أصلاً يرجع إليه ، أو ديناً يبدان الله به ، فلا يكتفي بمجرد تلقيها من أخبار الآحاد كما تقدم .



فصل

في أقسام العلوم المضافة إلى القرآن

قال الشاطبي: العلوم المضافة إلى القرآن تنقسم على أقسام:

قسم هو كالأداة لفهمه واستخراج ما فيه من الفوائد والمعين على معرفة مراد الله تعالى منه. كعلوم اللغة العربية التي لا بد منها وعلم القراءات والناسخ والمنسوخ وقواعد أصول الفقه وما أشبه ذلك. فهذا لا نظر فيه هنا. ولكن قد يدعى فيما ليس بوسيلة أنه وسيلة إلى فهم القرآن وأنه مطلوب كطلب ما هو وسيلة بالحقيقة. فإن علم العربية أو علم الناسخ والمنسوخ وعلم الأسباب وعلم المسكي والمدني وعلم القراءات وعلم أصول الفقه معلوم عند جميع العلماء أنها معينة على فهم القرآن. وأما غير ذلك فقد يعده بمض الناس وسيلة أيضاً. ولا يكون كذلك. كما تقدم في حكاية الرازي في جعل علم الهيئة وسيلة إلى فهم قوله تعالى: «أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ»^(١). وزعم ابن رشد الحكيم في كتابه الذي سماه (ب) فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال) أن علوم الفلسفة مطلوبة. إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها.

ولو قال قائل: إن الأمر بالزند مما قال لما بئد في الممارسة. وشاهد ما بين الخصمين شأن السلف الصالح في تلك العلوم. هل كانوا آخذين فيها أم كانوا تاركين لها أو غافلين عنها؟ مع القطع. بتحققهم بفهم القرآن. يشهد لهم بذلك النبي ﷺ والجم الغفير. فلينظر امرؤ أين يضع قدمه.

وتم أنواع آخر يعرفها من زاول هذه الأمور ولا ينبئك مثل خبير. فأبو حامد ممن قتل هذه الأمور خبرة وصرح فيها بالبيان الشافي في مواضع من كتبه.

وقسم هو مأخوذ من جملته، من حيث هو كلام، لا من حيث هو خطاب بأمر أو نهي أو غيرها،

(١) [٥٠ / ق / ٦] .

بل من جهة ما هو هو. وذلك ما فيه من دلالة النبوة. وهو كونه معجزة لرسول الله ﷺ. فإن هذا المعنى ليس مأخوذاً من تفاصيل القرآن كما تؤخذ منه الأحكام الشرعية. إذ لم تنص آياته وسوره على ذلك مثل نصها على الأحكام بالأمر والنهي وغيرها. وإنما فيه التنبيه على التمييز أن يأتوا بسورة مثله. وذلك لا يختص به شيء من القرآن دون شيء، ولا سورة دون سورة، ولا عظمته دون آخر. بل ماهيته هي المعجزة له حسبما نبه عليه قوله عليه السلام^(١): «ما من الأنبياء نبي إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر. وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ. فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة» فهو بهيأته التي أنزله الله عليها دال على صدق الرسول عليه السلام. وفيها عجز الفصحاء اللسن والخصماء اللد عن الإتيان بما يماثله أو يدانيه. ووجه كونه معجزاً لا يحتاج إلى تقريره في هذا الموضوع. لأنه كما تصور الإعجاز به، فماهيته هي الدالة على ذلك. فإلى أي نحوٍ منه ملت ذلك على صدق رسول الله ﷺ. فهذا القسم أيضاً لا نظر فيه هنا وموضعه كتب الكلام.

وقسم هو مأخوذ من عادة الله تعالى في إزاله وخطاب الخلق به ومعاملته لهم بالرفق والحسنى، من جملة عربياً يدخل تحت نيل أفهامهم مع أنه المنزه القديم. وكونه تنزل لهم بالتقريب والملاطفة والتعليم في نفس المعاملة به قبل النظر إلى ما حواه من المعارف والخيرات. وهذا نظر خارج عما تضمنه القرآن من العلوم. وينبغي صحة الأصل المذكور في كتاب الاجتهاد. وهو أصل التخلق بصفات الله والافتداء بأفعاله. ويشتمل على أنواع من القواعد الأصلية والفوائد الفرعية والحاسن الأدبية. فلنذكر منها أمثلة يستعان بها في فهم المراد. فمن ذلك عدم المؤاخذه قبل الإنذار. ودلّ على ذلك إخباره تعالى عن نفسه بقوله: «وَمَا كُنَّا مُعَدِّينَ بَيْنَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا»^(٢) فحجرت عادته في خلقه إن لا يؤاخذ بالمخالفة إلا بعد إرسال الرسل. فإذا قامت الحججة عليهم، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. ولكل جزاء مثله:

(١) انظر الحاشية رقم ٢ ص ١٣١.

(٢) [١٧ / الإسراء / ١٥] ونصها: مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ، وَمَا كُنَّا مُعَدِّينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا.

ومنها الإبلان في إقامة الحجّة على ما خاطب به الخلق . فإنه تعالى أنزل القرآن برهانا في نفسه على صحة ما فيه . وزاد على يدي رسوله عليه السلام من المعجزات ما فيه بعض الكفاية . ومنها ترك الأخذ من أول مرة بالذنب ، والحلم عن تعجيل الماندين بالمذاب ، مع تماديهم على الإيابة والجحود ، بمد وضوح البرهان ، وإن استعجلوا به .

ومنها تحسين العبارة بالكناية ونحوها في المواطن التي يحتاج فيها إلى ذكر ما يستحي من ذكره في عادتنا . كقوله تعالى « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » ^(١) . « وَرَمِيمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَخْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ » ^(٢) . وقوله « كَانَا يَا كِلَانِ الطَّعَامَ » ^(٣) . حتى إذا

(١) [٤ / النساء / ٤٣] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ، إِنْ كَانَ عَقْوًا غَفُورًا .

و [٥ / المائدة / ٦] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ .

(٢) [٦٦ / التحريم / ١٢] ونصها : وَرَمِيمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَخْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا إِتْقَانُ الْإِسْلَامِ وَنَذِيرٌ مِنَ الْقَاتِلِينَ .

(٣) [٥ / المائدة / ٧٥] ونصها : مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَا كِلَانِ الطَّعَامَ ، انظُرْ كَيْفَ نَبِّئْنَاهُمْ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ .

وضح السبيل في مقطع الحق، وحضر وقت التصريح بما ينبغى التصريح به، فلا بد منه . وإليه الإشارة بقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمُؤْذَةٍ فَمَا فَوْقَهَا » (١) .
« وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ » (٢) .

ومنها التأمي في الأمور والجري على مجرى التثبت والأخذ بالاحتياط، وهو المهود في حقنا فلقد أنزل القرآن على رسول الله ﷺ نجوماً في عشرين سنة . حتى قال الكفار : « لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً » (٣) . فقال الله : « كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ » . وقال : « وَقُرْءَانَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » (٤) . وفي هذه المدة كان الإنذار يترادف والصراط يستوى بالنسبة إلى كل وجهة وإلى كل محتاج إليه .

(١) [٢ / البقرة / ٢٦] ونصها : إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمُؤْذَةٍ فَمَا فَوْقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا . يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ .

(٢) [٣٣ / الأحزاب / ٥٣] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِجَدِثٍ ، إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ ، وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ، وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا أَرْوَاحَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ، إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا .

(٣) [٢٥ / الفرقان / ٣٢] ونصها : وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا .

(٤) [١٧ / الإسراء / ١٠٦] .

وحين أبى مَنْ أبى من الدخول في الإسلام بعد عشر سنين أو أكثر ، بدأوا بالتغليظ بالدعاء . فشرع الجهاد لكن على تدرجٍ أيضاً . حكمةً بالغة و ترتيباً يقتضيه المدل والإحسان . حتى إذا كمل الدين ودخل الناس فيه أفواجاً ولم يبق لقائلٍ ما يقول ، قبض الله نبيه إليه ، وقد بان الحجة ووضحت المحجة واشتد أسّ الدين وقوى عضده بأنصار الله . فله الحمد كثيراً على ذلك .

ومنها كيفية تأدب العباد إذا قصدوا باب رب الأرباب بالتضرع والدعاء . فقد بين مساق القرآن آداباً استقرت منه . وإن لم ينص عليها بالمعبرة ، فقد أغنت إشارة التقرير عن التصريح بالتعبير . فأنت ترى أن نداء الله للعباد لم يأت في القرآن ، في الغالب ، إلا بـ(يا) ، المشيرة إلى بُعد المنادى . لأن صاحب النداء منزّه عن مداناة العباد ، موصوف بالتعالى عنهم والاستغناء . فإذا قرر نداء العباد للرب أتى بأمر تستدعي قرب الإجابة . منها إسقاط حرف النداء المشير إلى قرب المنادى وأنه حاضر مع المنادى غير غافل عنه ، فدل على استشعار الراغب هذا المعنى إذ لم يأت في الغالب إلا : ربنا ربنا كقوله : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا »^(١) « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا »^(٢) ، « رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُكَ مَا فِي بَطْنِي »^(٣) ، « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ نُحْيِي الْمَوْتَى »^(٤) .

ومنها : كثرة مجيء النداء باسم الرب المتقضى للقيام بأمر العباد وإصلاحها . فكان العبد متعلقاً بمن شأنه التربية والرفق والإحسان قائلاً : يا من هو المصلح لشؤوننا على الإطلاق

(١) [٢ / البقرة / ٢٨٦] ونصها : لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

(٢) [٢ / البقرة / ١٢٧] ونصها : رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ .

(٣) [٣ / آل عمران / ٣٥] ونصها : إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُكَ

مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ .

(٤) [٢ / البقرة / ٢٦٠] انظر الحاشية رقم ٣ ص ١١٠ .

أَحْمَ لَنَا ذَلِكَ بَكْدَا . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا يَدْعُو بِهِ . وَإِنَّمَا أَنَى (اللهم) فِي مَوَاضِع قَلِيلَةٍ ، وَلِمَا نِ افْتَضَتْهَا الْأَحْوَالُ .

ومنها : تقديم الوسيلة بين يدى الطلب كقوله : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . اهُدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » (١) الآية « رَبَّنَا إِنَّا أَمَنَّآ » (٢) « رَبَّنَا أَمَنَّآ بِمَا أَنْزَلْتَ » (٣) « رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ » (٤) ، « رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً » (٥) الآية . « رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ » إلى قوله : « وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا » (٦) ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » (٧) إلى غير ذلك من الآداب التي تؤخذ من مجرد التقرير .

(١) [١ / المائدة / ٦٥] .

(٢) [٣ / آل عمران / ١٦] ونصها : الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمَنَّآ فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ .

(٣) [٣ / آل عمران / ٥٣] ونصها : رَبَّنَا أَمَنَّآ بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ .

(٤) [٣ / آل عمران / ١٩١] ونصها : الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُمُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ .

(٥) [١٠ / يونس / ٨٨] ونصها : وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ ، رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ .

(٦) [٧١ / نوح / ٢١] ونصها : قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا .

(٧) [٢ / البقرة / ١٢٧] ونصها : وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ .

والحاصل أن القرآن احتوى ، من هذا النوع ، من الفوائد والمحسن التي تقتضيها القواعد الشرعية ، على كثير يشهد بها شاهد الاعتبار ، ويصححها نصوص الآيات والأخبار . وقسم هو المقصود الأول بالذكر ، وهو الذي نبه عليه العلماء وعرفوه مأخوذاً من نصوص الكتاب ، منطوقها ومفهومها ، على حسب ما أداه اللسان العربي فيه . وذلك أنه محتو من العلوم على ثلاثة أجناس هي المقصود الأول :

أحدها - معرفة المتوجّه إليه وهو الله المعبود ، سبحانه .

والثاني - معرفة كيفية التوجه إليه .

والثالث - معرفة مآل العبد ليخاف الله به ويرجوه .

وهذه الأجناس الثلاثة داخلة تحت جنس واحد هو المقصود الذي عبر عنه قوله تعالى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ »^(١) فالعبادة هي المطلوب الأول . غير أنه لا يمكن إلا بمعرفة المعبود . إذ المجهول لا يُتوجّه إليه ولا يُقصد بعبادة ولا بغيرها . فإذا عرف ، ومن جملة المعرفة به أنه أمرٌ ونهْيٌ وطالبٌ للعباد بقيامهم بحقه ، توجه الطلب . إلا أنه لا يتأتى دون معرفة كيفية التعمد ، فجاء بالجنس الثاني . ولما كانت النفوس من شأنها طلب النتائج والمآلات ، وكان مآل الأعمال عائداً على العاملين بحسب ما كان منهم من طاعة أو مصيبة ، وانجرّ ، مع ذلك ، التبشيرُ والإنذارُ في ذكرها - أتى بالجنس الثالث موضحاً لهذا الطرف ، وأن الدنيا ليست بدار إقامة ، وإنما الإقامة في الدار الآخرة .

فالأول - يدخل تحته علم الذات والصفات والأفعال . ويتعلق بالنظر في الصفات أو في الأفعال ، النظرُ في النبوءات لأنها الوسائط بين المعبود والعباد ، وفي كل أصل ثبت للدين عليها كان أو عملياً . ويتكامل بتقرير البراهين والمحاجة لمن جادل من خصماء المبطلين .

والثاني - يشتمل على التعريف بأنواع التعميدات من العبادات والعمادات والمعاملات وما يتبع كل واحد منها من المكملات . وهي أنواع فروض الكفائيات . وجامعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنظر فيمن يقوم به .

والثالث - يدخل في ضمنه النظر في ثلاثة مواطن : الموت وما يليه ، ويوم القيامة وما يحويه ، والنزل الذي يستقر فيه . ومكمل هذا الجنس الترغيب والترهيب . ومنه الإخبار عن الناجين والهالكين وأحوالهم وما أدام إليهم حاصل أعمالهم . وإذا تقرر هذا تلخص من مجموع العلوم الحاصلة في القرآن اثنا عشر علماً . وقد حصرها الغزالي في ستة أقسام : ثلاثة منها هي السوابق والأصول المهمة . وثلاثة هي توابع وتممة .

فأما الثلاثة - فهي تعريف المدعو إليه ، وهو شرح معرفة الله تعالى ، ويشتمل على معرفة الذات والصفات والأفعال وتعريف طريق السلوك إلى الله تعالى على الصراط المستقيم ، وذلك بالتحذير بالأخلاق الحميدة والتركية عن الأخلاق الذميمة وتعريف الحال عند الوصول إليه . ويشتمل على ذكر حال النعم (النعم) والمذاب ، وما يتقدم ذلك من أحوال القيامة .

وأما الثلاثة الأخر - فهي تعريف أحوال المحييين للدعوة . وذلك قصص الأنبياء والأولياء . وسرُّه الترغيب . وأحوال الناكبين . وذلك قصص أعداء الله . وسرُّه الترهب . والتعريف بمحاجة الكفار بعد حكاية أقوالهم الزائفة . وتشتمل على ذكر الله بما ينزه عنه ، وذكر النبي عليه السلام بما لا يليق به . وادكار عاقبة الطاعة والمعصية . وسرُّه في جنبه الباطل التحذير والإفصاح ، وفي جنبه الحق التثبيت والإيضاح . والتعريف بممارسة منازل الطريق وكيفية أخذ الأهبة والزاد . ومعناه محصول ما ذكره الفقهاء في العبادات والمعادات والمعاملات والجنايات . وهذه الأقسام الستة تنسب إلى عشرة ، وهي : ذكر الذات ، والصفات ، والأفعال ، والمعاد ، والصراط المستقيم ، وهو جانب التحلية والتركية ، وأحوال الأنبياء ، والأولياء ، والأعداء ، ومحاجة الكفار ، وحدود الأحكام .

فصل

«في أن المدني من السور منزل في الفهم على المكي»

قال الشاطبي: المدني من السور ينبغى أن يكون منزلا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض. والمدني بعضه مع بعض. على حسب ترتيبه في التنزيل. وإلا لم يصح. والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني، في الغالب، مبني على المكي. كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه. دل على ذلك الاستقراء. وذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عموم، أو تقييد مطلق، أو تفصيل مالم يفصل، أو تكميل مالم يظهر تكمله. وأول شاهد على هذا أصل الشريعة: فإنها جاءت متممة لمكارم الأخلاق ومُصلحة لما أُفسد قبل من ملة إبراهيم عليه السلام. وبلية تنزيل سورة الأنعام. فإنها نزلت مبينة لقواعد العقائد وأصول الدين. وقد خرج العلماء منها قواعد التوحيد التي صنف فيها المتكلمون من أول إثبات واجب الوجود إلى إثبات الإمامة. هذا ما قالوا. وإذا نظرت بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبين به، من قرب، بيان القواعد الشرعية الكلية التي إذا انحزم منها كلي واحد انحزم نظام الشريعة، أو نقص منها أصل كلي.

ثم لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة كان من أول ما نزل عليه سورة البقرة، وهي التي قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام. فإنها بينت من أقسام أفعال المكلفين جملتها، وإن تبين في غيرها تفاصيل لها. كالمبادات التي هي قواعد الإسلام. والمعادات من أصل المأكول والمشروب وغيرها. والمعاملات من البيوع والأنكحة وما دار بها. والجنائيات من أحكام الدماء وما يليها. وأيضا، فإن حفظ الدين فيها وحفظ النفس والمقل والنسل والمال مضمن فيها. وما خرج عن المقرر فيها فيحكم التكميل. فغيرها من السور المدنية المتأخرة عنها مبني عليها، كما كان غير الأنعام، من المكي المتأخر عنها، مبني عليها. وإذا نزلت إلى سائر السور بعضها مع بعض في الترتيب وجدتها كذلك حذو القذة بالقذة. فلا ينبغي على الناظر في الكتاب هذا المعنى فإنه من أسرار علوم التفسير. وعلى حسب المعرفة به تحصل له المعرفة بكلام ربه سبحانه.

ثم قال الشاطبي :

فصل

وللسنة هنا مدخل لأنها مبينة للكتاب . فلا تقع في التفسير إلا على وفقه . وبحسب المعرفة بالتقديم والتأخير يحصل بيان الناسخ من المنسوخ في الحديث . كما يتبين ذلك في القرآن أيضا . ويقع في الأحاديث أشياء تقررت قبل تقرير كثير من المشروعات . فبدأت فيها إطلاقات أوعومات ربما أوهمت ففهم منها ما يفهم منها لو وردت بعد تقرير تلك المشروعات . كحديث (١) « من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة » . أو حديث (٢) « ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، صدقا من قلبه ، إلا حرمه الله على النار » . وفي المعنى أحاديث كثيرة وقع من أجلها الخلاف بين الأمة فيمن عصى الله من أهل الشهادتين . فذهبت المرجئة إلى القول بمقتضى هذه الظواهر على الإطلاق . وكأن ما عارضها مؤول عند هؤلاء . وذهب أهل السنة والجماعة إلى خلاف ما قالوه حسبا هو المذكور في كتبهم . وتأولوا هذه الظواهر . ومن جملة ذلك أن طائفة من السلف قالوا : إن هذه الأحاديث منزلة على الحالة الأولى للمسلمين . وذلك قبل أن تنزل الفرائض والأمر والنهي . ومعلوم أن من مات في ذلك الوقت ولم يصلّ أولم يصم ، مثلاً ، وفعل ما هو محرم في الشرع - لا حرج عليه . لأنه لم يكلف بشيء من ذلك بعد . فلم يضيع من أمر إسلامه شيئا . كما أن من مات والحجر في جوفه قبل أن تحرم فلا حرج عليه ، لقوله تعالى : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ » (٣) الآية . وكذلك من مات قبل أن تحول القبلة نحو الكعبة ، لا حرج عليه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في : ١ - كتاب الإيمان ، ح ٤٣ عن عثمان .

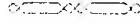
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في : ٣ - كتاب العلم ، ٤٩ - باب من خص بالعلم

قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ، عن أنس بن مالك .

(٣) [٥ / المائدة / ٩٣] ونصها : لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ

فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَعَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ .

في صلواته إلى بيت المقدس . لقوله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » (١) .
إلى أشياء من هذا القبيل فيها بيان لما نحن فيه ، وتصريح بأن اعتبار الترتيب في النزول
مفيد في فهم الكتاب والسنة .



(١) [٢ / البقرة / ١٤٣] ونصها : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ، وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا
إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى
الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُوفٌ رَحِيمٌ .

فصل

في الاعتدال في التفسير

قال الشاطبيّ: "ربما أخذ تفسير القرآن على التوسط والاعتدال . وعليه أكثر السلف المتقدمين . بل ذلك شأنهم وبه كانوا أوقفه الناس فيه ، وأعلم العلماء بمقاصده وبواطنه . وربما أخذ على أحد الطرفين الخارجين عن الاعتدال ، إما على الإفراط وإما على التفريط * وكلا طرفي قصد الأمور ذميمة * فالذين أخذوه على التفريط قصروا في فهم اللسان الذي به جاء ، وهو العربية ، فما قاموا في تفهم معانيه ، ولا قدموا . كما تقدم عن الباطنية وغيرها . ولا إشكال في أطراح التعميل على هؤلاء . والذين أخذوه على الإفراط أيضاً قصروا في فهم معانيه من جهة أخرى . وقد تقدم في كتاب المقاصد بيان أن الشريعة أمية . وأن ما لم يكن ممهوداً عند العرب فلا يعتبر فيها . ومرّ فيه أنها لا تقصد التديقات في كلامها . ولا تعتبر ألفاظها كل الاعتبار إلا من جهة ما تؤدي المعاني المركبة . فما وراء ذلك ، إن كان مقصوداً لها ، فبالقصد الثاني . ومن جهة ما هو مُعِين على إدراك المعنى المقصود . كالجواز والاستمارة والكفاية . وإذا كان كذلك فربما لا يحتاج فيه إلى فكر . فإن احتاج الناظر فيه إلى فكر خرج عن نمط الحُسن إلى نمط القُبْح والتكلف . وذلك ليس من كلام العرب . فكذلك لا يليق بالقرآن من باب الأولى . وأيضاً ، فإنه حائل بين الإنسان وبين المقصود من الخطاب من التفهم لمعناه ثم التعمد بمقتضاه . وذلك أنه إعدار وإنذار وتبشير وتحذير وردّ إلى الصراط المستقيم . فكلمة بَيْنَ من فهم معناه ورأى أنه مقصود العبارة فدَخلَهُ من خوف الوعيد ورجاء الموعود ما صار به مشتمراً عن ساعد الجد والاجتهاد ، بأذلة غاية الطاقة في الموافقات ، هارباً بالكلية عن المخالفات - وبين من أخذ في تحسين الإيراد والاشتغال بمآخذ العبارة ومدارجها ، وَلِمَ اختلفت مع مرادقتها مع أن المعنى واحد .

وتفريع التجنيس، ومحاسن الألفاظ، والمعنى المقصود في الخطاب، بمنزل عن النظر فيه .

كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة ، بل التفقه في المعبر عنه ، وما المراد به . هذا لا يرتاب فيه عاقل . ولا يصح أن يقال : إن التمكن في التفقه في الألفاظ والعبارات وسيلة إلى التفقه في المعاني ، بإجماع العلماء . فكيف يصح إنكار ما لا يمكن إنكاره ؟ ولأن الاشتغال بالوسيلة والقيام بالفرض الواجب فيها ، دون الاشتغال بالمعنى المقصود ، لا ينكر في الجملة . وإلا لزم ذم علم العربية بجميع أصنافه . وليس كذلك باتفاق العلماء . لأننا نقول : ما ذكرته في السؤال لا يذكر بإطلاق . كيف ؟ وبالعربية فهمنا عن الله تعالى مراده من كتابه . وإنما المنكر الخروج في ذلك إلى حد الإفراط الذي بُشك في كونه مراد المتكلم . أو يظن أنه غير مراد . أو يقطع به فيه . لأن العرب لم يفهم منها قصد مثله في كلامها . ولم يشتمل بالتفقه فيها سلف هذه الأمة . فما يؤمننا من سؤال الله تعالى لنا يوم القيامة : من أين فهمتم عنى أنى قصدت التجنيس الفلاني بما أنزلت من قولي : « وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا »^(١) ، أو قولي « قَالَ إِنِّي لَمَمْلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »^(٢) ؟ فإن في دعوى مثل هذا على القرآن ، وأنه مقصود للمتكلم به ، خطأ . بل هو راجع إلى معنى قوله تعالى : « إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هَيئًا وَهَوًى عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا »^(٣) وإلى أنه قول في كتاب الله بالرأى . وذلك بخلاف الكناية في قوله تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »^(٤) وقوله :

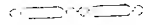
(١) [١٨ / الكهف / ١٥٤] ونصها : الَّذِينَ ضَلَّ سَمْعُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا .

(٢) [٢٦ / الشعراء / ١٦٨] .

(٣) [٢٤ / النور / ١٥] .

(٤) [٤ / النساء / ٤٣] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَمْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ =

« كَانَا يَا كَلَانَ الطَّعَامَ »^(١) وما أشبه ذلك . فإنه شائع في كلام العرب ، مفهوم من مساق الكلام ، معلوم اعتباره عند أهل اللسان ضرورة . والتجنيس ونحوه ليس كذلك . وفرق ما بينهما خدمة المعنى المراد وعدمه . إذ ليس في التجنيس ذلك . والشاهد على ذلك ندوره في العرب الأجلاف البوالين على أعقابهم . (كما قال أبو عبيدة) ، ومن كان نحوهم . وشهرة الكناية وغيرها . ولا تكاد نجد ما هو نحو التجنيس إلا في كلام المولدين ومن لا يحتاج به . فالحاصل أن لكل علم عدلا ، وطرفاً إفراط وتفریط . والطرفان هما المذمومان . والوسط هو الحمود .



تَجِدُوا مَاءً فَتَمِمْوْا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ، إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَوًّا غَفُورًا .

و [٥ / المائة / ٦] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الرَّافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْمَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَمِمْوْا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ .

(١) [٥ / المائة / ٧٥] ونصها : مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَا كَلَانَ الطَّعَامَ ، انظُرْ كَيْفَ نُسِبْنَاهُمْ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ .

ثم قال الشاطبي :

فصل

إذا تعين أن المدل في الوسط فمأخذ الوسط ربما كان مجهولاً . والإحالة على مجهول لا فائدة فيه . فلا بد من ضابط موعول عليه في مأخذ الفهم . والقول في ذلك ، والله المستعان . إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل . وهذا معلوم في علم المعاني والبيان . فالذي يكون على بالٍ من المستمع المتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها . لا ينظر في أولها دون آخرها ولا في آخرها دون أولها . فإن القضية ، وإن اشتملت على جمل ، فبعضها متعلق بالبعض . لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد . فلا يحيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره . وإذا ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكاف . فإن فرق النظر ، في أجزاءه فلا يتوصل به إلى مراده . فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد . وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه . لا بحسب مقصود المتكلم . فإذا صح له الظاهر على العربية رجع إلى نفس الكلام . فعمماً قريب يبدو له منه المعنى المراد . فعليه بالتعمد به . وقد يمينه على هذا المقصد النظر في أسباب التنزيل فإنها تبين كثيراً من المواضع التي يختلف مفزاها على الناظر . غير أن الكلام المنظور فيه ، تارة يكون واحداً بكل اعتبار ، بمعنى أنه أنزل في قضية واحدة ، طالت أو قصرت . وعليه أكثر سور الفصل . وتارة يكون متمدداً في الاعتبار ، بمعنى أنه أنزل في قضايا متعددة كسورة البقرة وآل عمران والنساء وقرأ باسم ربك وأشباهاها . ولا علينا أنزلت السورة بكاملها دفعة واحدة ، أم نزلت شيئاً بعد شيء . ولكن هذا القسم له اعتباران : اعتبار من جهة تعدد القضايا فتكون كل قضية مختصة بنظرها . ومن هنالك يلتبس الفقه على وجه ظاهر لا كلام فيه ، ويشترك مع هذا الاعتبار القسم الأول . فلا فرق بينهما في التماس العلم والفقه . واعتبار من جهة النظم الذي وجدنا عليه السورة . إذ هو ترتيب بالوحي لا مدخل فيه لآراء الرجال ،

ويشترك معه أيضا القسم الأول. لأنه نظم ألقى بالوحى ، وكلاهما لا يلتبس منه فقه على وجه ظاهر . وإنما يلتبس منه ظهور بعض أوجه الإعجاز . وبعض مسائل نبه عليها في المسألة السابقة قبل . وجميع ذلك لا بد فيه من النظر في أول الكلام وآخره بحسب تلك الاعتبارات . فاعتبار جهة النظم ، مثلاً ، في السورة لا يتم به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر . فالإقتصار على بعضها فيه غير مفيد غاية المقصود . كما أن الإقتصار على بعض الآيات في استفادة حكم ما ، لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها . فسورة البقرة مثلاً كلام واحد باعتبار النظم . واحتوت على أنواع من الكلام بحسب ما بث فيها : منها ما هو كالمقدمات والتمهيدات بين يدي الأمر المطلوب . ومنها ما هو كالمؤكد والمتمم . ومنها ما هو المقصود في الإنزال . وذلك تقرير الأحكام على تفاصيل الأبواب .

ومنها : الخواتم المائدة على ما قبلها بالتأكييد والتثبيت وما أشبه ذلك . ولا بد من تمثيل شيء من هذه الأقسام . فبه يبين ما تقدم .

فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ »^(١) إلى قوله : « كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ » . كلام واحد وإن نزل في أوقات شتى . وحاصله بيان الصيام وأحكامه وكيفية آدابه وقضائه وسائر ما يتعلق به من الجلائل التي لا بد منها ، ولا ينبغي إلا عليها . ثم جاء قوله : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »^(٢) الآية . كلاماً آخر ، بين أحكاماً آخر .

(١) [٢ / البقرة / ١٨٣] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ .

(٢) [٢ / البقرة / ١٨٨] ونصها : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

وقوله: « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ » (١). وانتهى الكلام على قول طائفة. وعند أخرى أن قوله: « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ » (١). الآية، من تمام مسألة الأهله. وإن انجرت معه شيء آخر. كما انجرت على القولين معاً تذكير وتقديم لأحكام الحج في قوله: « قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ».

وقوله تعالى « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوفَةَ » (٢). نازلة في قضية واحدة.

وسورة اقرأ نازلة في قضيتين: الأولى إلى قوله: « عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » (٣).

والأخرى ما بقي إلى آخر السورة.

وسورة المؤمنين نازلة في قضية واحدة وإن اشتملت على معان كثيرة فإنها من المكيات.

وغالب السكى أنه مقرر لثلاثة معان. أصلها معنى واحد. وهو الدعاء إلى عبادة الله

تعالى: أحدها تقرير الوجدانية لله الواحد الحق. غير أنه يأتي على وجوه، كنفى الشريك

بإطلاق. أو نفيه بقيد ما ادعاه الكفار في وقائع مختلفة من كونه مقرباً إلى الله زلفى، أو

كونه ولداً أو غير ذلك من أنواع الدعاوى الفاسدة.

والثاني: تقرير النبوة للنبي محمد وأنه رسول الله إليهم جميعاً، صادق فيما جاء به من

عند الله. إلا أنه وارد على وجوه أيضاً: كإثبات كونه رسولا حقا، ونفى ما ادعوه عليه

من أنه كاذب أو ساحر أو مجنون أو يعلمه بشر، أو ما أشبه ذلك من كفرهم وعنادهم.

والثالث: إثبات أمر البعث والدار الآخرة، وإنه حق لا ريب فيه، بالأدلة الواضحة

(١) [٢ / البقرة / ١٨٩] ونصها: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ

لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ انْتَهَى ،
وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ .

(٢) [١٠٨ / الكوثر / ٣-١] ونصها: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوفَةَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ

وَانْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ .

(٣) [٩٦ / الملق / ٥] .

والرد على من أنكر ذلك بكل وجه يمكن الكافر إنكاره به . فرد بكل وجه يلزم الحجة ويبيكت الخصم ويوضح الأمر .

فهذه المعاني الثلاثة هي التي اشتمل عليها المنزل من القرآن بمكة . في عامة الأمر . وما ظهر ببادى الرأى خروجها عنها، فراجع إليها في محصول الأمر . ويتبع ذلك الترغيب والترهيب والأمثال والقصص وذكر الجنة والنار ووصف يوم القيامة وأشباه ذلك .

فإذا تقرر هذا وعدنا الى النظر في سورة المؤمنين مثلا ، وجدنا فيها المعاني الثلاثة على أوضح الوجوه . إلا أنه غلب على نسقها ذكر إنكار الكفار للنبوة التي هي المدخل للمؤمنين الباقين . وإنهم إنما أنكروا ذلك بوصف البشرية ، ترفعا منهم أن يرسل إليهم من هو مثلهم أو يتال هذه الرتبة غيرهم ، إن كانت . فجاءت السورة تبين وصف البشرية وما تنازعا فيه منها . وبأى وجه تكون على أكل وجوهها ، حتى تستحق الاصطفاء والاجتباء من الله تعالى ، فافتتحت السورة بثلاث جمل : إحداها ، وهي الآ كد في المقام ، بيان الأوصاف المكنسبة للعبد . التي إذا اتصف بها رفعه الله وأكرمه . وذلك قوله « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » إلى قوله : « هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ »^(١) والثانية بيان أصل التكوين للإنسان وتطوره الذي حصل له ، جاريا على مجارى الاعتبار والاختيار . بحيث لا يجد الطاعن ، إلى من هذا حاله ، سبيلا . والثالثة . بيان وجوه الإمداد له من خارج بما يليق به في التربية والرفق والإعانة على إقامة الحياة . وإن ذلك له بتسخير السموات والأرض وما بينهما . وكفى بهذا تشريفا وتسكرا بما . ثم ذكرت قصص من تقدم مع أنبيائهم واستهزأهم بهم بأمور . منها كونهم من البشر . ففى

(١) [٢٣ / المؤمنين / ١ - ١١] ونصها : قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ ابْتغىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .

قصة نوح مع قومه قوله: « مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ » (١). ثم أجل ذكر قوم آخرين أرسل فيهم رسولا منهم، أي من البشر، لا من الملائكة: « فَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ » (٢) الآية « وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ » (٣). ثم قالوا: « إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » (٤) أي هو من البشر. ثم قال تعالى: « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ، كُلًّا مَآجَاءَ أُمَّةٍ رَّسُولَهَا كَذِبٌ بُوءٌ » (٥) فقوله « رسولها » مشيراً إلى أن المراد رسولها الذي تعرفه منها. ثم ذكر موسى وهرون ورد فرعون وملئه بقولهم: « أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرِينَ مِثْلِنَا » (٦) الخ. هذا كله حكاية عن الكفار الذين غضوا من رتبة النبوة بوصف البشرية، تسليمة لمحمد عليه السلام. ثم بين أن وصف البشرية للأنبياء لاغض فيه، وأن جميع الرسل إنما كانوا من البشر،

(١) [٢٣ / المؤمنون / ٢٤] ونصها: فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ .

(٢) [٢٣ / المؤمنون / ٣٣] ونصها: وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِرِئَاسِ الْأَخْزَةِ وَأْتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ .

(٣) [٢٣ / المؤمنون / ٣٤] .

(٤) [٢٣ / المؤمنون / ٣٨] ونصها: إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ .

(٥) [٢٣ / المؤمنون / ٤٤] ونصها: ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ، كُلًّا مَآجَاءَ أُمَّةٍ رَّسُولَهَا كَذِبٌ بُوءٌ فَاتَّبَعْنَاهُمْ بِمَصْحَمٍ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ ، فَبِمَا دَلَّ الْقَوْمُ لَآ يُؤْمِنُونَ .

(٦) [٢٣ / المؤمنون / ٤٧] ونصها: فَقَالُوا أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرِينَ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمْ لَنَا عَابِدُونَ .

يأكلون ويشربون ، كجميع الناس ، والاختصاص أمر آخر من الله تعالى . فقال بعد تقرير رسالة موسى : « وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً »^(١) وكانا مع ذلك يأكلان ويشربان . ثم قال : « يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ »^(٢) أى هذا من نعم الله عليكم ، والعمل الصالح شكر تلك النعم ، ومشرف للمامل به . فهو الذى يوجب التخصيص ، لا الأعمال السيئة . وقوله : « وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً »^(٣) إشارة إلى التماثل بينهم وأنهم جميعاً مصطفون من البشر . ثم ختم هذا المعنى بنحو مما به بدأ فقال : « إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ » إلى قوله : « وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ »^(٤) .

وإذا تأمل هذا النمط من أول السورة إلى هنا ، فهم أن ما ذكر من المعنى هو المقصود مضافاً إلى المعنى الآخر . وهو أنهم إنما قالوا ذلك وغضوا من الرسل بوصف البشرية استكباراً من أشرافهم وعُتوا على الله ورسوله . فإن الجملة الأولى من أول السورة تشعر بخلاف الاستكبار وهو التمدد لله بتلك الوجوه المذكورة . والجملة الثانية مؤذنة بأن الإنسان منقول في أطوار العدم وغاية الضعف . فإن التارات السبع أتت عليه . وهى كلها ضعف إلى ضعف .

- (١) [٢٣ / المؤمنون / ٥٠] ونصها : وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَءَاوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ .
- (٢) [٢٣ / المؤمنون / ٥١] ونصها : يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ .
- (٣) [٢٣ / المؤمنون / ٥٢] ونصها : وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ .

(٤) [٢٣ / المؤمنون / ٥٧ - ٦١] ونصها : إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ .

وأصله العدم . فلا يليق ، بمن هذه صفته ، الاستكبار . والجملة الثالثة مشعرة بالاحتياج إلى تلك الأشياء والافتقار إليها . ولولا خلقها لم يكن للإنسان بقاء بحكم المادة الجارية . فلا يليق بالفقير الاستكبار على من هو مثله في النشأة والخلق . فهذا كله كالتنكبيت عليهم . والله أعلم . ثم ذكر القصص في قوم نوح « فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ » (١) « وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالشَّرِّ إِذَا عَلِمَ » . وكذلك فيمن بعدهم « وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِلقاءِ الآخِرَةِ وَأَتَرَفْنَاهُمْ » (٢) الآية . وفي قصة موسى : « أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ » (٣) ومثل هذا الوصف يدل على أنهم ، لثرفهم في قومهم ، قالوا هذا الكلام .

ثم قوله : « فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ » (٤) إلى قوله : « لَا يَشْعُرُونَ » رجوع إلى وصف أشرف قريش وأنهم إنما تشرفوا بالمال والبنين . فرد عليهم بأن الذي يجب له الشرف من كان على هذا الوصف ، وهو قوله : « إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ » (٥) ثم رجعت الآيات إلى وصفهم في ترفهم وحال مآلهم وذكر النعم عليهم والبراهين على صحة النبوة ، وأن ما قال عن الله حق من إثبات الوحدانية ونفي الشريك وأمور الدار الآخرة للمطيعين والماعين ، حسبما اقتضاه الحال والوصف للفريقين . فهذا النظر ، إذا اعتبر كليا

(١) [٢٣ / المؤمنون / ٢٤] ونصها : فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ .

(٢) [٢٣ / المؤمنون / ٣٣] ونصها : وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِلقاءِ الآخِرَةِ وَأَتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَا كُفْرًا بِمَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ .

(٣) [٢٣ / المؤمنون / ٤٧] ونصها : فَقَالُوا أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ .

(٤) [٢٣ / المؤمنون / ٥٤] .

(٥) [٢٣ / المؤمنون / ٥٧] .

في السورة ، وجد على أتم من هذا الوصف . لكن على منهاجه وطريقه . ومن أراد الاعتبار في سائر سور القرآن فالباب مفتوح . والتوفيق بيد الله .

فسورة المؤمنين قصة واحدة في شيء واحد .

وبالجملة ، فحيث ذكر قصص الأنبياء ، عليهم السلام ، كنوح وهود وصالح ولوط وشعيب وموسى وهرون ، فإنما ذلك تسلية لمحمد عليه السلام وتثبيت لقرآده . إِمَّا كَانَ يَلْقَى مِنْ عِنَادِ الْكُفَّارِ وَتَكْذِبِهِمْ لَهُ عَلَى أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ . فتذكر القصة على النحو الذي يقع له مثله . وبذلك اختلف مساق القصة الواحدة بحسب اختلاف الأحوال . والجميع حق واقع لا إشكال في صحته :

وعلى حد ما تقدم من الأمثلة يحتذى في النظر في القرآن لمن أراد فهم القرآن ، والله المستعان .

فصل

فيما جاء من إعمال الرأي في القرآن الكريم

قال الشاطبي: إعمال الرأي في القرآن جاء ذمه وجاء أيضاً ما يقتضي إعماله . وحسبك من ذلك ما نقل عن الصديق . فإنه نقل عنه أنه قال ، وقد سئل في شيء من القرآن : أيّ سماء تظلني وأيّ أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله مالا أعلم^(١) ؟ وربما روى فيه : إذا قلت في كتاب الله برأيي . ثم سئل عن السكالة المذكورة في القرآن فقال : أقول فيها برأيي . فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان : السكالة كذا وكذا .

فهذان قولان اقتضيا إعمال الرأي وتركه في القرآن، وهما لا يجتمعان .

والقول فيه : أن الرأي ضربان: أحدهما جارٍ على موافقة كلام العرب وموافقة الكتاب والسنة ، فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما ، لأمور :

أحدها : أن الكتاب لا بد من القول فيه ببيان معنى واستنباط حكمه وتفسير لفظه وفهم مراده . ولم يأت جميع ذلك عن تقدم . فإما أن يتوقف دون ذلك فتتعطل الأحكام كلها أو أكثرها ، وذلك غير ممكن . فلا بد من القول فيه بما يليق .

والثاني : أنه لو كان كذلك للزم أن يكون الرسول ﷺ مبيّناً ذلك كله بالتوقيف . فلا يكون لأحد فيه نظر ولا قول . والمعروف أنه عليه السلام لم يفعل ذلك . فدل على أنه لم يكلف به على ذلك الوجه . بل بين منه مالا يوصل إلى علمه إلا به . وترك كثيراً مما يدركه أرباب الاجتهاد باجتهادهم . فلم يلزم في جميع تفسير القرآن التوقيف .

والثالث : أن الصحابة كانوا أوّل بهذا الاحتياط من غيرهم . وقد علم أنهم فسروا القرآن على ما فهموا . ومن جهتهم بلغنا تفسير معناه . والتوقيف ينافي هذا . فإطلاق القول بالتوقيف والمنع من الرأي ، لا يصح .

(١) انظر ص ٧٦ حاشية رقم ٤ .

والرابع : أن هذا الفرض لا يمكن . لأن النظر في القرآن من جهتين : من جهة الأمور الشرعية ، فقد يسلم القول بالتوقيف فيه وترك الرأي والنظر جدلاً . ومن جهة المآخذ العربية ، وهذا لا يمكن فيه التوقيف . وإلا لزم ذلك في السلف الأولين . وهو باطل . فاللزام عنه مثله . وبالجملة فهو أوضح من إطناب فيه .

وأما الرأي غير الجارى على موافقة العربية أو الجارى على الأدلة الشرعية ، فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال . كما كان مذموماً في القياس أيضاً . لأنه تقول على الله بغير برهان . فيرجع إلى الكذب على الله تعالى . وفي هذا القسم جاء من التشديد في القول بالرأي في القرآن ما جاء . كما روى عن ابن مسعود : ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم . فمليكم بالعلم . وإياكم التبذع . وإياكم والتنطع . وعليكم بالمعيق . وعن عمر بن الخطاب : إنما أخاف عليكم رجلين : رجل يتأول القرآن على غير تأويله ، ورجل ينافس الملك على أخيه . وعن عمر أيضاً : ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهأ إيمانه . ولا من فاسق بين فسقه ، ولا مني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه ثم تأوله على غير تأويله . والذي ذكر عن أبي بكر الصديق أنه سئل عن قوله : « وَفَاكِهَةً وَأَبًّا » فقال : أيّ سماء تظلني .. الحديث . وسأل رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ فقال له ابن عباس : فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ فقال الرجل : إنما سألتك لتحدثني . فقال ابن عباس : ها يومان ذكرهما الله في كتابه ، الله أعلم بهما . نكره أن نقول في كتاب الله ما لا نعلم . وعن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سئل عن شيء من القرآن قال : أنا لا أقول في القرآن شيئاً . وسأله رجل عن آية ؟ فقال : لا تسألني عن القرآن وسل عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه شيء منه (يعني عكرمة) .

وكأن هذا الكلام مشعر بالإنكار على من يزعم ذلك .

وقال ابن سيرين : سألت عبيدة عن شيء من القرآن ؟ فقال : اتق الله وعليك بالسداد .

فقد ذهب الذين يمالون فيم أنزل القرآن .

وعن مسروق قال : اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله .

وعن إبراهيم قال : كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه .

وعن هشام بن عروة قال : ما سمعت أبي تناول آية من كتاب الله .

وإنما هذا كله توقٍ وتحرز أن يقع الناظر فيه في الرأي الذموم والقول فيه من غير تثبت .

وقد نقل عن الأصمعي ، وجلالته في معرفة كلام العرب معلومة . أنه لم يفسر قط آية

من كتاب الله . وإذا سئل عن ذلك لم يجب . (انظر الحكاية عنه في الكامل)

ثم قال الشاطبي : فالذي يستفاد من هذا الموضع أشياء . منها : التحفظ من القول في

كتاب الله تعالى لإعلى بينة . فإن الناس ، في العلم بالأدوات المحتاج إليها في التفسير ، على ثلاث

طبقات .

إحداها : من بلغ في ذلك مبلغ الراسخين كالصحابة والتابعين ومن يليهم . وهؤلاء

قالوا مع التوق والتحفظ والهيبة والخوف من الهجوم . فنحن أولى بذلك منهم إن ظننا

بأنفسنا أننا في العلم والفهم مثلهم . وهيئات .

والثانية : من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبالغهم ولا داناهم . فهذا طرف لا إشكال في

تحريم ذلك عليه .

والثالثة : من شك في بلوغه مبلغ أهل الإجهاد ، أو ظن ذلك في بعض علومه دون بعض .

فهذا أيضا داخل تحت حكم المنع من القول فيه . لأن الأصل عدم العلم . فعندما يبقى له شك

أو تردد في الدخول مدخل العلماء الراسخين ، فانسحاب الحكم الأول عليه باقي بلا إشكال .

وكل أحد فقيه نفسه في هذا المجال . وربما تعدى بعض أصحاب هذه الطبقة طوره ، فحسن ظنه

بنفسه ، ودخل في الكلام فيه مع الراسخين . ومن هنا افرقت الفرق ، وتباينت النحل ، وظهر

في تفسير القرآن الخلل .

ومنها : أن من ترك النظر في القرآن ، واعتمد في ذلك على من تقدمه ، ووكّل إليه النظر

فيه ، غير ملوم . وله في ذلك سمة . إلا فيما لا بد منه ، وعلى حكم الضرورة . فإن النظر فيه

يشبه النظر في القياس . وما زال السلف الصالح يتخرجون من القياس فيما لا نص فيه . وكذلك وجدناهم في القول في القرآن . فإن المحذور فيهما واحد . وهو خوف التقول على الله . بل القول في القرآن أشد . فإن القياس يرجع إلى نظر الناظر . والقول في القرآن يرجع إلى أن الله أراد كذا أو عنى كذا ، بكلامه المنزل . وهذا عظيم الخطر .

ومنها أن يكون على بال من الناظر ، والمفسر ، والمتكلم عليه ، أن ما يقوله تقصيده منه للمتكلم . والقرآن كلام الله . فهو يقول بلسان بيانه : هذا مراد الله من هذا الكلام . فليثبت أن يسأله الله تعالى : من أين قلت عنى هذا ؟ فلا يصح له ذلك إلا ببيان الشواهد . وإلا ، فمجرد الاحتمال يكفي بأن يقول : يحتمل أن يكون المعنى كذا وكذا . بناء أيضاً على صحة تلك الاحتمالات في صلب العلم . وإلا ، فلاحتمالات التي لا ترجع إلى أصل غير معتبرة . فعلى كل تقدير ، لا بد في كل قول ، يجزم به أو يحتمل ، من شاهد يشهد لأصله . وإلا كان باطلاً . ودخل صاحبه تحت أهل الرأي المذموم ، والله أعلم .

فصل

في أن الأدلة الشرعية لاتنافي قضايا العقول

قال الشاطبي: الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول ، والدليل على ذلك من وجوه :
أحدها : أنها لو ناقتها لم تكن أدلة للمباد على حكم شرعي ولا غيره ، لكنها أدلة باتفاق العقلاء ، فدل أنها جارية على قضايا العقول . وبيان ذلك أن الأدلة إنما نصبت في الشريعة لتتلقاها عقول المكلفين ، حتى يعملوا بمقتضاها من الدخول تحت أحكام التكليف ، ولو ناقتها لم تلقها ، فضلاً أن تعمل بمقتضاها . وهذا معنى كونها خارجة عن حكم الأدلة . ويستوى ، في هذا ، الأدلة المنصوبة على الأحكام الإلهية وعلى الأحكام التكليفية .

والثاني : أنها لو ناقتها لكان التكليف بمقتضاها تكليفاً بما لا يطاق . وذلك من جهة التكليف بتصديق ما لا يصدق العقل ، ولا يتصوره . بل يتصور خلافه ويصدق . فإذا كان كذلك امتنع على العقل التصديق ، ضرورة . وقد فرضنا ورود التكليف المنافي التصديق ، وهو معنى تكليف ما لا يطاق . وهو باطل حسبما هو مذکور في الأصول .

والثالث : أن مورد التكليف هو العقل . وذلك ثابت قطعاً بالاستقراء التام . حتى إذا فقد ارتفع التكليف رأساً . وعُدَّ فاقده كالبهيمة المهملة . وهذا واضح في اعتبار تصديق العقل بالأدلة في لزوم التكليف . فلو جاءت على خلاف ما يقتضيه لكان لزوم التكليف على العاقل أشد من لزومه على الممتوه والصبي والنائم . إذ لا عقل لهؤلاء يصدق أو لا يصدق . بخلاف العاقل الذي يأتيه ما لا يمكن تصديقه به . ولما كان التكليف ساقطاً عن هؤلاء ، لم أن يكون ساقطاً عن العقلاء أيضاً . وذلك مناف لوضع الشريعة . فكان ما يؤدي إليه باطلاً .

والرابع : أنه لو كان كذلك لكان الكفار أولى من ردّ الشريعة به . لأنهم كانوا في غاية الحرص على ردّ ما جاء به رسول الله ﷺ . حتى كانوا يفترون عليه وعليها . فتارة يقولون ساحر . وتارة مجنون . وتارة يكذبونه . كما كانوا يقولون في القرآن : سحر ، وشعر ،

وافتراء ، وإنما يعلمه بشر ، وأساطير الأولين . بل كان أولى ما يقولون: إن هذا لا يعقل ، أو هو مخالف للعقول أو ما أشبه ذلك . فلما لم يكن من ذلك شيء ، دل على أنهم عقلوا ما فيه وعرفوا جريانه على مقتضى العقول . إلا أنهم أبوا من اتباعه لأمر آخر ، حتى كان من أمرهم ما كان . ولم يعترضه أحد بهذا المدعى . فكان قاطماً في نفيه عنه .

والخامس : إن الإستقراء دل على جريانها على مقتضى العقول بحيث تصدقها العقول الراجحة ، وتنقاد لها طائفة أو كارهة . ولا كلام في عناد معانيد ولا في تجاهل متمام . وهو المعنى بكونها جارية على مقتضى العقول ، لا أن العقول حاكمة عليها ولا محسنة فيها ولا مقبحة . وبسط هذا الوجه المذكور في كتاب المقاصد في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام . فإن قيل: هذه دعوى عريضة يصد عن القول بها غير ما وجه :

أحدها : أن في القرآن ما لا يعقل معناه أصلاً . كنفواتح السور . فإن الناس قالوا : إن في القرآن ما يعرفه الجمهور ، وفيه ما لا يعرفه إلا العرب ، وفيه ما لا يعرفه إلا العلماء بالشريعة ، وفيه ما لا يعرفه إلا الله . فأين جريان هذا القسم على مقتضى العقول ؟

والثاني : أن في الشريعة متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس أو لا يعلمها إلا الله تعالى . كالمتشابهات الفروعية ، كالمتشابهات الأصولية . ولا معنى لاشتباهاها إلا أنها تتشابه على العقول فلا تفهمها أصلاً . ولا يفهمها إلا القليل . والمعظم مصدودون عن فهمها . فكيف يطلق القول بجريانها على فهم العقول .

والثالث : أن فيها أشياء اختلفت على العقول حتى تفرق الناس بها فرقاً وتحزبوا أحزاباً . وصار « كلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ^(١) فقالوا فيها أقوالاً كل على مقدار عقله ودينه . ففهم من غلب عليه هواه حتى آذاه ذلك إلى الهلكة . كمنصاري نجران حين اتبعوا ، في القول بالثلاث ، قول الله تعالى : فمنا ، وقضينا ، وخلقنا . ثم بعدهم من أهل الانتماء

(١) [٣٠ / الروم / ٣٢] ونصها : مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ، كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ .

إلى الإسلام الطاعنين على الشريعة بالتناقض والاختلاف . ثم يليهم سائر الفرق الذين أخبر بهم رسول الله ﷺ . وكل ذلك ناشئ عن خطاب يَزَلُّ به العقل . كما هو الواقع . فلو كانت الأدلة جارية على تعقلات العقول، لما وقع في الاعتقاد هذا الاختلاف . فلما وقع فهم أنه من جهة ماله خروج عن العقول ، ولو بوجه ما .

فلحواب عن الأول : إن فوائح السور ، للناس في تفسيرها مقال . بناء على أنه مما يعلمه العلماء . وإن قلنا : إنه مما لا يعلمه العلماء البتة ، فليس مما يتعلق به تكليف على حال . فإذا خرج عن ذلك ، خرج عن كونه دليلاً على شيء من الأعمال . فليس مما نحن فيه . وإن سلم ، فالقسم ، الذي لا يعلمه إلا الله تعالى في الشريعة ، نادر ، والنادر لا حكم له ، ولا تنخرم به السكوية المستدل عليها أيضاً ، لأنه مما لا يهتدى العقل إلى فهمه ، وليس كلامنا فيه . إنما الكلام على ما يؤدى مفهوماً ، لكن على خلاف العقول . وفوائح السور خارجة عن ذلك ، لأننا نقطع أنها لو بينت لنا معانيها لم تكن إلا على مقتضى العقول ، وهو المطلوب .

وعن الثاني : إن التشابهات ليست مما تمارض مقتضيات العقول وإن توهم بعض الناس فيها ذلك ، لأن من توهم فيها ذلك فبناء على اتباع هواه . كما نصت عليه الآية قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » (١) لأنه بناء على أمر صحيح . فإنه إن كان كذلك فالتأويل فيه راجع إلى معقول موافق لا إلى مخالف . وإن فرض أنها مما لا يعلمها أحد إلا الله ، فالعقول عنها مصدودة لأمر خارجي ، لا لمخالفتها لها . وهذا كما يأتي في الجملة الواحدة ، فكذلك يأتي في الكلام المحتوي على جملة كثيرة وأخبار بمان كثيرة ، ربما يتوهم القاصر النظر، فيها الاختلاف . وكذلك الأعمى

(١) [٣ / آل عمران / ٧] ونصها : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ .

الطبع الذي يظن بنفسه العلم بما ينظر فيه وهو جاهل به . ومن هنا كان احتجاج نصارى نجران في التثليث ، ودعوى الملحدين ، على القرآن والسنة ، التناقض والمخالفة للعقول . وضموا إلى ذلك جهلهم بحكم التشريع ، فخاضوا حين لم يؤذن لهم في الخوض ، وفيما لم يجز لهم الخوض فيه ، فتأهوا . فإن القرآن والسنة ، لَمَّا كانا عربيين ، لم يكن لينظر فيهما إلا عربي . كما أن مَنْ لم يعرف مقاصدها ، لم يحلّ له أن يتكلم فيهما . إذ لا يصح له نظر حتى يكون عالماً بهما . فإنه إذا كان كذلك لم يختلف عليه شيء من الشريعة . ولذلك مثال يتبين به المقصود وهو : إن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس ، فقال له : إني أجد في القرآن أشياء تختلف على ، فقال : « فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ » (١) ، « وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ » (٢) ، « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا » (٣) ، « رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ . . . » (٤) فقد كتموا في هذه الآية . وقال : « بَنَاهَا * رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا . . . » إلى قوله : « وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا » (٥) فذكر خلق

(١) [٢٣ / المؤمنون / ١٠١] ونصها : فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ .

(٢) [٣٧ / الصافات / ٢٧] ونصها : وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ .

(٣) [٤ / النساء / ٤٢] ونصها : يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا .

(٤) [٦ / الأنعام / ٢٣] ونصها : ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتِنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ .

(٥) [٧٩ / النازعات / ٢٧ - ٣٠] ونصها : وَأَنْتُمْ أَشَدُّ حَلَقًا أَمِ السَّمَاءَ ، بَنَاهَا * رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا * وَأَغَطَّشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضِحَاهَا * وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا .

السما قبل خلق الأرض . ثم قال : « أُنِيتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ... »^(١) إلى أن قال : « ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ » الآية فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء وقال : « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا »^(٢) ، عَزِيزًا حَكِيمًا^(٣) ، سَمِيمًا بَصِيرًا . . . »^(٤) فكأنه كان ثم مضى ؟

فقال ابن عباس : لا أنساب بينهم في النفخة الأولى « وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ »^(٥) . فلا أنساب عند ذلك ولا يتساءلون . ثم في النفخة الآخرة : وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون .

وأما قوله : مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ . وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا . فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ . فقال المشركون : تعالوا نقول ما كنا مشركين . فختم على أفواههم فتنطق أيديهم . فعند ذلك عرف أن الله لا يُكتم حديثنا . وعنده يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض .

(١) [٤١ / فصلت / ٩ - ١١] ونصها : قُلْ أُنِيتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ، ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ * ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ .

(٢) [٤ / النساء / ٩٦] ونصها : دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا .

(٣) [٤ / النساء / ١٥٨] ونصها : بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا .

(٤) [٤ / النساء / ١٣٤] ونصها : مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَكَانَ اللَّهُ سَمِيمًا بَصِيرًا .

(٥) [٣٩ / الزمر / ٦٨] ونصها : وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ .

وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين .
ثم دحا الأرض ، أى أخرج الماء والمرعى ، وخلق الجبال والآكام وما بينهما في يومين .
فخلقت الأرض وما فيها من شئ في أربعة أيام . وخلقت السموات في يومين .
وكان الله غفورا رحيمًا . سمى نفسه ذلك وذلك قوله : أى لم أزل كذلك فإن الله لم يرد
شيئا إلا أصاب به الذى أراد . فلا يختلف عليك القرآن ، فإن كلامنا عند الله .
هذا تمام ما قال فى الجواب . وهو يبين أن جميع ذلك معقول إذا نزل منزلته ، وأتى من بابها .
وهكذا سائر ما ذكر الطاعنون ، وما أشكل على الطالبين ، وما وقف فيه الراسخون ،
« وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ^(١) » .
وقد ألفت الناس . فى رفع التناقض والاختلاف عن القرآن والسنة ، كثيرا ، فمن تشوف
إلى البسط ومدّ الباع وشفاء القلب طلبة فى مظانه .

(١) [٤ / النساء / ٨٢] ونصها : أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ
غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا .

فصل

في أن رتبة السنة التأخر عن الكتاب، وأنها تفصيل مجمله وقاضية عليه

قال الشاطبي: رتبة السنة التأخر عن الكتاب في الاعتبار، والدليل على ذلك أمور: أحدها: أن الكتاب مقطوع به والسنة مظنونة. والقطع فيها إنما يصح في الجملة لا في التفصيل. بخلاف الكتاب فإنه مقطوع به في الجملة والتفصيل. والمقطوع به مقدم على المظنون. فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السنة.

والثاني: أن السنة إما بيان للمكتاب أو زيادة على ذلك. فإن كان بياناً فهو ثان على الوجه المبين في الاعتبار. إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان، ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المبين. وما شأنه هذا فهو أولى في التقدم. وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب. وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب.

والثالث: ما دل على ذلك من الأخبار والآثار. كحديث معاذ^(١): بم تحكم؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي

(١) أخرجه أبوداود في: ٢٣ - كتاب الأفضية، ١١ - باب اجتهاد الرأي في القضاء،

ح ٣٥٩٢.

عن أناس من أهل حمص، من أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقتضى بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله.»

الحديث . وعن عمر بن الخطاب ^(١) أنه كتب إلى شريح : إذا أتاك أمر فاقض بما في كتاب الله . فإن أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنَّ فيه رسول الله ﷺ الخ . وفي رواية عنه : إذا وجدت شيئاً في كتاب الله فاقض فيه ولا تلتفت إلى غيره . وقد بين معنى هذا في رواية أخرى أنه قال له : انظر ما تبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً . وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ . ومثل هذا عن ابن مسعود ^(٢) : من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله ، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به

(١) سنن الدارمي ، المقدمة ، ٢٠ - باب الفتيا وما فيه من الشدة .

عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه : إن جاءك شيء في كتاب الله فاقض به ، ولا يفتك عنه الرجال . فإن جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فاقض بها . فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به . فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولم يكن في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فاختر أيّ الأمرين شئت : إن شئت أن تجهد برأيك ثم تقدم فتقدم . وإن شئت أن تتأخر فتأخر . ولا أرى التأخر إلا خيراً لك .

(٢) سنن الدارمي ، في الباب نفسه : عن عبد الله بن مسعود قال : أتى علينا زمان لسنا نقضى ولننا هنالك . وإن الله قد قدر من الأمر أن قد بلننا ما ترون . فمن عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل . فإن جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . فإن جاءه ما ليس في كتاب الله ، ولم يقض به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فليقض بما قضى به الصالحون . ولا يقل إنني أخاف وإنني أرى . فإن الحرام بين والحلال بين ، وبين ذلك أمور مشبهة . فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .

نبيه ﷺ... الحديث. وعن ابن عباس^(١) أنه كان إذا سئل عن شيء، فإن كان في كتاب الله قال به وإن لم يكن في كتاب الله، وكان عن رسول الله ﷺ قال به. وهو كثير في كلام السلف والعلماء.

مطلب في ملحظ تفرقة الحنفية بين الفرض والواجب

وما فرق به الحنفية بين الفرض والواجب راجع إلى تقدم اعتبار الكتاب على اعتبار السنة، وأن اعتبار الكتاب أقوى من اعتبار السنة. وقد لا يخالف غيرهم في معنى تلك التفرقة. والمقطوع به في المسألة أن السنة ليست كالكتاب في مراتب الاعتبار.

فإن قيل: هذا مخالف لما عليه المحققون. أما أولاً: فإن السنة عند العلماء قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة، لأن الكتاب يكون محتملاً لأمرين فأكثر، فتأتي السنة بتعيين أحدهما فيرجع إلى السنة ويترك مقتضى الكتاب. وأيضاً فقد يكون ظاهر الكتاب أمراً فتأتي السنة فتخرجه عن ظاهره. وهذا دليل على تقديم السنة. وحسبك أنها تقيده مطلقه وتخصّ عمومه وتحمله على غير ظاهره حسبما هو مذکور في الأصول. فالقرآن آتٍ بقطع كل سارق. فخصت السنة من ذلك سارق النصاب المحرز. وأتى بأخذ الزكاة من جميع الأموال ظاهراً. فخصته بأموال مخصوصة. وقال تعالى: «وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»^(٢)

(١) سنن الدارمي، في الباب نفسه: عن عبد الله بن أبي يزيد قال: كان ابن عباس إذا سئل عن الأمر، فكان في القرآن أخبر به. وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبر به. فإن لم يكن فمن أبي بكر وعمر. فإن لم يكن قال فيه برأيه.

(٢) [٤/ النساء/ ٢٤] ونصها: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ، فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا.

فأخرجت من ذلك نكاح المرأة على عمتها أو خالتها . فكل هذا ترك لظواهر الكتاب وتقديم السنة عليه . ومثل ذلك لا يحصى كثرة . وأما ثانياً : فإن الكتاب والسنة إذا تعارضتا ، فاختلف أهل الأصول : هل يقدم الكتاب على السنة ، أم بالعكس ، أم هما متمازنان ؟ وقد تكلم الناس في حديث مماذ ورأوا أنه على خلاف الدليل . فإن كان ما في الكتاب لا يقدم على كل السنة فإن الأخبار المتواترة لا تضعف في الدلالة عن أدلة الكتاب . وأخبار الآحاد في محل الاجتهاد مع ظواهر الكتاب ، ولذلك وقع الخلاف وتأولوا التقديم في الحديث على معنى البداية بالأسهل الأقرب ، وهو الكتاب . فإذا كان الأمر على هذا فلا وجه لإطلاق القول بتقديم الكتاب ، بل المتبع الدليل .

فالجواب أن قضاء السنة على الكتاب ليس بمعنى تقديمها عليه وإطراح الكتاب . بل إن ذلك المعبر في السنة هو المراد في الكتاب ، فكأن السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعاني أحكام الكتاب ؛ ودل على ذلك قوله : « لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ »^(١) فإذا حصل بيان قوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »^(٢) بأن القطع من الكوع ، وأن المسروق نصاب فأكثر من حرز مثله ، فذلك هو المعنى المراد من الآية . لا أن نقول : إن السنة أثبتت هذه الأحكام دون الكتاب . كما إذا بين لنا مالك أو غيره من المفسرين معنى آية أو حديث ، فعملنا بمقتضاه ، فلا يصح لنا أن نقول : إنا عملنا بقول المفسر الفلاني ، دون أن نقول : عملنا بقول الله أو قول رسوله عليه السلام ، وهكذا سائر ما بينته السنة من كتاب الله تعالى :

فمضى كون السنة قاضية على الكتاب أنها مبيّنة له . فلا يوقف مع إجماله واحتماله .

(١) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها : بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

(٢) [٥ / المائدة / ٣٨] ونصها : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

وقد بينت المقصود منه لا أنها مقدمة عليه . وأما خلاف الأصوليين في التعارض ، فقد مرَّ أن خبر الواحد إذا استند إلى قاعدة مقطوع بها فهو في العمل مقبول . وإلا فالتوقف . وكونه مستنداً إلى مقطوع به راجع إلى أنه حزنيّ تحت معنى قرآنيّ كليّ . فإذا عرضنا هذا الموضوع على تلك القاعدة وجدنا المعارضة في الآية والخبر معارضة أصليّين قرآنيّين . فيرجع إلى ذلك . وخرج عن معارضة كتاب معسفة . وعند ذلك لا يصح وقوع هذا التعارض إلا من تعارض قطعيّين . وأما إن لم يستند الخبر إلى قاعدة قطعية فلا بد من تقديم القرآن على الخبر بإطلاق . وأيضاً فإن ما ذكر من تواتر الأخبار إنما غالبه فرض أمرٍ جائز . ولعلك لا تجد في الأخبار النبوية ما يقضى بتواتره إلى زمان الواقعة . فالبحت المذكور في المسألة بحث في غير واقع . أو في نادر الوقوع . ولا كبير جدوى فيه . والله أعلم .

ثم قال الشاطبيّ : السنة راجمة في معناها إلى الكتاب . فهي تفصيل مجمله وبيان مشكله وبسط مختصره . وذلك لأنها بيان له . وهو الذي دل عليه قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية . وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة وينبوع لها ، فهو دليل على ذلك . ولأن الله قال : « وَإِنَّكَ لَمَعْلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »^(١) وفسرت عائشة ذلك بأن خلقه القرآن . واقتصرت في خلقه على ذلك . فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن ؛ لأن الخلق محصور في هذه الأشياء . ولأن الله جعل القرآن تبياناً لكل شيء . فيلزم من ذلك أن تكون السنة حاصلة فيه في الجملة . لأن الأمر والنهي أول ما في الكتاب . ومثله قوله : « مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ »^(٢) ، وقوله : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ »^(٣) وهو يريد بإزالة القرآن .

(١) [٦٨ / القلم / ٤] .

(٢) [٦ / الأنعام / ٣٨] ونصها : وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ يُجَنِّحُ بِهِ إِلَّا أُمُّهُ أُمَّتُكُمْ ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ .

(٣) [٥ / المائدة / ٣] ونصها : . . . الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ =

فالسنة إذاً ، في حصول الأمر ، بيان لما فيه . وذلك معنى كونها راجعة إليه . وأيضاً فلاستقراء التام دل على ذلك . حسبما يذكر بعدئذ ، بحول الله . وقد تقدم في أول كتاب الأدلة أن السنة راجعة إلى الكتاب ، إلا وجب التوقف عن قبولها . وهو أصل كافٍ في هذا المقام . فإن قيل هذا غير صحيح من أوجه : أحدها أن الله تعالى قال : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ » ^(١) الآية . والآية نزلت في قضاء رسول الله ﷺ للزبير بالسقي قبل الأنصاري من شراج الحرّة . الحديث ^(٢) مذكور في الموطأ ، وذلك ليس في كتاب الله تعالى . ثم جاء في عدم الرضى به من الوعيد ما جاء . وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٣) والرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب ، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته ، بعد موته . وقال : « وَأَطِيعُوا اللَّهَ

== وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا . . .

(١) [٤ / النساء / ٦٥] ونصها : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا .

(٢) أخرجه البخاري في : ٤٢ - كتاب الشرب والمساقاة ، ٦ - باب سكر الأنهار . عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرّة التي يسقون بها النخل . فقال الأنصاري : سرح الماء يمر . فأبى عليه . فاختصما عند النبي ﷺ . فقال رسول الله ﷺ للزبير : أسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك . فغضب الأنصاري . فقال : أن كان ابن عمك ؟ فقلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق يا زبير ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر . فقال الزبير : والله ! إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ .

(٣) [٤ / النساء / ٥٩] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا .

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَآخِذُوا» (١) وسائر ما قرن فيه طاعة الرسول بطاعة الله، فهو دال على أن طاعة الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه . وطاعة الرسول ما أمر به ونهى عنه مما جاء به مما ليس في القرآن . إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة الله . وقال : « فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » (٢) الآية ، فقد اختص الرسول عليه السلام بشيء يطاع فيه ، وذلك السنة التي لم تأت في القرآن . وقال : « وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » (٣) ، وقال : « وَمَا أَنَا كُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » (٤) . وأدلة القرآن تدل على أن كل ما جاء به الرسول وكل ما أمر به ونهى فهو لاحق في الحكم بما جاء في القرآن ، فلا بد أن يكون زائداً عليه .

والثاني : الأحاديث الدالة على ذم ترك السنة واتباع الكتاب ، إذ لو كان ما في السنة موجوداً في الكتاب، لما كانت السنة متروكة على حال . كما روى أنه عليه السلام قال (٥) :

« يوشك بأحدكم أن يقول : هذا كتاب الله . ما كان فيه من حلال أحلناه ، وما كان فيه من

(١) [٥ / المائدة / ٩٢] ونصها : وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَآخِذُوا ، فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ .

(٢) [٢٤ / النور / ٦٣] ونصها : لَا تَجْمَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ، فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

(٣) [٤ / النساء / ٨٠] ونصها : مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا .

(٤) [٥٩ / الحشر / ٧] ونصها : مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا أَنَا كُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ .

(٥) لم أعر على هذا الحديث بهذا النص ، ويوشك أن يكون رواية أخرى للحديث التالي .

حرام حرمانه. ألا من بلغه عنى حديث فكذب به فقد كذب الله، ورسوله، والذي حدثه « وعنه أنه قال ^(١) » يوشك رجل منكم متكثراً على أريكته يحدث بحديث عنى فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه. وما وجدنا فيه من حرام حرمانه. ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل الذى حرم الله « وفي رواية ^(٢) » لا ألفين أحدكم متكثراً على أريكته يأتيه الأمر من أمرى بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري. ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه. »

وهذا دليل على أن فى السنة ما ليس فى الكتاب .

والثالث - إن الاستقراء دل على أن فى السنة أشياء لا تُحصى كثرةً لم ينص عليها فى القرآن . كتحریم نكاح المرأة على عمها أو خالتها ^(٣)، وتحریم الحر الأهلية ^(٤)، وكل ذى ناب

(١) سنن ابن ماجه ، المقدمة ، ٢ - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ، والتعليق على من عارضه ، ح ١٢ - عن انقذام بن ممدبكر بن الكندى ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « يوشك الرجل متكثراً على أريكته ، يحدث بحديث من حديثى فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمانه . ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله . »

(٢) سنن ابن ماجه ، المقدمة ، ٢ - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ، والتعليق على من عارضه ، ح ١٣ - عن عبيد الله بن أبى رافع عن أبىه ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا ألفين أحدكم متكثراً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا أدري . فما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه . »

(٣) صحيح البخارى فى : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٢٧ - باب لا تنكح المرأة على عمها . عن أبى هريرة رضى الله عنه ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها . »

(٤) صحيح البخارى فى : ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد ، ٢٨ - باب لحوم الحر الإنسية . عن ابن عمر رضى الله عنهما : نهى النبى ﷺ عن لحوم الحر الأهلية يوم خير .

من السباع^(١)، والمقل وفكاك الأسير^(٢) وأن لا يقتل مسلم بكافر . وهو الذى نبه عليه حديث على بن أبي طالب حيث قال فيه : ما عندنا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، وما فى هذه الصحيفة . وفى حديث آخر^(٣) عن على؛ أنه خطب وعليه سيف فيه صحيفة معلقة فقال : والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله وما فى هذه الصحيفة . فنشرها فإذا فيها: أسنان الإبل . وإذا فيها : المدينة حرم من غير إلى كذا . فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وإذا فيها : ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أديانهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وإذا فيها : من والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

وجاء فى حديث معاذ^(٤) : بهم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وما فى معناه مما تقدم ذكره . وهو واضح فى أن فى السنة ما ليس فى القرآن . وهو نحو قول من قال من العلماء : ترك الكتاب موضعاً للسنة . وتركت السنة موضعاً للقرآن .

(١) صحيح البخارى فى : ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد ، ٢٩ - باب أكل كل ذى ناب من السباع .

عن أبى ثعلبة رضى الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع .
 (٢) صحيح البخارى فى : ٣ - كتاب العلم ، ٣٩ - باب كناية العلم .
 عن أبى جحيفة ، قال : قلت لعلى : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا . إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما فى هذه الصحيفة . قال قلت : فما فى هذه الصحيفة ؟ قال : المقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر .

(٣) انظر الحاشية رقم ٢ ص ٥١ .

(٤) انظر الحاشية رقم ١ ص ١٧٤ .

والرابع - إن الاختصار على الكتاب رأى قوم لا خلاق لهم ، خارجين عن السنة . إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء . فاطرحوا أحكام السنة . فأداهم ذلك إلى الانحلال عن الجماعة ، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله . فقد روى ^(١) عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن أخوف ما أخاف على أمتي اثنتان: القرآن واللبن . فأما القرآن فيتعلمه المنافقون ليجادلوا به المؤمنين . وأما اللبن فيتبعون الريف . يتبعون الشهوات ويتركون الصلوات » وفي بعض الأخبار ^(٢) عن عمر بن الخطاب : سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات القرآن نفذوهم بالسنة فإن أصحاب السنة أعلم بكتاب الله . وقال أبو الدرداء : إن مما أخشى عليكم زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن . وعن عمر ^(٣) : ثلاث يهدى من الدين : زلة العالم ، وجدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون . وعن ابن مسعود ^(٤) : ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الجزء الرابع ، صفحة ١٤٦ (طبعة الحلبي) .

عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ « إنما أخاف على أمتي الكتاب واللبن » قيل : يا رسول الله ! ما بال الكتاب ؟ قال : « يتعلمه المنافقون ثم يجادلون به الذين آمنوا » فقيل : وما بال اللبن ؟ قال : « أناس يحبون اللبن فيخرجون من الجماعات ويتركون الجمعات » .
(٢) سنن الدارمي ، المقدمة ، ١٧ - باب النورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة .

(٣) سنن الدارمي ، المقدمة ، ٢٣ - باب في كراهية أخذ الرأي .

عن زياد بن حدير قال : قال لى عمر : هل تعرف ما يهدم الإسلام ؟ قال قلت : لا . قال : يهدمه زلة العالم ، وجدال المنافق بالكتاب ، وحكم الأئمة المضلين .

(٤) سنن الدارمي ، المقدمة ، ١٨ - باب كراهية الفتيا .

عن أبي قلابة قال : قال ابن مسعود : عليكم بالعلم قبل أن يقبض . وقبضه أن يذهب بأصحابه . عليكم بالعلم ، فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إليه ، أو يفتقر إلى ما عنده . إنكم ستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله ، وقد نبذوه وراء ظهورهم . فعليكم بالعلم . وإياكم والتبدع . وإياكم والتنطع . وإياكم والتعمق . وعليكم بالعتيق .

وقد نبذوه وراء ظهورهم . فمليكم بالعلم . وإياكم والتبدع . وإياكم والتفطع . وعليكم بالعتيق . وعن عمر : إنما أخاف عليكم رجلين : رجل يتأول القرآن على غير تأويله ، ورجل ينافس الملك على أخيه . وهنا آثار في هذا المعنى حملها العلماء على تأويل القرآن بالرأى مع طرح السنن . وعليه حمل كثير من العلماء قول النبي ﷺ (١) « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . حتى إذا لم يُبقِ عالماً ، اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » وما في معناه .

فإن كثيراً من أهل البدع هكذا فعلوا . اطرحوا الأحاديث وتأولوا كتاب الله على غير تأويله فضلوا وأضلوا . وربما ذكروا حديثاً يسطى أن الحديث لا يلتفت إليه إلا إذا وافق كتاب الله تعالى . وذلك ما روى أنه عليه السلام قال : ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله . فإن وافق كتاب الله فأنا قائمه وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا . وكيف أخالف كتاب الله وبه هدى الله ؟ .

قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث . قالوا : وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيم . وقد عارض هذا الحديث قوم فقالوا : نحن نعرضه على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك . قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله . لأننا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأمي به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره ، جملة على كل حال . هذا مما يلزم القائل أن السنة راجمة إلى الكتاب .

(١) صحيح البخاري في : ٣ - كتاب العلم ، ٣٤ - باب كيف يقبض العلم .
عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد . ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا ، وأضلوا » .

ولقد ضلت بهذه الطريقة طوائف من المتأخرين كما كان ذلك فيمن تقدم . فالقول بها ،
والميل إليها ميل عن الصراط المستقيم . أعاذنا الله من ذلك بمنه .

فالجواب إن هذه الوجوه المذكورة لا حجة فيها على خلاف ما تقدم .

أما الوجه الأول فلا نأ إذا بنينا على أن السنة بيان للكتاب فلا بد أن تكون بياناً
لما في الكتاب احتمال له ولغيره . فتبين السنة أحد الاحتمالين دون الآخر . فإذا عمل
المكلف على وفق البيان أطاع الله فيما أراد بكلامه وأطاع رسوله في مقتضى بيانه . ولو عمل
على مخالفة البيان عصى الله تعالى في عمله على مخالفة البيان . إذ صار عمله على خلاف ما أراد
بكلامه . وعصى رسوله في مقتضى بيانه . فلم يلزم من أفراد الطاعتين تباين المطاع فيه بإطلاق؛
وإذا لم يلزم ذلك لم يكن في الآيات دليل على أن ما في السنة ليس في الكتاب . بل قد يجتمعان
في المعنى . ويقع العصيان والطاعتان من جهتين . ولا محال فيه . ويبقى النظر في وجود ما حكم
به رسول الله ﷺ في القرآن . يأتي على أثر هذا بحول الله تعالى .

وقوله في السؤال : فلا بد أن يكون زائداً عليه ، مسأماً . ولكن هذا الزائد هل هو
زيادة الشرح على المشروح إذا كان للشرح بيان ليس في المشروح ، وإلا لم يكن شرحاً . أم هو زيادة
معنى آخر لا يوجد في الكتاب ؟ هذا محل النزاع . وعلى هذا المعنى يتنزل الوجه الثاني .
وأيضاً فإذا كان الحكم في القرآن إجمالياً ، وهو في السنة تفصيلياً فكأنه ليس إياه .
فقوله : « أقيموا الصلاة » أجمل فيه معنى الصلاة وبيته عليه السلام . فظهر من البيان ما لم
يظهر من المبين ، وإن كان معنى البيان هو معنى المبين ولكنهما في الحكم يختلفان . ألا ترى
أن الوجه في المجمل قبل البيان ، التوقف ، وفي البيان العمل بمقتضاه ؟ فلما اختلفا حكماً صار
كاختلافهما معنى . فاعتبرت السنة اعتبار المفرد عن الكتاب .

وأما الثالث فسيأتي الجواب عنه في المسألة بعد هذا إن شاء الله .

وأما الرابع فإنما وقع الخروج عن السنة في أولئك لمكان إعمالهم الرأي واطراحهم السنن ،
لا من جهة أخرى . وذلك أن السنة ، كما تبين ، توضح المجمل وتقيّد المطلق وتخصص العموم .

فتخرج كثيراً من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في أصل اللمة . وتعلم بذلك أن بيان السنة هو مراد الله تعالى من تلك الصيغ . فإذا طرحت واتبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى صار صاحب هذا النظر ضالاً في نظره ، جاهلاً بالكتاب ، خابطاً في عمياء ، لا يهتدى إلى الصواب فيها . إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير . وهي في الأخرى أبعد على الجملة والتفصيل .

وأما ما احتجوا به من الحديث، فإن لم يصح في النقل فلا حجة به لأحد من الفريقين . وإن صح أو جاء من طريق يقبل مثله فلا بد من النظر فيه . فإن الحديث إما وحي من الله صرف ، وإما اجتهاد من الرسول عليه السلام معتبر بوحى صحيح من كتاب أو سنة . وعلى كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله . لأنه عليه السلام ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى . وإذا فرع على القول بجواز الخطأ في حقه فلا يقرّ عليه البتة . فلا بد من الرجوع إلى الصواب . والتفرع على القول بنفي الخطأ أولى أن لا يحكم باجتهاده حكماً يعارض كتاب الله تعالى ويخالفه . نعم . يجوز أن تأتي السنة بما ليس فيه مخالفة ولا موافقة . بل بما يكون مسكوتاً عنه في القرآن إلا إذا قام البرهان على خلاف هذا الجائز . وهو الذي ترجم له في هذه المسألة . فحينئذ لا بد في كل حديث من الموافقة لكتاب الله . كما صرح به الحديث المذكور . فعنه صحيح . صحّ سنهه أو لا . وقد خرّج في معنى هذا الحديث الطحاوي في كتابه في بيان مشكل الحديث عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري ، عن أبي حميد وأبي أسيد ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وتروّن أنه منكم قريب ، فأنا أولاً كم به . وإذا سمعتم بحديث عنى تنكره قلوبكم وتنهد منه أشعاركم وأبشاركم، وتروّن أنه منكم فأنا أبعدهم منه . وروى أيضاً عن عبد الملك المذكور عن عباس بن سهل أن أبي بن كعب كان في مجلس . فجعلوا يتحدثون عن رسول الله ﷺ بالرخص والمشدّد . وأبي بن كعب ساكت ، فلما فرغوا قال : أى هؤلاء ! ما حديث بلغكم عن رسول الله ﷺ يعرفه القلب ويلين له الجلد وترجون عنده ، فصدّقوا بقول رسول الله ﷺ . فإن رسول الله ﷺ لا يقول إلا الخير . وبين وجه ذلك الطحاوي

بأن الله تعالى قال في كتابه : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » (١) الآية . وقال : « مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ » (٢) الآية . وقال : « وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ » (٣) الآية . فأخبر عن أهل الإيمان بما هم عليه عند سماع كلامه . وكان ما يحدثون به عن النبي ﷺ من جنس ذلك . لأنه كله من عند الله . ففي كونهم عند الحديث على ما يكونون عليه عند سماع القرآن دليل على صدق ذلك الحديث . وإن كانوا بخلاف ذلك وجب التوقف لمخالفته ماسواه . وما قاله يلزم منه أن يكون الحديث موافقاً لا مخالفاً في المعنى . إذ لو خالف لما اشمعت الجلود ولا لانت القلوب . لأن الضد لا يلائم الضد ولا يرافقه .

وخرج الطحاوي أيضاً عن أبي هريرة عنه عليه السلام : إذا حدثتم عنى حديثاً تعرفونه ولا تنسكرونه فصدقوا به . قلتة أو لم أقله . فإني أقول ما يعرف ولا ينكر . وإذا حدثتم عنى حديثاً تنسكرونه ولا تعرفونه فكذبوا به . فإني لا أقول ما ينسكرو ولا يعرف . ووجه ذلك أن المروي إذا وافق كتاب الله وسنة نبيه ، لوجود معناه في ذلك ، وجب قبوله . لأنه إن لم يثبت أنه قاله بذلك اللفظ فقد قال معناه بغير ذلك من الألفاظ . إذ يصح تفسير كلامه عليه السلام للأعجمي بكلامه . وإذا كان الحديث مخالفاً يكذب به القرآن والسنة وجب أن يدفع ويُعلم أنه لم يقله . وهذا مثل ما تقدم أيضاً .

والحاصل من الجميع صحة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته وهو المطلوب على

(١) [٨ / الأنفال / ٢] ونصها : إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .

(٢) [٣٩ / الزمر / ٢٣] ونصها : اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ، ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

(٣) [٥ / المائدة / ٨٣] ونصها : وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ يَمَّازِعُونَ مِنَ الْحَقِّ ، يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ .

فرض صحة هذه المنقولات . وأما إن لم تصح فلا علينا إذ المعنى المقصود صحيح . وإذا ثبت هذا بقى النظر فى الوجه الذى دل الكتاب به على السنة حتى صار متضمناً لكليتها فى الجملة وإن كانت بياناً له فى التفصيل ، وهى :

إن للناس فى هذا المعنى مأخذ : منها ما هو عام جداً وكأنه جار مجرى أخذ الدليل من الكتاب على صحة العمل بالسنة ولزوم الاتباع لها ، وهو فى معنى أخذ الإجماع منه فى نحو قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ » (١) الآية . ومن (٢) أخذ به عبد الله بن مسعود . فروى أن امرأة من بنى أسد أتته فقالت له : بلغنى أنك لعنت ذيت وذيت والواشمة والمستوشمة . وإنى قد قرأت ما بين اللوحين فلم أجد الذى تقول ، فقال لها عبد الله : أما قرأتِ « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ »

(١) [٤ / النساء / ١١٥] ونصها : وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا .
(٢) صحيح البخارى فى : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٥٩ - سورة الحشر ، ٤ - باب وما آتاكم الرسول فخذوه .

عن عبد الله (بن مسعود) قال : لعن الله الواشمت والموتشمت والمنمصات والمتفلجات للحسن ، المفترات خلق الله . فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها : أم يعقوب . فجاءت فقالت : إنه بلغنى أنك لعنت كيت وكيت . فقال : وما لى لألعن من لعن رسول الله ﷺ ، ومن هو فى كتاب الله ؟

فقالت : لقد قرأت ما بين اللوحين ، فما وجدت فيه ما تقول .

قال : لئن كنت قرأته لقد وجدته . أما قرأت : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ؟ قالت : بلى . قال : فإنه قد نهى عنه . قالت : فإنى أرى أهلك يفملونه . قال : فاذهبى فانظرى . فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً . فقال : لو كانت كذلك ما جامعتنا .

وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ» (١)؟ قالت: بلى. قال: فهو ذاك. وفي رواية: قال عبد الله: لعن الله الواشحات والمستوشحات والمنمصصات والتفلجات للحسن المغيرات خلق الله. قال، فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد فقالت: يا أبا عبد الرحمن! بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعنه رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله؟ فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته فقال: لأن كنت قرأته لقد وجدته. قال الله عز وجل: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا» (١) الحديث.

فظاهر قوله لها: هو في كتاب الله، ثم فسر ذلك بقوله: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» دون قوله: «وَلَا مَرْهَمٌ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ» (٢) أن تلك الآية تضمنت جميع ما جاء في الحديث النبوي. ويشعر بذلك أيضا ما روى عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محرمًا عليه ثيابه فيها فقال: ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابي. فقرأ عليه: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» الآية.

وروى أن طاوسًا كان يصلى ركعتين بعد العصر. فقال له ابن عباس: أتركهما. فقال: إنما نهى عنهما أن تتخذًا سنة. فقال ابن عباس: قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر. فلا أدري أتعذب عليها أم توجر، لأن الله قال: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» (٣).

(١) [٥٩ / الحشر / ٧] ونصها: مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَاللرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ.

(٢) [٤ / النساء / ١١٩] ونصها: وَلَا ضَلَمَ لَهُمْ وَلَا مَنِّبَنَّهُمْ وَلَا مَرْهَمٌ فَلْيَغَيِّرُنَّ عَازَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْهَمٌ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ، وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا نَاقِصًا.

(٣) [٣٣ / الأحزاب / ٣٦] ونصها: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ =

وروى عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أمهات الأولاد؟ فقال: من أحرار.
قلت: بأى شيء؟ قال: بالقرآن. قلت بأى شيء في القرآن؟ قال: قال الله تعالى:
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (١). وكان
عمر من أولى الأمر، قال: عتقت ولو بسقط. وهذا المأخذ يشبه الاستدلال على إعمال
السنة أو هو هو. ولكنه أدخل مدخل الماعنى التفصيلية التي يدل عليها الكتاب من
السنة.

= اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا .

(١) [٤ / النساء / ٥٩] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا .

السنة تفصل ما أجمله الكتاب

ومنها الوجه المشهور عند العلماء . كالأحاديث الآتية في بيان ما أجل ذكره من الأحكام . إما بحسب كفيات العمل أو أسبابه أو شروطه أو موامنه أو لواحقه أو ما أشبه ذلك . كبيانها للصلوات على اختلافها : في موافقتها وركوعها وسجودها وسائر أحكامها . وبيانها للزكاة في مقاديرها وأوقاتها ونُصُب الأموال المزكاة وتعيين ما يركى مما لا يركى . وبيان أحكام الصوم وما فيه مما لم يقع النص عليه في الكتاب . وكذلك الطهارة الحديثة والخبثية . والحج والتبأخ والصيد وما يؤكل مما لا يؤكل . والأنسكحة وما يتعلق بها من الطلاق والرجعة والظهار واللعان . والبيوع وأحكامها . والجنايات من القصاص وغيره . كل ذلك بيان لما وقع مجملًا في القرآن . وهو الذي يظهر دخوله تحت الآية الكريمة « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » (١) .

وقد روى عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك امرؤ أحمق . أتجد في كتاب الله الظاهر أربعاً ، لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدّد إليه الصلاة والزكاة ونحو هذا . ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسراً ؟ إن كتاب الله أهم هذا . وإن السنة تفسر ذلك . وقيل لمطرف ابن عبد الله بن الشَّخِير : لا تتحدّثونا إلا بالقرآن . فقال له مطرف : والله ما نريد بالقرآن بدلاً . ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا .

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك . قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . قال ابن عبد البر : يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه .

وسئل أحمد بن حنبل عن الحديث الذي روى أن السنة قاضية على الكتاب . فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله . ولكني أقول : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

(١) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها : بِالْمَبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ .

فهذا الوجه في التفصيل أقرب إلى المقصود وأشهر في استعمال العلماء في هذا المعنى .
ومنها النظر إلى ما دل عليه الكتاب في الجملة وأنه موجود في السنة على الكمال ، زيادة
إلى ما فيها من البيان والشرح . وذلك أن القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلباً
لها . والتعريف بمفاسدها دَفْماً لها . وقد مرَّ أن المصالح لا تعدو الثلاثة الأقسام : وهي
الضروريات ويلحق بها مكملاتها . والحاجيات ويضاف مكملاتها . والتحسينيات ويلها
مكملاتها . ولا زائد على هذه الثلاثة . وإذا نظرنا إلى السنة وجدناها لا تريد على تقدير هذه
الأمر . فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها . والسنة أتت بها تفرعاً على الكتاب
وبياناً لما فيه منها . فلا تجد في السنة إلا ما هو راجع إلى تلك الأقسام . فالضروريات
الخاصة كما تأصلت في الكتاب تفصلت في السنة .

فإن حفظ الدين حاصله في ثلاثة معان : وهي الإسلام والإيمان والإحسان . فأصلها في
الكتاب وبيانها في السنة . ومكملته ثلاثة أشياء : وهي الدعاء إليه بالترغيب والترهيب ، وجهاد
من عانده أو رام إفساده ، وتلافى النقصان الطارىء في أصله . وأصل هذه في الكتاب وبيانها
في السنة على الكمال .

وحفظ النفس حاصله في ثلاثة معان : وهي إقامة أصله بشرعية التماس . وحفظ بقائه
بعد خروجه من العدم إلى الوجود من جهة الأكل والشرب . وذلك ما يحفظه من
داخل . والملبس والمسكن . وذلك ما يحفظه من خارج . وجميع هذا مذكور أصله في القرآن
ومبين في السنة . ومكملته ثلاثة أشياء : وذلك حفظه عن وضعه في حرام كالزنى ؛ وذلك
بأن يكون على النكاح الصحيح . ويلحق به كل ما هو من متعلقاته كالطلاق والخلع واللعان
وغيرها . وحفظ ما يتعدى به أن يكون مما لا يضر أو يقتل أو يفسد . وإقامة ما لا تقوم هذه
الأمر إلا به من التبائح والصيد وشرعية الحد والقصاص ومراعاة العوارض اللاحقة
وأشبه ذلك . وقد دخل حفظ النسل في هذا القسم . وأصوله في القرآن . والسنة بينها .
وحفظ المال راجع إلى مراعاة دخوله في الأملاك . وكنتميته أن لا يني . ومكملته دفع العوارض
وتلافى الأصل بالزجر والحد والضمان . وهو في القرآن والسنة . وحفظ العقل يتناول ما يفسده .

وهو في القرآن . ومكمله شرعية الحدّ أو الزجر . وليس في القرآن له أصل على الخصوص . فلم يكن له في السنة حكم على الخصوص أيضاً . فبقى الحكم فيه إلى اجتهاد الأمة . وإنّ الحقّ بالضروريات حفظ المرض فله في الكتاب أصل شرخته السنة في اللعان والقذف . هذا وجه في الاعتبار في الضروريات .

وإذا نظرت إلى الحاجيات اطرد النظر أيضاً فيها على ذلك الترتيب أو نحوه . فإنّ الحاجيات دائرة على الضروريات . وكذلك التحسينيات . وقد كملت قواعد الشريعة في القرآن وفي السنة . فلم يتخلف عنهما شيء . والاستقراء يبيّن ذلك ويسهل على من هو عالم بالكتاب والسنة . ولما كان السلف الصالح كذلك ، قالوا به ونصّوا عليه . حسبما تقدم عن بعضهم فيه . ومن تشوف إلى مزيد فإن دوران الحاجيات على التوسعة واليسير ورفع الحرج والرفق . فبالنسبة إلى الدين يظهر في مواضع شرعية الرخص في الطهارة كالتييم ورفع حكم النجاسة فيما إذا عسر إزالتها ، وفي الصلاة بالقصر ورفع القضاء في الإغماء والجمع والصلاة قاعداً وعلى جنب . وفي الصوم بالفطر في السفر والمرض . وكذلك سائر المبادات . فالقرآن إن نص على بمض التفاصيل كالتييم والقصر والفطر فذاك . وإلا فالنصوص على رفع الحرج فيه كافية . وللمجتهد إجراء القاعدة والترخص بحسبها . والسنة أول قائم بذلك . وبالنسبة إلى النفس أيضاً فظهر في مواضع منها مواضع الرخص كالميتة المضطر ، وشرعية المواساة بالزكاة وغيرها ، وإباحة الصيد ، وإن لم يتأت فيه من إراقة الدم المحرم ما يتأتى بالذكاة الأصلية . وفي التناسل من المقعد على البضع من غير تسمية صداق وإجازة بعض الجهالات فيه بناء على ترك المشاحة ، كما في البيوع . وجعل الطلاق ثلاثاً دون ما هو أكثر . وإباحة الطلاق من أصله والخلع وأشباه ذلك . وبالنسبة إلى المال أيضاً في الترخيص في الغرر اليسير والجهالة التي لا انفكك عنها في الغالب ورخصة السلم والعرايا والقرض والشفعة والقراض والمسافة ونحوها . ومنه التوسعة في ادخار الأموال وإمساك ما هو فوق الحاجة منها . والتمتع بالطيبات من الحلال على جهة القصد . من غير إسراف ولا إقتار . وبالنسبة إلى العقل في رفع الحرج عن المكره (١٢ - تفسير القاسمي - أول)

وعن المضطر ، على قول من قال به ، في الخوف على النفس عند الجوع والعطش والمرض وما أشبه ذلك . كل ذلك داخل تحت قاعدة رفع الحرج لأن أكثره اجتهادى . وبينت السنة منه ما يحتذى حذوه فرجع إلى تفسير ما أجهل من الكتاب . وما فُسر من ذلك في الكتاب فالسنة لا تعدوه ولا تخرج عنه . وقسم التحسينيات جار أيضاً كجريان الحاجيات . فإنها راجعة إلى العمل بمكارم الأخلاق . وما يحسن في مجارى المواد كالإظهارات بالنسبة إلى الصلوات ، على رأى من رأى أنها من هذا القسم ، وأخذ الزينة من اللباس ومحاسن الهيئات والطيب وما أشبه ذلك . وانتخاب الأطيب والأعلى في الزكوات والإنفاقات وآداب الرفق في الصيام . وبالنسبة إلى النفوس كالرفق والإحسان . وآداب الأكل والشرب ونحو ذلك . وبالنسبة إلى النسل كالإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان من عدم التصديق على الزوجة وبسط الرفق في المعاشرة وما أشبه ذلك . وبالنسبة إلى المال كأخذه من غير إشراف نفس ، والتورّع في كسبه واستعماله والبذل منه على المحتاج . وبالنسبة إلى العقل كبعادة الخمر ومجانبتها ، وإن لم يقصد استمالتها ، بناء على أن قوله تعالى : « فَاجْتَنِبُوهُ » ^(١) يراد به المجانبة بإطلاق . فجميع هذا له أصل في القرآن بيّنه الكتاب على إجمال أو تفصيل أو على الوجهين معاً . وجاءت السنة قاضية على ذلك كله بما هو أوضح في الفهم وأشق في الشرح . وإنما المقصود هنا التنبيه . والعاقل يتهدى منه لما لم يذكر مما أشير إليه وبالله التوفيق . ومنها النظر إلى مجال الاجتهاد الحاصل بين الطرفين الواضحين . ومجال القياس الدائر بين الأصول والفروع وهو المبين في دليل القياس .

ولنبداً بالأول . وذلك أنه يقع في الكتاب النص على طرفين مبينين فيه أو في السنة . كما تقدم في المأخذ الثانى . وتبقى الوسطة على اجتهاد . والتباين لمجاذبة الطرفين إياها ، وربما كان وجه النظر فيها قريب المأخذ فيترك إلى أنظار المجتهدين . وربما يمد على الناظر أو كان محل تمبّد لا يجرى على مسلك المناسبة . فيأتى من رسول الله ﷺ فيه البيان ، وأنه لاحق بأحد

(١) [٥ / المائة / ٩٠] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ .

الطرفين . أو أخذ من كل واحد منهما بوجه احتياطيّ أو غيره . وهذا هو المقصود هنا .
ويتضح ذلك بأمثلة : أحدها أن الله تعالى أحل الطيبات وحرّم الخبائث . وبقي بين هذين
الأصلين أشياء يمكن لحاقها بأحدهما . فبين عليه السلام في ذلك ما اتضح به الأمر . فهي عن
أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخب من الطير ، ونهى عن أكل لحوم الجرّ الأهلية
وقال : إنها ركس . وسئل ابن عمر عن القنفذ فقال ^(١) : كُحل . وتلا : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا
أَوْحَىٰ إِلَيَّ » ^(٢) الآية . فقال له إنسان : إن أبا هريرة يرويه عن النبي ﷺ ويقول : هو
خبثة من الخبائث . فقال ابن عمر : إن قاله النبي ﷺ فهو كما قال . وخرج أبو داود ^(٣) :
نهى عليه السلام عن أكل الجلالة والبانها . وذلك لما في لحمها ولبنها من أثر الجلة وهي العنقدة
(كذا . ولم أدر ما معناها) .

فهذا كله راجع إلى معنى الإلحاق بأصل الخبائث . كما ألحق عليه السلام الضب والجراري
والأرنب وأشباهها بأصل الطيبات .

والثاني : أن الله تعالى أحل من المشروبات ما ليس بمسكر كالماء واللبن والعسل وأشباهها .
وحرّم الخمر من المشروبات لما فيها من إزالة العقل الموقع للعداوة والبغضاء والصدّ عن

(١) مسند الإمام أحمد ، جزء ثان ص ٣٨١ (طبعة الحلبي) عن عيسى بن نائلة الفزاري
عن أبيه قال : كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية : قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا
أَوْحَىٰ إِلَيَّ مُحَرَّمًا - إلى آخر الآية . فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذُكر عند
النبي ﷺ فقال : خبيث من الخبائث . فقال ابن عمر : إن كان قاله رسول الله ﷺ
فهو كما قال .

(٢) [٦ / الأنعام / ١٤٥] ونصها : قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ
يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خْتِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ
لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٣) سنن أبي داود في : ٢٦ - كتاب الأطعمة ، ٢٤ - باب النهي عن أكل الجلالة
والبانها ، حديث ٣٧٨٥ .

ذكر الله وعن الصلاة. فوقع فيما بين الأصليين ما ليس بمسكر حقيقة ولكنه يوشك أن يسكر. وهو نبيذ الدباء والمزفت والنقير وغيرها. فنهى^(١) عنها إلحاقاً لها بالمسكرات تحقيقاً. سداً للذريعة. ثم رجع إلى تحقيق الأمر في أن الأصل الإباحة كالماء والمسل فقال عليه السلام^(٢) «كنت نهيتكم عن الانتباز فانتبذوا. وكل مسكر حرام». وبقي في قليل المسكر على الأصل من التحريم. فبيّن أن ما أسكر كثيره فقليله حرام^(٣). وكذلك نهى عن الخليطين^(٤) للمعنى الذى نهى من أجله عن الانتباز في الدباء والمزفت وغيرها. فهذا ونحوه دائر في المعنى بين الأصليين. فكان البيان من رسول الله ﷺ يبيّن ما دار بينهما إلى أى جهة يضاف من الأصليين.

(١) صحيح البخارى في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٩٨ - باب قول الرجل مرحباً :

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: لما قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ قال «مرحباً بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولا ندامى» فقالوا: يا رسول الله! إنا حشّ من ربيعة. وبينك مضر. وإنا لا نصل إليك إلا في الشهر الحرام، فرمنا بأمر فصل ندخل به الجنة وندعو به من وراءنا. فقال «أربع وأربع: أقيموا الصلاة، وءاتوا الزكاة، وصوم رمضان، وأعطوا خمس ما غنمتم. ولا تشربوا في الدباء والحنتم والنقير والمزفت».

(٢) صحيح مسلم في : ١١ - كتاب الجنائز ، ح ١٠٦ عن ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم . ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً .

(٣) سنن أبي داود في : ٢٥ - كتاب الأشربة ، ٥ - باب في النهى عن المسكر ، ح ٣٦٨١ عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

(٤) صحيح مسلم في : ٣٦ - كتاب الأشربة ، ح ٢٦ ، عن أبي قتادة أن نبي الله ﷺ نهى عن خليط التمر والبُسْر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهو والرطب ، وقال « انتبذوا كل واحد على حدته » .

والثالث : أن الله أباح من صيد الجارح المعلوم ما أمسك عليك . وعلم من ذلك أن ما لم يكن معلماً فصيده حرام إذ لم يمسه إلا على نفسه . فدار بين الأصلين ما كان معلماً ولاكنه أكل من صيده . فالتعليم يقتضى أنه أمسك عليك . والأكل يقتضى أنه اصطاد لنفسه . لا لك . فتعارض الأصلان . فجاءت السنة ببيان ذلك . فقال عليه السلام ^(١) « فإن أكل فلا تأكل فإنى أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه » وفي حديث آخر ^(٢) « إذا قتله ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسكه عليك » وجاء في حديث آخر ^(١) « إذا أرسلت كلابك وذكرت اسم الله فكل ، وإن أكل منه ... » الحديث . وجميع ذلك رجوع للأصلين الظاهرين .

والرابع : أن النهى ورد على الأحرِم أن لا يقتل الصيد مطلقاً . وجاء أن على من قتل عمدا الجزاء . وأبيح للحلال مطلقاً . فمن قتله فلا شيء عليه . فبقى قتله خطأ في محل النظر . فجاءت السنة بالتسوية بين العمد والخطأ . قال الزهرى : جاء القرآن بالجزاء على العامد وهو في الخطأ سنة . والزهرى من أعلم الناس بالسنن .

والخامس : إن الحلال والحرام من كل نوع قد بينه القرآن . وجاءت بينهما أمور ملتبسة لأخذها بطرف من الحلال والحرام . فبين صاحب السنة عليه السلام من ذلك على الجملة وعلى التفصيل .

(١) صحيح البخارى فى : ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد ، ١٠ - باب ما جاء فى التصيد . عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : سألت رسول الله عليه السلام فقلت : إنا قوم نتصيد بهذه الكلاب ، فقال « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله ، فكل مما أمسكن عليك . إلا أن يأكل الكلاب فلا تأكل . فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه . وإن خالطها كلب من غيرها فلا تأكل » .

(٢) صحيح البخارى فى : ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد ، ٣ - باب ما أصاب المعراض بمرضه .

عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ! إنا نرسل الكلاب المعلمة . قال « كل ما أمسكن عليك » قلت : وإن قتلن ؟ قال « وإن قتلن » .

فالأول : قوله « الحلال^(١) بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات... » الحديث .
ومن الثاني : قوله في حديث عبد الله بن زمة^(٢) « واحتجبي منه يا سودة » لما رأى من شبهه بعتبة ... الحديث . وفي حديث عدى بن حاتم في الصيد^(٣) « فإذا اختلط بكلابك كلب من غيرها فلا تأكل . لا تدري لعله قتله الذي ليس منها » وقال في بئر^(٤) بضاعة ، وقد

(١) صحيح البخارى في : ٢ - كتاب الإيمان ، ٣٩ - باب فضل من استبرأ لدينه .
عن عامر قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس . فمن اتقى المشتبهات استبرأ لدينه وعرضه . ومن وقع في الشبهات كراع يرمى حول الحى يوشك أن يواقمه . ألا وإن لكل ملك حى . ألا وإن حى الله فى أرضه محارمه . ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب » .

(٢) صحيح البخارى في : ٤٩ - كتاب العتق ، ٨ - باب أم الولد .
عن عائشة رضى الله عنها قالت : إن عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبى وقاص أن يقبض إليه ابن وليدة زمة . قال عتبة : إنه ابنى . فلما قدم رسول الله ﷺ زمن الفتح أخذ سعد ابن وليدة زمة . فأقبل به إلى رسول الله ﷺ . وأقبل معه بعبد بن زمة . فقال سعد : يا رسول الله ! هذا ابن أخى . عهد إلى أنه ابنة . فقال عبد بن زمة : يا رسول الله ! هذا أخى ، ابن وليدة زمة ، ولد على فراشه . فنظر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمة فإذا هو أشبه الناس به (أى بعتبة) فقال رسول الله ﷺ « هو لك يا عبد بن زمة » من أجل أنه ولد على فراش أبيه .

قال رسول الله ﷺ « احتجبي منه يا سودة بنت زمة » مما رأى من شبهه بعتبة .
وكانت سودة زوج النبي ﷺ .

(٣) انظر هامش رقم ١ ص ١٩٧ .

(٤) سنن أبى داود في : ١ - كتاب الطهارة ، ٣٤ - باب ماجاء فى بئر بضاعة ، ح ٦٦ .
عن أبى سميد الخدرى أنه قيل لرسول الله ﷺ : أنتوضأ من بئر بضاعة - وهى =

كانت تطرح فيها الحيض والمذرات «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء» فَحَكَمَ بأحد الطرفين وهو الطهارة. وجاء في الصيد^(١) «كُلُّ ما أصميت ودع ما أُنميت» وقال في حديث عقبة بن الحارث في الرضاع^(٢)، إذ أخبرته المرأة السوداء بأنها أرضعته والمرأة التي أراد تزوجها. قال فيه «كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما، دعها عنك» إلى أشياء من هذا القبيل كثيرة.

والسادس : أن الله عز وجل حرم الزنى وأحل التزويج وملك اليمين . وسكت عن النكاح المخالف للمشروع؛ فإنه ليس بنكاح محض ولا سفاح محض . فجاء في السنة ما بين الحكم في بعض الوجوه حتى يكون محلاً لاجتهاد العلماء في إلحائه بأحد الأصلين مطلقاً ، أو في بعض الأحوال . وبالأصل الآخر في حال آخر ، فجاء في الحديث^(٣) «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل. فإن دخل بها فلمها المهر بما استجمل منها» وهكذا سائر ما جاء، في النكاح الفاسد، من السنة .

= بر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن - فقال رسول الله ﷺ «الماء طهور لا ينجسه شيء» .

(١) جاء في «كشف الخطأ» ١٩٥٧ - رواه الطبراني عن ابن عباس .

(٢) صحيح البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٢٣ - باب شهادة المرضعة .

عن عقبة بن الحارث قال : تزوجت امرأة . فجاءتنا امرأة سوداء فقالت : أرضعتكما . فأثبت النبي ﷺ فقالت : تزوجتُ فلانة بنت فلان . فجاءتنا امرأة سوداء فقالت لي : إني قد أرضعتكما ، وهي كاذبة . فأعرض . فأثبتته من قبل وجهه قلت : إنها كاذبة . قال « كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما ؟ دعها عنك » .

(٣) سنن أبي داود في : ١٢ - كتاب النكاح ، ١٩ - باب في الولي ، حديث ٢٠٨٣ :

عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ «أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل» ثلاث مرات «فإن دخل بها فلمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجرا فالسلطان ولي من لا ولي له» .

والسابع : أن الله أحلّ صيد البحر فيما أحل من الطيبات وحرّم الميتة فيما حرم من الحباثت. فدارت ميتة البحر بين الطرفين فأشكل حكمها . فقال عليه السلام ^(١) «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وروى في بعض الحديث ^(٢) «أحلت لنا ميتتان : الحيتان والجراد» وأكل عليه السلام مما قذفه البحر ^(٣) لما أنى به أبو عبيدة .

والثامن : أن الله تعالى جعل النفس بالنفس وأقصّ من الأطراف بعضها من بعض في قوله تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... إِلَى آخِرِ آيَةِ » ^(٤) هذا في العمدة .

(١) سنن أبي داود في : ١ - كتاب الطهارة ، ٤١ - باب الوضوء بماء البحر ، ح ٨٣ :
عن أبي هريرة قال : سألت رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

(٢) سنن ابن ماجه في : ٢٨ - كتاب الصيد ، ٩ - باب صيد الحيتان والجراد ، ح ٣٢١٨ :
عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « أحلت لنا ميتتان : الحوت والجراد » .
(٣) صحيح البخارى في : ٦٤ - كتاب المغازى ، ٦٥ - باب غزوة سيف البحر .
عن جابر رضى الله عنه قال : غزونا جيش الخبّط . وأمّر أبو عبيدة . فجمعنا جوعاً شديداً . فألقى البحر حوتاً ميتاً ، لم نر مثله ، يقال له العنبر . فأكلنا منه نصف شهر . فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فرّ الراكب تحته . قال أو عبيدة : كلوا . فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال « كلوا رزقاً أخرج الله . أطعمونا إن كان معكم » فأتاه بعضهم بمضو ، فأكله .

(٤) [٥ / المائة / ٤٥] ونصها : وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .

وأما الخطأ فالدية لقوله : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ » (١) . وبين عليه السلام دية الأطراف على النحو الذي يأتي بحول الله . فجاء طرفان أشكل بينهما الجنين إذا أسقطته أمه بالضربة ونحوها . فإنه يشبه جزء الإنسان كسائر الأطراف ويشبهه الإنسان التام خلقتة . فبيئت السنة فيه أن ديته الفرة وأن له حكم نفسه لمدم تمحض أحد الطرفين له .
والتاسع : إن الله حرم الميتة وأباح المذكاة . فدار الجنين ، الخارج من بطن المذكاة ميتاً ، بين الطرفين . فاحتلمهما . فقال في الحديث (٢) « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ترجيحاً لجانب الجزئية على جانب الاستقلال .

والعاشر : أن الله قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ » (٣) فبعيت البنثان مسكوتاً عنهما . فنقل في السنة حكمهما . وهو إلحاقهما بما فوق البنثين . ذكره القاضي إسماعيل . فهذه أمثلة يستمان بها على ما سواها ، فإنه أمر واضح لمن تأمل ، وراجع إلى أحد الأصلين المنصوص عليهما أو إليهما معاً ؛ فيأخذ من كل منهما بطرف فلا يخرج عنهما ولا يمدوهما . وأما مجال القياس فإنه يقع في الكتاب العزيز أصول تشير إلى ما كان من نحوها أن حكمه حكمها ، وتقرب إلى الفهم الحاصل من إطلاقها أن بمض القيديات مثلها . فيجتزى بذلك الأصل عن تفريع الفروع اعتماداً على بيان السنة فيه .

(١) [٤ / النساء / ٩٢] ونصها : وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَمُوتَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا . إلى آخر الآية .

(٢) جامع الترمذى في : ١٦ - كتاب الصيد ، ١٠ - باب ما جاء في ذكاة الجنين :

عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » .

(٣) [٤ / النساء / ١١] ونصها : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ . . . الخ الآية .

وهذا الذبح بناء على أن المقيس عليه ، وإن كان خاصاً ، في حكم العام معنى . فإذا كان كذلك ووجدنا في الكتاب أصلاً وجاءت السنة بما في معناه ، أو ما يلحق به ، أو يشبهه ، أو يدانيه فهو المعنى ههنا . وسواء علينا أقلنا إن النبي ﷺ قاله بالقياس أو بالوحي ، إلا أنه جار في إفهامنا مجرى المقيس ، والأصل الكتاب شامل له . وله أمثلة :

أحدهما : أن الله عز وجل حرم الربا وربا الجاهلية الذي قالوا فيه « إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبَا »^(١) هو فسخ الدين في الدين . يقول الطالب : إما أن تقضى وإما أن تربي . وهو الذي دل عليه أيضاً قوله تعالى : « وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ »^(٢) فقال عليه السلام^(٣) « وربا الجاهلية موضوع . وأول ربا أضمه ربا العباس ابن عبد المطلب فإنه موضوع كله » وإذا كان كذلك ، وكان المنع فيه ، إنما هو من أجل كونه زيادة على غير عوض ، ألحقت السنة به كل ما فيه زيادة بذلك المعنى . فقال عليه السلام^(٤)

(١) [٢ / البقرة / ٢٧٥] ونصها : الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبَا ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . . . الخ الآية .

(٢) [٢ / البقرة / ٢٧٩] ونصها : فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ .

(٣) سنن أبي داود في : ١١ - كتاب المناسك ، ٥٦ - باب صفة حجة النبي ﷺ ،

حديث ١٩٠٥ :

. . . نخطب الناس فقال « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . ألا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع . ودماء الجاهلية موضوعة . وأول دم أضمه دماؤنا : دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب . وربا الجاهلية موضوع . وأول ربا أضمه ربانا : ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله . . . » الخ الحديث الطويل جدا .

(٤) صحيح مسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، حديث ٨٢ : وينتهي عند قوله : فقد أربي .

وما بدمه فلم أفء عليه .

«الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يداً بيد . فمن زاد وازداد فقد أربى ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » ، ثم زاد على ذلك بيع النساء إذا اختلفت الأصناف . وعده من الربا لأن النساء في أحد العوضين يقتضى الزيادة ويدخل فيه بحكم المعنى «السلف يجز نفعاً» . وذلك لأن بيع هذا الجنس بمثله في الجنس من باب بدل الشيء بنفسه . لتقارب المنافع فيما يراد منها . فالزيادة على ذلك من باب إعطاء عوض على غير شيء ، وهو ممنوع . والأجل في أحد العوضين لا يكون عادة إلا عند مقارنة الزيادة به في القيمة . إذ لا يسلم الحاضر في الغائب إلا ابتغاء ما هو أعلى من الحاضر في القيمة . وهو الزيادة . ويبقى النظر : لِمَ جاز مثل هذا في غير النقدين والمطعمات ، ولم يجز فيهما ؟ محل نظر . يخفى وجهه على المجتهدين . وهو من أخفى الأمور التي لم يتضح معناها إلى اليوم . فلذلك بينتها السنة . إذ لو كانت بينة لوكل في الغالب أمرها إلى المجتهدين ، كما وكل إليهم النظر في كثير من محال الاجتهاد . فمثل هذا جار مجرى الأصل والفرع في القياس . فتأمله .

والثاني : أن الله تعالى حرم الجمع بين الأم وابنتها في النكاح ، وبين الأختين . وجاء في القرآن : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ ^(١) ، فبجاء نهيه عليه السلام عن الجمع ^(٢) بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس ، لأن المعنى الذي لأجله ذم الجمع بين أولئك موجود هنا . وقد روى في هذا الحديث ^(٣) « فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » . والتعليل يشعر بوجه القياس .

(١) [٤ / النساء / ٢٤] ونصها : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ . . . الخ الآية .

(٢) صحيح البخارى في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٢٧ - باب لا تنكح المرأة على عمها : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » .

(٣) لم أقف على هذه الزيادة .

والثالث : أن الله تعالى وصف الماء الطهور بأنه أنزله من السماء ، وأنه أسكنه في الأرض . ولم يأت مثل ذلك في ماء البحر . فجاءت السنة بإلحاق ماء البحر بغيره من المياه بأنه « الطهور^(١) ماؤه ، الحلّ ميتته » .

والرابع : أن الدية في النفس ، ذكرها الله تعالى في القرآن . ولم يذكر ديات الأطراف . وهى مما يشكل قياسها على العقول . فبين الحديث من دياتها ماوضح به السبيل وكأنه جارٍ مجرى القياس الذى يشكل أمره . فلا بد من الرجوع إليه ، ويُجندى حذوه .

والخامس : أن الله تعالى ذكر الفرائض المقدرة من النصف والربع والثلث والثلث والسدس . ولم يذكر ميراث العصبية إلا ما أشار إليه قوله في الأبوين : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ »^(٢) الآية وقوله في الأولاد : « لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ »^(٣) وقوله في آية الكفالة : « وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ »^(٤) . وقوله : « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ »^(٥) فاقضى أن ما بقى ، بعد الفرائض المذكورة ، فلامصبة . وبقي من ذلك ما كان من العصبية غير هؤلاء المذكورين . كالجدّ والعم وابن العم وأشباهم . فقال عليه السلام^(٦) : « ألقوا الفرائض بأهلها . فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » : وفي رواية فلاولى عصبية ذكر . فأنى هذا على ما بقى مما يحتاج إليه ، بعد ما نبه الكتاب على أصله .

(١) سنن أبي داود فى : ١ - كتاب الطهارة ، ٤١ - باب الوضوء بماء البحر ، ح ٨٣ .

(٢) [٤ / النساء / ١١] .

(٣) [٤ / النساء / ١١] .

(٤) [٤ / النساء / ١٧٦] .

(٥) [٤ / النساء / ١٧٦] .

(٦) صحيح البخارى فى : ٨٥ - كتاب الفرائض ، ٥ - باب ميراث الولد من أبيه

وأمه ، عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ .

والسادس: أن الله تعالى ذكر من تحريم الرضاعة قوله: « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ »^(١) فألحق النبي عليه السلام، بهاتين، سائر القرابات من الرضاعة التي يجر من من النسب. كالعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت وأشباه ذلك. وجهة إلحاقها هي جهة الإلحاق بالقياس إذ ذلك، من باب القياس بنفى الفارق. نصت عليه السنة إذ كان لأهل الاجتهاد سوى النبي عليه السلام، في ذلك، نظر. وتردد بين الإلحاق والتصر على التعبد، فقال عليه الصلاة والسلام^(٢) « إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب » وسائر ما جاء في هذا المعنى. ثم ألحق بالإناث الذكور؛ لأن اللبن للفحل. ومن جهة در المرأة، فإذا كانت المرأة بالرضاع فالذي له اللبن أم بلا إشكال.

والسابع: أن الله حرم مكة بدعاء إبراهيم. فقال: « رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا »^(٣) وقال تعالى: « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا »^(٤). وذلك حرم مكة. فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه للمدينة بمثل ما دعا به إبراهيم لمكة. ومثله معه. فأجابه الله. وحرم ما بين لابتيها فقال^(٥) « إني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاها أو يقتل صيدها ». وفي رواية^(٦) « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب

(١) [٤ / النساء / ٢٣] .

(٢) جامع الترمذي في: ١٠ - كتاب الرضاع ، ١ - باب ما جاء يحرم من الرضاع

ما يحرم من النسب ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله ﷺ .

(٣) [٢ / البقرة / ١٢٦] .

(٤) [٢٩ / المنكبات / ٦٧] .

(٥) صحيح مسلم في: ١٥ - كتاب الحج ، حديث ٤٥٩ ، عن عامر بن سعد عن أبيه

قال : قال رسول الله ﷺ :

(٦) صحيح مسلم في: ١٥ - كتاب الحج ، حديث ٤٦٠ ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص

عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال :

الرصاص أو ذوب الملح في الماء . وفي حديث آخر^(١) « فن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً » ومثله في صحيفة علي^(٢) المتقدمة . فهذا نوع من الإلحاق بمكة في الحرمة . وقد جاء فيها قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ »^(٣) إلى قوله : « وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » والإلحاد شامل لكل عدول عن الصواب إلى الظلم وارتكاب المنهيات على تنوعها . حسبما فسره السنة . فالمدنية لاحقة في هذا المعنى .

والثامن : أن الله تعالى قال : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ...الآية »^(٤) فحكمت في الأموال بشهادة النساء ، منضمة إلى شهادة رجل . وظهر به ضعف شهادتين . ونبه على ذلك في قوله^(٥) : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدى لب منسكن » ، وفسر نقصان العقل بأن شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل . وحين ثبت ذلك بالقرآن وقل فيه : أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى^(٦) ، دل على انحطاطهن عن درجة الرجل . فألحقت السنة ، بذلك ، اليمين مع

(١) صحيح البخارى في : ٩٦ - كتاب الاعتصام ، ٥ - باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والفلو في الدين والبدع ، عن إبراهيم التيمي حدثني أبي قال : خطبنا على رضى الله عنه على منبر من آجر ، وعليه سيف فيه صحيفة معلقة فقال :

(٢) انظر الحاشية السابقة .

(٣) [٢٢ / الحج / ٢٥] .

(٤) [٢ / البقرة / ٢٨٢] .

(٥) صحيح البخارى في : ٦ - كتاب الحيض ، ٦ - باب ترك الحائض الصوم ، عن

أبي سعيد الخدرى قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى ، فمر على النساء فقال :

(٦) [٢ / البقرة / ٢٨٢] .

الشاهد. ففضى عليه السلام بذلك . لأن ليمين في اقتطاع الحقوق واقتضاؤها حكماً قضى به قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا... الآية »^(١) فجرى الشاهد واليمين مجرى الشاهدين . أو الشاهد والمرأين في القياس . إلا أنه يخفى . فيبينته السنة .

والتاسع : أن الله تعالى ذكر البيع في الرقاب وأحله . وذكر الإجارة في بعض الأشياء . كالجمل المشار إليه في قوله تعالى : « وَلَمِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ »^(٢) . والإجارة على القيام بمال اليتيم في قوله : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ »^(٣) . وفي العمال على الصدقة ، كقوله تعالى : « وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا »^(٤) . وفي بعض منافع لا تأتي على سائرها . فأطلقت السنة فيها القول بالنسبة إلى سائر منافع الرقاب من الناس والدواب والدور والأرضين . فبين النبي ﷺ من ذلك كثيراً . وكل سائرهما إلى أنظار المجتهدين . وهذا هو المجال القياسي المعتبر في الشرع . ولا علينا : أفصّد النبي عليه السلام القياس على الخصوص أم لا ؟ لأن جميع ذلك يرجع إلى قصده بيان ما أنزل الله إليه ، على أي وجه كان .

والعاشر : أن الله تعالى أخبر عن إبراهيم ، في شأن الرؤيا بما أخبر به من ذبح ولده . وعن رؤيا يوسف ورؤيا الفتيين . وكانت رؤيا صادقة . ولم يدل ذلك على صدق كل رؤيا . فبين النبي ﷺ أحكام ذلك ،^(٥) وأن الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من أجزاء النبوة . وأنها

(١) [٣ / آل عمران / ٧٧] .

(٢) [١٢ / يوسف / ٧٢] .

(٣) [٤ / النساء / ٦] .

(٤) [٩ / التوبة / ٦٠] .

(٥) صحيح البخارى فى : ٩١ - كتاب التعمير ، ٢ - باب رؤيا الصالحين ، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : ، و ٣ - باب الرؤيا من الله ، عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : ، و ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : ، و ٥ - باب المبشرات ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

من البشرات . وأنها على أقسام . إلى غير ذلك من أحكامها . فتضمن إلحاق غير أولئك المذكورين بهم . وهو المعنى الذي في القياس . والأمثلة في هذا المعنى كثيرة .
ومنها النظر إلى ما يتألف من أدلة القرآن المتفرقة من معان مجتمعة ، فإن الأدلة قد تأتي في معان مختلفة ولكن يشملها معنى واحد يشبه بالأمر في المصالح المرسله والاستحسان .
فتأتى السنة بمقتضى ذلك المعنى الواحد ، فيعلم أو يظن أن ذلك المعنى مأخوذ من مجموع تلك الأفراد . بناء على صحة الدليل الدال على أن السنة إنما جاءت مبينة الكتاب . ومثال هذا الوجه ما تقدم في أول كتاب الأدلة الشرعية ، في طلب معنى قوله عليه السلام (١) « لا ضرر ولا ضرار » من الكتاب ، ويدخل فيه ما في معنى هذا الحديث من الأحاديث . فلا معنى للإعادة .

ومنها النظر إلى تفاصيل الأحاديث في تفاصيل القرآن . وإن كان في السنة بيان زائد . ولكن صاحب هذا المآخذ يتطلب أن يجد كل معنى في السنة مشاراً إليه من حيث وضع اللغة ، لا من جهة أخرى . أو منصوصاً عليه في القرآن . ولنمثله ثم ننظر في صحته أو عدم صحته . وله أمثلة كثيرة :

أحدها : حديث (٢) ابن عمر في تطليقه زوجته وهي حائض . فقال عليه السلام لعمر « مره فليراجعها . ثم ليتركها حتى تطهر . ثم تحيض ثم تطهر . ثم ، إن شاء ، أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » . يعني أمره

(١) سنن ابن ماجه في : ١٣ - كتاب الأحكام ، ١٧ - باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، حديث ٢٣٤٠ ، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن « لا ضرر ولا ضرار » .

(٢) صحيح البخارى في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ١ - باب قول الله تعالى : يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة ، عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ . فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ :

في قوله: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » (١) .

والثاني: حديث (٢) فاطمة بنت قيس في أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، إذ طلقها البتة . وشأن المتوتة أن لها السكنى وإن لم يكن لها نفقة . لأنها بذت على أهلها بلسانها . فكان ذلك تفسيراً لقوله: « وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ » (٣) .

والثالث: حديث (٤) سبيعة الأسلمية ، إذ ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر . فأخبرها عليه السلام أن قد حلت . فبين الحديث أن قوله تعالى: « وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » (٥) مخصوص في غير الحامل . وأن قوله تعالى: « وَأُولَاتِ الْأُحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٦) عام في المطلقات وغيرهن . والرابع: حديث أبي هريرة في قوله: « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » (٧) ، قالوا: حبة في شمرة (٨) : يعني عوض قوله: وقولوا حطة .

(١) [٦٥ / الطلاق / ١] .

(٢) صحيح مسلم في : ١٨ - كتاب الطلاق ، حديث ٣٦ ، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة ، وهو غائب . فأرسل إليها وكيله بشمير فسخطته . فقال : والله! مالك علينا من شيء . فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال :

(٣) [٦٥ / الطلاق / ١] .

(٤) صحيح البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٣٩ - باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن . عن أم سلمة ، زوج النبي ﷺ أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة ، كانت تحت زوجها . توفي عنها وهي حبلى ...

(٥) [٢ / البقرة / ٢٣٤] .

(٦) [٦٥ / الطلاق / ٤] .

(٧) [٢ / البقرة / ٥٩] .

(٨) صحيح البخاري في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ٥ - باب = (١٤ - تفسير القاسمي - أول)

والخامس : حديث (١) جابر عن النبي ﷺ حين قدم مكة . طاف بالبيت سبعا . فقرأ : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » (٢) . فصلى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه . ثم قال : نبدأ بما بدأ الله به . وقرأ : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » .

والسادس : حديث (٣) النعمان بن بشير عن النبي ﷺ في قوله تعالى : « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ » (٤) . قال « الدعاء هو العبادة » وقرأ الآية إلى قوله . « دَاخِرِينَ » .

والسابع : حديث (٥) عدى بن حاتم قال : لما نزلت : « حَتَّى يَتَّبِعَنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » قال لي النبي ﷺ « إنما ذلك بياض النهار من سواد الليل » .

والثامن : حديث (٦) سمرة بن جندب ؛ أن النبي ﷺ قال : « صلاة الوسطى صلاة العصر » ، وقال يوم الأحزاب (٧) : « اللهم ! املا قبورهم وبيوتهم نارا كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس » .

= وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية ، عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال :

(١) سنن النسائي في : ٢٤ - كتاب مناسك الحج ، ١٦٣ - باب القول بمد ركعتي الطواف .

(٢) [٢ / البقرة / ١٢٥] .

(٣) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ١٦ - باب حدثنا

هناد ، عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ .

(٤) [٤٠ / غافر / ٦٠] .

(٥) صحيح البخارى في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ١٦ - باب قول الله تعالى : كلوا

واشربوا . عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : لما نزلت : حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود . . .

(٦) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ٣٠ - باب حدثنا

حميد بن مسعدة . عن سمرة بن جندب أن نبي الله ﷺ قال :

(٧) صحيح البخارى في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢ - سورة البقرة ، ٤٢ - باب حافظوا

على الصلوات والصلوة الوسطى . عن علي رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال ، يوم الخندق :

والتاسع : حديث^(١) أبي هريرة قال عليه السلام : « إن موضع سوطٍ في الجنة خير من الدنيا وما فيها » . افرؤوا إن شئتم : « فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ »^(٢) .
والعاشر : حديث^(٣) أنس في الكبائر . قال عليه السلام ، فيها « الشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وقول الزور » .

وتمّ أحاديث أخر فيها ذكر الكبائر . وجميعها تفسير لقوله تعالى : « إِنْ تَجَبَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ »^(٤) الآية .

وهذا النمط في السنة كثير . ولكن القرآن لا يفي بهذا المقصود على النص والإشارة العربية التي تستعملها العرب أو نحوها . وأول شاهد في هذا ، الصلاة والحج والزكاة والحیض والنفس واللقطة والقراض والمساقاة والديات والقسمات وأشباه ذلك من أمور لا تحصى . فالملتزم لهذا لا يفي بما ادعاه إلا أن يتكلف في ذلك ماخذ لا يقبلها كلام العرب ولا يوافق على مثلها السلف الصالح ولا العلماء الراسخون في العلم .

ولقد رام بعض الناس فتح هذا الباب الذي شرع في التنبيه عليه ، فلم يوف به إلا على التكلف المذكور ، والرجوع إلى المآخذ الأول في مواضع كثيرة ، لم يأت له فيها نص ولا إشارة إلى خصوصيات ما ورد في السنة . فكان ذلك نازلاً بقصده الذي قصد .

وهذا الرجل المشار إليه لم ينصب نفسه في هذا المقام إلا لاستخراج معاني الأحاديث التي خرّج مسلم بن الحجاج في كتابه « المسند الصحيح » دون ما سواها مما نقله الأئمة سواه . وهو من غرائب المعاني المصنفة في علوم القرآن والحديث . وأرجو أن يكون ما ذكر هنا من المآخذ موفياً بالعرض في الباب . والله الموفق للصواب .

(١) تفسير ابن كثير جزء أول صفحة ٤٣٥ . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ... الخ ثم قال ابن كثير : هذا حديث ثابت في الصحيحين من غير هذا الوجه ، بدون هذه الزيادة .
(٢) [٣ / آل عمران / ١٨٥] .

(٣) صحيح البخاري في : ٧٨ - كتاب الأدب ، ٦ - باب عقوق الوالدين من الكبائر .
عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ذكر رسول الله ﷺ الكبائر ، أو سئل عن الكبائر فقال :
(٤) [٤ / النساء / ٣١] .

ثم قال الشاطبي :

فصل

وقد ظهر، مما تقدم، الجواب عما أوردوا من الأحاديث التي قالوا: إن القرآن لم ينبه عليها .
فقوله عليه السلام^(١) « بوشك رجل منكم متكثاً على أريكته ... إلى آخره » لا يتناول ما
نحن فيه . فإن الحديث إنما جاء فيمن يطرح السنة معتمداً على رأيه في فهم القرآن . وهذا
لم ندعه في مسألتنا هذه . بل هو رأى أولئك الخارجين عن الطريقة المثلى .

وقوله^(٢) « آلا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله » صحيح على الوجه المتقدم .
إما بتحقيق المناط الدائر بين الطرفين الواضحين والحكم عليه ، وإما بالطريقة القياسية ، وإما
بغيرها من المأخذ المتقدمة . ومرة الجواب عن تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها . وتحريم
كل ذى ناب من السباع وكل ذى غلب من الطير ، وعلى العقل . وأما فكك الأسير فأخوذ
من قوله تعالى : « وَإِنِ امْتَنَصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ »^(٣) وهذا فيمن لم يهاجر ،
إذا لم يقدر على الهجرة إلا بالانتصار بغيره ، فعلى الغير النصر . والأسير في هذا المعنى أولى
بالنصر . فهو مما يرجع إلى النظر القياسي . وأما أن « لا يقتل مسلم بكافر »^(٤) فقد ائتمرها
العلماء من الكتاب . كقوله : « وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »^(٥)
وقوله : « لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ »^(٦) وهذه الآية أبد ، ولكن

(١) سنن ابن ماجه ، المقدمة ، ٢ - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتفليظ على
من عارضه ، حديث ١٢ . عن المقدم بن معديكرب الكندي ، أن رسول الله ﷺ قال :

(٢) انظر ما قبله .

(٣) [٨ / الأنفال / ٧٢] .

(٤) صحيح البخارى في : ٨٧ - كتاب الديات ، ٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر .

عن أبي جحيفة قال : سألت علياً رضى الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ فقال :

(٥) [٤ / النساء / ١٤١] .

(٦) [٥٩ / الحشر / ٢٠] .

الأظهر أنه لو كان حكمها موجودا في القرآن على التنصيص أو نحوه لم يجعلها على خارجة عن القرآن حيث قال : ما عندنا ^(١) إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة . إذ لو كان في القرآن لمدّ الثنتين ، دون قتل المسلم بالكافر . ويمكن أن يؤخذ حكم المسألة مأخذ القياس المتقدم . لأن الله قال : « الْجُرُءُ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ » ^(٢) فلم يُقَدِّ من الحر العبد . والعبودية من آثار الكفر . فأولى أن لا يقاد من المسلم للكافر . وأما إخفار ذمة المسلم فهو من باب نقض العهد . وهو في القرآن . وأقرب الآيات إليه قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ » ^(٣) وفي الآية الأخرى : « أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ » ^(٤) وقد مرَّ تحريم المدينة وانتراعه من القرآن . وأما من تولى قوما بغير إذن مواليه فداخل بالمعنى في قطع ما أمر الله به أن يوصل . وأيضاً فإن الانتفاء من ولاء صاحب الولاء ، الذي هو حلقة كاحمة النسب ، كفرٌ لنعمة ذلك الولاء . كما هو في الانتساب إلى غير الأب . وقد قال تعالى فيها : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَقَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، أَلَيْسَ بِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ » ^(٥) وصدق هذا المعنى في الصحيح من قوله ^(٦) « أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » ، وفيه ^(٧) « إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة » .

(١) انظر الحاشية رقم ١ ص ٢٠٦ .

(٢) [٢ / البقرة / ١٧٨] .

(٣) [١٣ / الرعد / ٢٥] .

(٤) [٢ / البقرة / ٢٧] .

(٥) [١٦ / النحل / ٧٢] .

(٦) صحيح مسلم في : ١ - كتاب الإيمان ، حديث ١٢٢ عن جرير أنه سمعه يقول :

(٧) صحيح مسلم في : ١ - كتاب الإيمان ، حديث ١٢٣ ، عن جرير قال : قال

وحديث^(١) معاذ ظاهر في أن ما لم يصرح به في القرآن ، ولا حصل بيانه فيه ، فهو مبين في السنة . وإلا فالاجتهاد بقضى عليه . وليس فيه معارضة لما تقدم .

ثم قال الشاطبي : حيث قلنا : إن الكتاب دال على السنة ، وإن السنة إنما جاءت مبيّنة له ، فذلك بالنسبة إلى الأمر والنهي والإذن ، أو ما يقتضى ذلك . وبالجملة ما يتعلق بأفعال المكلفين من جهة التكليف . وأما ما خرج عن ذلك من الإخبار عما كان أو ما يكون ، مما لا يتعلق به أمر ولا نهى ولا إذن ، فعلى ضربين :

أحدهما : أن يقع في السنة موقع التفسير للقرآن . فهذا لا نظر في أنه بيان له . كقافي قوله تعالى «وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً»^(٢) قال : دخلوا يزحفون على أوراكهم» وفي قوله «فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ»^(٣) قال : قالوا حبة في شعرة . وفي قوله «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...»^(٤) الآية . قال^(٥) : يدعى نوح فيقال :

(١) سنن أبي داود في : ٢٣ - كتاب الأفضية ، ١١ - باب اجتهاد الرأى في القضاء ، حديث ٣٥٩٢ . عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال « كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : أفضى بكتاب الله . قال « فإن لم تجد في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال « فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ، ولا في كتاب الله ؟ » قال : أجتهد رأى ولا آو . فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال « الحمد لله الذى وفق رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله ﷺ » .

(٢) [٢ / البقرة / ٥٨] .

(٣) [٢ / البقرة / ٥٩] .

(٤) [٢ / البقرة / ١٤٣] .

(٥) صحيح البخارى في : ٩٦ - كتاب الاعتصام ، ١٩ - باب قوله تعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطا .

عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ « يجاء بنوح يوم القيامة فيقال له : هل بلغت ؟ فيقول : نعم . يارب . فتسأل أمته : هل بلغكم ؟ فيقولون : ما جاءنا من نذير . =

هل بلغت؟ فيقول: نعم. فيدعى قومه. فيقال: هل بلفنكم؟ فيقولون: ما أئانا من نذير وما أئانا من أحد. فيقال: من شهودك؟ فيقول: محمد وأمه. قال فيؤتى بكم تشهدون أنه قد بلغ، فذلك قول الله: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» .

وفى قوله «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^(١). قال^(٢) «إنكم تبعمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله» .

وفى قوله: «بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ»^(٣) إن أرواحهم^(٤) فى حواصل طير خضر تسرح فى الجنة حيث شاءت، وتأوى إلى قناديل معلقة بالعرش، إلى آخر الحديث» .

= فيقال: من شهودك؟ فيقول: محمد وأمه. فيجاء بكم فتشهدون». ثم قرأ رسول الله ﷺ: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» .

(١) [٣ / آل عمران / ١١٠] .

(٢) مسند الإمام أحمد . جزء خامس . صفحة ٣ . عن بهز عن أبيه عن جده قال : سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول «الأإنكم توفون سبعين أمة ، أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل» .

(٣) [٣ / آل عمران / ١٦٩] .

(٤) صحيح مسلم فى : ٣٣ - كتاب الإمارة ، حديث ١٢١ .

عن مسروق قال : سألتنا عبد الله (هو ابن مسعود) عن هذه الآية « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ » . قال : أما إننا قد سألتنا عن ذلك فقال « أرواحهم فى جوف طير خضر ، لها قناديل معلقة بالعرش ، تسرح من الجنة حيث شاءت . ثم تأوى إلى تلك القناديل . فاطلع إليهم ربهم اطلاعاً فقال : هل تشتهون شيئاً؟ قالوا: أى شىء نشتهى ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا؟ ففعل ذلك بهم ثلاث مرات . فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا : يارب ، نريد أن نرد أرواحنا فى أجسادنا حتى نقتل فى سبيلك مرة أخرى . فلما رأى أن ليس لهم حاجة ، تركوا » .

وقال^(١): «ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل... الآية: الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها» .

وفي قوله: «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ»^(٢) الآية . قال^(٣): «لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة ، وجمل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور ، ثم عرضهم على آدم فقال : أى رب ! من هؤلاء ؟ قال : هؤلاء ذريتك» الحديث .

وفي قوله: «أَوْ أَنْ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ»^(٤) قال^(٥): «يرحم الله لوطاً ، كان يأوى إلى ركن شديد . فما بعث الله من بعده نبياً إلا في ذروة من قومه» .

(١) صحيح مسلم في : ١ - كتاب الإيمان ، حديث ٢٤٩ . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو أكسبت في إيمانها خيراً : طلوع الشمس من مغربها ، والدجال ، ودابة الأرض» .
(٢) [٧ / الأعراف / ١٧٢] .

(٣) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٧ - سورة الأعراف ، ٣ - حدثنا عبد بن حميد . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة . وجمل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور . ثم عرضهم على آدم . فقال : أى رب ، من هؤلاء ؟ قال : هؤلاء ذريتك . فرأى رجلاً منهم فأعجبه وبيص ما بين عينيه . فقال : أى رب ، من هذا ؟ قال : هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له داود . فقال : رب ، كم جمعت عمره ؟ قال : ستين سنة . قال : أى رب ، زده من عمرى أربعين سنة . فلما قضى عمر آدم جاءه ملك الموت فقال : أو لم يبق من عمرى أربعون سنة ؟ قال : أو لم تعطها ابنك داود ؟ قال : فجحد آدم فجحدت ذريته ، ونسى آدم فنسيت ذريته ، وخطى آدم فخطت ذريته» .

(٤) [١١ / هود / ٨٠] .

(٥) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ١٢ - سورة يوسف ، ١ - حدثنا =

وقال (١) : « الحمد لله أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني » . وفي رواية (٢) : « ما أنزل الله في التوراة والإنجيل مثل أم القرآن وهي السبع المثاني » .

= الحسين بن حريث الخزاعي . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » قال « ولو لبثت في السجن ما لبث ثم جاءني الرسول أحببت » . ثم قرأ : فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ الَّتِي قَطَعْنَا أَيْدِيَهُنَّ . قال « ورحمة الله على لوط ، إن كان لياوى إلى ركن شديد ، إذ قال لو أن لي بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد . فما بعث الله من بعده نبيا إلا في ذروة من قومه » .

(١) صحيح البخارى في : ٦٦ - كتاب فضائل القرآن ، ٩ - باب فاتحة الكتاب ، عن أبي سعيد العمالي قال : كنت أصلى . فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجيء . قلت : يا رسول الله ، كنت أصلى . قال « ألم يقل الله : استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ؟ ثم قال « ألا أعلمك أعظم سورة من القرآن قبل أن تخرج من المسجد » ؟ فأخذ بيدي . فلما أردنا أن نخرج قالت : يا رسول الله ، إنك قلت « لأعلمنك سورة من القرآن » قال « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته »

(٢) جامع الترمذى ، في : ٤٢ - كتاب ثواب القرآن ، ١ - باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب . عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أبي بن كعب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا » وهو يصلى . فالتفت أبي ولم يجبه . وصلى أبي فخفف ثم انصرف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : السلام عليك يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وعليك السلام . ما منكم ، يا أبا ، أن تجيبني إذ دعوتك » ؟ فقال : يا رسول الله ، إنى كنت في الصلاة . قال « فلم تجرد فيما أوحى إلى أن استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم » ؟ قال : بلى . ولا أعود إن شاء الله . قال « تحب أن أعلمك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها » ؟

وسأله اليهود عن قول الله تعالى : « وَاقْدُرْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ » (١) ففسرها لهم (٢) .

وحدث (٣) موسى مع الخضر ثابت صحيح .

وفي قوله تعالى : « فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ » (٤) . قال (٥) : « لم يكذب إبراهيم في شيء قط

إلا في ثلاث : قوله إني سقيم . . . » الحديث .

= قال : نعم ، يا رسول الله . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف تقرأ في الصلاة » ؟ قال : قرأ أم القرآن . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده ، ما أنزلت في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها ، وإنها سبع من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته »

(١) [١٧ / الإسراء / ١٠١] .

(٢) جامع الترمذى ، في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ١٧ - سورة الإسراء ، ١٥ - حدثنا

محمود بن غيلان ، عن صفوان بن عسال ؛ أن يهوديين ، قال أحدهما لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله . فقال : لا تقل نبي . فإنه إن سمعها تقول نبي كانت له أربعة أعين . فأتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه عن قول الله عز وجل : ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تشرکوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا تسرقوا ، ولا تسحرروا ، ولا تمشوا بيريء إلى سلطان فيقتله ، ولا تأكلوا الربا ، ولا تقذفوا محصنة ، ولا تفروا من الزحف . وعليكم ، يا معشر اليهود خاصة ، لا تمدوا في السبت » فقبلاً يديه ورجليه وقالوا : نشهد أنك نبي قال « فما يمنكما أن تسلما » ؟ قالوا : إن داود دعا الله أن لا يزال في ذريته نبي . وإنا نخاف ، إن أسلمنا ، أن تقتلنا اليهود .

(٣) صحيح البخارى : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٢٧ - باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام .

(٤) [٣٧ / الصافات / ٨٩] .

(٥) صحيح البخارى في : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٨ - باب قول الله تعالى : وَاتَّخَذَ اللَّهُ

إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا . عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات :

ثنتين منهن في ذات الله عز وجل . قوله : إني سقيم . وقوله : بل فعله كبيرهم هذا . =

وقال (١) : « إنكم محشورون إلى الله عراة غرلاً » . ثم قرأ : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ . . . » (٢) الآية .

وفي قوله : « إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » (٣) . قال (٤) : « ذلك يوم يقول الله لأدم : ابعث بعث النار . . . » الحديث .

= وقال : بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة . فقيل له : إن ههنا رجلا معه امرأة من أحسن الناس . فأرسل إليه فسأله عنها فقال : من هذه ؟ قال : أختي . فأتى سارة قال : يا سارة ، ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك . وإن هذا سألتني فأخبرته إنك أختي فلا تكذبيني . فأرسل إليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ . فقال : ادعى الله لي ولا أضرك . فدعت الله فأطلق . ثم تناولها الثانية ، فأخذ مثلها أو أشد . فقال : ادعى الله لي ولا أضرك . فدعت الله فأطلق . فدعا بمض حجيبته فقال : إنكم لم تأتونني بإنسان ، إنما أتيتموني بشيطان . فأخدمها هاجر . فأنته وهو قائم يصلي . فأوماً بيده مهياً . قالت : رد الله الكافر - أو الفاجر - في نحره ، وأخدم هاجر . قال أبو هريرة : تلك أمكم يابني ماء السماء .

(١) صحيح البخاري في : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٨ - باب قول الله تعالى : واتخذ الله

إبراهيم خليلاً .

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ قال « إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً » ثم قرأ : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ » .

(٢) [٢١ / الأنبياء / ١٠٤] .

(٣) [٢٢ / الحج / ١] .

(٤) جامع الترمذي في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٢٢ - سورة الحج ، ١ - باب حدثنا

ابن أبي عمر :

عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ ، لما نزلت : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ

زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » إلى قوله : « وَالَّذِينَ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ » . قال : أنزلت =

وقال (١): « إنما سمي البيت العتيق لأنه لم يظهر عليه جبار ». وأمثلة هذا الضرب كثيرة .

والثاني : أن لا يقع موقع التفسير ، ولا فيه معنى تسكليف اعتقاديّ أو عمليّ . فلا يلزم أن يكون له أصل في القرآن . لأنه أمر زائد على مواقع التسكليف ، وإنما أنزل القرآن لذلك . فالسنة إذا خرجت عن ذلك فلا حرج . وقد جاء من ذلك نمط صالح في الصحيح . كحديث (٢) أبرص وأقرع وأعمى ، وحديث (٣) جريج العابد ،

= عليه هذه وهو في سفر . فقال « أندرون أى يوم ذلك » ؟ فقالوا : الله ورسوله أعلم . قال « ذلك يوم يقول الله لآدم : ابث بعت النار . فقال : يارب ، وما بعت النار... الخ الحديث » . (١) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٢٢ - سورة الحج ، ٣ - باب حدثنا

محمد بن إسماعيل :

عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ :

(٢) صحيح البخارى في : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٥١ - حديث أبرص وأعمى وأقرع

في بنى إسرائيل .

عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إن ثلاثة في بنى إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى بدا لله أن يبتليهم . . . الخ » الحديث .

(٣) صحيح البخارى في : ٢١ - كتاب العمل في الصلاة ، ٧ - باب إذا دعت الأم

ولدها في الصلاة :

عن أبي هريرة رضى الله عنه ؛ قال رسول الله ﷺ « نادى امرأة ابنها ، وهو في صومعة ،

قالت : يا جريج . قال : اللهم ، أمى وصلاتى . قالت : يا جريج . قال : اللهم أمى وصلاتى .

قالت : يا جريج . قال : اللهم ، أمى وصلاتى . قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظر في وجه

المياميس . وكانت تأوى إلى صومعته راعية ترعى الغنم . فولدت . فقيل لها : ممن هذا الولد ؟

قالت : من جريج . نزل من صومعته . قال جريج : أين هذه التى تزعم أن وليها لى ؟ قال :

يا بابوس ، من أبوك ؟ قال : راعى الغنم .

ووفاة موسى^(١) . وجُمِل من قصص الأنبياء، عليهم السلام ، والأُمم قبلنا ، مما لا ينبغي عليه عمل . ولكن في ذلك من الاعتبار نحو مما في القصص القرآنيّ . وهو نمط ربما رجع إلى الترغيب والترهيب . فهو خادم للأمر والنهي ، وممدود في المكملات لضرورة التشريع . فلم يخرج بالسكينة عن القسم الأول . والله أعلم .



(١) صحيح البخاريّ في : ٦٠ - كتاب الأنبياء ، ٣١ - باب وفاة موسى :
 عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام . فلما
 جاءه صكه . . . الخ الحديث .

١١ - قاعـدة

في أنه : هل في القرآن مجاز أم لا ؟

قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية في كتاب « الإيمان » :

فإن قيل : ما ذكر من تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد في كلام الله ورسوله وكلام كل أحد ، بين ظاهر لا يمكن دفعه : لكن نقول : دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز ، فقولہ ﷺ : « الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة . أعلاها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » مجاز . وقوله « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ورسوله ... إلى آخره » حقيقة . وهذا عمدة الرجئة ، والجهمية ، والكرامية ، وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان . ونحن نجيب بجوابين : أحدهما كلام عام في لفظ الحقيقة والمجاز ، والثاني ما يختص بهذا الموضوع . فبتقدير أن يكون أحدهما مجازاً ، ما هو الحقيقة من ذلك من المجاز ؟ هل الحقيقة هو المطلق أو المقيد ؟ أو كلاهما حقيقة ؟ حتى يعرف أن لفظ الإيمان إذا أطلق ، على ماذا يحمل ؟ فيقال أولاً : تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز ، أو تقسيم دلالاتها ، أو المعاني المدلول عليها ، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدالة ، فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين . ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ . وبكل حال ، فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بمدانقضاء القرون الثلاثة . لم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم : كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو : كالخليل ، وسيبويه ، وأبي عمرو بن الملاء ... ونحوهم .

وأول من عُرف أنه تكلم بلفظ المجاز ، أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه . ولكن لم يَمَنَّ بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة ، وإنما عني ، بمجاز الآية ، بما يعبر به عن الآية . ولهذا ، قال : من قال من الأصوليين كأبي الحسين البصري وأمثاله : إنه يعرف الحقيقة من المجاز بطرق : منها نص أهل اللغة على ذلك ، بأن يقولوا : هذا حقيقة وهذا مجاز - فقد تكلم

بلا علم . فإنه ظنّ أنّ أهل اللغة قالوا هذا . ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا من سلف الأمة وعلمائها . وإنما هذا اصطلاح حادث ، والغالب أنّه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين . فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف . وهذا الشافعيّ هو أول من جرّد الكلام في أصول الفقه ، ولم يقسم هذا التقسيم ، ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز . وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في الجامع الكبير وغيره ، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز . وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحدٍ منهم إلّا في كلام أحمد بن حنبل ، فإنه قال في كتاب « الردّ على الجهمية » في قوله : إنا ، ونحن ، ونحو ذلك في القرآن : هذا من مجاز اللغة . يقول الرجل : إنا سنمطيك ، إنا سنفعل ، فذكر أن هذا من مجاز اللغة . وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال : إن في القرآن مجازا : كالتقاضى أبي يعلى ، وابن عقيل ، وأبي الخطاب ، وغيرهم . وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز : كأبي الحسن الجزريّ ، وأبي عبد الله بن حامد ، وأبي الفضل التميميّ بن أبي الحسن التميميّ . وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز ، محمد بن جرير مندار ، وغيره من المالكية ؛ ومنع منه داود ابن عليّ ، وابنه أبو بكر ، ومنذر بن سميد الباطنيّ وصنف فيه مصنفًا . وحكى بعض الناس عن أحمد - في ذلك - روايتين . وأما سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم ، ولا من قدماء أصحاب أحمد : إن في القرآن مجازاً - لا مالك ولا الشافعيّ ولا أبو حنيفة . فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، وما علمته موجودا في المائة الثانية . اللهم إلا أن يكون في أواخرها . والذين أنكروا أن يكون أحمد أو غيره نطقوا بهذا التقسيم قالوا : إن معنى قول أحمد « من مجاز اللغة » أي : مما يجوز في اللغة ، أي يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان : نحن فعلنا كذا أو نفعل كذا ونحو ذلك . قالوا : ولم يرد أحمد بذلك أنّ اللفظ استعمل في غير ما وضع له . وقد أنكروا طائفة أن يكون في اللغة مجاز ، لا في القرآن ولا غيره . كأبي إسحاق الأسفرائنيّ . وقال المنازعون له : النزاع معه لفظيّ ، فإنه إذا سلم أن في اللغة لفظاً مستعملاً في غير ما وضع له

لا يدل على معناه إلا بقي منه . فهذا هو المجاز ، وإن لم تسمه مجازاً . فيقول من ينصره : إن الذين قسموا اللفظ إلى حقيقة ومجاز ، قالوا : الحقيقة هو اللفظ المستعمل في ما وضع له ، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له - كلفظ الأسد والحمار ، إذا أريد بهما البهيمة ، أو أريد بهما الشجاع والبليد - وهذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولاً لمعنى ، ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه ، وقد يستعمل في غير موضوعه . ولهذا كان المشهور عند أهل التقسيم ، أن كل مجاز فلا بد له من حقيقة ، وليس لكل حقيقة مجاز . فاعترض عليهم بعض متأخريهم ، وقال : اللفظ الموضوع قبل الاستعمال لا حقيقة ولا مجاز . فإذا استعمل في غير موضوعه فهو مجاز لا حقيقة له . وهذا كله إنما يصح أن لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمان ، ثم بعد ذلك استعملت فيها ، فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال . وهذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية ، فيدعى أن قوماً من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا ، وهكذا بكذا ، ويجعل هذا عاماً في جميع اللغات . وهذا القول لا نعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي . فإنه وأبا الحسن الأشعري ، كلاهما قرأ على أبي علي الجبائي . لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة ، وخالفهم في القدر والوعيد ، وفي الأسماء والأحكام ، وفي صفات الله تعالى . وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه . فتنازع الأشعري وأبو هاشم . وقال الأشعري : هي توقيفية . ثم خاض الناس بعدها في هذه المسألة ، فقال آخرون : بعضها توقيفي ، وبعضها اصطلاحى . وقال فريق رابع : بالوقف .

« والمقصود هنا : أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب ، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع . وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عَنَوَهُ بها من المعاني . فإن ادعى مدع أنه يعلم وضماً يتقدم ذلك فهو مبطل ، فإن هذا لم ينقله أحد من الناس . ولا يقال نحن نعلم ذلك بالدليل ، فإنه - إن لم يكن اصطلاح متقدم - لم يمكن الاستعمال . قيل : ليس الأمر كذلك ، بل نحن نجد أن الله يلهم الحيوان من الأصوات ما به يعرف بعضها مراد بعض ؟

وقد سمي ذلك منطقاً وقولاً في قول سليمان : « عَلَّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ »^(١) ، وفي قوله : « قَالَتْ تَمَلَّةٌ : يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ »^(٢) ، وفي قوله : « يَا جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ »^(٣) . وكذلك الأدميون ، فالولود إذا ظهر منه التمييز سمع أبويه ، أو من يربيه ، ينطق باللفظ ، ويشير إلى المعنى ، فصار يفهم أن ذلك اللفظ يستعمل في ذلك المعنى - أي أراد التذكير به ذلك المعنى - ثم هذا يسمع لفظاً بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلمحوا معه على وضع متقدم . بل ولا يفهمه على معاني الأسماء . وإن كان أحياناً قد يسأل عن مسمى بعض الأشياء فيوقف عليها . كما يترجم للرجل اللغمة التي لا يعرفها فيوقف على معاني ألفاظها ، وإن باشر أهلها مدة ، علم ذلك بلا توقيف من أحد . نعم ، قد يضع الناس الاسم لما يحدث ، مما لم يكن من قبلهم يعرفه فيسميه ، كما يولد لأحدهم فيسميه اسماً إما منقولاً أو منجلاً . وقد يكون المسمى واحداً لم يصطلح مع غيره . وقد يستوون فيما يسمونه . وكذلك قد يحدث الرجل آلة من صناعة ، أو يصنّف كتاباً ، أو يبني مدينة . ونحو ذلك فيسميه باسم ، لأنه ليس من الأجناس المعروفة حتى يكون له اسم في اللغة العامة . وقد قال تعالى : « الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ »^(٤) ، « وَقَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ »^(٥) ، وقال : « الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي

(١) [٢٧ / النمل / ١٦] ونصها : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ .

(٢) [٢٧ / النمل / ١٨] ونصها : حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ تَمَلَّةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ .

(٣) [٣٤ / سبأ / ١٠] ونصها : وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ، يَا جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ، وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدَ .

(٤) [٥٥ / الرحمن / ١ - ٤] .

(٥) [٤١ / فصلت / ٢١] ونصها : وَقَالُوا لِيُجَاوِدْهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ، قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

قَدَّرَ فَهَدَىٰ» (١) وهو سبحانه يلهم الإنسان المنطق كما يلهم غيره . وهو سبحانه ، إذا كان قد علم آدم الأسماء كلها ، وعرض السميات على الملائكة - كما أخبر بذلك في كتابه - فنحن نعلم أنه لم يعلِّم آدم جميع اللغات التي يتكلم بها جميع الناس إلى يوم القيامة ، وأن تلك اللغات اتصلت إلى أولاده فلا يتكلمون إلا بها . . . فإن دعوى هذا كذب ظاهر . . !

فإن آدم ، عليه السلام ، إنما ينقل عنه بنوه . وقد أغرق الله ، عام الطوفان ، جميع ذريته إلا من في السفينة . وأهل السفينة انقطعت ذريتهم إلا أولاد نوح . ولم يكونوا يتكلمون بجميع ماتكلمت به الأمم بعدهم . فإن اللغة الواحدة : كالفارسية ، والعربية ، والرومية ، والتركية . . فيها من الاختلاف والأنواع ما لا يحصىه إلا الله . والعرب أنفسهم ، لسكل قوم لغات لا يفهمها غيرهم . فكيف يتصور أن ينقل هذا جميعه عن أولئك الذين كانوا في السفينة ؟ وأولئك جميعهم لم يكن لهم نسل ، وإنما النسل لنوح ، وجميع الناس من أولاده ، وهم ثلاثة : سام وحام وياث . كما قال تعالى : « وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ » (٢) فلم يحمل باقياً إلا ذريته . وكما روى ذلك عن النبي ﷺ : « إن أولاده ثلاثة » رواه أحمد وغيره . ومعلوم أن الثلاثة لا يمكن أن ينطقوا بهذا كله ، ويمتنع نقل ذلك عنهم ! فإن الذين يعرفون هذه اللغة لا يعرفون هذه . وإذا كان الناقل ثلاثة منهم قد علموا أولادهم ، وأولادهم قد علموا أولادهم ، ولو كان كذلك لاتصلت . ونحن نجد بنى الأب الواحد يتكلم كل قبيلة منهم بلغة لاتعرفها الأخرى . والأب الواحد لا يقال إنه علم أحد ابنيه لغة ، وابنه الآخر لغة ، فإن الأب قد لا يكون له إلا ابنان ، واللغات في أولاده أضعاف ذلك . والذي أجرى الله عليه عادة بنى آدم ، أنهم إنما يملكون أولادهم لغتهم التي يخاطبونهم بها ، أو يخاطبهم بها غيرهم . فأما لغات لم يخلق الله من يتكلم بها فلا يملكونها أولادهم ، وأيضاً فإنه يوجد بنو آدم يتكلمون بألفاظ مسموها قط من غيرهم .

والعلماء من المفسرين وغيرهم لهم في الأسماء التي علمها آدم قولان معروفان عن السلف :

(١) [٨٧ / الأعلى / ٢ و ٣] .

(٢) [٣٧ / الصافات / ٧٧] .

أحدهما : أنه إنما علمه أسماء من يعقل ، واحتجوا بقوله : « ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ »^(١) قالوا : وهذا الضمير لا يكون إلا لمن يعقل . وما لا يعقل يقال فيها : علمها . ولهذا قال أبو العالية : « علمه أسماء الملائكة لأنه لم يكن حينئذٍ من يعقل إلا الملائكة ، ولم يكن له ذرية ، ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة ولا كان له ذرية » . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : « علمه أسماء ذريته » . وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذى وصححه عن النبي ﷺ^(٢) : « أن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته ، فرآهم ، فرأى فيهم من يبص ، فقال : يا رب ! من هذا ؟ قال : ابنك داود » . فيكون قد أراه صور ذريته ، أو بعضهم ، أو أسماءهم . وهذه أسماء أعلام لا أجناس .

الثاني : أن الله علمه أسماء كل شيء . وهذا قول الأكثرين كابن عباس وأصحابه . قال ابن عباس : « علمه حتى الفسوة والغسوة والقصة والقصة » أراد أسماء الأعراس والأعيان مكبرها ومصغرها . والدليل على ذلك ، ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في حديث الشفاعة^(٣) :

« إن الناس يقولون : يا آدم ! أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وعلمك أسماء كل شيء » . وأيضاً قوله : « الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا » . لفظ عام مؤكداً ، فلا يجوز تخصيصه بالدعوى .

وقوله : « ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ » لأنه اجتمع من يعقل ومن لا يعقل ، فغلب من يعقل . كما قال : « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ »

(١) [٢ / البقرة / ٣١] ونصها : وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .

(٢) جامع الترمذى في : ٤٤ - كتاب التفسير ، ٧ - سورة الأعراف ، ٣ - حدثنا

عبيد بن حميد . انظر ص ٢١٦ حاشية رقم ٣ .

(٣) صحيح البخارى في : ٩٧ - كتاب التوحيد ، ٣٧ - باب قوله وكلم الله موسى

تكليماً ، عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يجتمع المؤمنون يوم القيامة... » الخ .

مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ»^(١). قال عكرمة : « علمه أسماء الأجناس دون أنواعها ، كقولك : إنسان ، وجن ، وملك ، وطائر » . وقال مقاتل بن السائب ، وابن قتيبة : « علمه أسماء ما خلق في الأرض من : الدواب ، والهوام ، والطيور » .

ومما يدل على أن هذه اللغات ليست متلقاة عن آدم ، أن أكثر اللغات ناقصة عن اللغة العربية . ليس عندهم أسماء خاصة للأولاد والبيوت والأصوات وغير ذلك مما يضاف إلى الحيوان . بل إنما يستعملون في ذلك الإضافة . فلو كان آدم عليه السلام علمه الجميع لملمها متناسبة . وأيضاً ، فكل أمة ، ليس لها كتاب ، ليس في لغتها أيام الأسبوع ؛ إنما يوجد في لغتها اسم اليوم والشهر والسنة ، لأن ذلك عرف بالحس والعقل ، فوضعت له الأمم الأسماء ، لأن التعبير يتبع التصوّر . وأما الأسبوع فلم يعرف إلا بالسمع ، لم يعرف - أن الله تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على المرش - إلا بأخبار الأنبياء الذين شرع لهم أن يجتمعوا في الأسبوع يوماً يعبدون الله فيه ، ويحفظون به الأسبوع الذي بدأ الله فيه خلق هذا العالم . ففي لغة العرب والبرانيين ومن تلقى عنهم أيام الأسبوع ، بخلاف الترك ونحوهم ، فإنه ليس في لغتهم أيام الأسبوع لأنهم لم يعرفوا ذلك فلم يعبروا عنه .

فعلم أن الله تعالى ألهم النوع الإنساني أن يعبر عما يريد ويتصوره بلفظه . وأن أول من علم ذلك أبوهم آدم ، وهم علموا كما علم ، وإن اختلفت اللغات . وقد أوحى الله إلى موسى بالبرانية ، وإلى محمد بالعربية ، والجميع كلام الله . وقد بين الله من ذلك ما أراد من خلقه وأمره ، وإن كانت هذه اللغة ليست الأخرى . مع أن العبرانية من أقرب اللغات إلى العربية ، حتى إنها أقرب إليها من لغة بعض المعجم إلى بعض .

فبالجملة : نحن ليس غرضنا إقامة الدليل على عدم ذلك ، بل يكفيننا أن يقال : هذا غير معلوم وجوده ؛ بل الإلهام كافٍ في النطق باللغات من غير مواضع متقدمة . وإذا سُمي هذا

(١) [٢٤ / النور / ٤٥] ونصها: وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ، إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

توقيفاً ، فليس مسمى توقيفاً ؛ وحينئذٍ فمن ادعى وضماً متقدماً على استعمال جميع الأجناس ، فقد قال ما لا علم به . وإنما المعلوم بلا ريب هو الاستعمال .

ثم هؤلاء يقولون : تتميز الحقيقة من المجاز بالاكتفاء باللفظ ، فإذا دل اللفظ بمجردده فهو حقيقة ؛ وإذا لم يدل إلا مع القرينة فهو مجاز . وهذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى ، لا بوضع مقدم .

ثم يقال ثانياً : هذا التقسيم لا حقيقة له ، وليس إن فرّق بينهما حدّ صحيح يميز به بين هذا وهذا . فعلم أن هذا التقسيم باطل ، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول ، بل يتكلم بلا علم ، فهم مبتدعة في الشرع ، مخالفون للعقل . وذلك أنهم قالوا : الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والمجاز هو المستعمل في غير ما وضع له ؛ احتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال . وهذا يتعذر . ثم هم يقسمون الحقيقة إلى : لغوية وعرفية ، وأكثرهم يقسمها إلى ثلاث : لغوية وشرعية وعرفية . فالحقيقة العرفية هي ماصار اللفظ فيها دالاً على المعنى بالعرف لا بالغة . وذلك المعنى يكون تارة أعمّ من اللغوي ، وتارة أخصّ ، وتارة لا يكون مبيهاً له ؛ لكن بينهما علاقة يستعمل لأجلها . (فالأول) مثل لفظ : الرقة والرأس ونحوهما . كان يستعمل في المصنوع المخصوص ، ثم صار يستعمل في جميع البدن . و (الثاني) مثل : الدابة ونحوها . كان يستعمل في كل ما دبّ ، ثم صار يستعمل ، في عرف بعض الناس ، في ذوات الأربع . وفي عرف بعض الناس ، في الفرس . وفي عرف بعضهم ، في الحمار . و (الثالث) مثل لفظ : العائط ، والظمينة ، والراوية ، والزادة . فإن العائط - في اللغة - هو المكان المنخفض من الأرض . فلما كانوا يتناوبونه لقضاء حوائجهم ، سموها ما يخرج من الإنسان باسم محله . والظمينة اسم للدابة ، ثم سموها المرأة التي تركبها باسمها ؛ ونظائر ذلك . والقصود : أن هذه الحقيقة العرفية لم تصرّ حقيقة لجماعة تواطؤوا على نقلها ، ولكن تكلم بها بعض الناس وأراد بها ذلك المعنى العرفي . ثم شاع الاستعمال فصارت حقيقة عرفية بهذا الاستعمال . ولهذا زاد ، من زاد منهم ، في حد الحقيقة : في اللغة التي بها التخاطب . ثم هم يعلمون ويقولون : إنه قد يغلب الاستعمال على بعض الألفاظ ، فيصير المعنى أشهر فيه ؛ ولا يدل عند الإطلاق

إلا عليه ، فتصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية . واللفظ مستعمل في هذا الاستعمال الحادث العرفي ، وهو حقيقة من غير أن يكون لما استعمل فيه ذلك تقدم وضع . فعمل أن تفسير الحقيقة بهذا لا يصح ، وإن قالوا : معنى ، بما وضع له ، ما استعملت فيه أولاً . فيقال : من أين يعلم أن هذه الألفاظ التي كانت العرب تتخاطب بها عند نزول القرآن وقبله ، لم تستعمل قبل ذلك في معنى شيء آخر ؟ وإذا لم يعلموا هذا النفي ، فلا تعلم أنها حقيقة ؛ وهذا خلاف ما اتفقوا عليه . وأيضاً فيلزم من هذا أن لا يقطع بشيء من الألفاظ أنه حقيقة ، وهذا لا يقوله عاقل . ثم هؤلاء الذين يقولون هذا نجد أحدهم يأتي إلى ألفاظ لم يعلم أنها استعملت إلا مقيدة ، فينطق بها مجردة عن جميع القيود ، ثم يدعي أن ذلك هو حقيقتها من غير أن يعلم أنها نطق بها مجردة ، ولا وضعت مجردة . مثل أن يكون حقيقة العين هو العضو البصر ، ثم سميت به عين الشمس ، والعين النابغة ، والعين الذهب ، للمشابهة . لكن أكثرهم يقولون : إن هذا من باب المشترك ، لا من باب الحقيقة والمجاز ؛ فيمثل بغيره مثل لفظ الرأس . يقولون : هو حقيقة في رأس الإنسان . ثم قالوا : رأس الدرب - لأوله - ، ورأس العين - لثنيها - ، ورأس القوم - لسيدهم - ، ورأس الأمر - لأوله - ، ورأس الشهر ، ورأس الحول ... وأمثال ذلك على طريق المجاز . وهم لا يجدون قط أن لفظ الرأس استعمل مجرداً ؛ بل يجدون أنه استعمل بالقيود في رأس الإنسان ، كقوله تعالى : « **وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى السُّجُودِ** »^(١) ونحوه . وهذا القيد يمنع أن يدخل فيه تلك الماني . فإذا قيل : رأس العين ، ورأس الدرب ، ورأس الناس ، ورأس الأمر ... ، فهذا القيد غير ذلك القيد ، ومجموع اللفظ الدال هنا غير مجموع اللفظ الدال هناك ، لكن اشتراكاً في بعض اللفظ كاشتراك كل الأسماء المعرفة في لام التعريف . ولو قدر أن الناطق باللغة نطق بلفظ رأس الإنسان أولاً ، لأن الإنسان يتصور رأسه قبل غيره ؛ والتعبير أولاً هو عما يتصوره أولاً . فالنطق بهذا المضاف أولاً لا يمنع أن ينطق بمضاف إلى غيره ثانياً ، ولا يكون هذا من المجاز كما في سائر المضافات . فإذا قيل :

(١) [٥ / للمائدة / ٦] .

ابن آدم ، أولاً ، لم يكن قولنا ، ابن الفرس وابن الحمار ، مجازاً . وكذلك إذا قيل : بنت الإنسان ، لم يكن قولنا بنت الفرس - مجازاً . وكذلك إذا قيل : رأس الإنسان أولاً ، لم يكن قولنا رأس الفرس - مجازاً . وكذلك في سائر المضافات ، إذا قيل : يده أو رجليه . فإذا قيل : هو حقيقة فيما أضيف إلى الحيوان . قيل : ليس حمل هذا هو الحقيقة بأولى من أن يجعل ما أضيف إلى رأس الإنسان ، ثم يضاف إلى ما يتصوره أكثر الناس من الحيوانات الصفار التي لم يخطر ببال عامة الناطقين باللغة . فإذا قيل : إنه حقيقة في هذا ، فلماذا لا يكون حقيقة في رأس الجبل ، والطريق ، والعين ؟ وكذلك سائر ما يضاف إلى الإنسان من أعضائه وأولاده ومساكنه ، يضاف مثله إلى غيره ؟ ويضاف ذلك إلى الجمادات ، فيقال : رأس الجبل ، ورأس العين ، وخطم الجبل - أي أنفه - وفم الوادي ، وبطن الوادي ، وظهر الجبل ، وبطن الأرض وظهرها ؛ ويستعمل مع الأنف ، وهو لفظ الظاهر والباطن في أمور كثيرة . والمعنى في الجميع : أن الظاهر لما ظهر فتبين ، والباطن لما بطن نخفى . وسمى ظهر الإنسان ظهراً لظهوره ، وبطن الإنسان بطناً لبطونه . فإذا قيل : إن هذه حقيقة ، وذلك مجاز ، لم يكن هذا أولى من العكس . وأيضاً من الأسماء ما تسكلم به أهل اللغة مفرداً ، كلفظ الإنسان ونحوه . ثم قد يستعمل مقيداً بالإنضافة - كقولهم : إنسان العين ، وإبرة الذراع ، ونحو ذلك - وبتقدير أن يكون في اللغة حقيقة ومجاز ، فقد ادعى بعضهم أن هذا من المجاز ، وهو غلط ، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً ؛ وهذا لم يستعمل اللفظ بل ركب مع لفظ آخر ، فصار ضمناً آخر بالإنضافة . فلو استعمل مضافاً في معنى ، ثم استعمل بتلك الإنضافة في غيره ، كان مجازاً . بل إذا كان (بملبك وحضرموت ونحوهما) مما يركب تركيب مزج - بعد أن كان الأصل فيه الإنضافة - لا يقال : إنه مجاز ، فما لم ينطق به إلا مضافاً أولى أن لا يكون مجازاً . وأما من فرق بين الحقيقة والمجاز ، بأن الحقيقة : ما يفيد المعنى مجرداً عن القرائن ، والمجاز : ما لا يفيد ذلك المعنى إلا مع قرينة . أو قال : الحقيقة ما يفيد اللفظ المطلق ، والمجاز ما لا يفيد إلا مع التقييد . أو قال : الحقيقة هو المعنى الذي يسبق إلى الذهن عند الإطلاق ، والمجاز ما لا يسبق إلى الذهن . أو يقال :

المجاز ما صح نفيه^(١) ، والحقيقة ما لم يصح نفيها . فإنه يقال : ما تعنى بالتجريد عن القرائن ، والافتقان بالقرائن ؟ إن عنى بذلك : القرائن اللفظية ، مثل كون الاسم يستعمل مقروناً بالإضافة ، أو لام التعريف ، ويقيد بكونه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً وخبراً ؛ فلا يوجد قط في الكلام المؤلف اسم إلا مقيداً . وكذلك الفعل ، إن عنى بتقييده أنه لا بد له من فاعل . وقد يقيد بالمفعول به ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول له ومعه ، والحال ؛ فالفعل لا يستعمل قط إلا مقيداً . وأما الحرف فأبناخ ، فإن الحرف أتى به لمعنى في غيره . ففي الجملة لا يوجد قط - في كلام تام - اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيداً بقيود تزيد عن الإطلاق . فإن كانت القرينة ما يمنع الإطلاق عن كل قيد ، فليس في الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية . فلهذا كان لفظ الكلام والكلمة في لغة العرب - بل وفي لغة غيرهم - لا تستعمل إلا في المقيد وهو الجملة التامة - اسمية كانت أو فعلية أو نداءية - إن قيل إنها قسم ثالث . فأما مجرد الاسم والفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فهذا لا يسمى في كلام العرب قط كلمة ؛ وإنما تسمية هذا (كلمة) اصطلاح نحوي - كما سموا بمض الألفاظ (فعلاً) وقسموه إلى فعل ماضٍ ومضارعٍ وأمر - والعرب لم تسم قط اللفظ فعلاً ، بل النحاة اصطاحوا على هذا فسموا اللفظ باسم مدلوله : فاللفظ الدال على حدوث فعل في زمن ماضٍ سموه فعلاً ماضياً . . . وكذلك سائرهما . وكذلك حيث وجد في الكتاب والسنة ، بل وفي كلام العرب - نظمه ونثره - لفظ كلمة ، فإنما يراد به المفيد التي تسميها النحاة جملة تامة ، لقوله تعالى : « وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا * مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ ، كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ، إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا »^(٢) ، وقوله تعالى : « وَجَمَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْهَى ، وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا »^(٣) ، وقوله تعالى : « تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ »^(٤) ، وقوله :

(١) [١٨ / الكهف / ٤ و ٥] .

(٢) [٩ / التوبة / ٤٠] .

(٣) [٣ / آل عمران / ٦٤] .

« وَجَمَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ »^(١) ، وقوله : « وَالزَّمَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا »^(٢) . وقول النبي ﷺ^(٣) : « أُصْدِقَ كَلِمَةً قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةً لِيَبِيدَ : إِلَّا كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ » ، وقوله^(٤) : « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ » ، وقوله^(٥) : « إِنْ أَحَدَكُمْ لِيَتَكَلَّمَ بِالسَّكْمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ بِهِ مَا بَلَغَتْ فَيَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ . وَإِنْ أَحَدَكُمْ لِيَتَكَلَّمَ بِالسَّكْمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ بِهِ مَا بَلَغَتْ فَيَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ » ، وقوله^(٦) : « لَقَدْ قَلْتُ بِمَدِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قَلْتَهُ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوُزِنَتْهُنَّ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ ، وَرِضَا نَفْسِهِ ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ ، وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ » .

(١) [٤٣ / الزخرف / ٢٨] .

(٢) [٤٨ / الفتح / ٢٦] .

(٣) صحيح البخاري في : ٦٣ - كتاب مناقب الأنصار ، ٢٦ - باب أيام الجاهلية ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ .

(٤) صحيح البخاري في : ٩٧ - كتاب التوحيد ، ٥٨ - باب قول الله تعالى : ونضع الموازين القسط ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ .

(٥) جامع الترمذي في : ٣٤ - كتاب الزهد ، ١٢ - باب في قلة الكلام ، عن بلال ابن الحارث الزني ، صاحب رسول الله ﷺ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أحدكم . . .

(٦) صحيح مسلم في : ٤٨ - كتاب الذكر ، حديث ٧٩ ، عن جويرية أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح ، وهي في مسجدها . ثم رجع بعد أن أضحى ، وهي جالسة . فقال « ما زلت على الحال التي فارقتك عليها » ؟ قالت : نعم . قال النبي ﷺ : « لقد قلت بمدك أربع كلمات ، ثلاث مرات . لو وُزِنَتْ بِمَا قَلْتِ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوُزِنَتْهُنَّ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ » .

وإذا كان كل اسم وفعل وحرف يوجد في الكلام فإنه مقيد لا مطلق لم يجز أن يقال :
اللفظ الحقيقة ما دلّ مع الإطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه .

فإن قيل : أريد بمض القرائن دون بمض . قيل له : اذكر الفصل بين القرينة التي
يكون معها حقيقة ، والقرينة التي يكون معها مجاز ، ولن نجد إلى ذلك سبيلاً تقديره على
تقسيم صحيح معقول . ومما يدلّ على ذلك : أن الناس اختلفوا في العام إذا خصّ هل يكون
استعماله فيما بقي حقيقة أو مجازاً ؟ وكذلك اهبط الأمر إذا أريد به الندب هل يكون حقيقة
أو مجازاً ؟ وفي ذلك قولان لأكثر الطوائف : لأصحاب أحمد قولان ، ولأصحاب الشافعيّ
قولان ، ولأصحاب مالك قولان . ومن الناس من ظنّ أنّ هذا الخلاف يطرد في التخصيص
المتصل - كالصفة والشرط والغاية والبدل - وجمل يحكى في ذلك أقوال من يفصل ، كما
يوجد في كلام طائفة من المصنّفين في أصول الفقه ؛ وهذا مما لم يعرف أن أحداً قاله ، فجمل
اللفظ العام المقيد في الصفات والغايات والشروط مجازاً . بل لما أطلق بعض المصنّفين أن
اللفظ العام إذا خصّ بصير مجازاً ، ظنّ هذا الناقل أنه عنى التخصيص المتصل ،
وأولئك لم يكن في اصطلاحهم عام مخصوص إلا إذا خصّ بمنفصل ؛ وأما المتصل فلا
يسمّون اللفظ عاماً مخصوصاً ، فإنه لم يدلّ إلا متصلاً ، والاتصال منعه العموم . وهذا
اصطلاح كثير من الأصوليين ، وهو الصواب . لا يقال لما قيد بالشرط والصفة ونحوها : أنه
داخل فيما خصّ من العموم ، ولا في العام المخصوص ، لكن بقيد ، فيقال : تخصّص
متصل ، وهذا المقيد لا يدخل في التخصيص المطلق .

وبالجملة فيقال : إذا كان هذا مجازاً فيكون تقييد الفعل المطلق بالمفعول به ، وبظرف
الزمان والمكان - مجازاً . وكذلك بالحال ، وكذلك كلّ ما قيّد بقيد ، فيلزم أن يكون
الكلام كلّ مجازاً ، فأين الحقيقة ؟

فإن قيل : يفرق بين القرائن المتصلة والمنفصلة ، فما كان مع القرينة المتصلة فهو حقيقة ،
وما كان من المنفصلة كان مجازاً . قيل : تبنى بالمتصل ما كان في اللفظ أو ما كان موجوداً
حين الخطاب ؟ فإن عنت الأول لزم أن يكون ما علم من حال المتكلم أو المستمع أولاً -

قرينة منفصلة . فما استعمل بلام التعريف لما يعرفانه كما يقول : قال النبي ﷺ . وهو عند المسلمين رسول الله ، أو قال الصديق وهو عندهم أبو بكر . وإذا قال الرجل لصاحبه : اذهب إلى الأمير أو القاضي أو الوالي - يريد ما يعرفانه أن يكون مجازاً . وكذلك الضمير يعود إلى معلوم غير مذكور كقوله « إنا أنزلناه »^(١) وقواه « حتى توارت بالحجاب »^(٢) وأمثال ذلك - أن يكون هذا مجازاً . وهذا لا يقوله أحد .

وأيضاً فإذا قال لشجاعٍ : هذا الأسد فعل اليوم كذا . أو لبليد : هذا الحمار قال اليوم كذا . أو لمالم ، أو جواد : هذا البحر جرى منه اليوم كذا - أن يكون حقيقة ، لأن قوله هذا قرينة لفظية ، فلا يبقى قط مجازاً . وإن قال : المتصل أعم من ذلك . وهو ما كان موجوداً حين الخطاب . قيل له : فهذا أشد عليك من الأول . فإن كل متكلمٍ بالمجاز لابد أن يقترن به حال الخطاب ما يبين مراده ، وإلا لم يجز التكلم به . فإن قيل : أنا أجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقف الحاجة . قيل : أ أكثر الناس لا يجوزون أن يتكلم بلفظ يدل على معنى ، وهو لا يريد ذلك المعنى إلا إذا بين . وإنما يجوزون تأخير بيان مالم يدل اللفظ عليه كالمجملات . ثم نقول : إذا جوزت تأخير البيان ، فالبيان قد يحصل بجملة تامة ، وبأفعال من الرسول وبغير ذلك . ولا يكون البيان المتأخر إلا مستقلاً بنفسه . لا يكون مما يجب اقترانه بغيره . فإن جملت هذا مجازاً لزم أن يكون ما يحتاج في العمل إلى بيان مجازاً . كقوله : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها »^(٣) ثم يقال : هب أن هذا جاز عقلاً ، لكن ليس واقعياً في الشريعة أصلاً ، وجميع ما يذكر من ذلك باطل كما قد بسط في موضعه . فإن الذين قالوا : الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليه ظاهره قد يؤخر بيانه ،

(١) [٤٤ / الدخان / ٣] ونصها : إنا أنزلناه في ليلة مباركة ، إنا كنا منذرين .

(٢) [٣٨ / ص / ٣٢] ونصها : فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي ،

حتى توارت بالحجاب .

(٣) [٩ / التوبة / ١٠٣] .

احتجوا بقوله « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً »^(١) وادعوا أنها كانت معيّنة ، وأخر بيان التبيين . وهذا خلاف ما استفاد من السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، من أنهم أمروا ببقرة مطلقة . فلواخذوا بقرة من البقر فذبحوها أجزاء عنهم . ولكن شددوا فشدد الله عليهم . والآية نكرة في سياق الإثبات ، فهي مطلقة . والقرآن يدل سياقه على أن الله ذمهم على السؤال بما هي ؟ ولو كان المأمور به معيناً لما كانوا ملومين . ثم إن مثل هذا لم يقع قط في أمر الله ورسوله أن يأمر عباده بشيء معين ويؤمهم عليهم مرة بعد مرة ، ولا يذكره بصفات تختص به ابتداء . واحتجوا بأن الله أخرج بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج . وأن هذه الألفاظ لها معاني في اللغة . بخلاف الشرع . وهذا غلط . فإن الله إنما أمرهم بالصلاة بعد أن عرفوا ما المأمور به . وكذلك الصيام . وكذلك الحج . ولم يؤخر الله قط بيان شيء من هذه الأمور . ولبسط هذه المسألة موضع آخر . وأما قول من يقول : إن الحقيقة ما يسبق إلى الذهن عند الإطلاق ، فمن أفسد الأقوال . فإنه لا يقال : إذا كان اللفظ لم ينطق به إلا مقيداً فإنه يسبق إلى الذهن في كل موضع منه ما دل عليه ذلك الموضع . وأما إذا أطلق فهو لا يستعمل في الكلام مطلقاً قط . فلم يبق له حال إطلاق محض ، حتى يقال : إن الذهن يسبق إليه أم لا . وأيضاً ، فأى ذهن ؟ فإن العربي الذي يفهم كلام العرب يسبق إلى ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطي الذي صار يستعمل الألفاظ في غير معانيها . ومن هنا غلط كثير من الناس . فإنهم قد تمودوا ما اعتادوه . إما من خطاب عامتهم ، وإما من خطاب علماءهم ، باستعمال اللفظ في معنى . فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى . فيحملون كلام الله ورسوله على لفهم النبطية وعاداتهم الحادثة . وهذا مما دخل به الغلط على طوائف . بل الواجب أن يعرف اللغة والمادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة ، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ . فبتلك اللغة والمادة والعرف خاطبهم الله ورسوله . لا بما حدث بعد ذلك . وأيضاً ، فقد بينا في غير هذا الموضع أن الله

(١) [٢ / البقرة / ٦٧] ونصها : وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ، قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ، قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ .

ورسوله لم يدع شيئاً من القرآن والحديث إلا بين معناه للمخاطبين ولم يحوجهم إلى شيء آخر . كما قد بسطنا القول فيه في غير هذا الموضع . فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود لا يوجد إلا مقدرًا في اللسان . لا موجودًا في الكلام المستعمل . كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود ، لا يوجد إلا مقدرًا في الذهن . لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد . ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق وإن التصور هو تصور المعنى الساذج الخالي عن كل قيد - لا يوجد . وكذلك ما يدعونه من البسائط التي تتركب منها الأنواع . وأنها أمور مطلقة عن كل قيد - لا توجد . وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتى - لا يوجد . فهذه الصفات المطلقات عن جميع القيود ينبغى معرفتها لمن ينظر في هذه العلوم . فإنه بسبب ظن وجودها ضلَّ طوائف في العقليات والسمميات . بل إذا قال العلماء : مطلق ومقيد ، إنما يعنون به مطلق عن ذلك المقيد ومقيدٌ بذلك المقيد . كما يقولون « الرقبة » مطلقة في آية كفارة اليمين ، ومقيدة في آية القتل . أى مطلقة عن قيد الإيمان . وإلا فقد قيل « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » (١) فقيدت بأنها رقبة واحدة . وأنها هى موجودة . وأنها تقبل التحرير . والذين يقولون بالمطلق المحض يقولون هو الذى لا يتصف بوحدة ولا كثرة ، لا وجود ولا عدم ، ولا غير ذلك . بل هو الحقيقة من حيث هى . كما يذكره الرازى تلقياً له عن ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة . وقد بسطنا الكلام في هذا الإطلاق والتقييد والكلديات والجزئيات في مواضع غير هذا . وبيننا من غلط هؤلاء في ذلك ما ليس هذا موضعه . وإنما المقصود هنا الإطلاق اللفظى . وهو أن يتكلم باللفظ مطلقاً عن كل قيد . وهذا لا وجود له . وحينئذ فلا يتكلم أحد إلا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بمضه ببعض . فتكون تلك القيود ممتنة الإطلاق .

فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن التمييز بين نوعين . فلم

(١) [٥٨ / المجادلة / ٣] ونصها : وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، ذَلِكُمْ تَوْعُظُونَ بِهِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ .

أن هذا التقسيم باطل . وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله ، فإنه مقيد بما يبين معناه . فليس في شيء من ذلك مجاز . بل كله حقيقة . ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازاً ، وذكروا ما يشهد لهم ، رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه . فن أشهر ما ذكروه قوله تعالى : « جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ » ^(١) قالوا : والجدار ليس بحيوان والإرادة إنما تكون للحيوان . فاستعملها في ميل الجدار مجازاً .

فقبل لهم : لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور . وهو ميل الحى . وفي الميل الذي لا شعور فيه . وهو ميل الجماد . وهو من مشهور اللغة . يقال : هذا السقف يريد أن يقع . وهذه الأرض تريد أن تحترق . وهذا الزرع يريد أن يسقى . وهذا الثمر يريد أن يُقطف وهذا الثوب يريد أن يُفسل . وأمثال ذلك . واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعداً ، فإما أن يحمل حقيقة في أحدهما ، مجازاً في الآخر ، أو حقيقة فيما يختص به كل منهما . فيكون مشتركاً اشتراكاً لفظياً ، أو حقيقة في القدر المشترك بينهما . وهى الأسماء المتواطئة وهى الأسماء العامة كلها . وعلى الأول يلزم المجاز . وعلى الثانى يلزم الاشتراك . وكلاهما خلاف الأصل . فوجب أن يجعل من المتواطئة . وبهذا يعرف عموم الأسماء العامة كلها . وإلا فلو قال قائل في ميل الجماد : حقيقة ، وفي ميل الحيوان : مجاز ، لم يكن بين الدعويين فرق ، إلا كثرة الاستعمال في ميل الحيوان . لكن يستعمل مقيداً بما يبين أنه أريد ميل الجماد . والقدر المشترك بين مسميات الأسماء المتواطئة أمر كلّى عام . لا يوجد كائناً عامّاً إلا في الذهن . وهو مورد التقسيم بين الأنواع . لكن ذلك المعنى العام الكلى كان أهل اللغة لا يحتاجون إلى التعبير عنه . لأنهم إنما يحتاجون إلى ما يوجد في الخارج ، وإلى ما يوجد في القلوب في المادة . وما لا يكون في الخارج إلا مضافاً إلى غيره ، لا يوجد في الذهن مجرداً . بخلاف لفظ الإنسان والفرس . فإنه لما كان يوجد في الخارج غير مضاف

(١) [١٨ / الكهف / ٧٧] ونصها : فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَنبَأَ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَفْطَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا .

تعودت الأذهان. ومسمى الفرس بخلاف تصور مسمى الإرادة ، ومسمى العلم ومسمى القدرة، ومسمى الوجود المطلق العام . فإن هذا لا يوجد في اللغة لفظ مطلق يدل عليه . بل لا يوجد لفظ الإرادة إلا مقيداً بالمريد . ولا لفظ العلم إلا مقيداً بالعالم . ولا لفظ القدرة إلا مقيداً بالقادر . بل وهكذا سائر الأعراض ، لَمَّا لم توجد إلا في محالها مقيدةً بها ، لم يكن في اللغة لفظ إلا كذلك . فلا يوجد في اللغة لفظ السواد والبياض والطول والقصر إلا مقيداً بالأسود والأبيض والطويل والقصير . ونحو ذلك . لا مجرداً عن كل قيد . وإنما يوجد مجرداً في كلام المصنفين في اللغة . لأنهم فهموا من كلام أهل اللغة ما يريدون به من القدر المشترك .

ومنه قوله تعالى: « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ »^(١) فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : الذوق حقيقة في الذوق بالفم . واللباس مما يلبس على البدن . وإنما استعير هذا وهذا . وليس كذلك بل قال الخليل : الذوق في لغة العرب هو وجود طعم الشيء . والاستعمال يدل على ذلك . قال تعالى « وَلَنذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ »^(٢) وقال « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ »^(٣) وقال « فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا »^(٤) وقال « قَالَ

(١) [١٦ / النحل / ١١٢] ونصها : وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ .

(٢) [٣٢ / السجدة / ٢١] ونصها : وَلَنذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ .

(٣) [٤٤ / الدخان / ٤٩] .

(٤) [٦٥ / الطلاق / ٩] ونصها : فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا

فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ» (١) « فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي » (٢) « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى » (٣) « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَاقًا » (٤) . وقال النبي ﷺ (٥) : « ذاق طعم الإيمان من رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » وفي بعض الأدعية : أدقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك . فلفظ الذوق يستعمل في كل ما يحس به ويجد ألمه أو لذته . فدعوى المدعى اختصاص لفظ الذوق بما يكون بالفم - تحكّم منه . لكن ذلك مقيد . فيقال : ذقت الطعام وذقت هذا الشراب . فيكون معه من القيود ما يدل على أنه ذوق بالفم . وإذا كان الذوق مستملاً فيما يحسّه الإنسان بباطنه أو بظاهره ، حتى الماء الحميم ، يقال : ذاقه . فالثوب إذا كان بارداً أو حاراً ، يقال : ذقت حره وبرده . وأما لفظ اللباس ، وهو مستعمل في كل ما يمشى الإنسان فيلبس به . قال تعالى : « وَجَمَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا » (٦) ، وقال : « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ » (٧) ، وقال : « هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ » (٨) . ومنه يقال : لبس الحق بالباطل ،

(١) [٦ / الأنعام / ٣٠] ونصها : وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ، قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ ، قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ، قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ .
(٢) [٥٤ / القمر / ٣٧] ونصها : وَلَقَدْ رَاودُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي .

(٣) [٤٤ / الدخان / ٥٦] .

(٤) [٧٨ / النبأ / ٢٤ و ٢٥] .

(٥) صحيح مسلم في : ١ - كتاب الإيمان ، حديث ٥٦ .

(٦) [٧٨ / النبأ / ١٠] .

(٧) [٧ / الأعراف / ٢٦] ونصها : يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا بُورِي سَوَاءَ لَكُمْ وَرِيثًا ، وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ، ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ .

(٨) [٢ / البقرة / ١٨٧] ونصها : أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ

هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ . . .

إذا خلط به حتى غشاه فلم يتميز . فالجوع الذي يشمل ألّه جميع الجائع ، نفسه وبدنه ، وكذلك الخوف الذي يلبس البدن ، لو قيل : فأذاقها الله الجوع والخوف ، لم يدل ذلك على أنه شامل بجميع أجزاء الجائع . بخلاف ما إذا قيل : لباس الجوع والخوف . ولو قال : فألبسهم - لم يكن فيه ما يدل على أنهم ذاقوا ما يؤلمهم ، إلا بالعقل . من حيث أنه يعرف الجائع الخائف يألم . بخلاف لفظ ذوق الجوع والخوف . فإن هذا اللفظ يدل على الإحساس بالمؤلم . وإذا أضيف إلى المثلذ ذلك على الإحساس به . كقوله ﷺ (١) : « ذاق طعم الإيمان من رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً » . فإن قيل : فلم لم يصف نعيم الجنة بالذوق؟ قيل : لأن الذوق يدل على جنس الإحساس . ويقال : ذاق انطعام لمن وجد طعمه وإن لم يأكله . وأهل الجنة نعيمهم كامل تام لا يقتصر فيه على الذوق . بل استعمل لفظ الذوق في النفي . كمال قال عن أهل النار : « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا » (٢) أى لا يحصل لهم من ذلك ولا ذوق . وقال عن أهل الجنة : « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى » (٣) . وكذلك مادعوا أنه مجاز في القرآن: لفظ السكر والاستهزاء والسخرية المضاف إلى الله وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله ، عن طريق المجاز . وليس كذلك . بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلماً له . وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجنى عليه ، عقوبة بمثل فعله - كانت عدلاً . كما قال تعالى : « كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ » (٤) فكادله كما كادت إخوته ، لما قال له أبوه : « لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا » (٥)

(١) انظر الهامش رقم ٥ ص ٢٤٠ .

(٢) [٧٨ / النبأ / ٢٤] .

(٣) [٤٤ / الدخان / ٥٦] .

(٤) [١٢ / يوسف / ٧٦] ونصها: فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا

مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ، كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ . . .

(٥) [١٢ / يوسف / ٥] .

وقال تعالى: « إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۗ وَأَكِيدُ كَيْدًا »^(١) ، وقال: « وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۗ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ »^(٢) ، وقال: « الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ »^(٣) . ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلا يستحق هذا الاسم . كما روى عن ابن عباس : أنه يفتح لهم باب من الجنة وهم في النار فيسرعون إليه فيغلق . ثم يفتح لهم باب آخر فيسرعون إليه فيغلق . فيضحك منهم المؤمنون . قال تعالى : « فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ۗ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ۗ هَلْ تُؤِثُّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ »^(٤) . وعن الحسن البصرى : إذا كان يوم القيامة خمدت النار لهم كما تخمد الإهالة . فيمشون . فيخسف بهم . وعن مقاتل : إذا ضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب فييقون في الظلمة . فيقال لهم : ارجعوا وراءكم فالتسوا نوراً . وقال بعضهم : استهزأوه استدراجه لهم . وقيل : إيقاع استهزأهم وردّ خداعهم ومكرهم عليهم . وقيل : إنه يظهر لهم في الدنيا خلاف ما أبطن في الآخرة . وقيل : هو تجهيلهم ومخاطبتهم فيما فعلوه . وهذا كله حق . وهو استهزاء بهم حقيقة . وفي بعض الآثار : أن الله سبحانه يأمر بناس من الناس إلى الجنة ، حتى إذا رأوها وشاهدوا ما فيها من الكرامة ، قال الله للملائكته : اصرفوهم عنها . لا حظّ لهم فيها . قالوا : يا ربنا لو أدخلتنا النار قبل أن تربنا ما أربتنا كان أهون في عذابنا . قال الله : ذلك أردت بكم . إذا لقيتم الناس لقيتموهم مخبتين متواضعين ، وإذا خلوتهم بارزتموني بالمعظائم . أجلتم الناس ولم تجلّوني . وعظمت الناس ولم تعظمنوني . وخفتم الناس ولم تخافوني . فاليوم أذيقكم ألم عذابى كما حرمتكم جزيل ثوابى . ذكره ابن أبى الدنيا وغيره .

(١) [٨٦ / الطارق / ١٥ و ١٦] .

(٢) [٢٧ / النمل / ٥١ و ٥٠] .

(٣) [٩ / التوبة / ٧٩] .

(٤) [٨٣ / المطففين / ٣٤ - ٣٦] .

ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ »^(١) المراد به أهلها . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . فقيل لهم : لفظ القرية والمدينة والنهر والميراث وأمثال هذه الأمور التي فيها الحال والمحل ، وكلاهما داخل في الاسم ، ثم قد يعود الحكم على الحال ، وهو السكان . وتارة على المحل ، وهو المكان . وكذلك في النهر يقال : حفرت النهر ، وهو المحل . وجرى النهر ، وهو الماء . ووضعت الميزاب ، وهو المحل . وجرى الميزاب ، وهو الماء . وكذلك القرية . قال تعالى : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً »^(٢) وقوله : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ * فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ »^(٣) ، وقال في آية أخرى : « أَفَأَمِّنْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ »^(٤) فجعل القرى هم السكان . وقال : « وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ »^(٥) وهم السكان . وكذلك قوله : « وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا »^(٦) ، وقال تعالى : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا »^(٧) فهذا المكان ، لا السكان . لكن لا بد أن يلحظ أنه كان مسكونا . فلا يسمى قرية إلا إذا

(١) [١٢ / بوسف / ٨٢] ونصها : وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ، وَإِنَّا لَصَادِقُونَ .

(٢) [١٦ / النحل / ١١٢] ونصها : وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ .

(٣) [٧ / الأعراف / ٥٤ و ٥٥] .

(٤) [٧ / الأعراف / ٩٧] .

(٥) [٤٧ / القتال / ١٣] .

(٦) [١٨ / الكهف / ٥٩] .

(٧) [٢ / البقرة / ٢٥٩] .

كان قد عمر للسكنى . مأخوذ من القرى وهو الجمع . ومنه قولهم : قربت الماء في الحوض ، إذا جمته فيه . ونظير ذلك لفظ الإنسان . يتناول الجسد والروح . ثم الأحكام يتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما . فكذلك القرية ، إذا عذب أهلها خربت ، وإذا خربت كان عذاباً لأهلها . فما يصيب أحدهما من الشر ينال الآخر . كما ينال البدن والروح ما يصيب أحدهما . فقوله : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » ^(١) ، مثل قوله : « قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً » ^(٢) فاللفظ هنا يراد (به) السكان من غير إضمار ولا حذف . فهذا بتقدير أن يكون في اللفظ مجاز ، فلا مجاز في القرآن . بل وتقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث . لم ينطق به السلف . والخلف فيه على قولين . وليس النزاع فيه لفظياً . بل يقال نفس هذا التقسيم باطل . لا يتميز هذا عن هذا . ولهذا كان كل ما يذكره من الفروق يبين أنها فروق باطلة . وكلما ذكر بمضمهم فرقاً أبطله الثاني . كما يدعى المنطقيون أن الصفات القائمة بالوصوفات تنقسم اللازمة لها إلى داخل في ماهيتها الثابتة في الخارج وإلى خارج عنها لازمة للماهية ولازم خارج للوجود . وذكروا ثلاثة فروق كلها باطلة . لأن هذا التقسيم باطل لا حقيقة له . بل ما يجعلونه داخلياً يمكن جملة خارجاً وبالعكس . كما قد بسط في موضعه . وقولهم : اللفظ إن دل بلا قرينة فهو حقيقة ، وإن لم يدل إلا معها فهو مجاز - قد تبين بطلانه ، وأنه ليس في الألفاظ الدالة ما يدل مجرداً عن جميع القرائن . ولا فيها ما يحتاج إلى جميع القرائن . وأشهر أمثلة المجاز لفظ الأسد والحمار والبحر ونحو ذلك ، مما يقولون : إنه استمير للشجاع والبليد والحواد . وهذه لا تستعمل إلا مؤلفة مركبة مقيدة بقيود لفظية . كما تستعمل الحقيقة . كقول أبي بكر الصديق عن أبي قتادة ^(٣) ، لما طلب غيره سلب القتيل : لاها الله ، إذا تعدد إلى أسد من أسد الله يقاتل

(١) انظر هامش رقم ١ ص ٢٤٣ .

(٢) انظر هامش رقم ٢ ص ٢٤٣ .

(٣) صحيح البخاري في : ٥٧ - كتاب فرض الخمس ، ١٨ - باب من لم يخمس الأسلاب ،

ومن قتل قتيلاً فله سَكْبُهُ .

عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين . فلما التقينا =

عن الله ورسوله فتمطيك سَلْبَهُ . فقوله : تمعد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله ، وصف له بالقوة بالجهاد في سبيله . وقد عينه تميماً أزال اللبس . وكذلك قول النبي ﷺ (١) : « إن خالدًا سيف من سيوف الله ، سلَّه الله على المشركين » وأمثال ذلك . وإن قال القائل : القرآن اللفظية موضوعه ، ودلالاتها على المعنى حقيقة ، لكن القرآن الخالية مجاز . قيل : اللفظ لا يستعمل قط إلا مقيدا بقيود لفظية موضوعه . والحال حال المتكلم والمستمع ، لا بد من اعتباره في جميع الكلام . فإنه إذا عرف المتكلم ، فهم من معنى كلامه مالا يفهم إذا لم يعرف . لأنه بذلك يعرف عاداته في خطابه . واللفظ إما يدل إذا عرف لغة المتكلم التي بها يتكلم . وهي عاداته وعرفه التي بمتادها في خطابه . ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية . فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى . فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغة .

= كانت للمسلمين جولة . فرأيت رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين ، فاستدرت حتى أتته من ورائه حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه . فأقبل إلى فضمني ضمة وجدت منها ربح الموت . ثم أدركه الموت فأرسلني . فلحقت عمر بن الخطاب فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله .

ثم إن الناس رجعوا . وجلس رسول الله ﷺ فقال « من قتل قتيلًا ، له عليه بيعة ، فله سلبه » فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . ثم قال « من قتل قتيلًا ، له عليه بيعة ، فله سلبه » فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . ثم قال الثالثة مثله . فقال رجل : صدق يارسول الله . وسلبه عندي . فأرضه عنى . فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لاها الله ، إذا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله ﷺ يمتطيك سلبه !!

فقال النبي ﷺ : « صدق » ، فأعطاه . فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلامة . فإنه لأول مال تأملته في الإسلام .

(١) مسند الإمام أحمد حديث ٤٣ ، أن أبا بكر عقد لخالد بن الوليد على قتال أهل الردة ، وقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم العبد وأخو المشيرة خالد بن الوليد ، وسيف من سيوف الله ، سلَّه الله عز وجل على الكفار والمنافقين .

ولهذا كل من كان له عناية بألفاظ الرسول ومراده بها ، عرف عاداته في خطابه . وتبين له من مراده ما لا يتبين لغيره . ولهذا ينبغي أن يقصد ، إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث ، أن يذكر نظائر ذلك اللفظ ماذا عنى بها الله ورسوله . فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده . وهى العادة المعروفة من كلامه . ثم إذا كان لذلك نظائر في كلام غيره ، وكانت النظائر كثيرة ، عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة . لا يختص بها هو ﷺ . بل هى لغة قومه . ولا يجوز أن يحمل كلامه على عادات حدثت بعده في الخطاب ، لم تكن معروفة في خطابه وخطاب أصحابه . كما يفعله كثير من الناس . وقد لا يعرفون انتفاء ذلك في زمانه . ولهذا كان استعمال القياس في اللغة ، وإن جاز في الاستعمال ، فإنه لا يجوز في الاستدلال . فإنه قد يجوز للإنسان أن يستعمل اللفظ في نظير المعنى الذى استعملوه فيه ، مع بيان ذلك ، على ما فيه من النزاع . لكن لا يجوز أن يعتمد إلى ألفاظ قد عرف استعمالها في معانى فيحملها إلى غير تلك المعانى ، ويقول : إنهم أرادوا تلك بالقياس على تلك . بل هذا تبديل وتحريف . فإذا قال^(١) : « الجار أحق بسقبه » فالجار هو الجار . ليس هو الشريك . فإن هذا لا يعرف في لغتهم ، لكن ليس في اللفظ ما يقتضى أنه يستحق الشفعة . لكن يدل على أن البيع له أولى . وأما الحجر فقد ثبت بالنصوص الكثيرة والنقول الصحيحة أنها كانت اسماً لكل مسكر . لم يسم النبيذ خمرًا بالقياس : وكذلك النباش كانوا يسمونه سارقاً . كما قالت عائشة : سارق موتانا كسارق أحيانا . واللائط عندهم كانوا أغلظ من الزانى بالمرأة . ولا بد ، في تفسير القرآن والحديث ، من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ . وكيف يفهم كلامه . فمعرفة العربية التى خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه . وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعانى . فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب . فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دالّ عليه . ولا يكون الأمر كذلك . ويحملون هذه الدلالة حقيقة وهذه مجازاً .

(١) صحيح البخارى في : ٩٠ - كتاب الحيلة ، ١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له .

عن أبى رافع قال : قال النبي ﷺ « الجار أحق بسقبه » .

كما خطأ الرجئة في اسم الإيمان. جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق. وتناوله للأعمال مجازاً. فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز، فلا حاجة إلى هذا. وإن صح فهذا لا ينفعكم. بل هو عليكم لا لكم. لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة. والمجاز إنما يدل بقرينة. وقد تبين أن لفظ الإيمان، حيث أطلق في الكتاب والسنة، دخلت فيه الأعمال. وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد. وهذا يدل على أن الحقيقة قوله ^(١) «الإيمان بضع وسبعون شعبة» وأما حديث ^(٢) جبريل فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام فهو كذلك. وهذا هو الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً. كما أنه لما ذكر الإحسان، أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام. لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام. ولو قدر أنه أريد بلفظ الإيمان مجرد التصديق، فلم يقع ذلك إلا مع قرينة. فيلزم أن يكون مجازاً. وهذا معلوم بالضرورة. لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث. بخلاف كون لفظ الإيمان في اللغة مرادفاً للتصديق. ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله، بل أراد به ما كان يريد به أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد - فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما. فلا يمارض اليقين. كيف؟ وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين وأنها من أفسد الكلام. وأيضاً، فليس لفظ الإيمان في دلالاته على الأعمال المأمور بها، بدون لفظ الصلاة والصيام

(١) صحيح مسلم في: ١ - كتاب الإيمان، حديث ٥٧، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

أنه قال «الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان».

(٢) صحيح البخاري في: ٢ - كتاب الإيمان، ٣٧ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ

عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة.

عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس. فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟

قال «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وبلقائه ورسله، وتؤمن بالبعث» قال: ما الإسلام؟

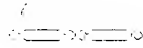
قال «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدى الزكاة المفروضة، وتصوم

رمضان» قال: ما الإحسان؟ قال «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه

يراك»... الخ.

والزكاة والحج ، وفي دلالته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعيّ والحج الشرعيّ - سواء . قيل : إن الشارع نقله ، أو زاد الحكم دون الاسم . أو زاد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف أو خاطب بالاسم مقيداً لا مطلقاً . فإن قيل : الصلاة والحج ونحوهما ، لو ترك بعضها بطلت . بخلاف الإيمان فإنه لا يبطل عند الصحابة وأهل السنة والجماعة بمجرد الذنب . قيل : إن أراد بالبطلان أنه لا تبرأ الذمة منها كلها فكذلك الإيمان الواجب ، إذا ترك منه شيئاً لم تبرأ الذمة منه كله . وإن أريد به وجوب الإعادة فهذا ليس على الإطلاق . فإن في الحج واجبات ، إذا تركها لم يعد . بل تجبر بدم . وكذلك في الصلاة عند أكثر العلماء إذا تركها سهواً أو مطلقاً وجبت الإعادة . فإنما يجب إذا أمسكت الإعادة . وإلا فما تمذرت إعادته مطالباً به كالجمعة ونحوها . وإن أريد بذلك أنه لا يثاب على ما فعله ، فليس كذلك . بل قد بين النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء في صلاته أنه إذا لم يتمها يثاب على ما فعل ، ولا يكون بمنزلة من لم يصل . وفي عدة أحاديث أن الفرائض تكمل يوم القيامة من النوافل . فإذا كانت الفرائض مجبورة بشواب النوافل دل على أنه يعتد له بما فعل منها . فكذلك الإيمان ، إذا ترك منه شيئاً كان عليه فعله . إن كان محرماً تاب منه . وإن كان واجباً فعله . فإذا لم يفعله لم تبرأ ذمته منه . وأثيب على ما فعله كسائر العبادات . وقد دلت النصوص على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان . وقد عدلت المرجئة ، في هذا الأصل ، عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان . واعتمدوا على رأيهم ، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة . وهذه طريقة أهل البدع . ولهذا كان الإمام أحمد يقول : أ أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس . ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة الرافضة وغيرهم ، من أهل البدع ، يفسرون القرآن برأيهم ومعتقوهم وما تأولوه من اللغة . ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين . فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم . وإنما يعتمدون على العقل واللغة . وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف . وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم . وهذه طريقة الملاحدة

أيضاً . إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة . وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها . هؤلاء يمرضون عن نصوص الأنبياء ، إذ هي عندهم لانقيد العلم ، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع . وإذا تدبرت حججهم ، وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل « انتهى .



فصل

في أنه هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة؟

أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة؟

قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية في «كتاب الإيمان» أيضاً ما نصه:

«وبسبب الكلام في مسألة الإيمان، تنازع الناس: هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة؟ فذهب الخوارج والمعتزلة إلى أنها منقولة. وذهبت المرجئة إلى أنها باقية على ما كانت عليه في اللغة، لكن الشارع زاد في أحكامها، لا في معنى الأسماء. وهكذا قالوا في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج: أنها باقية في كلام الشارع على معناها اللغوي، لكن زاد في أحكامها. ومقصودهم: أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل بالقلب واللسان. وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف؛ فهي بالنسبة إلى اللغة مجاز، وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة.

«والتحقيق أن الشارع لم ينقلها، ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة، كما يستعمل نظائرها، كقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ»^(١) فذكر حجاً خاصاً وهو حج البيت، وكذلك قوله: «فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ...»^(٢) فلم يكن لفظ الحج متناولاً لكل قصد، بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة. والشاعر إذا قال:

(١) [٣/ آل عمران/ ٩٧] ونصها: فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا، وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي وَعَنْ عَالَمِينَ.

(٢) [٢/ البقرة/ ١٥٨] ونصها: إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ.

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً يَجْحُونَ سِبَّ الزَّبْرَقَانِ الْمَزْعُورَا
 كان متكلماً باللفظة ؛ وقد قيل : لفظه يحجج سب الزبرقان المزعفرا . ومعلوم أن ذلك الحجج
 الخصوص الذي أمر الله به دلّت عليه الإضافة أو التعريف باللام . فإذا قيل : الحجج فرض
 عليك ، كانت لام المهدي تبين أنه حجج البيت .

« وكذلك الزكاة . هي اسم لما تزكو به النفس . وزكاة النفس زيادة خيرها ،
 وذهاب شرها . والإحسان إلى الناس من أعظم ما تزكو به النفس ، كما قال تعالى : « خُذْ
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » (١) وكذلك ترك الفواحش مما تزكو به ،
 قال تعالى : « وَلَوْ لَا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا » (٢) .
 وأصل زكاتها بالتوحيد وإخلاص الدين لله ، قال تعالى : « وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ
 لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » (٣) . وهي عند المفسرين التوحيد . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم
 مقدار الواجب وسماها الزكاة المفروضة . فصار لفظ الزكاة - إذا عرّف باللام - ينصرف
 إليها ، لأجل المهدي .

« ومن الأسماء ما يكون أهل العرف نقلوه ، وينسبون ذلك إلى الشارع ، مثل لفظ (التيتم)
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » (٤) .

(١) [٩ / التوبة / ١٠٣] ونصها : خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ
 بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

(٢) [٢٤ / النور / ٢١] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ،
 وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ، وَلَوْ لَا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
 وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

(٣) [٤١ / فصلت / ٧٦] ونصها : قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا
 إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ ، وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ
 الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ .

(٤) [٥ / المائدة / ٦] ونصها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا =

لفظ التيمم استعمال في معناه المعروف في اللغة ، فإنه أمر بتيمم الصميد ؛ ثم أمر بمسح الوجوه والأيدي منه ؛ فصار لفظ التيمم ، في عرف الفقهاء ، يدخل فيه هذا المسح ؛ وليس هو لغة الشارع ، بل الشارع فرّق بين تيمم الصميد وبين المسح الذي يكون بعده .

« ولفظ (الإيمان) أمر به مقيداً بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله . وكذلك لفظ (الإسلام) بالاستسلام لله رب العالمين . وكذلك لفظ (الكفر) مقيداً . ولكن لفظ (النفاق) قد قيل : إنه لم تكن العرب تكلمت به ، لكنه مأخوذ من كلامهم . فإن (نفاق) يشبه خرج ، ومنه : نفقت الدابة إذامات ، ومنه نفاق اليربوع . والنفاق في الأرض ، قال تعالى : « فَإِنِ اسْتَضَمَّتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ » ^(١) فللنفاق هو الذي خرج من الإيمان باطناً بعد دخوله فيه ظاهراً . وقيد النفاق بأنه نفاق من الإيمان . ومن الناس من يسمى من خرج عن طاعة الملك منافقاً عليه . لكن المنافق - الذي في القرآن - هو النفاق على الرسول ، فخطاب الله ورسوله الناس بهذه الأسماء خطاب الناس بغيرها ، وهو خطاب مقيد خاص ، لا مطلق يحتمل أنواعاً .

« وقد بين الرسول تلك الخصائص . والاسم دلّ عليها ، فلا يقال : إنها منقولة ، ولا أنه زيد في الحكم دون الاسم ، بل الاسم إنما استعمال على وجه يختص بمراد الشارع ، لم يستعمل مطلقاً . وهو إنما قال : « أقيموا الصلاة » ^(٢) بعد أن عرفهم الصلوة بالمأمور بها ، فكان

= وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الرَّافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ .

(١) [٦/ الأنعام/ ٣٥] ونصها: وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَضَمَّتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بآيَةٌ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ .

(٢) [٢/ البقرة/ ٤٣] ونصها: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ .

التعريف منصرفاً إلى الصلاة التي يعرفونها. لم ينزل لفظ الصلاة وهم لا يعرفون معناه. ولهذا قال من قال في لفظ الصلاة : إنه عام للمعنى اللغوي، وأنه مجمل لتردده بين المعنى اللغوي والشرعي، ونحو ذلك ، فأقوالهم ضمنية . فإن هذا اللفظ إنما ورد خبراً أو أمراً . فالخبر كقوله : « أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى »^(١) وسورة (اقرأ) من أول ما نزل من القرآن ، وكان بمض الكفار - إما أبو جهل أو غيره - قد نهى النبي ﷺ عن الصلاة ، وقال^(٢) : لئن رأيتَه يصلي لأطأن عنقه ؛ فلما رآه ساجدا رأى من الهول ما أوجب نكوصه على عقبه . فإذا قيل : « أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى » فقد علمت تلك الصلاة الواقعة بلا إجمال في اللفظ ولا عموم . ثم إنه لما فرضت الصلوات الخمس ليلة المعراج ، أقام النبي ﷺ لهم الصلوات بمواقيمها صبيحة ذلك اليوم ، وكان جبريل يؤم النبي ﷺ ، والمسلمون يأتمون بالنبي ﷺ . فإذا قيل لهم : « أَرَقِيمُوا الصلاة » عرفوا أنها تلك الصلاة . وقيل : إنه قبل ذلك كانت له صلاتان طرفي النهار ، فكانت أيضاً .

فلم يخاطبوا باسم من هذه الأسماء إلا ومسماه معلوم عندهم ؛ فلا إجمال في ذلك ولا يتناول كل ما يسمى : حججاً ، ودعاءً ، وصوماً . فإن هذا إنما يكون إذا كان اللفظ مطلقاً ، وذلك لم يرد . وكذلك الإيمان والإسلام ، وقد كان معنى ذلك عندهم من أظهر الأمور . وإنما سأل جبرئيل النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهم يسمعون ، وقال^(٣) : « هذا جبرئيل جاءكم

(١) [٩٦ / الملق / ١٠٩] .

(٢) صحيح البخاري في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٩٦ - سورة الملق ، ٤ - باب كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَمَنَّ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ . قال ابن عباس : قال أبو جهل : لئن رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأطأن على عنقه . فبلغ النبي ﷺ . فقال « لو فعله لأخذته الملائكة » .

(٣) صحيح البخاري في : ٢ - كتاب الإيمان ، ٣٧ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان .

عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس . فأتاه جبريل فقال : ما الإيمان ؟ =

يملككم دينكم » لبيّن لهم كمال هذه الأسماء وحقائقها التي ينبغي أن تقصد لئلا يقتصروا على أدنى مسمياتها . وهذا كما في الحديث الصحيح أنه قال ^(٢) : « ليس المسكين بهذا الطوائف الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرتان . ولكن المسكين الذي لا يجد غنىً يغنيه ولا يفتن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس إلخافاً » . فهم كانوا يعرفون المسكين وأنه المحتاج . وكان ذلك مشهوراً عندهم فيمن يظهر حاجته في السؤال ، فيبين النبي صلى الله عليه وسلم أنّ الذي يظهر حاجته بالسؤال والناس يعطونه - ترول مسكنته بإعطاء الناس له . والسؤال له بمنزلة الحرفة . وهو ، وإن كان مسكيناً ، يستحق من الزكاة إذا لم يعط من غيرها كفايته ، فهو إذا وجد من يعطيه كفايته لم يبق مسكيناً ؛ وإنما المسكين المحتاج الذي لا يسأل ولا يعرف فيعطى ، فهذا هو الذي يجب أن يقدم في العطاء ، فإنه مسكين قطعاً . وذلك ، مسكنته تندفع بعطاء من يسأله .

وكذلك قوله : « الإسلام هو الخمس » يريد أن هذا كآه واجب داخل في الإسلام . فليس للإنسان أن يكتفى بالإقرار بالشهادتين . وكذلك الإيمان يجب أن يكون على هذا الوجه المفصل ، لا يكتفى فيه بالإيمان المجمل ، ولهذا لما وصف الإسلام بهذا . انتهى .

== قال « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث » قال : ما الإسلام ؟ قال « أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان » قال : ما الإحسان ؟ قال « أن تعبد الله كأنك تراه . فإن لم تكن تراه فإنه يراك » . قال : متى الساعة ؟ قال « ما المسئول عنها بأعلم من السائل . وسأخبرك عن أشراطها : إذا ولدت الأمة ربّتها ، وإذا تناول رعاية الإبل البهيم في البنيان . في خمس لا يعلمهن إلا الله » . ثم تلا النبي ﷺ : **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... الآية** . ثم أدبر . فقال « ردوه » فلم يروا شيئاً . فقال « هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم » .

(١) صحيح مسلم في : ١٢ - كتاب الزكاة ، حديث ١٠١٠ ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « ليس المسكين بهذا الطوائف الذي يطوف على الناس ، فترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرتان » قالوا : فما المسكين ؟ يا رسول الله . قال « الذي لا يجد غنىً يغنيه ، ولا يفتن له فيتصدق عليه ، ولا يسأل الناس شيئاً » .

ذكر مجمل مقاصد التنزيل الكريم وضروب التفسير

قال الإمام عز الدين بن عبد السلام في كتابه «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» في أواخره ما نصه :

«وعلى الجملة فمقاصد القرآن أنواع : أحدها : الطلب وهو أربعة أضرب .

النوع الثاني : الإذن والإطلاق : النوع الثالث : النداء . والنداء تنبيه للمنادى ليرسم ما يلقى إليه بعد النداء من الكلام ليعمل بمقتضاه ، ولذلك كثر النداء في القرآن . وأما وصف المنادى فأربعة أقسام : (أحدها) ما لا حث فيه ، كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ . . . » . (الثاني) فيه حث ، كالوصف بالإيمان ، وله فائدتان : (إحدها) الحث على ما يأمر به وينهى عنه بعد النداء ، فإن الإيمان موجب للطاعة والإذعان . (الفائدة الثانية) : إكرام المؤمنين بندايمهم بأشرف أوصافهم وأحبها ، فيحثهم ذلك الإكرام على لزوم الطاعة والإذعان . (القسم الثالث) نداء النبي بالنبوة ، وفيه فائدة التفخيم والإكرام ، والحث على الطاعة والإذعان ، شكراً لنعمة النبوة . (القسم الرابع) النداء بالرسالة ، وفيه الفائدتان المذكورتان في النداء بالنبوة ، مع التأكيد بذكر الرسالة ، وهي من النعم الجسام لأنها : تستلزم النبوة ، وتحث على تبليغ الرسالة . فما أحسن قوله : « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » (١).

النوع الرابع : مدح الأفعال .

النوع الخامس : مدح الفاعلين لأجل الفعل الذي وُصفوا به .

النوع السادس : ذم الأفعال .

النوع السابع : ذم الفاعلين لأجل الفعل الذي وُصفوا به .

(١) [٥ / المائة / ٦٧] ونصها : يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ .

النوع الثامن : الوعد بالخير العاجل .

النوع التاسع : الوعد بالخير الآجل .

النوع العاشر : الوعيد بالشر العاجل .

النوع الحادى عشر : الوعيد بالشر الآجل .

وكل هذه الأخبار تابعة للأحكام مؤكدة لها ، إما بالترغيب فيها ، إن كانت قرينة ،
أو بالترهيب منها إن كانت معصية .

النوع الثانى عشر : الأمثال : وهى مؤكدة للأحكام : ترغيباً أو ترهيباً أو تقبيحاً أو تحسيناً .

النوع الثالث عشر : التكرير : وهو دال على الاعتناء والاهتمام بالسكر .



مطلب في سر التكرير

فتكرير صفات الله دالّ على الاعتناء بمعرفتها ، والعمل بموجبها .
وتكرير القصص دالّ على الاهتمام بالوعظ للإيقاظ والاعتبار . وفائدة تكرير القصص
تطرية الواعظ وتشديدها ، لأن منها : ما يحث على الطاعة والإيمان ، ومنها ما يزرع عن الكفر
والعصيان .

وكذلك تكرير الوعد والوعيد ، وكذلك تكرير ذكر الأحكام ، وكذلك تكرير
المدح والذم ، وما يترتب على المأمورات والمنهيات من المؤكيدات المذكورات . فتكرير الوعد
يدل على الاهتمام بفعل الطاعات ترغيباً في ثوابها . وتكرير الوعيد يدل على الاهتمام بترك
المخالفات ترهيباً من عقابها . وتكرير القرآن بين الوعد والوعيد يدل على الاهتمام بوقوف
العباد بين الخوف والرجاء ، فلا يقنطوا من رحمة الله وأفضاله ، ولا يمترؤا بحلمه وإمهاله .
وتكرير الأحكام يدل على الاعتناء بفعل الطاعات واجتناب المخالفات . وتكرير الأمثال
يدل على الاعتناء بالإيضاح والبيان . وتكرير تذكير النعم يدل على الاعتناء بشكرها .

واعلم أنه لا تؤكد العرب إلا ما تهتم به ؛ فإن من اهتم بشيء أكثر ذكره . وكلما عظم
الاهتمام كثر التأكيده . وكلما خفّ ، خفّ التأكيده . وإن توسط الاهتمام ، توسط التأكيده .
فإذا قال القائل : زيد قائم ، فقد أخبر بقيامه . فإن أراد تأكيده ذلك ، عند من شك فيه ،
أو يكذبه ، أو ينازعه فيه ، أكده فقال : إن زيدا قائم . فإذا جاء به (إن) فكأنه قال :
زيد قائم ، زيد قائم . فإن زاد في التأكيده قال : إن زيدا قائم ، فيصير بمثابة ما لو قال : زيد
قائم ، ثلاث مرات .

أمثلة ذلك : قوله تعالى : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا
أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ »^(١) تأكيده لقوله تعالى : « لَا أَعْبُدُ

(١) [١٠٩ / الكافرون / ١ - ٤] .

مَا تَعْبُدُونَ . وقوله : « وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ » تأكيد لقوله « وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ » . لَمَّا وَقَعَ الْإِهْتِمَامُ بِأَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُمْ عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَمَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ - أَكَّدَ ذِيكَ لَشِدَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِهِمَا . فِهَذَا تَأْكِيدٌ وَاحِدٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَبْرَيْنِ . وَعَلَى الْجُمْلَةِ : فَقَدْ أَكَّدَ نَفِيَّ عِبَادَتِهِ لِأَصْنَامِهِمْ بِقَوْلِهِ « وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ » وَأَكَّدَ نَفِيَّ عِبَادَتِهِمْ لِمَعْبُودِهِ بِقَوْلِهِ « وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ » وَإِنْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى وَقْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَلَا تَأْكِيدَ إِذْنًا .

ومثال تكرير التأكيد قوله تعالى : « أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ * كَلَّا . . . »^(١) المعنى : أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ عَنِ الِاسْتِعْمَادِ لِلْمَعَادِ ، ثُمَّ زَجَرَهُمْ عَنِ التَّكَاثُرِ بِقَوْلِهِ « كَلَّا » ثُمَّ هَدَدَهُمْ بِقَوْلِهِ : « سَوْفَ تَعْلَمُونَ » . ثُمَّ أَكَّدَ الزَّجْرَ الْأَوَّلَ بِـ « كَلَّا » الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ أَكَّدَ التَّهْدِيدَ بِـ « سَوْفَ تَعْلَمُونَ » ؛ ثُمَّ أَكَّدَ الزَّجْرَ بِـ « كَلَّا » الثَّالِثَةَ ، فَزَجَرَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِلْإِهْتِمَامِ بِزَجْرِهِمْ عَنِ ذَلِكَ . وَهَدَدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ لِلْإِهْتِمَامِ بِالِاسْتِعْمَادِ لِلْمَعَادِ .

ومثل هذا قوله تعالى « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ * كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . . . »^(٢) زَجَرَهُمْ بِـ « كَلَّا » الْأُولَى عَنِ التَّسَاءُلِ وَالِاخْتِلَافِ ، ثُمَّ أَكَّدَ كَلَّا الْأُولَى بِكَلَّا الثَّانِيَةَ وَتَهَدَدَهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ بَعْدُ : « سَيَعْلَمُونَ » ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا التَّهْدِيدَ بِقَوْلِهِ بَعْدُ : (كَلَّا) الثَّانِيَةَ « سَيَعْلَمُونَ » .

وأما تكرير قوله : « وَيَلِيَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ »^(٣) فيجوز أن يكون ماعدا الكلمة الأولى تأكيداً لها ، وأن تتكرر المدّة بالويل على من كذب ، بقوله : « إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَوْ آتَيْتُمْ » . ويجوز أن يريد بكلِّ عِدَّةٍ مِنْ عَذَابِ الْوَيْلِ مِنْ كَذْبِ مَا بَيْنَ عِدَّتِي كُلِّ وَبَلٍ .

(١) [١٠٢ / التكاثر / ١ - ٤] .

(٢) [٧٨ / النبأ / ١ - ٥] .

(٣) [٧٧ / الرسائل / ١٩ و ٢٤ و ٢٨ ... الخ] .

وأما قوله : « فَيَأْتِيءُ إِلَّا رَبَّكُمَا تُكذَّبَانِ »^(١) فيجوز أن تكون مكررة على جميع أنعمه ؛ ويجوز أن يراد بكل واحدة منهنّ ما وقع بينها وبين التي قبلها من نعمة ؛ ويجوز أن يراد بالأولى ما تقدمها من النعم ، وبالثانية ما تقدمها ، وبالثالثة ما تقدم على الأولى والثانية ، وبالرابعة ما تقدم على الأولى والثانية والثالثة . . . وهكذا إلى آخر السورة .

فإن قيل : كيف يكون قوله « سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ »^(٢) نعمة ، وقوله : « يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيَاهُمْ »^(٣) نعمة ؟ وكذلك قوله « هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ »^(٤) ، وقوله : « يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ »^(٥) ، وقوله « يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ » ؟

قلنا : هذه كلها نعم جسام ، لأن الله هدد العباد بها استصلاحاً لهم ليخرجوا من حيز الكفر والطغيان والفسوق والعصيان ، إلى حيز الطاعة والإيمان والالتقاد والإذعان ؛ فإن من حذر من طرق الردى وبين ما فيها من الأذى ، وحث على طرق السلامة الموصلة إلى المثوبة والكرامة ، كان مُنعماً غاية الإنعام ، ومحسناً غاية الإحسان .

ومثل ذلك قوله : « هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ »^(٦) ، وعلى هذا تصلح فيه مناسبة الربط بذكر صفة الرحمة في ذلك المقام .

(١) [٥٥ / الرحمن / ١٣ و ١٦ و ١٨ ... الخ] .

(٢) [٥٥ / الرحمن / ٣١] .

(٣) [٥٥ / الرحمن / ٤١] ونصها : يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ .

(٤) [٥٥ / الرحمن / ٤٣] .

(٥) [٥٥ / الرحمن / ٣٥] ونصها : يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ .

(٦) [٣٦ / يس / ٥٢] ونصها : قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ، هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ .

وأما قوله: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ»^(١) فإنه تذكير بالموت والفناء للترغيب في الإقبال على العمل لدار البقاء، وفي الإعراض عن دار الفناء.

وأما قوله: «وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ»^(٢) فإن تقديره عند بعضهم: وإن كانوا من قبل إنزال القطر عليهم، من قبل إنزاله، لمبلسين. فأكد «قبل» الأولى بـ «قبل» الثانية. وهذا لا اهتمام فيه، فإنه معلوم أن اليأس من نزول المطر كان محققاً قبل الإنزال، فلا حاجة - في مثل هذا - إلى التأكيد.

وقدر آخرون: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبل إرسال الرياح، أو من قبل إثارة السحاب لمبلسين؛ فعلى هذا لا يكون تكريراً ولا تأكيداً.

وعود الضمائر إلى المصادر التي دلت عليها الأفعال، ولم تذكر معها - كثير في القرآن وفصيح الكلام. مثاله: قوله: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ»^(٣) فعاد الضمير إلى المدل الذي دلّ عليه «اعدلوا». ومثله قوله: «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا»^(٤) أي: لا نشترى بالقسم الذي دلّ عليه قوله: «فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ».

(١) [٥٥ / الرحمن / ٢٦].

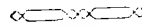
(٢) [٣٠ / الروم / ٤٩].

(٣) [٥ / المائة / ٨] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ، اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ .

(٤) [٥ / المائة / ١٠٦] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ، تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَآوُ كَان ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ .

وأما قوله : « إِنْ عَلَيْنَا لِلْهُدَىٰ »^(١) ففيه ثلاث تأكيدات : (أحدها) إِنْ ، و (الثاني) اللام في لهدى ، و (الثالث) تقديم الخبر ، فإن العرب لا يقدمون إلا ما يمتنون به ويهتمون . ومثله قوله « إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ »^(٢) وقوله « إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ »^(٣) أكد بـ (إِنَّ واللام وتقديم الخبر) .

وقد يتوهم التأكيدي فيما ليس بتأكيدي في مثل قوله « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ »^(٤) فإنه لم يرد كالمها في المدد ، ولو أرادها لكان تأكيدياً ، وإنما أراد كالمها في صفتها ، فإن كمال الصيام في تنابه . بدليل وجوب المتابعة حيث أمرنا بها فيه . فلما تقرر في الشريعة أن متابعة الصوم أفضل من تفريقه ، وقيدت هذه الأيام بالتفريق ، فقد يظن ظان أنها ناقصة لتفريقها ، وأن كالمها في تنابهها - أخبر أن كمال هذه الأيام في تفريقها لا في تنابهها . ويحتمل أن يريد ، بالكمال ، كمال الصوم بترك الرفث والفسوق ، وترك المشائمة ، وغير ذلك مما يكون اجتنابه أو فعله مكملًا للصوم . فإن المبادات تنقسم إلى كاملة وناقصة . فالناقصة ما اقتصر فيها على أركانها وشرائطها ؛ والكاملة ما أتى فيها بالأركان والشرائط والسنن .



(١) [٩٢ / الليل / ١٢] .

(٢) [٦ / الأنعام / ٩٩] .

(٣) [٧٩ / النازعات / ٢٦] ونصها : إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِمَنْ يَخْشَىٰ .

(٤) [٢ / البقرة / ١٩٦] .

واعلم أن للتفسير أحكاماً وضروباً ، فن ذلك :

فهم معنى اللفظ : وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام : (أحدها) ما يعرفه العامة والخاصة كالأرض والسماء والجبال والرجال والأشجار والأمطار . (القسم الثاني) ما يعرفه معظم الخاصة كالعماد والملاذ . (القسم الثالث) ما يعرفه القليل من الخاصة كالرفرف والصفص .

ومن ضروب التفسير ما يتردد بين محملين : أحدهما أظهر عند النزول فيرجع فيه إلى الصحابة والتابعين ، ويحمل على ظاهره حينئذٍ . ومنه ما يحمل على أخفى محمله لدليل يقوم عليه . ومنه ما يتساوى فيه الأمران فينخص أحدهما بالسبب الذي نزل لأجله . ومنه ما يتساوى من غير ترجيح عندنا وهو راجح في نفس الأمر ، لأن الرسول عليه السلام قد بين للناس ما نزل إليهم ؛ فبعض المتأخرين يحمله على جميع محامله . والوقف أولى به .

وقد يتردد بين محامل كثيرة يتساوى بعضها مع بعض ، ويترجح بعضها على بعض . وأولى الأقوال : ما دلّ عليه الكتاب في موضع آخر ، أو السنة ، أو إجماع الأمة ، أو سياق الكلام ؛ وإذا احتمل الكلام معنيين وكان حمل على أحدهما أوضح وأشدّ موافقة للسياق - كان الحمل عليه أولى . وقد يقدر بمض النحاة ما يقتضيه علم النحو . لكن يمنع منه أدلة شرعية ، فيترك ذلك التقدير ، ويقدر تقدير آخر يليق بالشرع . وقد يبرّر الفحاة والمفسرون وغيرهم بالعام ويريدون به النخاص فيجعله كثير من الناس . وعلى الجملة : فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني وأنصح الأقوال ، فلا يحمل على معنى ضعيف ، ولا على لفظ ركيك . وكذلك لا يقدر فيه من المحذوفات إلا أحسنها وأشدّها موافقة وملائمة للسياق . وإذا كان للاسم الواحد معانٍ \llcorner «العزيز» بمعنى القاهر ، وبمعنى الممتنع ، وبمعنى الذي لا نظير له ، حمل في كل موضع على ما يقتضيه ذلك السياق كيلا يبتسر الكلام وينخرم النظام . وإذا اتحد معنى القراءتين - كالصراط والصرط - فهذا ظاهر . وإن اختلف معناها وجب القطع بأنهما مرادتان . مثال ذلك قوله « وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا

يَكْذِبُونَ» و«يَكْذِبُونَ»^(١) أخبر بأنهم يمدبون بالكذب والكذب، وهذا اختصار في صورة الخط، دون اللفظ.

ومن ضروب التفسير وأحكامه: بيان كون اللفظ حقيقة أو مجازاً. ومنه: بيان رجحان إحدى الحقيقتين على الأخرى. ومنه: بيان رجحان أحد المجازين على الآخر. ومنه: بيان ترجيح الحقيقة على المجاز. ومنه: بيان ترجيح ما يناسب الكلام ويطابقه على ما ليس كذلك. ومنه: ترجيح بعض الإعراب على بعض. ومنه: بيان التقديم والتأخير. ومنه: بيان مظان الإطالة. ومنه: بيان مظان الاختصار. وفائدة الاختصار، سهولته على المتكلم، وإيصال المعنى على الفور إلى المخاطب. كقوله تعالى: «فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنِ الظَّالِمِينَ»^(٢). ومنه: الحذف وهو أنواع وقد تقدمت في أول هذا الكتاب - يعني كتابه - ومن ضروب التفسير وأحكامه: تبيين المضاف المحذوف. ومنه: ترجيح بعض المضافات المحذوفة على بعض. ومنه: استواء المضافات المحذوفة من غير ترجيح. ومنه: ترجيح بعض المفاعيل المحذوفة على بعض. ومنه: استوائها. ومنه: تبيين بمضها. ومنه: ترجيح بعض ما تصح الإشارة إليه بذلك على بعض. ومنه: تبيين ما يشار إليه بذلك. ومنه: عود الإشارة بذلك إلى ما ليس بمدكور. ومنه: ترجيح بعض الموصوفات على بعض. ومنه: تبيين بعض الموصوفات المحذوفة. ومنه: ترجيح ما تعود إليه الضمائر. ومنه: تردد ما تعود إليه الضمائر. ومنه: عود الضمائر إلى ما ليس بمدكور. ومنه: عود الضمائر إلى ما دل عليه اللفظ وليس بمدكور، انتهى.

(١) [٢ / البقرة / ١٠] ونصها: فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ.

(٢) [١٠ / يونس / ١٠٦] ونصها: وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ، فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنِ الظَّالِمِينَ.

سر تكرير قصة موسى مع فرعون

ذكرنا قبل ما قاله المز بن عبد السلام - في التكرير - من الأسرار الباهرة التي تشمل قصة موسى مع فرعون . ثم رأيت كلاماً - في ذلك - لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية - في خلال رسالة له - يقول رحمه الله :

« وثنى في القرآن قصة موسى مع فرعون لأنهما في طرفي نقبض ، في الحق والباطل . فإن فرعون في غاية الكفر والباطل ، حيث كفر بالربوبية وبالرسالة . وموسى في غاية الحق والإيمان من جهة أن الله كلمه تكليماً لم يجعل الله بينه وبين خلقه واسطة من خلقه ، فهو مثبت لكمال الرسالة ، وكمال التكليم ، ومثبت لرب العالمين بما استحقه من النعمت ؛ وهذا بخلاف أكثر الأنبياء مع الكفار ، فإن الكفار أكثرهم لا يمجحدون وجود الله ؛ ولم يكن أيضاً للرسول - من التكليم - ما لموسى . فصارت قصة موسى وفرعون أعظم القصص ، وأعظمها اعتباراً لأهل الإيمان ولأهل الكفر . ولهذا كان النبي ﷺ يقص على أمته عامة ليله عن بنى إسرائيل ، وكان يتأسى بموسى في أمور كثيرة ، ولما بُشِّرَ بقتل أبي جهل يوم بدر قال : « هذا فرعون هذه الأمة » . وكان فرعون وقومه من الصابئة المشركين الكفار ؛ ولهذا كان يسمد آلهة من دون الله ، كما أخبر عنه بقوله : « وَيَذْرَكُ وَيَأْتِيكَ » (١) وإن كان عالمًا بما جاء به موسى ، مستيقناً له ، ولكنه كان جاحداً مشبوراً ، كما أخبر الله بذلك في قوله : « فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا . . . » (٢) الآية . وقال تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ

(١) [٧ / الأعراف / ١٢٧] ونصها : وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْذَرْنَاهُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذْرَكُ وَيَأْتِيكَ ، قَالَ سَنَقْتَلُنَّ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ .

(٢) [٢٧ / النمل / ١٣ و ١٤] .

تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . . . - إلى قوله - لَتَدَّ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ بِصَاثِرٍ . . . « الآية (١) .



(١) [١٧ / الإسراء / ١٠١ و ١٠٢] ونصهما : وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ
بَيِّنَاتٍ ، فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى
مَسْحُورًا * قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَاثِرٍ وَإِنِّي
لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا .

ما اقتضته الحكمة الربانية في التنزيل الكريم

قال الشيخ وليّ الله الدهلويّ - قدس سره - في الفوز الكبير :

ليعلم أن القصود من نزول القرآن تهذيب طوائف الناس من العرب والعجم ، والحضر والبدو . فاقتضت الحكمة الإلهية أن لا يخاطب ، في التذكير بالآلاء الله ، بأكثر مما يعلمه أكثر أفراد بني آدم . ولم يبالغ في البحث والتفتيش مبالغة زائدة ، وسبق الكلام في أسماء الله وصفاته عز وجل بوجه يمكن فهمه والإحاطة به بإدراك وفطنة ، خلقت أفراد الإنسان ، في أصل الفطرة عليها . بدون ممارسة الحكمة الإلهية ، وبدون مزاولة علم الكلام ، فأثبتت ذات المبدأ إجمالاً ، لأن هذا العلم سار في جميع أفراد بني آدم ، لا ترى طائفة منهم في الأقاليم الصالحة والأمكنة القريبة من الاعتدال ، ينكرون ذلك . ولما امتنع ، بالنسبة إليهم ، إثبات الصفات بطريق تحقيق الحقائق ، مع أنهم إن لم يظلموا على الصفات الإلهية لم ينالوا معرفة الربوبية التي هي أنفع الأشياء في تهذيب النفوس - اقتضت الحكمة الإلهية أن يختار شيء من الصفات البشرية الكاملة مما يعلّمونها ، ويجري التمدح بها فيما بينهم ، فتستعمل بإزاء المماني الغامضة التي لا مدخل للعقول البشرية في ساحة جلالها ، وجعل نكتة « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »^(١) تزيّناً للداء المضال من الجهل المركب ، ومنع من الصفات البشرية التي تثير الأوهام بجانب العقائد الباطلة في إثبات مثلها . كإثبات الولد والبكاء والجزع . وإن تأملت بتعمق النظر ، وجدت الجريان على مسطر العلوم الإنسانية غير المكتسبة ، وميزت صفات يمكن إثباتها ، ولا يقع بها خلل من الصفات التي تثيرها الأوهام الباطلة أمراً دقيقاً لا تدركه أذهان العامة . لا جرم كان هذا الملم توقيفياً ، ولم يؤذن لهم في التكلم بكل ما يشتهون ، واختار سبحانه وتعالى من آلائه وآيات قدرته ، جل وعلا ، ما تساوت في فهمه

(١) [٤٢ / الشورى / ١١] ونصها : فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ، يَذُرُّكُمْ فِيهِ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ .

الحضر والبدو والعرب والمعجم ، ولهذا لم يذكر النعم النفسانية المخصوصة بالأولياء والعلماء ، ولم يخبر بالنعم الارتفاقية المخصوصة بالملوك . وإنما ذكر سبحانه وتعالى ما ينبغى ذكره . تخلق السموات والأرضين ، وإزال الماء من السحاب ، وإجرائها من الأرض ، وإخراج أنواع الثمار والحبوب والأزهار بواسطة الماء ، وإلهام الصناعات الضرورية والقدرة على فعلها . وقد قرر في مواضع كثيرة من التنبيه على اختلاف أحوال الناس عند هجوم المصائب وانكشافها ، ما كان كثير الوقوع من الأمراض النفسانية . واختار من أيام الله - يعنى الوقائع التى أحدثها الله سبحانه وتعالى كتعميم المطيعين ، وتمذيب العصاة - ما قرع سمعهم . وذكر لهم إجمالاً مثل قصص قوم نوح وعاد وثمود . وكان العرب تتلقاها أباً عن جدٍ . ومثل قصص إبراهيم وأنبياء بني إسرائيل عليهم السلام ، فإنها كانت مألوفة لأسماعهم لمخالطة اليهود والعرب في قرون كثيرة . لا القصص الشاذة غير المألوفة . ولا أخبار المجازاة بين فارس والهنود . وانتزع من القصص المشهورة جملاً تنفع في تذكيرهم . ولم يسرد القصص بتمامها مع جميع خصوصياتها .

والحكمة في ذلك أن العوام إذا سمعوا القصص النادرة غاية الندرة ، أو استقصى بين أيديهم ذكر الخصوصيات - يميلون إلى القصص نفسها ، ويفوتهم التذكر الذى هو الغرض الأصلى فيها . ونظير هذا الكلام ما قاله بعض العارفين : إن الناس لما حفظوا قواعد التجويد شغلوا عن الخشوع في التلاوة .

ولما ساق المفسرون الوجوه البعيدة في التفسير صار علم التفسير نادراً كالمدموم .
وعما تكرر من القصص قصة خلق آدم من الأرض وسجود الملائكة له وامتناع الشيطان منه وكونه مملوئاً . وسميه بمد ذلك في إغواء بني آدم . وقصة مخاصمة نوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وشميب عليهم السلام وأقوامهم ، في باب التوحيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وامتناع الأقوام من الامتثال بشبهات ركيكة ، مع ذكر جواب الأنبياء . وابتلاء الأقوام بالمقوبة الإلهية ، وظهور نصرته عز وجل للأنبياء وتابعيهم ، وقصة موسى مع فرعون وقومه ، ومع سفهاء بني إسرائيل ، ومكابرة هذه الجماعة حضرته

عليه الصلاة والسلام . وقيام الله سبحانه وتعالى بمقوبة الأشقياء . وظهور نظرة نبيه مرة بعد مرة ، وقصة خلافة داود وسليمان وآيتهما وكرامتهما . ومحنة أيوب ويونس ، وظهور رحمة الله سبحانه لها ، واستجابة دعاء زكريا . وقصص سيدنا عيسى العجيب : من تولده بلا أب ، وتكلمه في المهدي ، وظهور الخوارق منه . فذكرت هذه القصص بأطوار مختلفة إجمالاً وتفصيلاً بحسب ما اقتضاه أسلوب السور .

ومن القصص التي ذكرت مرة أو مرتين فقط رفع سيدنا إدريس ، ومناظرة سيدنا إبراهيم لنمرود ورؤيته إحياء الطير ، وذبح ولده . وقصة سيدنا يوسف ، وقصة ولادة سيدنا موسى وإلقائه في اليم ، وقلته القبطى ، وخروجه إلى مدين وتزوجه هناك . ورؤية النار على الشجرة . وسماع الكلام منها . وقصة ذبح البقرة . وقصة التقاء موسى والخضر . وقصة طالوت وجالوت . وقصة بلقيس . وقصة ذى القرنين . وقصة أصحاب الكهف . وقصة رجلين تحاورا فيما بينهما . وقصة أصحاب الجنة . وقصة رسل عيسى الثلاثة . والمؤمن الذي قتله الكفار شهيداً . وقصة أصحاب الفيل .

فليس المقصود من هذه القصص معرفتها بأنفسها ، بل المقصود انتقال ذهن السامع إلى وخامة الشرك والمعاصي ، وعقوبة الله عليها ، واطمئنان المخلصين بنصرة الله تعالى ، وظهور عنايته عز وجل بهم .

وقد ذكر جل شأنه من الموت وما بعده كيفية موت الإنسان ، وعجزه في تلك الساعة ، وعرض الجنة والنار عليه بعد الموت ، وظهور ملائكة العذاب .

وقد ذكر أشراف الساعة من نزول عيسى ، وخروج دابة الأرض ، وخروج يأجوج ومأجوج ، ونفخة الصمق ، ونفخة القيام ، والحشر والنشر ، والسؤال والجواب ، والميزان ، وأخذ صحف الأعمال باليمين والشمال ، ودخول المؤمنين الجنة ، ودخول الكفار النار ، واختصاص أهل النار من التابعين والمتبوعين فيما بينهم ، وإنكار بعضهم على بعض ، ولمن بعضهم بعضاً ، واختصاص أهل الإيمان برؤية الله عز وجل ، وتلون أنواع التعذيب من السلاسل والأغلال والحميم والتساق والرقوم . وأنواع التنعيم من الحور والقصور ، والأنهار والطاعم الهنيئة ،

والملابس الناعمة ، والنساء الجميلة ، وصحبة أهل الجنة فيما بينهم صحبة طيبة مفرحة للقلوب .
ففرقت هذه القصص في سور مختلفة بإجمال وتفصيل بحسب اقتضاء أسلوبها .
والسكية في مباحث الأحكام أنه صلى الله عليه وسلم بعث بالملة الحنيفية . فلزم بقاء شرائع
تلك الملة ، وعدم التغيير في أمهات تلك المسائل ، سوى تخصيص العموم ، وزيادة التوقيعات
والتحديدات ونحوها .

وأراد الله سبحانه وتعالى أن يزكي العرب بحضرة النبي ﷺ . ويزكي سائر الأقاليم بالعرب . فلزم
أن تكون مادة شريعته ﷺ على رسوم العرب وعاداتهم . وإذا نظرت إلى مجموع شرائع الملة الحنيفية ،
ولاحظت رسوم العرب وعاداتهم ، وتأملت تشريعه ﷺ الذي بمنزلة الإصلاح والتسوية -
تحققت لكل حكم سبباً ، وعلمت لكل أمر ونهى مصلحة . وتفصيل الكلام طويل .
وبالجملة ، فقد كان وقع في المبادات من الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج
فتور عظيم من التساهل في إقامتها ، واختلاف الناس فيها ، بسبب عدم التوقيت في
أكثرها ، ودخول تحريفات أهل الجاهلية فيها ، فأسقط القرآن عدم النسق منها ، وسواها
حتى استقام أمرها .

وأما تدبير المنزل فقد كان وقع فيه رسوم ضارة وأنواع تمدد وعمتو .
وكذلك أحكام السياسة المدنية كانت مختلة ، فضبط القرآن العظيم أصولها ، وحدودها ،
ووقتها . وذكر من هذا الباب أنواع الكبائر ، وكثيراً من الصغائر ، وذكرت مسائل الصلاة
بطريق الإجمال . وذكر فيها لفظ إقامة الصلاة . ففصلها رسول الله ﷺ بالأذان وبناء المساجد
والجماعة والأوقات . وذكرت مسائل الزكاة أيضاً بالاختصار ، ففصلها ﷺ تفصيلاً . وذكر
الصوم في سورة البقرة . والحج فيها وفي سورة الحج . والجهاد في سورة البقرة والأنفال ،
وفي مواضع متفرقة . والحدود في المائدة والنور . والميراث والنكاح والطلاق في سورة البقرة
والنساء والطلاق ، وغيرها .

وإذا عرفت القسم الذي تم فائدته جميع الأمة ، فهناك قسم آخر . وذلك مثل أنه كان
يعرض عليه ﷺ سؤال فيجيب ، أو بذل النفس والأموال من أهل الإيمان في حادثة ،

وإمسك المنافقين واتباعهم الهوى - فمدح الله سبحانه المؤمنين ، وذم المنافقين مع تهديدهم .
أو وقعت حادثة من قبيل نصره على الأعداء وكف ضررهم - فمن الله سبحانه وتعالى على
المؤمنين ، وذكرهم بتلك النعمة . أو عرضت حاجة تحتاج إلى تنبيه وزجر أو تمريض أو إيماء
أو أمر أو نهى - فأنزل الله سبحانه في ذلك الباب .

فما كان من هذا القبيل فلا بد للمفسر من ذكر تلك القصص بطريق الإجمال .
وقد جاءت تمريضات في قصة بدر في الأنفال . وبقصة أحد في آل عمران . وبالخندق
في الأحزاب . وبالحديبية في الفتح . وبني النضير في الحشر . وجاء الحث على فتح مكة
وغزوة تبوك في براءة . والإشارة إلى حجة الوداع في المائدة . والإشارة إلى قصة نكاح
زينب في الأحزاب . وتحريم السرية في سورة التحريم^(١) . وقصة الإفك في سورة النور .

(١) جاء في صحيح مسلم (حديث رقم ١٤٧٤ ، ١٨ - كتاب الطلاق ، ح ٢٠) :

عن عائشة أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش فيشرب عندها عملاً .
قالت : فتواطيت أنا وحفصة أن أبتنا ما دخل عليها النبي ﷺ فلتقتل : إني أجد منك ريح
مغافير، أكلت مغافير؟ فدخل على إحداها فقالت ذلك له . فقال « بل شربت عملاً عند زينب
بنت جحش ولن أعود له » فنزل : لِمَ تَحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ [٦٦/التحريم/١] إلى قوله:
إِنْ تَتُوبَا (لعائشة وحفصة) [٦٦/التحريم/٤] وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا
(لقوله : بل شربت عملاً) [٦٦/التحريم/٣] .

ولقد علفت عليه ما يأتي منقولاً عن الإمامين النووي والقاضي عياض :

هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل . وفي كتب الفقه إنها نزلت في تحريم
مارية . قال القاضي : اختلف في سبب نزولها . فقالت عائشة : في قصة العسل . وعن زيد
ابن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية ، جاريتها ، وحلفه أن لا يطأها . قال . ولا حجة فيه لمن
أوجب بالتحريم كفارة . محتجاً بقوله تعالى : قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ .
لما روى أنه ﷺ قال « والله ! لا أطؤها » ثم قال « هي على حرام » وروى مثل ذلك من
حلفه على شربه العسل وتحريمه . ذكره ابن المنذر .

وفي رواية البخاري « لن أعود له . وقد حلفت أن لا تخبرى بذلك أحداً » . =

واستمع الجن تلاوته ﷺ في سورة الجن والأحقاف . ومسجد الضرار في براءة . وأشير إلى قصة الإسراء في أول بني إسرائيل .

وهذا القسم أيضاً في الحقيقة من باب التذكير بأيام الله . ولكن لما توقف حل التمریضات فيه على سماع القصة - ميز من سائر الأقسام .

= وقال الطحاوی: قال النبي ﷺ في شرب المسل «لن أعود إليه أبدا» ولم يذكر يمينا . لكن قوله تعالى: قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ - يوجب أن يكون قد كان هناك يمين . قلت : ويحتمل أن يكون معنى الآية : قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين . وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقوهم .

قال القاضي : ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أن التي شرب عندها المسل هي زينب . وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة . وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة ، رضی الله عنهما .

وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب المسل عندها . وأن عائشة وسودة وصفية هن اللواتي تظاهرن عليه . قال : والأول أصح .

قال النسائي : إسناد حديث حجاج صحيح ، جيد غاية .

وقال الأصبلي : حديث حجاج أصح ، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة . يريد قوله تعالى : وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ . فهما ننتان لا ثلاث . وأنها عائشة وحفصة ، كما قال فيه . وكما اعترف به عمر رضي الله عنه . وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى .

كما أن الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة المسل ، لا في قصة مارية ، المروي

في غير الصحيحين . ولم تأت قصة مارية ، من طريق صحيح .

وقال النسائي : إسناد حديث عائشة في المسل جيد . صحيح غاية . هذا آخر كلام القاضي .

ثم قال القاضي بعد ذلك : الصواب أن شرب المسل كان عند زينب .

ذكر بديع أسلوب القرآن الكريم

قال الإمام الدهلوى في كتابه المنوه به قبل :
ولنبين هذا البحث في فصول :

الفصل الأول

لم يجعل القرآن مبوباً مفصلاً ليطلب كل مطلب منه في باب أو فصل ، بل كان كجموع المكتوبات فرضاً ، كما يكتب الملوك إلى رعاياهم ، بحسب اقتضاء الحال ، مثلاً ، وبعد زمان يكتبون مثلاً آخر ، وعلى هذا القياس . حتى تجتمع أمثلة كثيرة ، فيدونها شخص حتى يصير مجموعاً مرتباً . كذلك نزل الملك على الإطلاق جل شأنه على نبيه ﷺ لهداية عباده ، سورة بعد سورة بحسب اقتضاء الحال . وكان في زمانه ﷺ كل سورة محفوظة ومضبوطة على حدة ، من غير تدوين السور ، ثم رتب السور في مجلد بترتيب خاص في زمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وسمى هذا المجموع بالمصحف ، وقد كانت السور مقسومة عند الصحابة إلى أربعة أقسام : القسم الأول : السبع الطوال التي هي أطول السور ، والقسم الثاني : سور في كل منها مائة آية وتزيد شيئاً قليلاً ، والقسم الثالث . ما فيه أقل من المائة وهي الثاني ، والقسم الرابع : الفصل .

وقد أدخل في ترتيب المصحف سورتان أو ثلاث من عداد الثاني ، في المثين . لمناسبة سياقها بسياق المثين . وعلى هذا القياس ربما وقع في بعض الأقسام أيضاً تصرف . واستنسخ عثمان رضي الله عنه ، من ذلك المصحف ، مصاحف أرسل بها إلى الآفاق ليستفيدوا منها ، ولا يميلوا إلى ترتيب آخر . ولما كان بين أسلوب السور ، وأسلوب أمثلة الملوك مناسبة تامة ، روعى في الابتداء والانتهاه طريق المكاتب ، كما يتدئون في بعض المكاتب بحمد الله عز وجل ، والبعض الآخر ببيان غرض الإملاء ، والبعض الآخر باسم المرسل والمرسل إليه . ومنها ما يكون رقمة وشقة بغير عنوان ، وبعضها يكون مطولاً وبعضها يكون مختصراً

كذلك سبحانه وتعالى صدر بعض السور بالحمد والتسبيح ، وبعضها ببيان غرض الإيماء ، كما قال عز وجل : « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » (١) ، « سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا » (٢) ، وهذا القسم يشبه ما يكتب « هذا ما صالح فلان وفلان » و « هذا ما أوصى به فلان » . وكان النبي ﷺ كتب في واقعة الحديبية (٣) : « هذا ما قاضى عليه محمد ﷺ » .

وبعضها يذكر المرسل والمرسل إليه كما قال : « تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ » (٤) ، « كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » (٥) ، وهذا القسم يشبه ما يكتبون : « صدر الحكم من حضرة الخلافة » ، أو يكتبون : « هذا إعلام لسكنة البلدة الفلانية من حضرة الخلافة » .

وقد كان كتب ﷺ : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » .

وبعضها على أسلوب الرقاع والشقق بغير عنوان ، كما قال عز وجل : « إِذَا جَاءَكَ

(١) [٢ / البقرة / ٢] .

(٢) [٢٤ / النور / ١] ونصها : سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ .

(٣) يشير إلى حديث البخارى (٥٤ - كتاب الشروط ، ١٥ - باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) الذى رواه المسور بن مخزومة ومروان عن غزوة الحديبية .

(٤) [٣٩ / الزمر / ١] و [٤٥ / الجاثية / ٢] و [٤٦ / الأحقاف / ٢] .

(٥) [١١ / هود / ١] ونصها : آر . كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ

حَكِيمٍ خَبِيرٍ .

الْمُنَافِقُونَ» (١) ، « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا » (٢) ، « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ » (٣) .

ولما كانت للقصاصد في فصاحة الكلام شهرة عند العرب ، وكان من عاداتهم في مبدأ القصاصد التشبيب بذكر مواضع عجيبة ، ووقائع هائلة - اختار الله عز وجل هذا الأسلوب في بعض السور ، كما قال : « وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا » (٤) ، « وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا * فَأَلْحَامِلَاتِ وِقْرًا » (٥) ، « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ » (٦) . وكما كانوا يهتمون المكاتب بجوامع الكلم ، ونوادير الوصايا ، وتأكيده الأحكام السابقة ، وتهديد من يخالفها - كذلك الله سبحانه ختم أواخر السور بجوامع الكلم ومنابع الحكم ، والتأكيده البليغ ، والتهديد العظيم .

وقد يصدر في أثناء السور الكلام البليغ ، العظيم الفائدة ، البديع الأسلوب ، بنوع من الحمد والتسبيح ، أو بنوع من بيان النعم والامتنان . كما صدر بيان التباين بين مرتبة الخالق والمخلوق بـ « قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ، ءاللَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ » (٧) ثم بين هذا المدعى في خمس آيات بأبلغ وجه ، وأبدع أسلوب .

(١) [٦٣ / المنافقون / ١] ونصها : إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ .

(٢) [٥٨ / المجادلة / ١] ونصها : قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كُفَا ، إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ .

(٣) [٦٦ / التحريم / ١] ونصها : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ، تَبْتَغِي مَرَضًا أَوْ وَاجِبًا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٤) [٣٧ / الصافات / ٢١] .

(٥) [٥١ / الذاريات / ١ و ٢] .

(٦) [٨١ / التكوثر / ١ و ٢] .

(٧) [٢٧ / النمل / ٥٩] .

كما صدر مخصصة بنى إسرائيل في أثناء سورة البقرة بـ « يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا ... »
ثم ختمها بهذه الكلمة أيضاً .

وابتداء المخصصة بهذا الكلام وانهاؤه به محل عظيم في البلاغة .

وكذلك صدر مخصصة أهل الكتابين في آل عمران بآية «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»^(١)
ليتصور محل النزاع ويتوارد القيل والقال على ذلك الدعى ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(١) [٣ / آل عمران / ١٩] .

الفصل الثاني

قد جرت سنة الله عز وجل في أكثر السور بتقسيمها إلى الآيات . كما كانوا يقسمون القصائد إلى الأبيات . غاية الأمر أن بين الآيات والأبيات فرقا . كل منهما ينشد لالتذاذ نفس المتكلم والسامع . إلا أن الأبيات مقيدة بالمروض والقافية التي دونها الخليل وحفظها الشعراء . وبناء الآيات على وزن وقافية إجمالين يشبهان أمراً طبيعياً ، لا على أفاعيل العروضيين وتفاعيلهم وقوافيهم المينة التي هي أمر صناعي واصطلاحى ، وتنقيح ما وقع من الأمر المشترك بين الأبيات والآيات . وتطلق النشائد بإزاء ذلك الأمر العام ، ثم ضبط أمور وقع في الآيات التزامها ، وذلك بمنزلة الفصل يحتاج إلى التفصيل . والله ولى التوفيق .

تفصيل هذا الإجمال ؛ أن الفطرة السليمة تدرك في القصائد الموزونة المقفاة والأراجيز الرائقة وأمثالها ، لطفاً وحلاوة بالذوق . وإذا تأملت سبب إدراك اللطف المذكور ، فليكن ورود كلام بعض أجزائه يوافق بعضاً مفيداً للذة في نفس المخاطب مع انتظار مثله . حتى إذا وقع في نفسه بيت آخر يتوافق الأجزاء المعلوم ، وتحقق الأمر المنتظر ، تضاعفت اللذة عنده ، فحسب كأن البيتين بينهما اشتراك في القافية . فتضاعفت اللذة ثالثة . فالالتذاذ بالأبيات بهذا السر فطرة قديمة للناس . والأمزجة السليمة من أهل الأقاليم المعتدلة متفقة على ذلك .

ثم وقعت في توافق الأجزاء من كل بيت ، وفي شرط القافية المشتركة بين الأبيات ، مذاهب مختلفة ورسوم متباينة ، فاختار العرب قانوناً وضعه الخليل وأوضحه إيضاحاً .

والهنود يتبعون رسماً يحكم به ذوقهم وقرائحهم ، وكذلك اختار أهل كل زمان وضماً وسلوكوا طريقاً . فإذا انتزعنا من هذه الرسوم والمذاهب المختلفة أمراً جامعاً ، وتأملنا سرّاً منتشرّاً ، وجدنا الموافقة أمراً تخمينياً لا غير .

مثلاً ، يذكر العرب مقام مستغلمن مفاعلن ومفتعلن ، ويمدون مقام فاعلاتن فملاتن وفاعلاتن على القاعدة ، ويجعلون موافقة ضرب بيت بضرب بيت آخر ، وموافقة عروض بيت لعروض بيت آخر - من المهمات . ويجوزون في الحشو كثيراً من الزخافات . بخلاف شعراء

الفرس . فإن الزخافات عندهم مستهجنة . وكذلك تستحسن العرب إن كانت القافية في بيت « قبور » أن يكون في بيت آخر « مثير » بخلاف شعراء العجم . وكذلك شعراء العرب يعدون « حاصل » و « داخل » و « نازل » من قسم واحد بخلاف شعراء العجم . وكذلك وقوع كلمة في المصراعين ، بحيث يكون نصفها في مصراع ونصفها الآخر في مصراع آخر عند العرب لا عند العجم . وبالجملة فإن موافقة الأمر المشترك موافقة تخمينية ، لا موافقة حقيقية . ومبنى أوزان الأشعار عند الهنـد على عدد الحروف ، بغير ملاحظة الحركات والسكنات ، وهو أيضاً مما يتلذذ به . وقد سمعنا بمض أهل البدو ، ممن يتلذذ بتغريداته ، يختارون كلاماً متوافقاً بتوافق تخميني ، برديف يكون تارة كلمة واحدة وأخرى يزيد عليها . وينشدون تغريداتهم مثل القصائد . فيتلذذون بها . ولكل قوم أسلوب خاص في نظمهم . وعلى هذا القياس وقع اتفاق الأمم على الالتئاذ بالبحان ونغمات واختلافهم في رسوم التغريد والقواعد محقق . وقد استنبط اليونانيون أوزاناً سموها بالمقامات . واستخرجوا منها شعبا ودوتوا لهم فناً شديد التفصيل . وأهل الهند تفتنوا لست نعمات وفتروا منها نغمات . وقد رأينا أهل البدو تباعدوا عن هذين الاصطلاحين ، وتفتنوا بحسب سليقتهم للتأليف والإيقاع ، فهذبوا لهم أوزاناً معدودة بغير ضبط السكليات وحصر الجزئيات . فإذا نظرنا بعد هذه الملاحظات إلى حكم الحدس لم نجد ههنا أمراً مشتركاً سوى الموافقة التخمينية . ولا يتعلق تخمين العقل إلا بذلك المنزع الإجمالي . لا بتفصيل القوافي المردفة الموصلة ، ولا بحب الذوق السليم إلا تلك الحلاوة المحضة ، لا الطويل والمديد من البحور .

لما أراد حضرة الخلاق أن يكالم الإنسان ، الذي هو قبضة من التراب ، نظر إلى ذلك الحسن الإجمالي لا إلى قوالب مستحسنة عند قوم دون قوم ، ولما أراد مالك الملك أن يتكلم على منهج الأدمين ، ضبط ذلك الأصل البسيط ، لا هذه القوانين المتغيرة بتغير الأدوار والأطوار . ومنشأ التمسك بالقوانين المصطلح عليها هو المعجز والجهل ، وتحصيل الحسن الإجمالي ، بلا توسط تلك القواعد بحيث لا يفوت في الأغوار والأنجاد من البيان شيء ، ولا يضيع في كل مهل وجبل من الكلام معجز ومفجع .

وأنا أنتزع هنا من جريان الحق سبحانه وتعالى على ذلك السنن أصلاً . وانتقل إلى قاعدة . وتلك القاعدة أنه اعتبر في أكثر السور امتداد الصوت ، لا الطويل والمديد من البحور مثلاً ، واعتبر في الفواصل انقطاع النفس بالمدة ، وما تعتمد عليه المدة ، لا قواعد فن القوافي ، وهذه الكلمة أيضاً تقتضى بسطاً . فاستمع لما أقول :

تردُّدُ النَّفْسِ في قسبة المنق من جبلة الإنسان . وإن كان تطويل النفس وتقصيره من مقدور البشر . لكن إذا خلى وطبعه فلا بد من امتداد محدود . فيحصل في أول خروج النفس نشاط ، ثم يضمحل ذلك النشاط تدريجاً حتى يقطع في آخر الأمر . فيحتاج إلى إعادة نفس جديد . وهذا الامتداد أمر محدود بحدّ مبهم . ومقدر بمقدار منتشر لا يتجاوز نقصانه كلمتين ، بل لا يتجاوز الثلث والرابع ، والزيادة لا تتجاوز كلمتين ، بل لا تتجاوز الثلث والرابع من ذلك الحد . ويسم ذلك اختلاف عدد الأوتاد والأسباب وتقدم بعض الأركان على بعض ، فجعل لامتداد النفس وزن معلوم . وقسم ذلك على ثلاثة أقسام : تطويل ومتوسط وقصير .

أما الطويل فنحو سورة النساء ، وأما المتوسط فنحو سورة الأعراف والأنعام ، وأما القصير فنحو سورة الشعراء وسورة الدخان .

وتمام النفس يعتمد على مدة ممتدة على حرف قافية متسمة يوافقها ذوق الطبع ، ويتلذذ من إعادتها مرة بعد أخرى ، وإن كانت المدة ، في موضع ، ألفاً ، وفي موضع آخر ، واوا أو ياء . وسواء كان ذلك الحرف الأخير باء في موضع ، أو جيماً . أو قافاً في موضع آخر ، (فيعملون) و (مؤمنين) و (مستقيم) متوافقة . و (خروج) و (مريج) و (تحيد) و (تبار) و (فواق) و (عجاب) كلها على قاعدة . وكذلك لحوق الألف في آخر الكلام قافية متسمة ، في إعادتها لذة . وإن كان حرف الروى مختلفاً فيقولون ، في موضع (كريماً) ، وفي موضع آخر ، (حديثاً) ، وفي موضع ثالث (بصيراً) فإن التزم في هذه الصورة موافقة الروى ، كان من قبيل التزام ما لا يلزم . كما وقع في أوائل سورة مريم وسورة الفرقان .

وكذلك توافق الآيات بحرف قبل الميم في سورة القتال (سورة محمد ﷺ) والذنون في

سورة الرحمن يفيد لذة كما لا يخفى . وكذلك إعادة جملة بعد طائفة تفيد لذة . كما وقع في سورة الشعراء وسورة القمر وسورة الرحمن وسورة الرسائل ، وقد تحالف فواصل آخر السورة أولها لتطريب ذهن السامع وللإشمار بلطافة ذلك الكلام مثل (إِذَا) (وَهَذَا) في آخر سورة مريم ، ومثل (سلاما) و(كراما) في آخر سورة الفرقان ، و(طين) و(ساجدين) و(ينظرون) في آخر سورة ص . مع أن أوائل هذه السور مبنية على فاصلة أخرى كما لا يخفى . فجعل الوزن والقافية المذكوران في أكثر السور من المهمات . إن كان اللفظ الأخير من الآية صالحا للقافية فيها . وإلا وصل بحملة فيها بيان آلاء الله أو تنبيه للمخاطب . كما يقول (وهو الحكيم الخبير) ، (وكان الله عليما حكيما) ، (وكان الله بما تعملون خبيرا) (لملكم تتقون) (إن في ذلك لآيات لأولى الأبواب) ، (إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) . وقد أطنب في مثل هذه المواضع أحيانا مثل (فاسأل به خبيرا) ، ويستعمل التقديم والتأخير مرة ، والقلب والزيادة أخرى . مثل (إلياسين) في إلياس ، و(طورسينين) في سيناء . ولعلم ههنا أن انسجام الكلام وسهولته على اللسان لكونه مثلا سائرا ، أو لتكرار ذكره في الآية - ربما يجعل الكلام الطويل موزونا مع الكلام القصير . وقد تكون الفقر الأول أقصر من الفقر التالية ، وهو يفيد عذوبة في الكلام . (خُدُوهُ فَفَلَّوْهُ * ثُمَّ الْجَجِيمَ صَوُّهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ) ^(١) كأن المتكلم يقدر في مثل هذا الكلام أن الفقرة الأولى والثانية ، من حيث المجموع ، في كفة ، والثالثة ، وحدها ، في كفة .

وربما تكون الآية ذات قوائم ثلاث نحو : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) ^(٢) الآية . (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ...) ^(٣) الآية .

(١) [٦٩ / الحاقة / ٣٠ - ٣٢] .

(٢) [٣ / آل عمران / ١٠٦] ونصها : يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا

الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ .

(٣) [٣ / آل عمران / ١٠٧] ونصها : وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ

اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .

والعامة يصلون الأول بالثاني فيحسبون الآية طويلة . وقد تجيء في آية فاصلتان كما يكون في البيت أيضاً مثل :

كالزهر في ترف ، والبدر في شرف والبحر في كرم ، والدهر في هم

وقد تكون الآية أطول من سائر الآيات . والسر ههنا إذا جعل حسن الكلام الناشئ من تقارب الوزن ووجد أن الأمر المنتظر وهو القافية في كفة ، وجعل حسن الكلام الناشئ من سهولة الأداء وموافقة طبع الكلام وعدم لحوق التقيير فيه في كفة أخرى - ترجح الفطرة السليمة جانب المعنى ، فيترك أحد الانتظارين مهملاً ، ويوفى الحق في الانتظار الثاني. وإنما قلنا في صدر البحث : قد جرت سنة الله عز وجل على هذا في أكثر السور، لأنه ما ظهرت في بعض السور رعاية هذا القسم من الوزن والقافية . فوقت طائفة من الكلام على نهج خطب الخطباء وأمثال أهل الذككت . ألم تسمع^(١) مسامرة النساء المروية عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها فانظر في قوافيها . وفي بعض السور وقع الكلام على منهج كتب العرب بلا رعاية شيء . كحكاورة بعض الناس لبعض . إلا أنه يحتم كل كلام بشيء يكون مبنياً على الاختتام . والسر ههنا أن الأصل في لغة العرب الوقف في موضع ينتهي فيه النفس ويفى نشاط الكلام . والمستحسن في محل الوقف انتهاء النفس على المدة ، هذا هو الوجه في ظهور صورة الآيات . هذا ما فتح الله على الفقير والله أعلم .

إن سألوا . لما تسكرت مطالب الفنون الخمسة (أعنى علم الأحكام ، وعلم الرد على الفرق الضالة ، وعلم التذكير بالآلاء الله من نحو بيان خلق السموات ، وعلم التذكير بأيام الله كالوقائع التي أوجدها من جنس تنعيم المطيعين وتعذيب المجرمين ، وعلم التذكير بالموت وما بعده) في القرآن العظيم ، ولم لهم يكتب بموضع واحد ؟ قلنا : الذي يزيد إفادته للسامع ينقسم إلى قسمين :

(١) يشير إلى حديث أم زرع الذي روته السيدة عائشة رضي الله عنها، وأخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٨٢ - باب حسن المعاشرة مع الأهل . وأخرجه مسلم في : ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة ، حديث ٩٢ .

الأول : أن يكون المقصود هناك مجرد تعليم ما لا يعلم ، فال مخاطب لم يكن عالماً بالحكم ، وما كان ذهنه مُدرِكاً له ، فيعلم ذلك المجهول باستماع الكلام وبصير المجهول معلوماً .

والثاني : أن يكون المقصود استحضار صورة ذلك العلم في المدركة ليتلذذ به لذة تامة وتغنى القوى القلبية والإدراكية في ذلك العلم ، ويغلب القوى كلها حتى تنصبغ بذلك العلم ، كما نكرر أحياناً معنى شعر علمناه ، وندرك منه لذة في كل مرة ، ونحب التكرار لتلك اللذة ، والقرآن العظيم أراد من قسمي الإفادة بالنسبة إلى كل واحد من مطالب الفنون الخمسة - تعليم ما لا يعلم بالنسبة إلى الجاهل ، وصبغ النفوس بتلك العلوم من التكرار بالنسبة إلى العالم . إلا أن أكثر مباحث الأحكام لم يحصل تكرارها . لأن الإفادة الثانية غير مطلوبة فيها . ولذا أمر بتكرار التلاوة في الشريعة ، ولم يكتف بمجرد الفهم ولكن الفرق أنهم اختاروا في أكثر الأحوال تكرار تلك المسائل بعبارة جديدة وأسلوب غريب ليكون أوقع في النفس وألذ في الأذهان دون التكرار بلفظ واحد . والذهن يخوض في صورة اختلاف التعميرات وتغاير الأسلوب ، ويقعمق الخاطر بأمره .

إن سألوا: لم نشر هذه المطالب في سور القرآن ، ولم يراع الترتيب فيذكر آلاء الله أولاً ، ويستوفي حقها ، ثم يذكر أيام الله ، ثم محاصمة الكفار ؟ قلنا : وإن كانت القدرة الإلهية شاملة للمكنات كلها ، ولكن الحاكم في هذه الأبواب الحكمة . والحكمة موافقة المبعوث إليهم في اللسان ، وأسلوب البيان ، وأشير إلى هذا المعنى في آية : « لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ . . . » (١) وما كان في العرب إلى وقت نزول القرآن كتاب ، لا من الكتب الإلهية ، ولا من مؤلف البشر . وما كان العرب يعلمون ما اخترع المصنفون الآن من الترتيب . فإن كنت في شك من هذا فتأمل قصائد الشعراء المخضرمين ، واقراء رسائل النبي ﷺ ، ومكاتيب عمر الفاروق رضى الله عنه ليتضح هذا المعنى . فلو قيل بخلاف

(١) [٤١ / فصلت / ٤٤] ونصها: **وَأَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءً ، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْءَانٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ، أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَّانٍ بَعِيدٍ .**

طورهم ، لبقوا في حيرة حين يصل إلى سمعهم شيء غير معهود ، فيشوش فهمهم . وأيضاً ليس المقصود مجرد الإفادة ، بل الإفادة مع الاستحضار والتكرار ، وهذا المعنى ، في غير المرتب ، أقوى وأتم .

إن سألوا لم يختار وزناً وقافية . يعتبران عند الشعراء ، فإنهما ألدّ من هذا الوزن والقافية ؟ قلنا : كونهما ألدّ ، يختلف باختلاف الأقسام والأذهان . وعلى التسليم ، فأبداع طور من الوزن والقافية على لسان حضرة نبينا ﷺ ، وهو أمّتي ، آية ظاهرة على نبوته ﷺ . ولو نزل القرآن على وزن الشعراء وقافيتهم لحسب الكفار أنه هو الشعر المشهور المعروف في العرب ، ولم يأخذوا من ذلك الحسبان فائدة ، كما إذا أراد البلغاء من أهل النظم والنثر أن يثبتوا مزيتهم ورجحانهم على المعاصرين على رؤوس الأئمه ، استنبطوا صناعة غريبة ، وقالوا : هل يستطيع أحد أن يقول شعراً أو غزلاً على هذا الطور ؟ أو يكتب كتاباً على هذا النمط ؟ ولو كان إنشاؤهم على الطور القديم لما ظهرت براعتهم إلا عند المحققين .

إن سألوا عن إعجاز القرآن : من أي وجه هو ؟ قلنا : المحقق عندنا أنه لوجوه كثيرة : منها الأسلوب البديع . لأن العرب كانت لهم ميادين معلومة يُركضون فيها جوادّ البلاغة ويُحرزون قصبات السبق في مسابقة الأقران بالقصائد والخطب ، والرسائل والمحاورات . وما كانوا يعرفون أسلوباً غير هذه الأوضاع الأربعة ، ولا يتمكنون من إبداعه . فأبداع أسلوب غير أساليبهم على لسان حضرة ﷺ ، وهو أمّتي ، عَيْنُ الإعجاز .

ومنها الإخبار بالقصص والأحكام والملل السابقة ، بحيث كان مصدقاً للكتب السابقة . ومنها الإخبار بأحوال مستقبلية . فكلمها وجد شيء على طبق ذلك الإخبار ظهر إعجاز جديد . ومنها الدرجة العليا في البلاغة مما ليس مقدوراً للبشر . ونحن لما جئنا بعد العرب الأول ، ما كنا لنصل إلى كنه ذلك ، ولكن القدر الذي علمناه أن استعمال الكلمات والتركيبات العذبة الجزلة مع اللطافة وعدم التكلف في القرآن العظيم - أكثر منه في قصائد المتقدمين والمتأخرين . فإننا لا نجد من ذلك فيها قدر ما نجد في القرآن ، وهذا أمر ذوقيّ يتمكن من معرفته المهرة من الشعراء ، وليس للعامة من الناس ذائقة في هذا الأمر . وأيضاً نعلم من

الغرابية فيه إنه يلبس المعاني من أنواع التذكير والمخاطبة في كل موضع لباساً يناسب أسلوب السورة ، وتقتصر يد المتناول عن نيته ، وإن كان أحداً لا يفهم هذا الكلام فليتأمل إيراد قصص الأنبياء ، في سورة الأعراف ، وهود والشعراء ، ثم لينظر تلك القصص في الصفات ، ثم في الذاريات ليظهر له الفرق . وكذلك تعذيب العصاة وتعميم المطيعين فإنه يذكر في كل مقام بأسلوب جديد . ويذكر مخاطبة أهل النار في كل مقام بصورة على حدة . والكلام في هذا يطول .

وأيضاً نعم إنه لا يتصور رعاية مقتضى المقام ، الذي تفصيله في فن المعاني ، والاستعمارات ، والكنايات ، التي تكفل بها فن البيان مع رعاية حال مخاطبين الأئمة الذين لا يعرفون هذه الصناعات - أحسن مما يوجد في القرآن العظيم . فإن المطلوب ههنا أن يذكر في المخاطبات المعروفة التي يعرفها كل من الناس نكتة رائقة للعامة ، مرضية عند الخاصة ، وهذا المعنى كالجمع بين النقيضين .

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

ومن جملة وجوه الإعجاز ما لا يتيسر فهمه لغير المتدبرين في أسرار الشرائع . وذلك أن العلوم الخمسة نفسها . تدل على أن القرآن نازل من عند الله لهداية بني آدم ، كما أن علم الطب إذا نظر في القانون ولاحظ تحقيقه وتدقيقه في بيان أسباب الأمراض وعلاماتها ، ووصف الأدوية - لا يشك أن المؤلف كامل في صناعة الطب . كذلك إذا علم عالم أسرار الشرائع ما ينبئ إلقاءه على أفراد الناس في تهذيب النفوس ، ثم يتأمل في الفنون الخمسة - يتحقق أن هذه الفنون قد وقعت موقفاً بوجه لا يتصور أحسن منه . والنور يدل نفسه على نفسه . انتهى المنقول من الفوز الكبير .

الرخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف في العهد النبويّ

ورد عن النبيّ ﷺ ، من رواية جمع من الصحابة أنافوا على العشرين - كما في الإتيان -
وعدّ أبو عبيد الحديث المرويّ فيه متواتراً^(١) : أن القرآن أنزل على سبعة أحرف .

ومما خرجه رواة الصحاح من طرقه : ما وقع لعمر بن الخطاب رضى الله عنه^(٢) وتليبيه
هشام بن حكيم بردائه ، وانطلاقه به يقوده إلى رسول الله صلوات الله عليه وقوله : يا رسول الله
سمعت هشاماً يقرأ على حرف لم تقرئنيه . فاستقرأه عليه السلام فقرأ عليه . فقال : « كذلك
أنزلت » . ثم استقرأ عمرَ فقرأ . فقال له عليه السلام : « كذلك أنزلت » . ثم قال
صلوات الله عليه : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه . » زيد

(١) من حديث عمر بن الخطاب الطويل الذي أخرجه البخاريّ في : ٤٤ - كتاب

الخصومات ، ٤ - باب كلام الخصوم بعضهم في بعض .

(٢) أخرجه البخاريّ في : ٦٦ - كتاب فضائل القرآن ، ٦ - باب أنزل القرآن على

سبعة أحرف :

عن عمر بن الخطاب : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ، في حياة رسول الله ﷺ ،
فاستمعت لقراءته . فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ . فكذت
أساوره في الصلاة . فتصبرت حتى سلم . فلبّيته بردائه . فقلت : من أقرأك هذه السورة التي
سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت : كذبت . فإن رسول الله ﷺ قد
أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ . فقلت : إني سمعت هذا
يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها . فقال رسول الله ﷺ « أرسله . اقرأ يا هشام »
فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ . فقال رسول الله ﷺ « كذلك أنزلت » ثم قال « اقرأ
يا عمر » فقرأت القراءة التي أقرأني . فقال رسول الله ﷺ « كذلك أنزلت . إن هذا القرآن
أنزل على سبعة أحرف . فاقروا ما تيسر منه » .

في رواية : « كلها شاف كاف »^(١) ، وفي رواية أم أيوب رضي الله عنها^(٢) : « أيها قرأت أصبت » وصح من رواية أبي بن كعب ؛ أن النبي عليه السلام استزاد جبريل لما قرأه على حرف حتى بلغ سبعة أحرف ، وفي رواية لأبي^(٣) قال : قال النبي لجبريل عليهما السلام : « إني بعثت إلى أمة أميين . منهم الغلام والخدام والشيخ القاني والمعجوز » فقال جبريل : فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف . زاد في رواية : فأبى حرف قرءوا عليه فقد أصابوا .

أخرج ابن جرير عن الأعمش قال : قرأ أنس هذه الآية : « إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلاً » فقال له بعض القوم : يا أبا حمزة ! إنما هي أقوم . فقال : أقوم وأصوب وأهنا واحد .

(١) أبو داود في : ٨ - كتاب الوتر ، ٢٢ - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ،

حديث ١٤٧٧ :

عن أبي بن كعب قال : قال النبي ﷺ « يا أبا ! إني أقرأت القرآن فقبل لي : على حرف أو حرفين ؟ فقال الملك الذي معي : قل : على حرفين . فقبل لي : على حرفين أو ثلاثة ؟ فقال الملك الذي معي : قل : على ثلاثة . قلت : على ثلاثة . حتى بلغ سبعة أحرف . ثم قال : ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سمعنا عليا ، عزيزا حكيما . ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بمذاب . »

(٢) مسند الإمام أحمد ، جزء سادس ، ص ٤٣٣ و ٤٦٢ عن أم أيوب قالت : إن

رسول الله ﷺ قال « نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أجزاءك »

(٣) الترمذى في : ٤٣ - كتاب القراءات ، ٩ - باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة

أحرف :

عن أبي بن كعب قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل . فقال « يا جبريل . إني بعثت إلى

أمة أميين . منهم المعجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط »

فقال : يا محمد . إن القرآن أنزل على سبعة أحرف .

وعن شقيق قال : قال عبد الله بن مسعود : إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم . وإياكم والتنطع . فإنما هو كقول أحدكم : هلمّ وتمال .
وقال ابن سيرين : لا تختلف السبع في حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهى : هو كقولك : تمال وهلمّ وأقيل . كذا في ابن جرير .

قال الإمام ابن قتيبة في كتاب المشكل : كان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه عليه الصلاة والسلام أن يُقْرَى كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذليّ يقرأ : (عَتَى حين) يريد (حتى) كذا يلفظ بها ويستعملها ، والتميميّ يهمز . والقرشيّ لا يهمز . والآخر يقرأ : « قيل وغيض » بإشمام الضم مع الكسر و « بضاعتنا ردت » بإشمام الكسر مع الضم .

ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لنته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً - لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان وقطع للمعادة . فأراد الله ، برحمته ولطفه ، أن يجعل لهم مُتَسَمّاً في اللغات ومتصرّفاً في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدين .

قال أبو شامة : معنى قول كثير من الصحابة والتابعين : القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقروا كما علمتم . هو أن السنة المشار إليها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأه ، أو أذن فيه على ما صح عنه « أن القرآن أنزل على سبعة أحرف » فلاجل ذلك كثر الاختلاف في القراءة في زمانه وبعده . إلى أن كان ما كان في عهد عثمان وجمعهم على حرف واحد - كما سيأتي بيانه مفصلاً .

معنى السبع في حديث « أنزل على سبعة أحرف »

ليس المراد بالسبع حقيقة العدد المعلوم . بل كثرة الأوجه التي تقرأ بها الكلمة ، على سبيل التيسير والتسهيل والسعة . ولفظ السبعة يطلق على الكثرة في الأحاد ، كما يطلق السبعون في العشرات ، والسبعمائة في المئين ، ولا يراد العدد المعين . كذا في الإتيان .
 وحمل بعضهم العدد على ألسُن سبعة . وحمل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور في الحديث على الوجوه التي يقع بها التغيرات . كتغير الحركة مع بقاء المعنى والصورة . وتغير الفعل ماضيا أو أمرا . وتغير بإعجام حرف أو إهماله . وتغير بإبدال حرف قريب من مخرج حرف آخر . وتغير بالتقديم والتأخير ، وتغير بزيادة كلمة أو نقصانها ، وتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها .

والأظهر ما ذكرنا من إرادة الكثرة من السبعة ، لا التحديد . فيشمل ما ذكره ابن قتيبة وغيره من تغيرٍ بإدغام أو إظهار أو تفضيم أو إتمام أو غيرها .
 وقال ابن جرير : فإن قال لنا قائل : فهل لك من علم بالألسن السبعة التي نزل بها القرآن ؟ وأي الألسن هي من ألسن العرب ؟ قلنا : أما الألسن التي قد نزلت القراءة بها فلا حاجة بنا إلى معرفتها . لأنها لو عرفناها لم نقرأ اليوم بها مع الأسباب المتقدمة - يعني في كلامه من سبب الاقتصار على حرف واحد كما ستراه قريبا - وقد قيل إن خمسة منها لعجز هوازن واثنين منها لقريش وخزاعة . وروى ذلك عن ابن عباس . وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله .

قال ابن جرير : العجز من هوازن سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف . ثم قال ابن جرير :

أما معنى قول النبي ﷺ : إذا ذكر نزول القرآن على سبعة أحرف « إن كلها شاف كاف » فإنه كما قال جل ثناؤه في وصفه القرآن^(١) : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ

(١) [١٠ / يونس / ٥٧] .

مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ « شفاء يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته ، فيكفيهم ويفنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته .

وقال الإمام أبو شامة : إن القرآن نزل أولاً بلسان قريش وَمَنْ جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن تقرأه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب. قال الطحاوي: إنما كان ذلك رخصة لما كان يتمسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد . لعدم علمهم بالكتابة والضبط ، وإتقان الحفظ ، ثم نسخ بزوال العذر وتيسير الكتابة والحفظ اه يعني بالنسخ ما أقره عثمان في المصاحف التي كتبها كما سيأتي:



معنى الأحرف في الحديث

قال الداني : الأحرف الأوجه . أى أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات . لأن الأحرف جمع في القليل . كفلس وأفلس . والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَمْبَدُ اللَّهُ عَلَىٰ حَرْفٍ ... » (١) الآية . فليراد بالحرف الوجه . أى على النعمة والخير وإجابة السؤال والمافية . فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمانَّ وعبد الله . وإذا تغيرت عليه وامتنحنه الله بالشدة والضر ترك العبادة وكفر . فهذا عبد الله على وجه واحد . فلهاذا سمي النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات ، أحرفا . على معنى أن كل شيء منها وجه . وذكر الإمام ابن جرير في قول ابن مسعود : من قرأ القرآن على حرف فلا يتحولن منه إلى غيره - أنه عنى ، رضى الله عنه ، أن من قرأ بحرفه ، وحرفه قراءته . قال : وكذلك تقول العرب لقراءة رجل : حرف فلان . وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطعة : حرف . كما تقول لقصيدة من قصائد الشاعر : كلمة فلان اه .

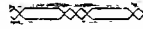
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في تحقيق أن المراد بالحرف الكلمة ، فيما نقله عنه الحافظ ابن الجزرى ، في أواخر النشر ، ما مثاله : وأما تسمية الاسم وحده كلمة والفعل وحده كلمة ، والحرف وحده كلمة مثل : هل و بل ، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة . ليس هذا من لغة العرب أصلا . وإنما سمي العرب هذه المفردات حروفا . ومنه قول النبي ﷺ (٢) : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات . أما إني لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » والذي عليه محققو العلماء أن المراد بالحرف الاسم وحده ، والفعل وحده ، وحرف المعنى وحده . لقوله : ألف حرف ، وهذه اسم . ولهذا ، لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاي من زيد فقالوا : زاي . فقال : نطقم بالاسم . وإنما الحرف زه اه .

(١) [٢٢ / الحج / ١١] ونصها : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَمْبَدُ اللَّهُ عَلَىٰ حَرْفٍ ، فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ، ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ .

(٢) الدارمى في : ٢٣ - كتاب فضائل القرآن ، ١ - باب فضل من قرأ القرآن . (١٩ - تفسير القاسمى - أول)

الرد على من توهم أن بعض الصحابة يجوّز التلاوة بالمعنى

قال ابن الجزرى في النشر : أما من يقول بأن بعض الصحابة ، كابن مسعود ، كان يميز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه . إنما قال : نظرت القراء فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم . نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً ، لأنهم محققون لما تلقّوه عن النبي ﷺ قرآناً . فهم آمنون من الالتباس . وربما كان بعضهم يكتبه معه . لكن ابن مسعود رضى الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه . رواه عنه مسروق . وروى عنه : جرّدوا القرآن ، ولا تلبسوا به ما ليس منه .



اقتصار عثمان رضى الله عنه ، في جمعه ، على الحرف المتواتر

قال ابن الجزرى في النشر : لما كان في حدود سنة ثلاثين من الهجرة ، في خلافة عثمان رضى الله عنه ، حضر حذيفة بن اليمان فتح إرمينية وأذربيجان ، فرأى الناس يختلفون في القرآن . ويقول أحدهم : قراءتى أصح من قراءتك . فأفزع ذلك . وقدم على عثمان وأشار إليه بأن يتدارك هذا الأمر . فأمر بالصحف الموجودة أن تنسخ في المصاحف . وأشار أن يكتب بلسان قريش لأنه أنزل بلسانهم . فكتب منها عدة مصاحف . فوجه منها إلى مكة واليمن والبحرين والبصرة والكوفة والشام . وترك بالمدينة مصحفاً . وأمسك لنفسه مصحفاً (الذى يقال له الإمام) وأجمت الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف ، وترك ما خلفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى . مما كان مأذوناً فيه ، توسعةً عليهم ، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن .

وقال ابن الحصار : ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي . كان رسول الله ﷺ يقول : « ضعوا آية كذا في موضع كذا » وقد حصل اليقين من النقل المتواتر ، بهذا الترتيب ، من تلاوة رسول الله ﷺ . ومما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف .

وقال الحارث المحاسبى : إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد ، على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار ، لَمَّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات . فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوده من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التى أنزل بها القرآن . فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق .

وقال ابن التين : اقتصر عثمان ، من سائر اللغات ، على لغة قريش . محتجاً بأنه نزل بلغتهم . وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للخرج والمشقة في ابتداء الأمر . فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت . فاقتصر على لغة واحدة .

وقال القاضى أبو بكر ، في الانتصار : لم يقصد عثمان قصد أبى بكر في جمع نفس القرآن

بين لوحين ، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ ، وإلغاء ما ليس كذلك . وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ، ولا تأويل أثبت مع تنزيل ، ولا منسوخ تلاوته ، كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه ، خشية دخول الفساد والشبهة ، على ما يأتي بعد .

ينتج من ذلك مسألة وهي : هل الأحرف السبعة موجودة في المصحف اليوم ؟ جوابه ما قاله ابن جرير : إنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم . وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي ﷺ « أنزل القرآن على سبعة أحرف » على نحو ما جاءت به الأخبار التي تقدم ذكرناها (يعني عن ابن مسعود وغيره) .

ثم قال ابن جرير :

فإن قال : فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة وقد أقرهن رسول الله ﷺ أصحابه ، وأمر بالقراءة بهن . وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ : أنسخت فرفعت ؟ فما الدلالة على نسخها ورفعها ؟ أم نسيتهن الأمة ؟ فذلك تضييع ما قد أمرُوا بحفظه . أم ما القصة في ذلك ؟

قيل له : لم تنسخ فترفع ، ولا ضيعتها الأمة ، وهي مأمورة بحفظها ، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن ، وخيرت في قراءته وحفظه بأى تلك الأحرف السبعة شاءت . كما أمرت ، إذا هي حثت في يمين وهي موسرة ، أن تكفر بأى الكفارات الثلاث شاءت . إما بعتق أو إطعام ، أو كسوة . فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأى الثلاث شاء المكفر ، كانت مصيبة حكم الله ، مؤدبة ، في ذلك ، الواجب عليها من حق الله . فكذلك الأمة . أمرت بحفظ القرآن وقراءته . وخيرت في قراءته بأى الأحرف السبعة شاءت ، فرأت ، لمة من الملل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد ، قراءته بحرف واحد . ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية . ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به اه . يعني ممن كان في عهد النبوة متلقيا لذلك من الحضرة النبوية .

ثم قال ابن جرير :

لما جمع إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه على تلاوة القرآن بحرف واحد في مصحف واحد ، رأت الأمة أن فيما فعل الرشد والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة حتى درست من الأمة معرفتها ، وتعمت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها ، وعفوّ آثارها ، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير وجودٍ منها صحتها وصحة شيء منها ، فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية .

فإن قال بعض من ضعفت معرفته : كيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها الرسول صلوات الله عليه وأمرهم بقراءتها ؟

قيل : إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمر بإباحة ورخصة ، لأن القراءة بها ، لو كانت فرضاً عليهم ، لوجب أن يكون العلمُ بكل حرف من تلك الأحرف السبعة ، عند من تقوم بنقله الحجة ، ويقطع خبرُهُ العذر ، ويزيل الشك من قرأة الأمة . وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين ، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجيب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة . وإذ كان ذلك كذلك ، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع ، تاركين ما كان عليهم نقله ، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا إذ كان الذي فعلوا من ذلك ، كان كان هو النظر للإسلام وأهله . فكان القيامُ بفعل الواجب عليهم ، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة ، من ذلك . (أي من الجناية على الإسلام) .

بيان أن اختلاف القراءة في رفع حرف ونصبه ونحوه
ليس من السبعة الأحرف

قال ابن جرير : وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه ، وتسكين
حرف وتحريكه ، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - . فمن معنى قول النبي صلى الله
عليه وسلم : « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » بمزول . لأنه معلوم أنه لا حرف من
حروف القرآن - مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراءء به كفر المأري به ،
في قول أحد من علماء الأمة . وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراءء فيه الكفر من الوجه
الذي تنازع فيه المتنازعون إليه ، وتظاهرت عنه بذلك الرواية .



سبب الاختصار على قراءات الأئمة المشهورين

لما جمع عثمان رضى الله عنه الناس على حرف واحد، وأمر بأن يرسل للافاق مصاحف على ما جمعه، كما تقدم، وكانت كتابتها مجردة من الشكل والنقط، فقرأ أهل كل مصر بما فى مصحفهم، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فى النبى صلى الله عليه وسلم.

وأول من نقط المصحف وشكله الحجاج، بأمر عبد الملك بن مروان. وقيل أبو الأسود الدؤلى. وقيل الحسن البصرى ويحيى بن يعمر. ثم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته وفاقا لبدعهم. كمن قال من المعتزلة: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١)، بنصب الهاء - رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم. فاختراروا من كل مصر، ووجه إليه مصحف، أئمة مشهورين بالثقة والأمانة بالنقل وحسن كمال الدين، وكال العلم. أفنوا عمرهم فى القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، والثقة بهم فيما قرؤوا، ولم تخرج قراءاتهم عن خط مصحفهم. فمنهم بالمدينة أبو جعفر وشيبة، ونافع. وبمكة عبد الله بن كثير وابن محيصن والأعرج. وبالكوافة يحيى بن وثاب وعاصم بن أبى النجود، والأعمش، وحزمة، والكسائى. وبالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس السكلابى، ويحيى بن الحارث الزمارى. وبالبصرة عبد الله بن أبى إسحق، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدرى، ويعقوب الحضرمى.

ثم إن القراء بعد ذلك تفرقوا فى البلاد وخلفهم أمم بعد أمم. إلا أنهم كان فيهم المتفق وغيره، فلذا كثر الاختلاف وعسر الضبط، وشق الائتلاف، وظهر التخليط، وانتشر التفريط، واشتبه متواتر القراءات بفاذاها، ومشهورها بشاذها. فمن ثم وضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، ومعياراً يعول عليه. وهو السند والرسم والعربية. فكل ما صح سنده

(١) [٤/ النساء / ١٦٤] ونصها: وَرَسُولًا قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا

لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا.

واستقام وجهه في العربية ، ووافق لفظه خط مصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة ، فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات على سبعة ، كانوا لولاه سبعة آلاف ، ومتى سقط شرط من هذه الثلاثة فهو شاذ . هذا لفظ الكواشي في أول تفسيره .

إلا أن بعضهم لم يكتف بصحة السند فقط ، بل اشترط معها التواتر . ذاهباً إلى أن ما جاء بحجى الآحاد لا يثبت به قرآن ، وقواه أبو القاسم النويرى بأن عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً . وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر .

ثم قال النويرى : ولم يخالف من التأخرين إلا مكي ، وتبعه بعض التأخرين : يعنى في الاكتفاء بالمعيار الذى ذكره الكواشي .

قال القسطلانى في اللطائف : وهذا (يعنى اشتراط التواتر) بالنظر لمجموع القرآن . وإلا فلو اشترطنا التواتر فى كل فرد فرد من أحرف الخلاف اتنى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم . كذا فى اللطائف للقسطلانى .

ورود القراءات عن أئمة الأمصار على موافقة مصاحفهم العثمانية

ثبتت أحرف في بعض المصاحف العثمانية المرسله إلى البلاد المتقدمة لم توجد في البقية .
فاتبع أئمة كل مصر منها مصحفهم، فمن ذلك قراءة ابن عامر « قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا » (١)
بغير واو ، في البقرة « وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ » (٢) بزيادة الباء في الاسمين . ونحو ذلك .
فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي . وكقراءة ابن كثير « جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » (٣)
في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف السكي . وكذلك
« إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ » (٤) في سورة الحديد بمحذف (هو) ، وكذا « سَارِعُوا » (٥) بمحذف (الواو) وكذا
« مِنْهُمَا مَنْقَلَبًا » (٦) بالثنية في الكهف . إلى غير ذلك في مواضع كثيرة في القرآن .
اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار في موافقة مصحفهم . كذا في النشر .

(١) [٢ / البقرة / ١١٦] ونصها : وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ، سُبْحَانَہُ ، بَلْ لَہُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، كُلٌّ لَہُ قَانِتُونَ .

(٢) [٣ / آل عمران / ١٨٤] ونصها : فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاؤَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ .

(٣) [٩ / التوبة / ١٠٠] ونصها : وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ .

(٤) [٥٧ / الحديد / ٢٤] ونصها : الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ، وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ .

(٥) [٣ / آل عمران / ١٣٣] ونصها : وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ .

(٦) [١٨ / الكهف / ٣٦] ونصها : وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودَتْ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا .

موافقة القراءات لرسم المصحف العثماني تحقيقاً أو تقديراً

قال ابن الجزرى ، في النشر : موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديراً ، وهي الموافقة احتمالاً . فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو « السَّمَوَاتِ ، وَالرَّبُّوَا » ونحو « لِنَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ »^(١) « وَجِيءَ »^(٢) حيث كتب بنون واحدة ، وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف .

وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ، وتوافق بعضها تقديراً نحو « مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ »^(٣) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف . فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب « مَلِكِ النَّاسِ »^(٤) وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب « مَالِكِ الْمَلِكِ »^(٥) فتكون الألف حذفت اختصاراً . وكذلك « النَّشْأَةُ »^(٦) حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المد

(١) [١٠ / يونس / ١٤] ونصها : ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ .

(٢) [٣٩ / الزمر / ٦٩] ونصها : وَأَسْرَفْتَ الْأَرْضِ بِنُورِ رَبِّهَا وَوَضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .
و [٨٩ / الفجر / ٢٣] ونصها : وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ، يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى .

(٣) [١ / الفاتحة / ٤] ونصها : مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ .

(٤) [١١٤ / الناس / ٢] .

(٥) [٣ / آل عمران / ٢٦] ونصها : قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُوتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُدَلُّ مَنْ تَشَاءُ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ ، إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(٦) [٢٩ / العنكبوت / ٢٠] ونصها : قُلِ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ، ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ، إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

تحقيقاً ووافقت قراءة القصر تقديراً ، إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير قياس . وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو « يَغْفِرُ لَكُمْ »^(١) « وَتَعْمَلُونَ ، وَهَيْتَ لَكَ »^(٢) . مما يدل تجرده عن النقط والشكل وحذفه وإثباته - على فضل عظيم للصحابة رضی الله عنهم في علم الهجاء خاصة ، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم .

وقال أيضاً بعد أوراق : ثم إن الصحابة رضی الله عنهم لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء ، ثم إنهم لما كتبوا تلك المصاحف جرودها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم

وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين السموعين المتلوين - شبيهةً بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين . فإن الصحابة ، رضوان الله عليهم ، تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن ، لفظه ومعناه جميعاً ، ولم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ، ولا ينعوا من القراءة به .

= و [٥٣ / النجم / ٤٧] ونصها : وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَىٰ .

و [٥٦ / الواقعة / ٦٢] ونصها : وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ .

(١) [٣ / آل عمران / ٣١] ونصها : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي

يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

(٢) [١٢ / يوسف / ٢٣] ونصها : وَرَأَوْدَتُهُ أَلْتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ

الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ، قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ، إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ .

ما لا يعد مخالفاً لصريح الرسم من القراءات الثابتة

قال في النشر بعد ما تقدم : على أن مخالفَ صريحِ الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستغاضة .
 ألا ترى أنهم لم يمدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء « تَسْأَلُنِي » ^(١) في الكهف ، وقراءة « وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ » والطاء من « بِضَيْنٍ » ^(٢) ونحو ذلك ، من مخالف الرسم المرود . فإن الخلاف في ذلك يفتقر ، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وتمشية صحة القراءة وشهرتها وتلقيتها بالقبول - وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى لو كانت حرفاً من حروف المعاني ، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه . وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته .



(١) [١٨ / الكهف / ٧٠] ونصها : قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا .

(٢) [٨١ / التكوثر / ٢٤] ونصها : وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَيْنٍ .

مدار القراءات على صحة النقل لا على الأقيس، عربيةً

قال الداني في جامع البيان : أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللفظة والأقيس في العربية . بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية . إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لفة . لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها .

ذكر من ذهب إلى أن مرجع القراءات ليس هو السماع بل الاجتهاد يفهم من مواضع من الكشاف اعتماده أن مرجع القراءات اجتهاد الأئمة القارئين . ولذلك جاء في سورة الكهف عند آية « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » (١) ما مثاله : وقرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد كقولك : هذا عبد الله الحق لا الباطل . وهي قراءة حسنة فصيحة ، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأصحهم . فكتب الناصر في الاتصاف يتعقبه ما مثاله : قد تقدم الإنكار عليه في مثل هذا القول ، فإنه يوم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء ، فتفاوتت في الفصاحة لتفاوتهم فيها ، وهذا منكر شنيع . والحق أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه متصلاً بقلوب فيه ﷺ ، منزلاً كذلك من السماء ، فلا وقع لفصاحة الفصيح . وإنما هو ناقل كغيره . ولكن الزمخشري لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة . فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر وهلم جرا إلى سائر البدع الاعتزالية . فمن ثم أتى عليه اهـ . يعنى بما تقدم له ، ما ذكره في سورة الأنعام في آية « وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ » (٢) وذلك أن الزمخشري قال هناك : وأما قراءة ابن عامر : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ . برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافه القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف - فشىء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر ، لكان سمجا مردودا كما سمج ورد :

* زج القلوص أبى مزادة *

فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمه على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء .

(١) [١٨ / الكهف / ٤٤] ونصها : هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ، هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عَقْبًا .

(٢) [٦ / الأنعام / ١٣٧] ونصها : وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ، فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ .

فكتب الناصر عليه ما ملخصه : إن الزمخشريّ ركب متن عمياء ، فإنه تخيل أن القراء ، أئمة الوجوه السبعة ، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً ، لا نقلاً وسماعاً . فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه . وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم ، فاستدل بذلك على أنه مجرور ، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس ، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً . فقرأه منصوباً - إلى أن قال - فهذا كله كما ترى ظنٌّ من الزمخشريّ أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه ، وكان الصواب خلافه ، والفصيح سواه . ولم يعلم الزمخشريّ أن هذه القراءة ، بنصب الأولاد ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم ضرورة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ثم تلاها النبيّ صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقضونها ويقرؤون بها خلفاً عن سلف . إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها . فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة ، جملة وتفصيلاً ، عن أفصح من نطق بالضاد عنه . فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشريّ ولا بقول أمثاله ، ممن لحن ابن عامر ، وظن أن القراءة تثبت بالرأى ، غير موقوفة على النقل . والحامل هو التنالي في اعتقاد اطراد الاقيسة النحوية . فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها . انتهى .

فتأمل . والأمر يحتاج إلى كلام من خالف بحروفه وتمحيص بالنظر في أطرافه وما برهنوا عليه .

ثم رأيت في « مفاتيح الأصول في علم الأصول » للسيد الطباطبائيّ بحثاً مسهباً في بيان تواتر القراءات وعدمه . سأذكره بعد ورقات .

بحث أسانيد الأئمة السبعة هل هي متواترة أم آحاد

قال الزركشى ، في البرهان : القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان . فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز . والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها ، من تخفيف وتشديد وغيرها . والقراءات السبع متواترة عند الجمهور ، وقيل بل هي مشهورة ، ثم قال الزركشى : والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة . أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر ، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات . وهي نقل الواحد عن الواحد هـ . نقله في الإتيان .

ونقل السروجي الحنفي في « باب الصوم » من كتاب « الغاية شرح الهداية » : عن المعتزلة ؛ أن السبع آحاد . وعن جميع أهل السنة ؛ أنها متواترة هـ . ومراده بالجميع المجموع . وإلا فقد اختار صاحب البدائع ، من متأخري الحنفية ، فيما نقله الكمال ابن أبي شريف ؛ أن السبع مشهورة . حكاها القسطلاني في اللطائف . ثم قال :

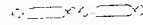
(فإن قلت) الأسانيد إلى الأئمة السبعة وأسانيدهم إلى النبي ﷺ ، على ما في كتب القراءات ، آحاد . لا يبلغ عدد التواتر . فمن أين جاء التواتر ؟

(أجيب) بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم . وإنما نسبت القراءات إلى الأئمة . ومن ذكر في أسانيدهم ، والأسانيد إليهم ، لتصديتهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها . ومع كل منهم في طبقة ما يبلغها عدد التواتر . لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد ، بقراءة إمامهم ، الجُمُّ التفسير عن مثلهم . وكذلك دائماً ، مع تلقى الأمة لقراءة كل منهم بالقبول هـ .

وقال السخاوي : ولا يقدر في تواتر القراءات السبع إذا أسندت من طريق الآحاد . كما لو قلت : أخبرني فلان عن فلان أنه رأى مدينة سمرقند ، (وقد عُلم وجودها بطريق التواتر) - لم يقدر ذلك فيما سبق من العلم بها . فقراءة السبع كلها متواترة .

رأى الإمام أبي شامة في تواتر ما أجمع عليه من غير نكير

نقل ابن الجزرى في النشر ، عن الإمام الكبير أبي شامة ، في مرشده ؛ أنه قال :
 قد شاع عن السنة جماعة من القرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ؛ أن القراءات السبع
 كلها متواترة . أى كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة ، قالوا : والقطع بأنها
 منزلة من عند الله واجب . ونحن بهذا نقول . ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ،
 واتفقت عليه الفرق من غير نكير له . مع أنه شاع واشتهر واستفاض . فلا أقل من اشتراط
 ذلك إذ لم يتفق التواتر في بعضها هـ .



رأى ابن الحاجب وغيره في تواتر ما ليس من قبل الأداء

قال ابن الحاجب : القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء . كالد والإمالة وتحقيق الهمزة ونحوه . أى فإنه غير متواتر . (قالوا) : ليس المراد من قوله : كالد ، أصل المد فإنه متواتر . بل مقدار الزيد فيه على أصله . هل يقتصر فيه على مقدار ألف ونصف ، كما قدر به مد الكسائي ؟ أو ثلاثة كما قدر به مد ورش وحمزة ؟ وكل هذه الهيئات غير متواترة عند ابن الحاجب وأبي حنيفة . كما صرح به غير واحد من أئمة التحقيق (كذا في اللطائف) .

وقال القاضي ابن خلدون في مقدمة تاريخه ، في بحث علوم القرآن من التفسير والقراءات ،

ما مثاله :

القرآن كلام الله المنزل على نبيه ، المكتوب بين دفتي المصحف ، وهو متواتر بين الأمة . إلا أن الصحابة رووه عن رسول الله ﷺ على طرق مختلفة في بعض ألفاظه ، وكيفيات الحروف في أدائها . وتنوّق ذلك واشتهر . إلى أن استقرت منها سبع طرق مميّنة . تواتر نقلها أيضاً بأدائها . واختصت بالانتساب إلى من اشتهر بروايتها من الجم الفغير . فصارت هذه القراءات السبع أصولاً للقراءة . وربما زيد بمد ذلك قراءات أخر لحقت بالسبع . إلا أنها عند أئمة القراءة لا تقوى قوتها في النقل .

وهذه القراءات السبع معروفة في كتبها . وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها لأنها عندهم كيفيات الأداء ، وهو غير منضبط . وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن . وأبأه الأكثر . وقالوا بتواترها . وقال آخرون بتواتر غير الأداء منها ، كالد والتسهيل . لعدم الوقوف على كفيته بالسمع . وهو الصحيح اه .

بحث القراءات الشاذة

قال الحافظ ابن الجزرى في النشر : قال الإمام أبو محمد مكي : إن جميع ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام : قسم يقرأ به اليوم . وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال . وهى أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائما ، ويكون موافقا لخط المصحف - فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على منيبيه وصحته وصدقه . لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف . وكفر من جحدته .

القسم الثاني

ما صح نقله عن الآحاد ، وصح وجهه في العربية ، وخالف لفظه خط المصحف . فهذا يقبل ولا يقرأ به . لعنتين : إحداهما : أنه لم يؤخذ بإجماع ، إنما أخذ بأخبار الآحاد . ولا يثبت قرآن ، يُقرأ به ، بخبر الواحد . والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع على منيبيه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جحدته . ولبئس ما صنع ، إذا جحدته .

القسم الثالث

هو ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية ، فهذا لا يقبل ، وإن وافق خط المصحف .

قال ابن الجزرى : مثال القسم الأول : مالك ، ومالك . يحدعون ، ويحدعون . وأوصى ، ووصى . وتطوع ، ويطوع . ونحو ذلك من القراءات المشهورة . ومثال القسم الثاني : قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء (والذكر والأنثى) في « وما خلق الذكر والأنثى » وقراءة ابن عباس « وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » ، « وأما الغلام فكان كافرا » ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات .

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة . فأجازها بعضهم . لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة . وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة . وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد . وأكثروا العلماء على عدم الجواز . لأن

هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ . وإن ثبتت بالنقل ، فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة ، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني . أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن . أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة .

ومثال القسم الثالث، مما نقله غير ثقة : كثير مما في كتب الشواذ مما غالبه إسناده ضعيف . كقراءة ابن السَّمِيعِ وأبي السَّمال وغيرهما في (ننجيك بيدنك) ننحيك بالحاء المهملة . وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره فإنها لأصل لها . ومنها «إنما يحشى الله من عباده العلماء» برفع الهاء ونصب الهمزة . وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها . قال ابن الجزري : وإن أبا حنيفة لبريء منها .

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ، ولا يصدر مثله إلا على وجه السهو والغلط ، وعدم الضبط . يعرفه الأئمة المحققون ، والحفاظ الضابطون ، وهو قليل جداً ، بل لا يكاد يوجد ، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (ومعائش) - بالهمزة - وما رواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء (أدرى أقرب) ، مع إثبات الهمزة ، وهي رواية زيد وأبي حاتم عن يعقوب ؛ وما رواه أبو علي المطار عن العباس عن أبي عمرو (ساحران تظَاهرا) بتشديد الظاء ، والنظر في ذلك لا يخفى .

ثم قال ابن الجزري :

ويبقى قسم مردود أيضاً ، وهو ما وافق العربية والرسم ، ولم ينقل البتة ، فهذا رده أحق ، ومنعه أشد . وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي ، وكان بعد الثلاثمائة . قال الإمام أبوطاهر بن أبي هاشم في كتابه «البيان» وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف ، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها . فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل .

(قلت) وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد ، حضره الفقهاء والقراء ، وأجموا على منعه ، وأوقف للضرب فتاب ورجع ، وكُتِبَ عليه بذلك محضر ، كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد .

قلت : ونقله القاضي أبو بكر في الانتصار ، ورده . وعبارته : وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءةٍ وأوجهٍ وأحرفٍ ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها . قال : وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطئوا من قال به اه .

قال ابن الجزرى : ومن ثمّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه ، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وكثير من التابعين أنهم قالوا : القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقروا كما علمتوه .

ثم قال ابن الجزرى :

أما إذا كان القياس على إجماع انمقد ، أو عن أصلٍ يعتمد ، فيصار إليه عند عدم النص ، وغموض وجه الأداء ، فإنه مما يسوغ قبوله ، ولا ينبغي رده ، لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة ، وتمس الحاجة ، كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء ، وفي إثبات البسمة وعدمها لبعض القراء ، ونقل « كتابيه انى » وإدغام « ما ليه هلك » قياساً عليه ، وكذلك قياس « قال رجلان ، وقال رجل » على « قال رب » في الإدغام ، كما ذكره الدانى وغيره . ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ، ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً ، مع أنه قليل جداً . وإلى ذلك أشار مكى بن أبى طالب رحمه الله في كتابه « التبصرة » حيث قال : لجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام : قسم قرأت به ونقلته وهو منصوب في الكتب موجود ، وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب ، وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ، ولكن قسمته على ما قرأت به ، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرؤية في النقل والنص ، وهو الأقل .

وقال ابن الجزرى :

وقد زلّ بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روى ، وماله وجه ضعيف على الوجه القوى ، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوّبة من النون والتنون .

بيان أن كل قراءة صحت عن النبي ﷺ وجب قبولها والإيمان بها

قال الحافظ ابن الجزرى في النشر: كل ما صح عن النبي ﷺ من القراءات ، فقد وجب قبوله ، ولم يسع أحداً من الأمة رده ، ولزم الإيمان به ، وأن كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية ، يجب الإيمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً ، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تمارض ، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله : « لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط . ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد ، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف . ولكنّه جامع ذلك كله ، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله » .

قال ابن الجزرى: قلت: وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين « أحسنت » وفي الحديث الآخر « أصبت » وفي الآخر « هكذا أنزلت » فصوب النبي ﷺ قراءة كل من المختلفين وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله .

افتراق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء

قال ابن الجزرى ، بمد ما تقدم : وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء ، فإن اختلاف القراء كله حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه . واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادى ، والحق في نفس الأمر واحد ، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر ، تقطع بذلك ونؤمن به .

معنى إضافة القراءة إلى من قرأ بها

ثم قال ابن الجزرى ، بما تقدم : ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراءً به وملازمةً له وميلاً إليه ، لا غير ذلك . وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم . المراد بها أن ذلك القارئ ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به . فآثره على غيره ودوام عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به ، وقصد فيه وأخذ عنه ، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء ، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد .

ثمرة اختلاف القراءات وتنوعها

قال في النشر : «وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها فإن في ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهورن والتسهيل والتخفيف على الأمة . فمنها : ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز ، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز ؛ لأن كل قراءة بمنزلة الآية ، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات . ومنها : ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة ، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضادٌ ولا تناقض ولا تخالف ، بل كله يصدق بعضه بعضاً ، ويبين بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض على نمطٍ واحدٍ وأسلوب واحد ، وما ذلك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق من جاء به صلى الله عليه وسلم . ومنها : سهولة حفظه ، وتيسير نقله على هذه الأمة ؛ إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة . فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجهٍ أسهل عليه وأقرب إلى فهمه ، وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة ، لاسيما في ما كان خطه واحداً ، فإن ذلك أسهل حفظاً ، وأيسر لفظاً . ومنها : إعظام أجور هذه الأمة - من حيث أنهم يفرغون جهدهم ليلفوا قصدهم - في تتبع معاني ذلك ، واستنباط الحكم والأحكام : من دلالة كل لفظ ، واستخراج كمين أسراره ، وخفي إشاراته بقدر ما يبلغ غاية علمهم ، ويصل إليه نهاية فهمهم ، والأجر على قدر المشقة . ومنها : بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقى ، وإقبالهم عليه هذا الإقبال ، والبحث عن لفظ لفظة ، والكشف عن صيغة صيغة ، وتحرير تصحيحه ، وإتقان تجويده ، حتى حموه من خلل التحريف ، وحفظوه من الطغيان والتطيف ، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً ولا تفضيماً ولا ترقيقاً ، حتى ضبطوا مقادير المدات ، وتفاوت الإمالات ، وميزوا بين الحروف بالصفات ، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم ، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النسم . ومنها : ما ذكره الله تعالى من المنقبة العظيمة ، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة ، من إسنادها كتاب ربها واتصال هذا السبب الإلهي بسببها ، فكل قارئ يوصل حرفه بالنقل إلى أصله ، ويرفع

ارتباب الملحد قطعاً بوصله . ومنها : ظهور سر الله تعالى في توليّه حفظ كتابه العزيز ، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتميز ، فإنه تعالى لم يُخلّ عصراً من الأعصار ، ولو في قطر من الأقطار ، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته ، وتصحيح وجوهه وقراءاته ، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور ، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور « انتهى .

إجمال المباحث المتقدمة في تواتر القراءات وعدمها

قال السيد محمد الطباطبائي - أحد أعلام الإمامية - في كتابه « مفاتيح الأصول »
في : باب أدلة الأحكام في القول في الكتاب الكريم . ما مثاله :

اختلفوا في أن القراءات السبع المشهورة ، هل هي متواترة ، أو لا ؟ على أقوال :
الأول : إنها متواترة مطلقاً ، وإن الكلّ مما نزل به الروح الأمين على قلب سيد
المرسلين . وهو للعلامة ابن المطهر ، وابن فهد ، والمحقق الثاني في المعالم ، والشهيد الثاني في
المقاصد العلية ، والمحدث الحر العاملي ، والمحكي عن الفاضل الجواد ، وفي شرح الوافية
للسيد صدر الدين : معظم المجتهدين من أصحابنا حكموا بتواتر القراءات السبع . وفي التفسير
الكبير للرازي : ذهب إليه الأكثرون .

الثاني : إن القراءات السبع منها ما هو من قبيل الهبئة كالمدّ واللين وتخفيف الهمزة والإمالة
ونحوها ، وذلك لا يجب تواتره وغير متواتر . ومنها : ما هو من جوهر اللفظ كلكل ومالك
وهذا متواتر . وهذا للفاضل البهائي ، وابن الحاجب في مختصره ، والمضدّي في شرحه .
الثالث : إنها ليست بمتواترة مطلقاً ولو كانت من جوهر اللفظ ؛ وهو للشيخ في
« التبيان » ونجم الأئمة في « شرح الكافية » ، وجمال الدين الخونساري ، والسيد نعمه الله
الجزائري ، والشيخ يوسف البحراني ، والسيد صدر الدين ، والمحكي عن ابن طاوس في
كتاب « سمد السمود » ، والرازي ، والزنجشيري ، وإليه يميل كلام الحرفوشي .
للقول الأول وجوه :

منها : تضمن جملة من العبارات الإجماع على تواتر السبع : وقد يناقش فيه :
أولاً : بأن غاية ما يستفاد - مما ذكر - الظن بتواتر السبعة ، ومحل الكلام حصول
العلم به . وثانياً : باحتمال أن يريدوا ما ذكره الشهيد الثاني في « المقاصد العلية » وولد
الشيخ البهائي فقالا : « ليس المراد أن كل ما ورد من هذه القراءات متواتر ، بل المراد
انحصار التواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات ، فإن بعض ما نقل عن السبعة شاذٌ فضلاً

عن غيرهم « انتهى . وباحتمال أن يريدوا جواز القراءة بالسبعة . وفي هذين الاحتمالين نظر لبعدهما عن ظاهر العبارة فتأمل ! وثالثاً : بالمعارضة بما ذكره الشيخ في « التبيان » من أن المعروف من مذهب الإمامية ، والتطلع في أخبارهم ورواياتهم ؛ أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد . فتأمل !

ومنها : ماروى عن النبي ﷺ قال : « نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ وافي » فإن المراد من الأحرف القراءات . وقد يناقش فيه :

أولاً : بضعف السند . سلمنا الصحة . ولكنه خبر واحد ، فلا يفيد العلم بالمدعى .

وثانياً : بضعف الدلالة ، لعدم الدليل على إرادة القراءات من الأحرف . وقد اختلفوا في تفسيرها .

ومنها : أن القراءات السبع لو لم تسكن متواترة ، ومن القرآن المنزل ، لوجب أن يتواتر ذلك ، ويعلم عدم كونها منه ، والتالي باطل فالقدم مثله . أما الملازمة فلأن العادة قاضية بأنه يجب أن يكون ما ليس بقرآن معلوماً أنه ليس بقرآن لتوفر الدواعي على تمييز القرآن عن غيره ، وهو مستلزم لذلك . وفيه نظر .

ومنها : ماتمسك به العلامة في « نهاية الأصول » ، والحاجبي في « مختصره » ، والمضدى في « شرحه » من أن القراءات السبع « لو لم تسكن متواترة لخرج بعض القرآن عن كونه متواتراً - كالك وملاك وأشباههما - والتالي باطل فالقدم مثله . بيان الشرطية أنهما وردا عن القراء السبعة ، وليس تواتر أحدهما أولى من تواتر الآخر ، فإما أن يكونا متواترين وهو المطلوب ، أولاً يكون شيء منهما بمتواتر وهو باطل ، وإلا يخرج عن كونه قرآناً ، وهذا خلف » . وأورد عليه جمال الدين الخونساري فقال : « لا يخفى أن دليل وجوب تواتر القرآن - وهو توفر الدواعي على نقله - لو تم إتما يدل على وجوب تواتره إلى زمان الجمع . وأما بعده ، فالظاهر أنهم اكتفوا فيه بتكثير نسخ هذا الكتاب الذي جمع ، بحيث يصير متواتراً في كل زمان ، واستغنوا به عن جعل أصل القرآن المنزل متواتراً بالحفظ من خارج ، كيف وقد عرفت أن الظاهر أنه لم يقع التواتر في كثير من أبعاض القرآن إلا

بهذا الوجه ، وهو وجوده في هذا الكتاب المتواتر ؛ على هذا ، فالاستدلال على تواتر القراءات السبع بما ذكره العسديّ ضعيف جداً ، إذ بتواتر ذلك الكتاب - على الوجه المذكور - لا يعلم إلاّ تواتر إحدى القراءات لا بعينها . لا خصوص بعضها ولا جميعها . فالظاهر أنه لا بد - في إثبات تواترها - من التفحص والتفتيش في نقلتها ورؤاها ، فإن ظهر بلوغهم إلى حد التواتر فهو متواتر وإلاّ فلا . والذي ظهر لما من خارج ، شهرة القراءات السبع دون ما عداها ، وأما بلوغ الجميع أو بعضها حد التواتر فكأنه لا يظهر في هذه الأعصار .

وللقول الثاني : على تواتر ما هو من جوهر اللفظ ، الوجه الأخير الذي تمسك به الجماعة المتقدم إليهم الإشارة لإثبات تواتر السبع ؛ وعلى عدم تواتر ما هو من قبيل الهيئة - كالمدة واللين والإمالة وغيرها - ما ذكره بعض من أن القرآن هو الكلام ، وصفات الألفاظ - أعني الهيئة - ليست كلاماً . وأورد عليه الباغنويّ فقال : « ههنا بحث ، وهو أنه لا شك أن القرآن ههنا عبارة عن اللفظ . وكما أن الجوهر جزء ماديّ له ، كذلك الهيئة جزء صورىّ له . فإذا ثبت أن القرآن لا بد أن يكون متواتراً ثبت أن الهيئة لا بد أن تكون متواترة أيضاً . ولو سلم أن الهيئة ليست جزءاً للفظ فلا شك أنها من لوازمه . ولا يمكن نقله بدون نقلها ، فإذا تواتر نقله تواتر نقلها . فإن قلت : نقله لا يستلزم نقلها بخصوصها بل إنما يستلزم نقل إحداها لا بعينها ، فاللازم تواتر القدر المشترك بين تلك الهيئات ، والظاهر أن الهيئات المخصوصة لا يوجب تواترها ، فلا منافاة . قلت : ما ذكر من توفر الدواعي على نقل القرآن لا يجري في الجواهر المخصوصة أيضاً ، إذ كما أن اختلاف بعض الهيئات لا يؤثر في صلاحية كون القرآن متحدى به ، وفي كونه من أصول الأحكام ، كذلك اختلاف بعض الجواهر لا يؤثر في ذلك ، فلم يلزم أن كل ما هو من قبيل الجوهر لا بد أن يكون متواتراً ، فليتأمل !.. » انتهى .

واعترض عليه جمال الدين الحونساريّ فقال - بعد الإشارة إليه - : « لا يخفى أن ما ذكر من دليل وجوب تواتر القرآن - وهو توفر الدواعي على نقله للتحدى به ولكونه أصل سائر الأحكام - لا يدل إلا على وجوب تواتر مادته وهيئاته التي يختلف باختلافها المعنى والفصاحة

والبلاغة . وأما ما يكون من قبيل الأداء بالمعنى الذى ذكر ، فلا يدلُّ على وجوب تواتره ، إذ لا مدخل له فيما هو مناط توفُّر الدواعى . أما استنباط الأحكام فظاهر . وأما التحدى والإعجاز فلائهما لا يوجبان إلا نقل أصل الكلام الذى وقعا به من مادته وصورته التى لهما مدخل فيهما . وأما الهياة التى لا مدخل لها فى ذلك - كالمدة واللين مثلاً - فلا حاجة إلى تواترها ، بل يكفى فيهما الحوالة إلى ما هو دأب العرب فى كلامهم فى المد فى مواضعه ، واللين فى مواقفه ، وكذا فى أمثالها .

ثم قال : « لا يخفى أنه إذا جوز تمييز بعض الجواهر ، مما يكون من هذا القبيل ، فقد يؤدى خطأ إلى تغيير ما يختلف ويختل به المعنى والفساحة والبلاغة ، فلا بد من سد ذلك الباب بالكلية ، حذراً من أن ينتهى إلى ذلك ، وأما تحريف النقلة فى المد واللين وأمثالها فلا يحل بشيء ، إذ يكفى فيهما الرجوع إلى قوانين العرب فيهما . فإذا نقل إلينا متواتراً جوهر الكلام وهيأته التى لها دخل فى المعنى والفساحة والبلاغة ، فلنرجع فى المد واللين وأمثالها إلى قوانين العرب ، ولا حاجة إلى أن يتواتر عندنا أنه فى أى موضع مُدٌّ ، وفى أى موضع قصر ، وهو ظاهر .

وللقول الثالث وجوه :

منها : خبر الفضيل بن يسار قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنَّ الناس يقولون : نزل القرآن على سبعة أحرف ، فقال : بل نزل على حرف واحد من عند واحد . » ويؤيده خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إنَّ القرآن واحد نزل من عند الواحد » ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة .

ومنها : ما ذكره السيد نعمة الله من أن كتب القراءة والتفسير مشحونة من قولهم : قرأ حفص وعاصم كذا ، وفى قراءة على بن أبي طالب وأهل البيت عليهم السلام كذا ، بل ربما قالوا : وفى قراءة رسول الله ﷺ كذا . يظهر من الاختلاف المذكور فى قراءة غير المفضوب عليهم ولا الضالين . والحاصل أنهم يميلون قراءة القراء قسيمة لقراءة المعصومين . فكيف تكون القراءات السبع متواترة عن الشارع تواتراً يكون حجة على الناس ؟

ومنها : ما ذكره السيد المذكور أيضاً من أن قراءات السبع استندوا بالقراءات بأرائهم ، وإن أسندوا بعض قراءاتهم إلى النبي ﷺ ، فلا يجوز أن يدعى تواتر قراءاتهم . وذلك لأن المصحف الذي وقع إليهم خال من الإعراب والنقط . كما هو الآن موجود في المصاحف التي هي بخط مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده . وقد شاهدنا عدة منها في خزانة الرضا عليه السلام . نعم ذكر جمال الدين السيوطي في كتابه الموسوم بـ « المطالع السميدة » : أن أبا الأسود الدؤلي أعرب مصحفاً واحداً في خلافة معاوية . وبالجملة : لما وقعت إليهم المصاحف على ذلك الحال تصرفوا في إعرابها ونقطها وإدغامها وإمالتها ونحو ذلك من القوانين المختلفة بينهم على ما يوافق مذهبهم في اللغة والعربية ، كما تصرفوا في النحو ، وصاروا إلى ما دونوه من القواعد المختلفة .

قال محمد بن بحر الرهني : « إن كل واحد من القراء قبل أن يتجدد القارى الذي بعده كانوا لا يميزون إلا قراءته ، ثم لما جاء القارى الثاني انتقلوا عن ذلك المنع إلى جواز قراءة الثاني ، وكذلك في القراءات السبع . فاشتمل كل واحد على إنكار قراءته ، ثم عادوا إلى خلاف ما أنكروه ، ثم اقتصروا على هؤلاء السبعة ، مع أنه قد حصل في علماء المسلمين والعالمين بالقرآن أرجح منهم ، مع أن في زمان الصحابة ما كان هؤلاء السبعة ... الخ » . ومنها : ما ذكره الرازي في تفسيره الكبير فإنه قال : « اتفق الأكترون على أن القراءات المشهورة منقولة بالتواتر ، وفيه إشكال ، وذلك لأننا نقول هذه القراءات ، إما أن تكون منقولة بالنقل المتواتر ، أو لا تكون ، فإن كان الأول فحينئذ قد ثبت بالنقل المتواتر أن الله قد خير المكلفين بين هذه القراءات وسوى بينها بالجواز ، وإذا كان كذلك كان ترجيح بعضها على بعض واقماً ، على خلاف الحكم الثالث بالتواتر ، فيجب أن يكون الناهبون إلى ترجيح البعض على البعض مستوجبين للفسق إن لم يلزمهم الكفر ، كما ترى أن كل واحد من هؤلاء القراء يختص بنوع معين من القراءة ، ويحمل الناس عليه ويعتصم به عن غيره . وأما إن قلنا : إن هذه القراءات ما ثبتت بالتواتر ، بل بطريق الآحاد فحينئذ يخرج القرآن عن كونه مفيداً للجزم والقطع وذلك باطل بالإجماع » . ثم قال : « ولقائل أن

يجيب عنه ، فيقول : بعضها متواتر ، ولا خلاف بين الأمة فيه ، وفي تجويز القراءة بكل واحدٍ منها . وبعضها من باب الآحاد ، وكون بعض القراءات من باب الآحاد لا يقتضى خروج القرآن بالسكينة عن كونه قطعياً « انتهى .

ومنها : أنها لو كانت متواترة لكان ترك البسملة من أوائل السور ، عدا الحمد ، متواتراً . لأنه من قراءة بعض السبعة ، فيلزم جواز تركها في الصلاة ، وهو باطل للأدلة الدالة على عدمه ، وقد بيناها في المصابيح .

ومنها : ما ذكره العلامة الشيرازيّ - فيما حكى عنه - من : « إن الذين يستند إليهم القراء سبعة . والتواتر لا يحصل بسبعة فضلاً فيما اختلفوا فيه - ثم قال - أجيب عنه أولاً : بأننا لا نسلم أن التواتر لا يحصل بسبعة لأنه لا يتوقف على حصول عدد معين ، بل المعتبر فيه حصول اليقين . وثانياً : بأن التواتر ما حصل من هؤلاء السبعة لأن القارئ لكل واحدةٍ من القراءات السبع كانوا بالعين حدّ التواتر ؛ إلا أنهم استندوا - كل واحدٍ منهم - إلى واحدٍ منهم ، إما تجرده بهذه القراءة ، أو لكثرة مباشرته بها ؛ ثم أسندوا الرواية عن كل واحدٍ منهم إلى اثنين لتجردها لروايتها « انتهى .

وفي جميع الوجوه المذكورة نظر .

والتحقيق أن يقال : إنه لم يظهر دليل قاطع على أحد الأقوال في المسألة . نعم يمكن استظهار القول الأول للإجماعات المحكية المتضدة بالشمرة العظيمة بين الخاصة والعامة والمؤيدة بالمرور عن الخصال - كذا - المتقدم إليه الإشارة وغيره مما ذكر حجةً عليه . ولا يمارضها خبر الفضيل ووزارة لقصور دالتهما جداً . فإن المناقشة في حديث « نزل القرآن على سبعة أحرف » جارٍ فيهما كما لا يخفى . ولا يقدح فيها ما ذكره السيد نعمة الله والرازي وغيرهما مما ذكر ، حجةً على القول الثالث ، كما لا يخفى على المتدبر .

وبينى التنبيه على أمور :

الأول : قال العلامة الشيرازيّ فيما حكى عنه : « السبع متواترة بشرط صحة إسنادها إليهم ، واستقامة وجهها في العربية ، وموافقة لفظها خط المحصف المنسوب إلى صاحبها

كذلك - كالك بالألف ، وملك بغير الألف - المنسوب أولها إلى الكسائي وعاصم بإسناد صحيح ، مع كونه مكتوباً بالألف في مصحفهما ، واستقامة وجهه في العربية » . ثم قال : « وفيه نظر ، لأن التواتر ما يفيد العلم ، فإذا حصل ثبت أنه قرآن ، والعربية ينبغى أن تكون متبعة بالقرآن دون العكس . ثم إنه لا مدخل لموافقة الخط وعدمها عند ثبوت التواتر .

الثاني : اعلم أنه إذا قلنا بأن القراءات السبع كلها متواترة يقيناً ، فيتفرع عليه أمور :
 منها : جواز استفادة الأحكام الشرعية من كل منها . ومنها : وجوب الاجتناب من كل منها أصالة إذا كان محدثاً . ومنها : لزوم الجمع بين القراءات عند تمارضها ، كما يجب الجمع بين الآيات عند تمارضها . وإن قلنا بأن تواترها غير ثابت يقيناً ، فيتفرع عليه أمور : منها : عدم وجوب الاجتناب عن جميع القراءات أصالة إذا كان محدثاً ، بل يجب من باب المقدمة على القول بأن النهى عنه - إذا كان مشتبهاً بغيره وكان محصوراً - وجب الاجتناب عن الجميع . وأما على القول بعدم وجوب ذلك فلا يجب الاجتناب - عما ذكر - لا أصالة ولا مقدمة . ومنها : عدم جواز الاستدلال بشيء من القراءات ، ولزوم الجمع بينها عند التمارض . لكن هذا إنما يصح إذا منعنا الظن بتواترها ، وأما إذا قلنا به ، فيجوز الاستدلال بكل منها ، ويجب الجمع بينها ، كما إذا علم به ، بناءً على أن الأصل في كل ظن الحجية ، فإن منع منه ، ففي الأمرين نظر .. ! » انتهى بحروفه ملخصاً .



فصل

في ذكر ملخص وجوه التفسير ومراتبه

هذا الفصل نقله عن مقدمة التفسير الذي شرع فيه ، في هذا العهد ، الأستاذ النحرير الشيخ محمد عبده مفتي مصر . قال - حرسه الله وأبده ورعاه - :

« التكلم في تفسير القرآن ليس بالأمر السهل ، وربما كان من أصعب الأمور وأهمها ، وما كل صعب يترك . ولذلك لا ينبغي أن يمتنع الناس عن طلبه . ووجوه الصعوبة كثيرة ، أهمها : أن القرآن كلام سماويّ تنزل من حضرة الربوبية ، التي لا يكتنه كنهها ، على قلب أكل الأنبياء ، وهو يشتمل على معارف عالية ، ومطالب سامية ، لا يشرف عليها إلا أصحاب النفوس الزاكية والمعقول الصافية ، وأن الطالب له يجد أمامه من الهيبة والجلال ، الفائضين من حضرة الكمال ، ما يأخذ بتلبينه ، ويكاد يحول دون مطلوبه . ولكن الله تعالى خفف علينا الأمر بأن أمرنا بالفهم والتفكير لكلامه ، لأنه إنما أنزل الكتاب نوراً وهدى مبيناً للناس شرائعه وأحكامه ، ولا يكون كذلك إلا إذا كانوا يفهمونه . والتفسير الذي نطلبه هو فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا ، وحياتهم الآخرة . فإن هذا هو المقصد الأعلى منه ، وما وراء هذا من المباحث تابع له ، أو وسيلة لتحصيله .

التفسير له وجوه شتى :

أحدها : النظر في أساليب الكتاب وممانيه وما اشتمل عليه من أنواع البلاغة ليعرف به علو الكلام ، وامتيازه على غيره من القول . سلك هذا المسلك الزخشمري ، وقد ألمّ بشيء من المقاصد الأخرى ، ونحا نحوه آخرون .

ثانيها : الإعراب ، وقد اعتنى بهذا أقوام توسّعوا في بيان وجوهه ، وما تحتمله الألفاظ منها .
ثالثها : تتبع القصص ، وقد سلك هذا المسلك أقوام زادوا في قصص القرآن ما شاؤوا من كتب التاريخ ، والإسرائيليات ، ولم يمتدوا على التوراة والإنجيل والكتب المعتمدة

عند أهل الكتاب وغيرهم ، بل أخذوا جميع ما سموه عنهم من غير تفريق بين غثٍ وسمين ، ولا تنقيح لما يخالف الشرع ولا يطابق العقل .

رابعها : غريب القرآن .

خامسها : الأحكام الشرعية من عبادات ومعاملات ، والاستنباط منها .

سادسها : الكلام في أصول العقائد ، ومقارعة الزائنين ، ومحاجة المختلفين . وللإمام

الرازي العناية الكبرى بهذا النوع .

سابعها : الواعظ والرقائق ، وقد مزجها ، الذين ولعوا بها ، بحكايات المتصوفة والعباد .

وخرجوا ببعض ذلك عن حدود الفضائل والآداب التي وضعها القرآن .

ثامنها : ما يسمونه بالإشارة ، وقد اشتبه على الناس فيه كلام الباطنية بكلام الصوفية .

وقد عرفت أن الإكثار في مقصد خاص من هذه المقاصد يخرج بالكثيرين عن التصود

من الكتاب الإلهي ، ويذهب بهم في مذاهب تنسيهم معناه الحقيقي . لهذا كان الذي نعلم

به من التفسير هو ما سبق ذكره ، ويتبعه بلا ريب بيان وجوه البلاغة بقدر ما يحتمله

العنى ، وتحقيق الإعراب على الوجه الذي يليق بفصاحة القرآن وبلاغته .

ويمكن أن يقول بعض أهل هذا العصر : لا حاجة إلى التفسير والنظر في القرآن ، لأن

الأئمة السابقين نظروا في الكتاب والسنة ، واستنبطوا الأحكام منها ، فما علينا إلا أن

ننظر في كتبهم ، ونستغنى بها .. ! هكذا زعم بعضهم !! ولو صح هذا الزعم ، لكان طلب

التفسير عبثاً يضيع به الوقت سدى ، وهو - على ما فيه من تعظيم شأن الفقه - مخالف

لإجماع الأمة ، من النبي ﷺ إلى آخر واحدٍ من المؤمنين .. ! ولا أدري كيف يحظر هذا

على بال مسلم .. ؟ !

الأحكام العملية التي جرى الاصطلاح على تسميتها فقهاً هي أقل ما جاء في القرآن . وإن

فيه من التهذيب ودعوة الأرواح إلى ما فيه سعادتها ورفعها من حضيض الجهالة إلى أوج

المعرفة ، وإرشادها إلى طريقة الحياة الاجتماعية ، ما لا يستغنى عنه من يؤمن بالله واليوم الآخر ،

وما هو أجدر بالدخول في الفقه الحقيقي ، ولا يوجد هذا الإرشاد إلا في القرآن . وفيما أخدمته ،

كأحياء العالم ، حفظاً عظيم من علم التهذيب . ولكن سلطان القرآن على نفوس الذين يفهمونه ، وتأثيره في قلوب الذين يتلونه حتى تلاوته لا يساهمه فيه كلام ؛ كما أن الكثير من حكمه ومعارفه لم يكشف عنها اللثام ، ولم يفصح عنها عالم ولا إمام .

ثم إن أئمة الدين قالوا : إن القرآن سيقى حجة على كل فرد من أفراد البشر إلى يوم القيامة لحديث : « والقرآن حجة لك أو عليك » . (أول حديث في كتاب الطهارة من صحيح مسلم . عن أبي مالك الأشعري) ولا يعقل هذا إلا بفهمه والإصابة من حكمته وحكمه .

خاطب الله بالقرآن من كان في زمن التنزيل ، ولم يوجه الخطاب إليهم لخصوصية في أشخاصهم ، بل لأنهم من أفراد النوع الإنساني الذي أنزل القرآن لهدايته ، يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ »^(١) فهل يعقل أنه يرضى منا بأن لا نفهم قوله هذا ونكتفى بالناظر في قول ناظر نظر فيه ، ولم يأتنا من الله وحى بوجوب اتباعه ، لا جملة ولا تفصيلاً .. ؟ كلا . إنه يجب على كل واحد من الناس أن يفهم آيات الكتاب بقدر طاقته ، لا فرق بين عالم وجاهل ، يكفى العاى من فهم قوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ . . . الخ »^(٢) ما يعطيه الظاهر من الآيات ، وأن الذين جمعتم أوصافهم في الآيات الكريمة لهم الفوز والفلاح عند الله تعالى ، ويكفى في معرفة الأوصاف أن يعرف معنى الخشوع ، والإعراض عن اللغو ، ومالا خير فيه ، والإقبال على ما فيه فائدة له دنيوية أو أخروية ، وبذل المال في الزكاة ، والوفاء بالمهد ، وصدق الوعد ، والمغفرة عن إتيان الفاحشة . وأن من فارق ، هذه الأوصاف إلى أضدادها فهو المتدى حدود

(١) [٤ / النساء / ١] ونصها : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا .

(٢) [٢٣ / المؤمنون / ٦١] ونصها : قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ .

الله ، التمرض لغضبه . وفهم هذه المعاني مما يسهل على المؤمن من أى طبهة كان ، ومن أهل أى لغة كان . ومن الممكن أن يتناول كل أحد من القرآن بقدر ما يجذب نفسه إلى الخير ، ويصرفها عن الشر ، فإن الله تعالى أنزله لهدايتنا ، وهو يعلم منا كل أنواع الضعف الذى نحن عليه . وهناك مرتبة تملو على هذه وهى من فروض الكفاية .

للتفسير مراتب : أدناها أن يبين بالإجمال ما يُشرب القلب عظمة الله تعالى ونزيبه ، ويصرف النفس عن الشرّ ويجذبها إلى الخير ، وهذه هى التى قلنا إنها متيسرة لكل أحد « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ » . [٥٤/القمر/١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] وأما المرتبة العليا فإنها لا تتم إلا بأمور :

أحدها : فهم حقائق الألفاظ المفردة التى أودعها القرآن ، بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة ، غير مكتفٍ بقول فلان ، وفهم فلان ، فإن كثيراً من الألفاظ كانت تستعمل فى زمن التنزيل لمان ، ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد ؛ من ذلك لفظ التأويل . اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً أو على وجه مخصوص . ولكنه جاء فى القرآن بمان أخرى ، كقوله تعالى : [٧ / الأعراف / ٥٣] « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ »^(١) . فإذا هذا التأويل ؟ يجب على من يريد الفهم الصحيح أن يتتبع الاصطلاحات التى حدثت فى اللغة ليفرق بينها وبين ما ورد فى الكتاب . فكثيراً ما يفسر المفسرون كلمات القرآن بالاصطلاحات التى حدثت^(٢) فى اللغة بعد القرون الثلاثة الأولى . فملى المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعانى التى كانت مستعملة فى عصر نزوله . والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه . بأن يجمع

(١) لا يخفى أن معناه العاقبة وما يمد به القرآن من المثوبة والعقوبة . اهـ .

(٢) من ذلك : لفظ (الولى) معناه فى القرآن غالباً : الناصر . والمولى . وأولياء الله :

أنصار دينه من أهل الإيمان والتقوى . وقد اصطلاحوا بعد ذلك على أن الأولياء صنف من الناس تظهر على أيديهم الخوارق ، ويتصرفون فى الكون بما وراء الأسباب ، ولم يعرف الصحابة هذا المعنى . اهـ .

ما تكرر في مواضع منه ، وينظر فيه . فربما استعمل بعنانٍ مختلفةٍ . كلفظ « الهداية » - سيأتي تفسيره في الفاتحة - وغيره ، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية ، فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه ؛ وقد قالوا : إنَّ القرآن يفسر بعضه ببعض . وإنَّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ : موافقته لما سبق له من القول ، واتفاقه مع جملة المعنى ، واتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته .

ثانيها : الأساليب : فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة ، وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته ، مع التفطن لنكتته ومحاسنه والعناية بالوقوف على مراد المتكلم منه . نعم ، إننا لا نتسامى إلى فهم مراد الله تعالى كلّه على وجه الكمال والتمام ، ولكن يمكننا فهم ما نهتدى به بقدر الطاقة ، ويحتاج في هذا إلى علم الإعراب وعلم الأساليب - المعاني والبيان - ولكن مجرد العلم بهذه الفنون ، وفهم مسائلها ، وحفظ أحكامها ، لا يفيد المطلوب . ترون في كتب العربية أنَّ العرب كانوا مسدّدين في النطق يتكلمون بما يوافق القواعد قبل أن توضع ! أتخسبون أنَّ ذلك كان طبيعياً لهم ؟ كلا ! وإنما هي ملكة مكتسبة بالسماع والمحاكاة ، ولذلك صار أبناء العرب أشدَّ عجمةً من العجم عند ما اختلطوا بهم ، ولو كان طبيعياً ذاتياً لهم لما فقدوه في مدّة خمسين سنة من بعد الهجرة !..

ثالثها : علم أحوال البشر : فقد أنزل الله هذا الكتاب وجعله آخر الكتب وبين فيه ما لم يبيّنه في غيره . بين فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائمه ، والسنن الإلهية في البشر ، وقصّ علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنن الله فيها ، فلا بدّ للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم ، وأدوارهم ، ومناشئ اختلاف أحوالهم من قوّة وضعف ، وعزّ وذلّ ، وعلمٍ وجهل ، وإيمانٍ وكفر . ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويّه وسفليّه ، ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرةٍ من أهمّها : التاريخ بأنواعه .

أجل القرآن الكلام عن الأمم ، وعن السنن الإلهية ، وعن آياته في السموات والأرض وفي الآفاق والأنفس ؛ وهو إجمال صادر عن أحاط بكل شيء علماً ؛ وأمرنا بالنظر والتفكير والسير في الأرض لنفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاءً وكمالاً !.. ولو اكتفين من علم

السكون بنظرة في ظاهره، لكننا كمن يعتبر الكتاب بلون جلده، لا بما حواه من علم وحكمة..!
رابعها : العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن . فيجب على المفسر القائم بهذا الفرض الكفائي أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم ، لأن القرآن ينادى بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال ، وأن النبي ﷺ بعث به لهدايتهم وإسعادهم . . ! وكيف يفهم المفسر ما قبخته الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة - أو ما يقرب منها - إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه ؟ هل يكفي من علماء القرآن - دعاة الدين والمناضلين عنه - بالتقليد بأن يقولوا - تقليداً لغيرهم - إن الناس كانوا على باطل ، وإن القرآن دحض أباطلهم في الجملة ؟ كلا . . !

خامسها : العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه ، وما كانوا عليه من علم وعمل ، وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها .

فعلم - مما ذكرنا - أن التفسير قسمان :

أحدها : جافٌ مُبْمَدٌ عن الله وكتابه ، وهو ما يقصد به : حلّ الألفاظ ، وإعراب الجمل ، وبيان ما ترى إليه تلك المبارات والإشارات من النكت الفنية . وهذا لا ينبغي أن يسمى تفسيراً ، وإنما هو ضرب من التمرين في الفنون كالنحو والمعاني وغيرها .

وثانيهما : (وهو التفسير الذي قلنا إنه يجب على الناس على أنه فرض كفاية) هو الذي يستجمع تلك الشروط لأجل أن تستعمل لغايتها ، وهو ذهاب المفسر إلى فهم مراد القائل من القول وحكمة التشريع في المقائد والأخلاق والأحكام على الوجه الذي يجذب الأرواح ويسوقها إلى العمل والهداية المودعة في الكلام ، ليتحقق فيه معنى قوله : « هدى ورحمة » ونحوها من الأوصاف .

فالقصد الحقيقي وراء كل تلك الشروط والفنون ، وهو الاهتمام بالقرآن .

وهذا هو الفرض الأول الذي أرى إليه في قراءة التفسير .

ثم تكلم عن التفسير والتأويل في اصطلاح العلماء ، وبين عظم شأن التفسير وفهمه

بما مثاله :

« مثل الناطقين بالعربية الآن - من العراق إلى نهاية بلاد مَرَّاكُش - بالنسبة إلى العرب في لغتهم، كمثل قوم من الأعاجم - مخالطين للعرب - وجد في كلامهم - بسبب المخالطة - مفردات كثيرة من العربية . فهؤلاء الأقوام أشدَّ حاجةً إلى التفسير وفهم القرآن من المسلمين الأوَّلين ، لا سيما من كانوا في القرن الثالث حيث بدىء بكتابة التفسير وأحسن المسلمون بشدة حاجتهم إليه . ولا شك أن من يأتي بعدنا يكون أحوج منا إلى ذلك ، إذا بقينا على تقهقرنا ؛ ولكن إذا يسر الله لنا نهضةً لأحياء لغتنا وديننا فربما يكون من بعدنا أحسن حالاً منا .. !

التفسير عند قومنا - اليوم ومن قبل اليوم بقرون - هو عبارة عن الاطلاع على ما قاله بعض العلماء في كتب التفسير ، على ما في كلامهم من اختلاف يتزده عنه القرآن « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا »^(١) وليت أهل العناية بالاطلاع على كتب التفسير - يطلبون لأنفسهم معنى تستقر عليه أفهامهم في العلم بمعاني الكتاب ، ثم يثبونه في الناس ويحملونهم عليه - لم يطلبوا ذلك ، وإنما طلبوا صناعة يفاخرون بالتفنن فيها، ويمارون فيها من يباريهم في طلبها ، ولا يخرجون - لإظهار البراعة في تحصيلها - عن حدِّ الإكثار من القول ، واختراع الوجوه من التأويل ، والإغراب في الإبعاد عن مقاصد التنزيل . إن الله تعالى لا يسألنا يوم القيامة عن أقوال الناس ، وما فهموه ، وإنما يسألنا عن كتابه الذي أنزله لإرشادنا وهدايتنا ، وعن سنة نبيه الذي بين لنا ما نزل إلينا « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ »^(٢) . يسألنا : هل بلغتكم الرسالة ؟ هل تدبرتم ما بلغتم ؟ هل عقلتم ما عنه نهيتم وما به أمرتم ؟ وهل عملتم بإرشاد القرآن ، واهتديتم بهدى النبي ، واتبعت سنته ؟

(١) [٤ / النساء / ٨٢] ونصها : أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ

غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا .

(٢) [١٦ / النحل / ٤٤] ونصها : بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ

لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ .

عجباً لنا ! ننتظر هذا السؤال ، ونحن في هذا الإعراض عن القرآن وهديه . . !
فياللعنلة والغرور .

معرفةنا بالقرآن كمعرفةنا بالله تعالى . أول ما يلقن الوليد عندنا من معرفة الله تعالى هو اسم « الله » تبارك وتعالى ، يتعلمه بالأيمان الكاذبة ، كقوله : والله لقد فعلت كذا وكذا ، والله ما فعلت كذا ... وكذلك القرآن ! يسمع الصبيّ ممن يعيش معهم : أنه كلام الله تعالى ، ولا يعقل معنى ذلك ، ثم لا يعرف من تعظيم القرآن إلا ما يعظمه به سائر المسلمين الذين يتربى بينهم ، وذلك بأمرين :

أحدهما : اعتقاد أن آية كذا إذا كتبت ومحيت بماء وشربه صاحب مرض كذا ، يشفى ! وأن من حمل القرآن لا يقربه جنّ ولا شيطان ! ويبارك له في كذا وكذا ... إلى غير ذلك مما هو مشهور ومعروف للعامة أكثر مما هو معروف للخاصة ..! ومع صرف النظر عن صحة هذا وعدم صحته ، نقول : إن فيه مبالغة في التعظيم عظيمة جداً ، ولكنها وباللأسف ..! لا تزيد عن تعظيم التراب الذي يؤخذ من بعض الأضرحة ابتغاء هذه المنافع والفوائد نفسها ..! ونحو هذا ما يعلق على الأطفال من التعاويذ والتنجيس : كالخرق ، والمظام ، والتمائم المشتمة على الطلسمات والكلمات الأعجمية المنقولة عن بعض الأمم الوثنية ..!
هذا الضرب من تعظيم القرآن نسميه - إذا جرينا على سنة القرآن - عبادةً للقرآن لا عبادة لله به !

ثانيهما : الهزّة ، والحركة المخصوصة ، والكلمات المعلومة ... التي تصدر ممن يسمعون القرآن إذا كان القارئ رخيماً الصوت ، حسن الأداء ، عارفاً بالتطريب على أصول النغم .. والسبب في هذه اللذة والنشوة هو حُسْن الصوت والنغم ، بل أقوى سبب لذلك هو بُمْدُ السامع عن فهم القرآن .. ! وأعنى بالفهم : ما يكون عن ذوق سليم تصيبه أساليب القرآن بمجائبها ، وتملكه مواظمها ، فنشغله عما بين يديه مما سواه . لا أريد الفهم المأخوذ بالتسليم الأعمى من الكتب أخذاً جافاً ، لم يصحبه ذلك الذوق وما يتبعه من رقة الشعور ولطف الوجدان اللذين هما مدار التعقل والتأثر والفهم والتدبر ...

لهذا كله ، يمكننا أن نقول : إن الجاهلية اليوم أشد من الجاهلية والصالين في زمن النبي ﷺ ، لأن من أولئك من قال الله تعالى فيهم : «يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ» (١) ومعرفة الحق أمرٌ عظيم شريف . . ! نعم ، ربما كان إثم صاحبها مع الجحود أشد ، ولكنه يكون دائماً ملوماً من نفسه على الإعراض عن الحق . وهذا اللوم يزلزل ما في نفسه من الإصرار على الباطل .

كان البدوي راعي الغنم يسمع القرآن فيختر له ساجداً لما عنده من رقة الإحساس ولطف الشمور . . ! فهل يقاس هذا بأى متعلم اليوم؟ أرأيت أهل جزيرة العرب كيف انضوا إلى الإسلام بمجازية القرآن لما كان لهم من دقة الفهم التي كانت سبب الانجذاب إلى الحق . . ! - وأشار الأستاذ هنا إلى البنت الأعرابية التي فطنت لاشتمال الآية الآتية على أمرين ونهيين وبشارتين - ومجمل الخبر : أن الأصمى قال : سمعت بنتاً من الأعراب خماسية أو سداسية تنشد :

أستغفر الله لذنبي كله قتلت إنساناً بغير حله

مثل غزالٍ ناعمٍ في دله واتصف الليل ولم أصله

فقلت لها : قاتلك الله ما أفصحك ! فقالت : ويحك ! أيمدُّ هذا فصاحة مع قوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ، فإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقَيْهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ، إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ » (٢) جمع في آية واحدة بين أمرين ونهيين وبشارتين . . !

(١) [٢ / البقرة / ١٤٦] ونصها : الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَمْلِكُونَ .

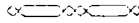
و [٦ / الأنعام / ٢٠] ونصها : الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ . الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

(٢) [٢٨ / القصص / ٧] .

لما رأى علماء المسلمين في الصدر الأول تأثير القرآن في جذب قلوب الناس إلى الإسلام، وأنَّ الإسلام لا يحفظ إلاَّ به ؛ ولما كان العرب قد اختلطوا بالمعجم ، وفهم من دخل في الإسلام من الأعاجم ما فهمه علماء العرب ، أجمع كلُّه على وجوب حفظ اللغة العربية ، ودوتوا لها الدواوين ، ووضعوا لها الفنون .

نعم ، إنَّ الاشتغال بلغة الأمة وآدابها فضيلة في نفسه ، ومادة من موادَّ حياتها ، ولا حياة لأمة ماتت لغتها . ولكن لم يكن هذا وحده هو الحامل لسلف الأمة على حفظ اللغة بمفرداتها وأساليبها وآدابها ، وإنما الحامل لهم على ذلك ما ذكرنا .

ألف العلامة الأسفراييني كتاباً في الفرق ، ختمه بذكر أهل السنَّة ومزايهم ، وعدة من فضائلهم - التي امتازوا بها على سائر الفرق - التبريز في اللغة وآدابها ، وبين ذلك بأجلى بيان . فأين هذه المزايا ؟ وأين آثارها في فهم القرآن؟ بل وفهم مادونه من الكلام البليغ..؟ وقد بيَّنا وجه الحاجة في التفسير إلى تحصيل ملكة الذوق العربيِّ ، وإلى غير ذلك من الأمور التي يتوقف عليها فهم القرآن « انتهى .



فصل

في بيان دقائق المسائل العلمية الفلكية الواردة في القرآن الكريم

قال بعض علماء الفلك ما مثاله : إن القرآن الكريم قد أتى في هذا الباب بمسائل علمية دقيقة لم تكن معروفة في زمن النبي ﷺ . وهذه المسائل تعتبر من معجزات القرآن العلمية الخالدة . وهاكها ملخصة :

المسألة الأولى - : الأرض كوكب كباقي الكواكب السيارة « اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ »^(١) وهما من مادة واحدة « كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا »^(٢) . وهي تدور حول الشمس « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَنَ كُلَّ شَيْءٍ »^(٣) .

المسألة الثانية : السيارات الأخرى مسكونة بالحيوانات « وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ »^(٤) -

(١) [٦٥ / الطلاق / ١٢] ونصها : اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُو أَنْ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَأَنَّ اللهُ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا .

(٢) [٢١ / الأنبياء / ٣٠] ونصها : أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ، وَجَمَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ، أَفَلَا يُؤْمِنُونَ .

(٣) [٢٧ / النمل / ٨٨] ونصها : وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَنَ كُلَّ شَيْءٍ ، إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ .

(٤) [٤٢ / الشورى / ٢٩] ونصها : وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ ، وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ^(١) - يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(٢) و مجموع هذه الآيات يدل على أن في السموات حيوانات عاقلة كالإنسان ، لا كما كان يزعم القدماء : أن الكواكب كلها أجرام فارغة خلقت ليتلذذ بمنظرها الإنسان .
المسألة الثالثة : ليس القمر خاصاً بالأرض ، بل للسيارات الأخرى أقمار « وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا »^(٣) فالألف واللام في « القمر » للجنس لا للمهد ، كما في قوله تعالى : « لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ »^(٤).

المسألة الرابعة : ليست السيارات مضيئة بذاتها ، بل إن الشمس هي مصباحها جميعاً « وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا »^(٥) أى لمن ، كما يدل عليه السياق ؛ فالنور الذي نشاهده فيها منعكس عليها من الشمس .

المسألة الخامسة : السماوات والسيارات السبع شيء ، والشمس والقمر شيء آخر ، فهما ليسا من السيارات كما كان يتوهم القدماء « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ... »^(٦) الآية وغيرها كثير .

المسألة السادسة : العوالم متعددة : ولذلك يقول القرآن في كثير من المواضع :

(١) [١٧ / الإسراء / ٤٤] وَنُصِبَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ، إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا .
(٢) [٥٥ / الرحمن / ٢٩] وَنُصِبَ : يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ .

(٣) [٧١ / نوح / ١٦] وَنُصِبَ : وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا .
(٤) [٩٥ / التين / ٤] .

(٥) [٧١ / نوح / ١٦] وَنُصِبَ : وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا .

(٦) [٢٩ / المنكوب / ٦١] وَنُصِبَ : وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ، فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ .

« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَالِئِينَ »^(١) والعوالم هي منظومات من الكواكب المتجاذبه « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوبِ »^(٢) . لا كَمَا كَانَ يَقْتَوِمُ الْقَدَمَاءُ : أَنَّ الْعَالَمَ وَاحِدٌ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ أَشْرَفَ الْمَوْجُودَاتِ . . . !

المسألة السابعة - ليست جميع العوالم مخلوقة لأجل هذا الإنسان « لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ »^(٣) أى الناس الممهودين على وجه الأرض . والإنسان الأرضي أفضل من بعض المخلوقات لا كلها « وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا »^(٤) . ولا يتنافى ذلك قوله تعالى : « وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ »^(٥) إذ لا يلزم من هذا القول أنها غير مسخرة لغيرنا من الأحياء ، فالبخر مثلاً ، قال الله تعالى فيه : « سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ »^(٦) مع أنه مسخر لغيرنا من الحيوانات البحرية تسخيراً أتمّ وأعمّ ، ففنه تأكل وتشرب وتتنفس ، وفيه تسكن وتحي وتوت . فما هو مسخر لبعض الحيوانات تسخيراً جزئياً قد يكون مسخراً لغيرها تسخيراً كلياً . فكذلك النجوم مسخرة لنا - نهتدى بها في ظلمات البر والبحر - مع أنها لغيرنا شمس عليها قوام حياتهم ، كما إن شمسنا عليها قوام حياتنا وهي - بالنسبة لهم - نجمٌ من نجوم الثوابت .

(١) [١ / فاتحة الكتاب / ٢] .

(٢) [٥١ / الذاريات / ٧] .

(٣) [٤٠ / غافر / ٥٧] ونصها : لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ .

(٤) [١٧ / الإسراء / ٧٠] ونصها : وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا .

(٥) [٤٥ / الجاثية / ١٣] ونصها : وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ .

(٦) [٤٥ / الجاثية / ١٢] ونصها : اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَجْرِي أَلْفَاكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَمَّا كُنتُمْ تَشْكُرُونَ .

وبالجملة : فإن جميع العوالم - بما بينها من الارتباط العام والتجاذب الذي بينها - مسخرة بعضها لبعض بالنفع الكليّ أو الجزئيّ .

المسألة الثانية - : كان القدماء يعتقدون أن جميع الثوابت مركوزة في كرة مجوّفة يسمونها كرة الثوابت - أو فلك الثوابت - وبحركة هذه الكرة تتحرك الكواكب كما تقدم . ومعنى ذلك : أن الكواكب لا حركة لها بذاتها ، وأن فلك جميع الثوابت واحد وأنه جسم صلب . والحقيقة خلاف ذلك . فإن لكل كوكبٍ فلكاً يجرى فيه وحده ، وكل كوكبٍ يتحرك بذاته لا بحركة غيره ، والكواكب جميعاً سابحة في الفضاء ، أو بعبارة أصحّ في الأثير - مادة العالم الأصلية - غير مركوزة في شيء مما يتوهمون . وبهذه الحقائق جاء الكتاب الحكيم والناس في الظلمات والأوهام يتخبطون .. ! قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » ^(١) والتنونين في لفظ « كلّ » عوض عن الإضافة . والمعنى : كل واحدٍ من الكواكب في فلكٍ خاصّ به يسبح بذاته . وفي قوله « يَسْبَحُونَ » إشارة إلى مادة العالم الأصليه - الأثير - التي تسبح فيها الكواكب كما تسبح الأسماك في الماء . فليست الأفلاك أجساماً صلبةً تدور بالكواكب كما كانوا يزعمون .. !

المسألة التاسعة : نصّ الكتاب العزيز على وجود الجذب العام للكواكب كافةً من جميع جهاتها ، فقال : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوبِ ^(٢) - أُمِّ السَّمَاءِ بِنَاهَا ^(٣) - هَلْ تَرَى مِنْ

(١) [٢١ / الأنبياء / ٣٣] ونصها : وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ .

و [٣٦ / يس / ٤٠] ونصها : لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ .

(٢) [٥١ / الذاريات / ٧] .

(٣) [٧٩ / النازعات / ٢٧] ونصها : ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ، بِنَاهَا .

فُطُورٍ^(١) « فالكون كله : كالجسم الواحد الكبير ، محكم البناء ، لا خلل فيه ، كما قال : « وما لها من فروج » ويتخلله الأثير كما يتخلل ذرات الجسم الصغير « فَمَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ »^(٢) .

السؤالة العائرة : كان الناس في سالف الأزمان لا يدرون من أين يأتي ماء المطر ، ولهم في السحاب أوهام عجيبة ، كما كانت لهم في كل شيء سخافات وخرافات! ولكن القرآن الشريف تنزهه عن الجهل والخطأ فقال : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا » - إلى قوله - : « فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ »^(٣) . وقال : « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ »^(٤) . ومقتضى الآيتين : أن الماء العذب الذي نشربه ونسقى به الأرض - سواء كان من ينابيع أو من الأنهار - هو من الأمطار الناشئة من السحاب ، ومن أين يأتي السحاب ؟ هو بخار من بحار هذه الأرض ! أي : أن السحاب هو من الأرض ، وهو عين

(١) [٦٧ / الملك / ٣] ونصها : الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ، مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ، فَأَرِجِ الْعَبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ .

(٢) [٢٣ / المؤمنون / ١٤] ونصها : ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَكَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ .

(٣) [٢٤ / النور / ٤٣] ونصها : أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشَاءُ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ .

(٤) [٣٩ / الزمر / ٢١] ونصها : أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ .

قوله تعالى : « أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا »^(١) أى : أن الماء جميعه أصله من الأرض وإن شوهده أنه ينزل من السحاب . . !

فهذه كلها آيات بيّنات ، ومعجزات باهرات ، دالة على صدق النبي ﷺ ، وصحة القرآن . اه كلامه بحروفه .
وقال أيضاً :

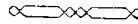
« من عجيب أمر هذا القرآن أن يذكر أمثال هذه الدقائق العلمية العالية، التي كانت جميع الأمم تجهلها، بطريقة لا تقف عنده في سبيل إيمان أحدٍ به ، في أى زمنٍ كان ، مهما كانت معلوماته . فالناس قديماً فهموا أمثال هذه الآية بما يوافق علومهم ، حتى إذا كشف العلم الصحيح عن حقائق الأشياء ، علمنا أنهم كانوا واهمين ، وفهمنا معناها الصحيح . فكأن هذه الآيات جعلت في القرآن معجزات للمتأخرين ، تظهر لهم كلما تقدّمت علومهم . . ! وأما المعاصرون للنبي ﷺ ، فمعجزته لهم : إتيانه بأخبار الأولين ، وبالشرائع التي أتى بها ، وبالغيبات التي تحققت في زمنه . . . وغير ذلك ، مع علمهم بصدقه وحاله ، وبُعده عن العلم ، والتعلم بالمشاهدة والعيان . فآيات القرآن - بالنسبة لهم - بعضها معناه صريح لا يقبل التأويل، وفيها بيان كل شيء مما يحتاجون إليه ؛ والبعض الآخر يقبل التأويل، وتشابه عليهم معانيه لنقص علومهم . وهذا القسم لا يهمهم كثيراً ، فإنه خاص بعلوم لم يكونوا وصلوا إليها ، وهو معجزات للمتأخرين يشاهدونها ، وتتجلى لهم كلما تقدّموا في العلم الصحيح . قال تعالى :
« هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ »^(٢) أى : لها معانٍ كثيرة يشبه بعضها بعضاً ، وتشابه عليهم في ذلك الزمن ،

(١) [٧٩ / النازعات / ٣١] .

(٢) [٣ / آل عمران / ٧] ونصها : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ .

(٢٢ - تفسير القاسمي - أول)

فلا يمكنهم الجزم بالصحيح منها « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ » بتشكيك الناس في دينهم بسببه « وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » في زمنهم لنقص علمهم « وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا »^(١). « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ... » الخ ، فإذا جعل قوله تعالى « وَالرَّاسِخُونَ » معطوفاً على لفظ الجلالة كان المعنى : أن تأويله لا يعلمه أحدٌ في جميع الأزمنة إلا الله والراسخون في العلم يعلمونه ، وإذا كان لفظ « وَالرَّاسِخُونَ » مستأنفاً كان المعنى : أن الراسخين في العلم في زمنهم لا يعلمون تأويله - كما قلنا - وإنما يؤمنون به لظهور الدلائل الأخرى لهم على صدق النبي ، ويقفون على علم هذه الأشياء إلى المستقبل من الزمان ، كأنفوس الآن نحن ، مسألة رجم الشياطين بالشهب ، للمستقبل ونؤمن بالقرآن لثبوت صدقه بالدلائل الأخرى القطعية « اه بحروفه .



(١) [١٧ / الإسراء / ٨٥] ونصها : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ

رَبِّي وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا .

بيان

أن الصواب في آيات الصفات هو مذهب السلف

قد بسط الكلام في أن مذهب السلف هو الحق غير واحد من الأئمة الأعلام . وهو ، وإن كان غنياً في نفسه عن إقامة البرهان ، فقد رأينا أن نورد شذرةً مما يؤيد ذلك ، تنبيهاً للفتى ، وتأييداً للألمى . فنقول : قال حجة الإسلام الغزالي قدس الله روحه في كتابه « إجماع العوام عن علم الكلام » .

الباب الثاني في إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف ، وعليه برهانان عقليّ وسمعيّ : « أمّا العقليّ فائتان : كليّ وتفصيليّ . أما البرهان الكليّ على أن الحق مذهب السلف ، فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلمة عند كل عاقل :

الأول : أن أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد ، بالإضافة إلى حسن المعاد هو النبي ﷺ ، فإن ما ينتفع به في الآخرة - أو يضّر - لا سبيل إلى معرفته بالتجربة - كما عرف الطبيب - إذ لا مجال للمعلوم التجريبية إلا بما يشاهد على سبيل التكرار ، ومن الذي رجع من ذلك العالم فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضرّ ، وأخبر عنه ؟ ولا يدرك بقياس العقل ، فإن العقول قاصرة عن ذلك ، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى إلى ما بعد الموت ، ولا يرشد إلى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات ، لا سيما على سبيل التفصيل والتحديد - كما وردت به الشرائع - بل أقرّوا بجمالتهم : أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة ، وهي قوة وراء قوة العقل ، يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالأسباب العقلية . وهذا مما اتفق عليه الأوائل من الحكماء ، فضلاً عن الأولياء والعلماء الراشدين ، القاصرين نظرهم على الاقتباس من حضرة النبوة ، المقرّين بقصور كل قوة سوى هذه القوة .

الأصل الثاني : أنه ﷺ أفاض إلى الخلق ما أوحى إليه من صلاح العباد في معادهم ومماشهم ، وأنه ما كتّم شيئاً من الوحي وأخفاه وطواه عن الخلق ، فإنه لم يبعث إلا لذلك ؛ ولذلك كان رحمةً للمالين ، فلم يكن متهماً فيه ، وعرف ذلك علماً ضرورياً من قرآن أحواله في حرصه على إصلاح الخلق ، وشغفه بإرشادهم إلى صلاح معاشهم ومعادهم ؛ فما ترك شيئاً

مما يقرب الخلق إلى الجنة ورضاء الخالق إلا دلّهم عليه ، وأمرهم به ، وحثّهم عليه ؛ ولا شيئاً مما يقربهم إلى النار وإلى سخط الله إلا حذّرهم منه ونهاهم عنه ، وذلك في العلم والعمل جميعاً .
الأصل الثالث : أن أعرف الناس بمعاني كلامه ، وأحرامهم بالوقوف على كنهه ودرك أسرارهم ، الذين شاهدوا الوحي والتنزيل ، وعاصروه ، وصاحبوه ، بل لازموه أثناء الليل والنهار ، متشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول : للعمل به أولاً ، وللنقل إلى من بعدهم ثانياً ، وللتقرب إلى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره . وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والأداء فقال :

« نضر^(١) الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها .. » الحديث . فليت شمري أبتهم رسول الله ﷺ بإخفائه وكتامه عنهم ؟ ! حاشا منصب النبوة عن ذلك .. ! أوتبهم أولئك الأكارب في فهم كلامه وإدراك مقاصده .. ؟ أو يتهمون في إخفائه وإسراره بعد الفهم ؟ أو يتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكابرة ، مع الاعتراف بتفهمه وتكليفه ؟ فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل .. !

الأصل الرابع : أنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم مادعوا الخلق إلى البحث والتفتيش والتفسير والتأويل والتعرض لمثل هذه الأمور . بل بالفوا في زجر من خاض فيه ، وسأل عنه ، وتكلّم به على ما سنحكيه عنهم ؛ فلو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الأحكام وعلم الدين لأقبلوا عليه ايلاً ونهاراً ، ودعوا إليه أولادهم وأهلبيهم ، وتشمروا عن ساق الجدّ في تأسيس أصوله ، وشرح قوانينه تشمراً أبلغ من تشمّرهم في تمهيد قواعد الفرائض والمواريث . فنعلم - بالقطع من هذه الأصول - أن الحق ما قالوه ، والصواب ما رأوه . وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »^(٢) وقال ﷺ : « ستفترق أمتي

(١) سنن ابن ماجه ، المقدمة ، ١٨ - باب من بلغ علماً ، حديث ٢٣١ عن جبير بن مطعم قال : قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى ، فقال « نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها . فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

(٢) صحيح البخاري في : ٥٢ - كتاب الشهادات ، ٩ - باب لا يشهد على شهادة =

نيقياً وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة»^(١) فقيل: من هم؟ فقال: «ما أنا عليه الآن وأصحابي». البرهان الثاني، وهو التفصيلي: فنقول:

ادعينا أن الحق هو مذهب السلف، وأن مذهب السلف هو: توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الأخبكار المتشابهة. وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها فهو برهان كونه حقاً، فن يخالف - ليت شعري! - أ يخالف في قولنا الأول: إنه يجب على العاصي التقديس للحق عن التشبيه ومشابهة الأجسام. أو في قولنا الثاني: أنه يجب عليه التصديق والإيمان بما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام بالمعنى الذي أراده. أو في قولنا الثالث: إنه يجب عليه الاعتراف بالجزء عن درك حقيقة تلك المعاني. أو في قولنا الرابع: إنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيها هو وراء طاقته. أو في قولنا الخامس: إنه يجب عليه إمساك اللسان عن تمييز الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق. أو في قولنا السادس: إنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه، وقد قيل لهم: تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق. أو في قولنا السابع: إنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء والعلماء الراسخين. فهذه أمور بيّنها برهانها، ولا يقدر أحد على جحدها وإنكارها، إن كان من أهل التمييز، فضلاً عن العلماء والعقلاء. فهذه هي البراهين العقلية! النمط الثاني: البرهان السمعي على ذلك. وطريقه أن نقول:

الدليل على أن الحق مذهب السلف أن تقيضه بدعة - والبدعة مذمومة وضلالة -

= جور إذا أشهد: عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم ويمينه ويمينه شهادته.

(١) سنن الترمذي في: ٣٨ - كتاب الإيمان، ١٨ - باب ما جاء في افتراق هذه الأمة.

عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ «لبأتين على أمي ما أتى على بني إسرائيل حذو النمل بالنمل. حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمي من يصنع ذلك. وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين ملة. كلهم في النار إلا أمة واحدة». قالوا: ومن هي؟ يا رسول الله. قال «ما أنا عليه وأصحابي».

والخوض من جهة العوام في التأويل ، والخوض فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة ، وكان نقيضه - وهو الكف عن ذلك - سنة محمودة . فهاهنا ثلاثة أصول :
أحدها : إن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة .
والثاني : أن كل بدعة فهي مذمومة .

والثالث : أن البدعة إذا كانت مذمومة كان نقيضها ، وهي السنة القديمة ، محمودة .
ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الأصول ؛ فإذا سلم ذلك ، ينتج : أن الحق مذهب السلف . ثم أطال - قدس سره - في إيضاح هذه الأصول وأطاب ، فارجع إليه إن شئت .
والقول الشامل في هذا الباب ما قاله الإمام أحمد رضي الله عنه :

« لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث .
ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حقّ ليس فيه لفظ ولا أحاجي ؛ بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود التشكلم بكلامه . وهو سبحانه ، مع ذلك ، ليس كمثل شيء في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في أفعاله . فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة ، وله أفعال حقيقة ، فكذلك له صفات حقيقة ، وهو ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ؛ وكل ما أوجب نقصاً أو حدوداً فإن الله منزّه عنه حقيقة ، وأنه سبحانه مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه ، وممتنع عليه الحدوث لامتناع المدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة المدم . ومذهب السلف بين التعميل وبين التمثيل . فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيمطلون أسماء الحسنی وصفاته العليا ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله وآياته » .

روى البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » بإسناد صحيح عن الأوزاعي ، قال :

« كنّا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله ، تعالى ذكره ، فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته . فقد حكى الأوزاعي - وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين الذين هم : مالك إمام أهل الحجاز ، والأوزاعي إمام أهل الشام ، والليث إمام أهل مصر ، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة هذا القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله

فوق العرش ، وبصفاته السمية ؛ وإنما قال الأوزاعيّ هذا بعد ظهور مذهب جهنم المنكر
لكون الله فوق عرشه ، والنافي لصفاته ، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان بخلاف هذا .

وروي أبو بكر الخلال في كتاب « السنّة » عن الأوزاعيّ ، قال :

« سئل مكحول والزهرى عن تفسير الأحاديث فقالوا : أمرؤها كما جاءت . »

وروي أيضاً عن الوليد بن مسلم قال :

« سألت مالك بن أنس ، وسفيان الثوريّ ، والليث بن سعد ، والأوزاعيّ عن الأخبار

التي جاءت في الصفات ، فقالوا : أمرؤها كما جاءت . وفي رواية ، فقالوا : « أمرؤها كما

جاءت بلا كيف . » فقولهم رضى الله عنهم « أمرؤها كما جاءت » ردّ على المعطلة ، وقولهم

« بلا كيف » ردّ على المثلة . والزهرى ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم . والأربعة

الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين - أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاويه .

وقال تلميذه الإمام شمس الدين بن القيمّ الدمشقيّ في كتابه « طريق المهجرتين » في شرح

حديث « فرح الله بتوبة عبده » ماصورته ، بعد جمل :

« وتحت هذا سر عظيم يختص الله بفهمه من يشاء ، فإن كنت ممن غلظ حجابهم

وكثفت نفسه وطباعه فعليك بوادى الخفا ، وهو وادى المحرفين للكلم عن مواضعه ،

الواضعين له على غير المراد منه ، فهو واد قد سلّكه خلق ، وتفرّقوا في شغابه وطرقه ومناهاته ،

ولم يستقر لهم فيه قدم ، ولا لجئوا منه إلى ركن وثيق ، بل هم كخاطب الليل ، وحاطم السيل .

وإن نجاك الله من هذا الوادى ، فتأمل هذه الألفاظ النبوية المعصومة التي مقصود المتكلم بها

غاية البيان ، مع مصدرها عن كمال العلم بالله ، وكمال النصيحة للأمة ، ومع هذه المقامات

الثلاث - أعنى كمال بيان المتكلم وفصاحته وحسن تعبيره عن المعانى ، وكمال معرفته وعلمه

بما يعبر عنه ، وكمال نصحه وإرادته لهداية الخلائق - يستحيل عليه أن يخاطبهم بشيء ،

وهو لا يريد منهم ما يدل عليه خطابه ، بل يريد منهم أمراً بعيداً عن ذلك الخطاب ، إنما يدل

عليه - كدلالة الألفاظ والأحاجي - مع قدرته على التعبير عن ذلك المعنى بأحسن عبارة

وأوجزها ، فكيف يليق به أن يعدل عن مقتضى البيان الرافع للإشكال المزبل للإجمال ،

ويوقع الأمة في أودية التأويلات وشعاب الاحتمالات والتجوزات . سبحانه هذا بهتان عظيم . وهل قدر الرسول حق قدره ، أو مرسله حق قدره من نسب كلامه سبحانه ، أو كلام رسوله إلى مثل ذلك ؟ ففصاحة الرسول وبيانه وعلمه ومعرفته ونصحه وشفقته يحيل عليه أن يكون مراده من كلامه ما يحمله عليه المحرفون للكلم عن مواضعه ، المتأولون له غير تأويله ، وأن يكون كلامه من جنس الألفاظ والأحجى . والحمد لله رب العالمين .

فإن قلت : فهل من مسلك غير هذا الوادى الذى ذمته فنسلك فيه ، أو من طريق يستقيم عليه السالك ؟ قلت : نعم . بحمد الله ، الطريق واضحة المنار ، بيّنة الأعلام ، مضيئة للسالكين ، وأولها : أن تحذف خصائص المخلوقين عن إضافتها إلى صفات رب العالمين ، فإن هذه المقعدة هي أصل بلاء الناس . من حلها ، فما بعدها أيسر منها . ومن هلك بها ، فما بعدها أشد منها . وهل نبي أحد ما نفي من صفات الرب ونعوت جلاله إلا لسبق نظره الضعيف إليها ، واحتجابه بها عن أصل الصفة ، وتجرداها عن خصائص المحدث ؟ فإن الصفة يلزمها لوازم باختلاف محلها ، فيظن القاصر ، إذا رأى ذلك اللازم في محل المحدث ، أنه لازم لتلك الصفة مطلقاً ، فهو يفرّ من إثباتها للخالق سبحانه ، حيث لم يتجرّد في ظنه عن ذلك اللازم . وهذا كما فعل من نفي عنه سبحانه الفرح والمحبة والرضى والغضب والكرهية والمقت والبغض ، وردّها كلّها إلى الإرادة . فإنه فهم فرحاً مستلزمًا لخصائص المخلوق من انبساط دم القلب ، وحصول ما ينفعه ؛ وكذلك فهم غضباً هو غليان دم القلب طلباً للانتقام ؛ وكذلك فهم محبة ورضى وكرهية ورحمة مقرونة بخصائص المخلوقين ، فإن ذلك هو السابق إلى فهمه . وهو المشهود في علمه الذى لم تصل معرفته إلى سواء ، ولم يحط علمه بغيره ؛ ولما كان هو السابق إلى فهمه لم يجد بداً من نفيه عن الخالق . والصفة لم تتجرد في عقله عن هذا اللازم ، فلم يجد بداً من نفيها .

ثم لأصحاب هذه الطريق مسلكان :

أحدهما : مسلك التناقض البين وهو إثبات كثير من الصفات . ولا يلتفت فيها إلى هذا الخيال ، بل يثبتها مجردة عن خصائص المخلوق - كالملم والقدرة والإرادة والسمع

والبصر وغيرها - فإن كان إثبات تلك الصفات التي نفاها يستلزم المحذور الذي فرّ منه ، فكيف لم يستلزمه إثبات ما أثبتته ؟ وإن كان إثبات ما أثبتته لا يستلزم محذوراً ، فكيف يستلزمه إثبات ما نفاه ؟ وهل في التناقض أعجب من هذا .. ؟

المسلك الثاني: مسلك النفي العام والتمطيل المحض هرباً من التناقض، والتزاماً لأعظم الباطل وأحلّ المحال ، فإذا ، الحق المحض في الإثبات المحض الذي أثبتته الله لنفسه في كلامه ، وعلى لسانه رسوله ، من غير تشبيه ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تبديل ، ومنشأ غلط المحرفين إنما هو ظنهم أن ما يلزم الصفة في المحلّ المعين يلزم لذاتها ، فينفون ذلك اللازم عن الله ، فيضطرون ، في نفيه ، إلى نفي الصفة . ولا ريب أن الأمور ثلاثة : أمر يلزم الصفة لذاتها من حيث هي ، فهذا لا يجب بل لا يجوز نفيه كما يلزم العلم والسمع البصر من تعلقها بمعلوم ومسموع ومبصر ، فلا يجوز نفي هذه التعلقات عن هذه الصفات إذ لا تحقق لها بدونها . وكذلك الإرادة ، مثلاً ، تستلزم العلم لذاتها فلا يجوز نفي لازمها عنها . وكذلك السمع والبصر والعلم يستلزم الحياة فلا يجوز نفي لوازمها . وكذلك كون المرئي مرئياً حقيقة له لوازم لا ينفك عنها . ولا سبيل إلى نفي تلك اللوازم إلا بنفي الرؤية . وكذلك الفعل الاختياري له لوازم لا بدّ فيه منها ، فمن نفي لوازمه نفي الفعل الاختياري ولا بدّ .

من هنا كان أهل الكلام أكثر الناس تناقضاً واضطراباً ، فإنهم ينفون الشيء ، ويثبتون ملزومه ، ويثبتون الشيء ، وينفون لازمه ، فتتناقض أقوالهم وأدلتهم ؛ ويقع السالك خلفهم في الحيرة والشك . ولهذا يكون نهاية أمر أكثرهم الشك والحيرة ، حاشا من هو في خفارة بلادته منهم ، أو من قد خرق تلك الخيالات وقطع تلك الشبهات وحكّم الفطرة والشرعة والعقل المؤيد بنور الوحي عليها فنقدّها نقد الصيارف ، فنفي زغلتها ، وعلم أن الصحيح منها : إما أن يكون قد تواتر النصوص ببيانه ، وإما أن يكون فيها غنية عنه ، بما هو خير منه ، وأقرب طريقاً ، وأسهل تناولاً لا يستفيد المؤمن البصير ، بما جاء به الرسول العارف به ، من المتكلمين سوى مناقضة بعضهم بعضاً ، وممارضته وإبداء بعضهم عوار بعض ومخاربة بعضهم بعضاً ، فيتولى بعضهم محاربة بعض ، ويسلم ما جاء به الرسول .

فإذا رأى المؤمن العالم الناصح لله ولرسوله أحدهم قد تمدى إلى ما جاء به الرسول ، يناقضه أو يعارضه . فليعلم أنهم لا طريق لهم إلى ذلك أبداً ، ولا يقع ردّهم إلا على آراء أمثالهم وأشباههم . وأما ما جاء به الرسول فمحفوظ محروس مصون من تطرّق المعارضة والمناقضة إليه . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم ، فبدارِ بدارِ إلى إبداء فضائهم ، وكشف تلبيسهم ومحالمهم وتناقضهم وتبين كذبهم على العقل والوحي فإنهم لا يردون شيئاً مما جاء به الرسول إلا بزخرف من القول يفترون به ضيف العقل والإيمان . فاكشفه ولا تهنه تجده « كَسْرَابٍ بِقِيَمَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ » . [٢٤ / النور / ٣٩]

ولولا أن كل مسائل القوم وشبههم ، التي خالفوا فيها النصوص ، بهذه المثابة لذكرنا من أمثلة ذلك ما تقرّ به عيون أهل الإيمان السائرين إلى الله على طريق الرسول وأصحابه . وإن وفق الله سبحانه جردنا لذلك كتاباً مفرداً . وقد كفانا شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المقصد في عامة كتبه ، لاسيما كتابه الذي وسمه ببيان « موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح » ، فزق فيه شملهم كل ممزق ، وكشف أسرارهم ، وهتك أستارهم . فجزاه الله عن الإسلام وأهله من أفضل الجزاء .

واعلم أنه لا ترد شبهة صحيحة على ما جاء به الرسول ، بل الشبهة التي توردها أهل البدع والضلال على أهل السنة لا تخلو من قسمين :

إما أن يكون القول الذي أوردت عليه ليس من أقوال الرسول ، بل يكون نسبتها إليه غلطاً ، وهذا لا يكون متفقاً عليه بين أهل السنة أبداً . بل يكون قد قاله بمضهم ، وغلط فيه ، فإن العصمة إنما هي لمجموع الأمة ، لا لطائفة مميّنة منها .

وإما أن يكون القول الذي أوردت عليه قولاً صحيحاً ، لكن لا ترد تلك الشبهة عليه ، وحينئذٍ فلا بد لها من أحد أمرين : إما أن تكون لازمة ، وإما أن لا تكون لازمة ، فإن كانت لازمة لما جاء به الرسول ، فهي حق لا شبهة ، إذ لازم الحق حق ، ولا ينبغى الفرار منها ، كما يفعل الضعفاء من المنتسبين إلى السنة ، بل كل ما لزم من الحق فهو حق يتعين القول به كائناً ما كان .

وهل تسلط أهل البدع والضلال على المنتسبين للسنة إلا بهذه الطريق ؟ أترموهم بلوازم تلزم الحق فلم يلتزموهم ودفعوها وأثبتوا ملزوماتها ، فتسلطوا عليهم بما أنكروه لا بما أثبتوه . فلو أثبتوا لوازم الحق ولم يفروا منها لم يجد أعداؤهم إليهم سبيلاً . وإن لم تكن لازمة لهم ، فالزامهم إياها باطل ؛ وعلى النقادين ، فلا طريق لهم إلى رد أقوالهم . وحينئذٍ فلهم جوابان : مركب مجمل ، ومفرد مفصل . أما الأول ، فيقولون لهم : هذه اللوازم التي تلزمونا بها ، إمّا أن تكون لازمة في نفس الأمر ، وإمّا أن لانكون لازمة . فإن كانت لازمة فهي حق ، إذ قد ثبت أن ما جاء به الرسول فهو الحق الصريح ، ولازم الحق حق . وإن لم تكن لازمة فهي مندفة ، ولا يجوز إلزامها ولا التزامها . وأما الجواب المفصل فيفردون كل إلزام بجواب ، ولا يردونه مطلقاً ، بل ينظرون إلى ألفاظ ذلك الإلزام ومعانيه ، فإن كان لفظها موافقاً لما جاء به الرسول يتضمن إثبات ما أثبتته ، ونفي ما نفاه ، فلا يكون المعنى إلا حقاً ، فيقبلون ذلك الإلزام . وإن كان مخالفاً لما جاء به الرسول متضمناً لنفي ما أثبتته ، أو إثبات ما نفاه كان باطلاً لفظاً ومعنى ، فيقابلونه بالرد ؛ وإن كان لفظاً مجملاً محتملاً لحق وباطل لم يقبلوه مطلقاً ، ولم يردوه مطلقاً ، حتى يستفسروا قائله : ماذا أراد به ؟ فإن أراد معنى صحيحاً مطابقاً لما جاء به الرسول قبلوه ، ولم يطلقوا اللفظ المحتمل إطلاقاً . وإن أراد معنى باطلاً رده ولم يطلقوا نفي اللفظ المحتمل أيضاً . فهذه قاعدتهم التي بها يتمصمون ، وعليها يعولون ؛ وبسط هذه الكلمات يستدعي أسفاراً لا سفرأ واحداً ، ومن لا ضياء له لا ينتفع بها ، ولا يغيرها ، فلنقتصر عليها « انتهى بحروفه .

ذكر انطواء القرآن على البراهين والأدلة

قال الإمام الراغب الأصفهاني رحمه الله في مقدمة تفسيره :

« ما من برهانٍ ولا دلالةٍ وتقسيمٍ وتحديدٍ مبنيٍّ على كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به . لكن أوردته تعالى على عادة العرب ، دون دقائق طرق الحكماء والتكلمين لأمرين : أحدهما بسبب ما قاله : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُبَلِّغَ قَوْمَهُ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ... » (١) الآية . والثاني : إن المائل إلى دقيق الحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجلي من الكلام . فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكترون لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ما لم يكن ملغزاً . فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجل صورة تشتمل على أدق دقيق لتفهم العامة من جليتها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة ، ويفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهم الحكماء . وعلى هذا النحو ، قال عليه السلام (٢) « إن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حرف حداً ومطاملاً » ، لا على ما ذهب إليه الباطنية . ومن هذا الوجه كل من كان حظه في العلوم أوفر ، كان نصيبه من علم القرآن أكثر . ولذلك ، إذا ذكر تعالى حجة إلى ربوبيته ووحداً نيته أتبعها مرةً بإضافتها إلى أولى العقل ، ومرةً إلى أولى العلم ، ومرةً إلى السامعين ومرةً إلى المفكرين ، ومرةً إلى المتذكرين تنبيهاً على أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقة منها ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ » (٣) وغيرها من الآيات .

(١) [١٤ / إبراهيم / ٤] ونصها : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُبَلِّغَ قَوْمَهُ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ، فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .
(٢) جاء في « كتاب الإتيان في علوم القرآن » للحافظ السيوطي . جزء ثان صفحة ١٨٤ طبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣١٨ هجرية . ما نصه :

قال الفريابي : حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ « لكل آية ظهراً وبطن ، ولكل حرف حداً ، ولكل حد مطلع » .

(٣) [١٣ / الرعد / ٤] ونصها : وَفِي الْأَرْضِ قَطْعُ مُتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَّضُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .

شرف علم التفسير

قال الإمام الراغب الأصفهاني في مقدمة تفسيره :
 « أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن وتأويله . وذلك أن الصناعات الحقيقية إنما تشرف بأحد ثلاثة أشياء :

إما بشرف موضوعاتها ، وهي الممول فيها ، نحو أن يقال : الصياغة أشرف من الدباغة لأن موضوعها - وهو الذهب والفضة - أشرف من جلد الميتة - الذي هو موضوع الدباغة - .
 وإما بشرف صورها ، نحو أن يقال : طبع السيوف أشرف من طبع القيود .
 وإما بشرف أغراضها وكالها ، كصناعة الطب - التي غرضها إفادة الصحة - فإنها أشرف من الكناسة - التي غرضها تنظيف المستراح .

« فإذا ثبت ذلك ، فصناعة التفسير قد حصل لها الشرف من الجهات الثلاث ، وهو أن موضوع التفسير كلام الله تعالى : الذي هو ينبوع كل حكمة ، ومعدن كل فضيلة ؛ وصورة فعله : إظهار خفيات ما أودعه منزله من أسراره ليبدروا آياته وليتذكر أولو الألباب ؛ وغرضه التمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا فناء لها . ولهذا عظم الله محله بقوله : « وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » (١)
 قيل : هو تفسير القرآن » انتهى .

انتهى ، بحمد الله ، الجزء الأول وهو المقدمة المشتملة على قواعد التفسير .

ويتبعه ، إن شاء الله ، الجزء الثاني وهو المشتمل على

تفسير سورة فاتحة الكتاب وسورة البقرة

من أولها حتى الآية رقم ١٥٧ .

(١) [٢ / البقرة / ٢٦٩] ونصها : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ، وَمَا يَدْرَأُ كُرْهُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ .

فهرس الجزء الأول من تفسير القاسمي

المسمى : محاسن التأويل

الموضوع

الصفحة

مقدمة المؤلف	٤
تمهيد خطير في قواعد التفسير	٧
١ - قاعدة في أمهات مأخذه	—
٢ - قاعدة في معرفة صحيح التفسير ، وأصح التفاسير عند الاختلاف	١٤
٣ - قاعدة في أن غالب ماصح عن السلف من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع ، لا اختلاف تضار .	١٧
٤ - قاعدة في معرفة سبب النزول	٢٢
٥ - قاعدة في الناسخ والمنسوخ	٣٢
٦ - قاعدة في القراءة الشاذة ، والمدرج	٣٨
٧ - قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالإسرائيليات	٤٠
فصل - في معنى ما نقل أن للقرآن ظاهرا وباطنا	٥١
فصل - كل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبغي فهم القرآن إلا عليها ، فهو داخل تحت الظاهر	٥٦
٨ - قاعدة في أن كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء .	٦٣
فصل - كون الباطن هو المراد من الخطاب	٦٧
فصل - وقوع تفاسير مشكلة في القرآن	٦٩
فصل - ما نقل عن سهل في قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا »	٧١
فصل - المنقول عن سهل أيضا في قوله تعالى « ولا تقربا هذه الشجرة » وآيات أخرى	٧٣
الاعتبارات القرآنية على ضربين	٧٧
فصل - للسنة مدخل في هذا النمط	٧٩
٩ - قاعدة في أن الشريعة أمية ، وأنه لا بد في فهمها من اتباع معهود الأميين ، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم	٨٠

الموضوع	الصفحة
فصل - العلوم التي كان العرب يمتنون بها	٨٣
أمية الشريعة	٩٢
فصل - لا بد في فهم الشريعة من اتباع مذهب الأئمة	٩٤
فصل - وأن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم	٩٩
فصل - بيان الصحابة حجة إذا أجمعوا	١٠٢
فصل - في أن كل حكاية في القرآن لم يقع لها رد فهي صحيحة	١٠٦
قصص القرآن لا يراد بها سرد تاريخ الأمم أو الأشخاص	١١٤
١٠ - قاعدة الترغيب والترهيب في التنزيل الكريم	١١٦
فصل - في أن الأحكام في التنزيل أكثرها كلية	١٣١
فصل - القرآن فيه بيان كل شيء	١٣٥
فصل في أقسام العلوم المضافة إلى القرآن	١٤٢
فصل - في أن المدني من السور منزل في الفهم على المسكي	١٥٠
فصل - مدخل السنة في تبين الكتاب	١٥١
فصل - في الاعتدال في التفسير	١٥٣
فصل - الضابط الممول عليه في مأخذ الفهم	١٥٦
فصل - فيما جاء من إعمال الرأي في القرآن الكريم	١٦٤
فصل - في أن الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول	١٦٨
فصل - رتبة السنة التأخر عن الكتاب	١٧٤
السنة تفصل ما أجمله الكتاب	١٩١
١١ - قاعدة في أنه : هل في القرآن مجاز أم لا ؟	٢٢٢
فصل - هل في اللغة أسماء شرعية ، نقلها الشارع عن مسماها في اللغة ؟	٢٥٠
ذكر مجمل مقاصد التنزيل الكريم وضروب التفسير	٢٥٥
مطلب في سر التكرير	٢٥٧
إن للتفسير أحكاما وضروبا	٢٦٢
سر تكرير قصة موسى مع فرعون	٢٦٤
ما اقتضته الحكمة الربانية في التنزيل الكريم	٢٦٦

الموضوع	الصفحة
ذكر بديع أسلوب القرآن الكريم	٢٧٢
الرخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف في العهد النبوي	٢٨٤
معنى السبع في حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف »	٢٨٧
معنى الأحرف في الحديث	٢٨٩
اقتصار عثمان رضي الله عنه ، في جمعه ، على الحرف المتواتر	٢٩١
اختلاف القراءة في رفع حرف ونصبه ، ليس من السبعة الأحرف	٢٩٤
سبب الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين	٢٩٥
ورود القراءات عن أئمة الأمصار على موافقة مصاحفهم العثمانية	٢٩٧
موافقة القراءات لرسم المصحف العثماني تحقيقا أو تقديرا	٢٩٨
ملا يمدّ مخالفا لصريح الرسم من القراءات الثابتة	٣٠٠
مدار القراءات على صحة النقل ، لا على الأقيس ، عربية	٣٠١
من ذهب إلى أن مرجع القراءات ليس هو السماع ، بل الاجتهاد	٣٠٢
بحث أسانيد الأئمة السبعة هل هي متواترة أم آحاد	٣٠٤
رأى الإمام أبي شامة في تواتر ما أجمع عليه ، من غير نكير	٣٠٥
رأى ابن الحاجب وغيره في تواتر ما ليس من قبل الأداء	٣٠٦
بحث القراءات الشاذة	٣٠٧
بيان أن كل قراءة صحت عن النبي ﷺ ووجب قبولها والإيمان بها	٣١٠
افتراق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء	٣١١
معنى إضافة القراءة إلى من قرأ بها	٣١٢
ثمرة اختلاف القراءات وتنوعها	٣١٣
إجمال المباحث المتقدمة في تواتر القراءات وعدمها	٣١٥
فصل في ذكر ملخص وجوه التفسير ومراتبه (للاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده)	٣٢٢
فصل في بيان دقائق المسائل العلمية الفلكية الواردة في القرآن الكريم	٣٣٢
بيان أن الصواب في آيات الصفات هو مذهب السلف	٣٣٩
ذكر انطواء القرآن على البراهين والأدلة	٣٤٨
شرف علم التفسير	٣٤٩

تصويبات

صواب	س	ص
« وما كان »	١٠	٣٥
البخارى ^(١)	٩	٣٩
« فؤادك » ^(١)	٥	٤٠
الكتابين	٨	٥٠
أنه	١٥	٦٧
« والله »	٩	٨٥
« وكأوا »	١٢	٨٧
« وما في الأرض »	٤	١٠٨
الأرض ^(٤)	٥	١٠٨
« ولا تجادل »	١٢	١٢٧
« من »	٥	١٨٠
كشف الخفاء	١٤	١٩٩
وقت	١١	٢٣٥
« وضرب »	٦	٢٤٣
فَبيها	٧	٢٧٩
والقافية	٦	٢٨٢
الثابت بالتواتر	١٩	٣١٩
لسان	٦	٣٤٥
والبصر	٩	٣٤٥